

طبعة جديدة منقحة ومزودة



أحكامها بداية التفتقها

جمع وترتيب

لأبي بن علي موسى



قدم له فضيلة الشيخ

أبو بكر الطنباي

قدم له فضيلة الشيخ

ومحمد بن عبد السلام بالي

دار ابن زهير

دار الفقه

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِأَيِّ لَيْلٍ مُنْقَضَةٍ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

٢٠١٢م / ١٤٣٣هـ

اسم الكتاب: أدلة بداية المتفقه

اسم المؤلف: أيمن علي موسى

القطع: ١٧ × ٢٤

عدد الصفحات: ٦١٦

عدد المجلدات: ١

سنة الطبع: ٢٠١٢م

رقم الإيداع: ٢٠١١/١٣٦٤٠م

الترقيم الدولي: I.S.B.N ٩٧٨-٩٧٧-٣٩٠-١٣٦-٠

دار الفوائد

طبع . نشر . توزيع

دار البرزج

جمهورية مصر العربية:

الإدارة: دمياط - فارسكور: (٠٠٢٠٥٧٣٤٤١٥٥٠ - ٠٠٢٠٥٧٣٤٥٤٤٥٤).

(٠١٢٦٦٥٥٢٤٨ - ٠١٢٢٣٦٨٠٠٢):

فرع القاهرة: ١٢ شارع البيطار - خلف الجامع الأزهر: (٠١١١١٧٧٩٥١ - ٠٠٢٠٢٢٥١٤١٠١٥).

فرع المنصورة: شارع جمال الدين الأفقاني: (٠٠٢٠٥٠٢٣١٢٠٦٨).

إلى أئمة الهدى

بإسلامهم وتفقههم

تأليف

لأعني بن علي موسى

قدم له

وفضيلة الشيخ

أبو بكر الطنبلاتي

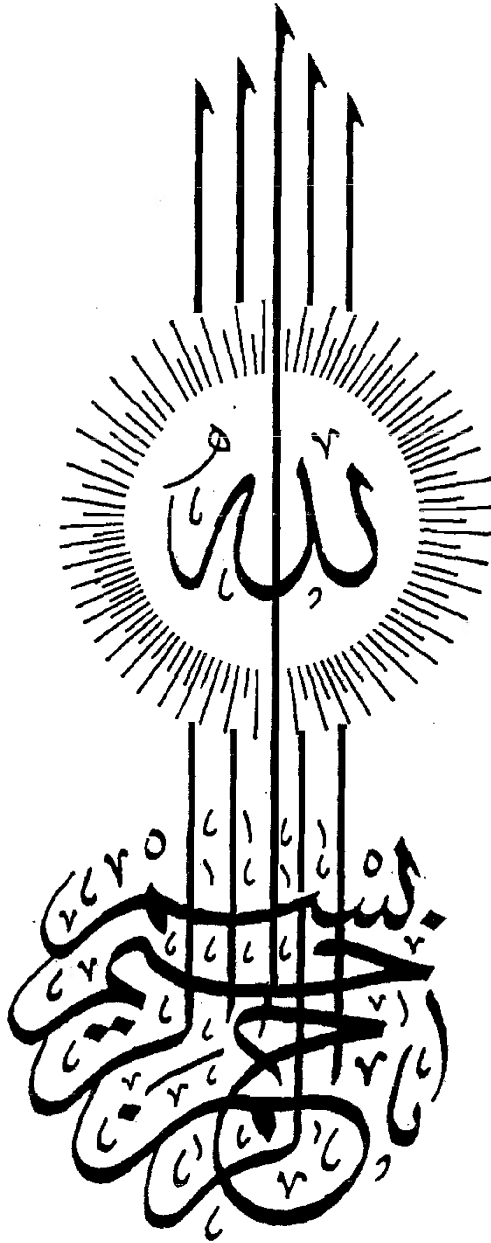
فضيلة الشيخ

ومحمد بن عبد السلام بالي

طبعة هدية منقحة ومزينة

خاتمة الفوائد

خاتمة الهدايا



مقدمة



فضيلة الشيخ وحيد بن بـالي



الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن الإسلام قد جاء بالأحكام التي تصلح الزمان والمكان، فلا يصلح حال هذه الأمة إلا بالرجوع إلى الأحكام الشرعية دراسة وفهماً وتطبيقاً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ (٦٥) (١).

وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۖ وَإِذَا لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ۖ وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ (٦٨) (٢).

وقد قام العلماء والدعاة بتقريب الأحكام الشرعية بشتى الوسائل وبجميع الأساليب، ومن ذلك هذا الكتاب: «الأدلة على بداية المتفقه» للشيخ أيمن بن علي موسى حيث اقتصر على دليل واحد في كل مسألة؛ ليسهل حفظه ودراسته، فجزاه الله خيراً وأحسن مثوبته، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وكتبه الضيقير إلى الله

وحيد بن عبد السلام بـالي

مصر - كفر الشيخ - منشأة عباس

١٤٣٢/٧/٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة فضيلة الشيخ

أبو بكر الحنبلي



إِن الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) (١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا

كَثِيرًا وَنِسَاءً ءَاتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) (٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) (٣).

وبعد:

إن هذا الدين عقيدة انبثقت منه شريعة، ولا يصلح لقوم شريعتهم إلا إذا
صلحت لهم عقيدتهم، وقد بين الله تعالى لنا مقصد خلقنا، فقال عز وجل ﴿وَمَا
خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥١) (٤).

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠-٧١.

(٤) الذاريات: ٥٦.

فرحم الله تعالى أحد سلفنا الصالح الذي قال: «من أبى أن يعبد الله تعالى فهو كافر، ومن عبد الله تعالى وعبد معه غيره فهو مشرك، ومن عبد الله تعالى بغير ما شرع فهو مبتدع، ومن عبد الله وحده بما شرع فهو المؤمن الموحد».

وقد أخبر رسولنا محمد ﷺ في الصحيحين من حديث مُعَاوِيَةَ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١).

قلت: فقد جعل النبي ﷺ علامة الخيرية هي التفقه في دين الله تعالى، وذلك لتصحيح العقيدة والعبادة والمعاملة والرقي بالأخلاق إلى أخلاق سلفنا الصالح رضوان الله عليهم.

وهذا أخونا الحبيب في الله تعالى فضيلة الشيخ أيمن بن علي موسى الخوالدي، الذي وفقه الله تعالى للاشتغال بالتعليم والتعلم، والتصنيف والبحث والمناقشة والمذاكرة للعلم الشرعي، كما عودنا من شخصه النبيل، زاده الله تعالى علماً وخلقاً وتقوى، حيث دفع إلي كتابه الموسوم بـ: «أدلة بداية المتفقه» الذي يشتمل على الفقه الميسر المقرون بالأدلة الشرعية من القرآن الكريم وصحيح السنة بفهم سلف الأمة في بيان قريب المأخذ، داني المنال، ينأى عن تعقيد وتطويل، فيه - بتوفيق الله تعالى - وجازة تيسر للناس فهم أحكام الدين، دونما إخلال أو إضرار ابتداءً من الكتاب الأول - وهو الطهارة - إلى السادس والثلاثين - وهو كتاب الإقرار -.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧١)، مسلم (١٠٣٧).

وذلك بمدد الله تعالى وتوفيقه وحوله للشيخ الذي اختلط حب الفقه بدمه،
أحسبه كذلك والله حسيبه، ولا أزكي على الله تعالى أحدًا، ألا وهو فضيلة
الشيخ أيمن بن علي موسى الخوالدي - حفظه الله تعالى - .
وصلّ اللهم وسلّم وبارك على رسوله ﷺ.

وكتبه راجي عفو مولاه

أبوبكر بن محمد الحنبلي

١٤٣٣ / ١ / ٧ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة المؤلف



إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد:

فإن كتاب «بداية المتفقه» لشيخنا - حفظه الله ونفع بعلمه وجعل الفردوس مثواه - على صغر حجمه قد جمع أكثر قواعد الفقه، أو إن شئت فقل: الفقه في قواعد. ليسهل على طالب العلم المبتدئ حفظها وفهمها وتعليمها غيره، فقد ضبط لنا كتب الفقه وأبوابه وضوابطه في كلمات سهلة، وقد وصل عدد طبعات الكتاب إلى الطبعة الثالثة عشرة، وقد نفع الله عزَّوَجَلَّ به خلقاً كثيراً لا يحصيه غير الله وأراها عاجل بشرى المؤمن.

وقد فتح الله عزَّوَجَلَّ قلوب العباد إلى دينه بعد أن فتح الله عزَّوَجَلَّ البلاد، ويمكن للعلماء في سائر البلاد فانطلقوا يبلغون دعوة الله عزَّوَجَلَّ في شتى البلاد، ولأن الناس كانوا أحوج ما يكونون إلى تعلم العلم الشرعي، فكانت فكرة شيخنا المسددة، وهي الدورات الفقهية السريعة تحت عنوان «دورة إعداد الفقيه»، لشرح الفقه كاملاً في ثلاثة أيام، وبدأت الدورات بمسجد الفتح بمنشأة عباس بكفر الشيخ، وقام شيخنا حفظه الله بشرح الفقه، وقام فضيلة الشيخ أبو بكر الحنبلي حفظه الله بشرح كتاب: «العقيدة الطحاوية» في

نفس الدورة، وكذا حزت بشرف تدريس علم الفرائض فيها، ثم انطلقت الدورات في جميع أنحاء محافظات مصر بواقع خمس دورات أسبوعية، وقد طلب مني شيخنا حفظه الله أن أختصر «روضة المتنزه» على دليل واحد لكل مسألة؛ حتى يسهل على المدرس وطالب العلم النظر فيها في هذه الدورات المكثفة لإعداد الفقيه، وكذلك شرح التعديلات الجديدة على الطبعة الأخيرة من بداية المتفقه (الثالثة عشرة)، وقد أجبت له لذلك سائلاً المولى عزَّوَجَلَّ أن يرزقنا الإخلاص قولاً وعملاً، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولجميع مشايخنا حفظهم الله، هذا وقد حرصت على ترك مقدمة الطبعة العاشرة من بداية المتفقه؛ لما فيها من النفع لطالب العلم الشرعي في آداب طالب العلم وكيفية الطلب، سائلاً الله عزَّوَجَلَّ أن ينفعنا بها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أيمن بن علي موسى الخوالدي

الخوالد البلد

في ٢٥ / جمادى الآخرة / ١٤٣٢ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة الطبعة الثانية



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) (١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا

كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) (٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) (٣).

وبعد:

قال فضيلة الشيخ صفوت الشوا في رحمه الله (٤):

فإن علم الفقه - كما يقول ابن نجيم رحمه الله - من أشرف العلوم قدرًا، وأعظمها أجرًا، وأتمها عائداً، وأعمها فائدة، وأعلاها مرتبة، وأسانها منقبة،

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠-٧١.

(٤) الوجيز (١٤).

يملاً العيون نوراً، والقلوب سروراً، والصدور انشراحاً، ويفيد الأمور اتساعاً وانفتاحاً، هذا لأن ما بالخاص والعام من الاستقرار على سنن النظام، والاستمرار على وتيرة الاجتماع والالتئام - إنما هو بمعرفة أبواب الحلال من الحرام، والتمييز بين الجائز والفساد في وجوه الأحكام، بحوره زاخرة، ورياضه ناضرة، ونجومه زاهرة، وأصوله ثابتة، وفروعه نابذة، لا يفنى بكثرة الإنفاق كنزه، ولا يبلى على طول الزمان عزه، أهله قوام الدين وقوامه، وبهم ائتلافه وانتظامه، وإليهم المفزع في الدنيا، وأمور الآخرة، والمرجع في التدريس والفتوى.

وهذا الفن لا يدرك بالتمني، ولا ينال بسوف ولعل ولو أني!! ولا يناله إلا من كشف عن ساعد الجد وشمر، واعتزل أهله وشد المثزر، وخاض البحار وخالط العجاج، يدأب في التكرار والمطالعة بكرة وأصيلاً، ينصب نفسه للتأليف والتحرير بيّناً ومقيلاً، ليس له همة إلا معضلة يحلها، أو مستصعبة عزت على القاصرين إلا ويرتقي إليها ويحلها، على أن ذلك ليس من كسب العبد، إنما هو من فضل الله يؤتيه من يشاء. اهـ كلامه.

فهذا كلام نفيس يحتاج إلى تدبر وطول نظر، وأهل الفقه هم كذلك، ونسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعلنا منهم، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم.

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب: «أدلة بداية المتفقه»، وكنت قد وضعت على عجلة من أمري؛ استجابة لطلب شيخي - حفظه الله - لمدرسي الدورات الفقهية وطلبة العلم الشرعي، واقتصرت فيه على دليل واحد في كل مسألة،

بدون إشارة إلى خلاف أو ذكر أقوال في مسائله، لكنني اقتصرت على الراجح من أقوال أهل العلم فيما ظهر عليه الدليل، وقد نفذت الطبعة الأولى، وهذه الطبعة الثانية مزادة ببعض الأدلة والتعريفات التي سقطت من الطبعة الأولى، أو تركتها مخافة الإطالة لكنني وجدت أنه لا بد منها، فأضفتها لحاجة طالب العلم إليها، وقد ميزت هذه الطبعة كذلك بإضافة مقدمة لشيخى وحببي فضيلة الشيخ الفقيه العلامة أبو بكر بن محمد الحنبلي حفظه الله ونفعنا بعلمه، وقد تعلمنا منه الأدب والتواضع، قبل أن نتعلم منه العلم، فجزاه الله عنا خيرًا. فأسأل الله العظيم أن ينفع به قارئه ومؤلفه وناشره، وأن يرزقنا الإخلاص في القول، والعمل، وأن يدخره لنا عنده يوم نلقاه، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على نبينا وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه راجي عضو مولاه

أيمن بن علي موسى

الخوالد البلد: ١٥/٦/١٤٣٣ هـ



مقدمة الطبعة العاشرة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه،

وبعد:

روى البخاري ومسلم، عن مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١).

فمن يسر الله له سبل التفقه في الدين فقد أراد به خيرًا، وعلم الفقه من العلوم الواسعة، فهو يعطيك الأحكام الشرعية في تصرفات الناس وسلوكهم، والناس في حاجة إلى الفقيه الذي يبين لهم أحكام الشرع الشريف حتى لا يقعوا في المخالفات، وحتى تعم عليهم البركات في الدنيا وينالوا رضا الله في الآخرة.

النوايا التي ينويها طالب العلم:

١ - تنوي أن تتعلم العلم لتعبد الله على بصيرة.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٢).

٢ - تنوي أن تتعلم العلم لأن طلب العلم عبادة.

ففي صحيح مسلم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ سَلَكَ

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

(٢) يوسف: (١٠٨).

طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»^(١).

روى ابن عبد البر بسند صحيح، عن عبد الله بن الشخير قال: فَضَّلَ الْعِلْمَ خَيْرٌ مِنْ فَضْلِ الْعِبَادَةِ، وَخَيْرَ دِينِكُمُ الْوَرَعُ^(٢).

٣- تنوي أن تتعلم العلم لكي تصيبك دعوة رسول الله ﷺ لمستمع العلم وحامله ومبلغه؛ فقد روى الترمذي - وقال: حسن صحيح. - عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «نَظَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا فَبَلَغَهُ كَمَا سَمِعَ، قَرَّبَ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(٣).

٤- تنوي أن تتعلم العلم لكي يرفعك الله به درجات، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(٤).

٥- تنوي أن تتعلم العلم لكي تصل إلى مقام الخشية من الله سبحانه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٥).

٦- تنوي أن تتعلم العلم لكي تأخذ ثواب مجالس العلم.

فقد روى مسلم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ

(١) رواه مسلم (٢٦٩٩).

(٢) صحيح عن مطرف: رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٠٢).

(٣) حسن: رواه الترمذي (٢٦٥٧) وقال: حسن صحيح.

(٤) المجادلة: (١١).

(٥) فاطر: (٢٨).

عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَّتُهُمُ الرَّحْمَةُ وَحَفَّتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»^(١).

٧- تنوي أن تتعلم العلم لتضع الملائكة أجنحتها لك رضا بما تصنع، فقد روى الترمذي - وقال: حسن صحيح. - عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ أَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْحَقِّينِ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا زُرُّ؟ فَقُلْتُ: ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ. فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَطْلُبُ. فَقُلْتُ: إِنَّهُ حَكٌّ فِي صَدْرِي الْمَسْحُ عَلَى الْحَقِّينِ بَعْدَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، وَكُنْتُ أَمْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَجِئْتُ أَسْأَلُكَ: هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةِ لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. فَقُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي الْهُوَى شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ إِذْ نَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ لَهُ جَهَوْرِيٌّ: يَا مُحَمَّدُ. فَأَجَابَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْوًا مِنْ صَوْتِهِ: «هَؤُومٌ». فَقُلْنَا لَهُ: وَيْحَكَ، اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ فَإِنَّكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَغْضُضُ. قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَمَا زَالَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى ذَكَرَ أَبَا بَا مِنْ قَبْلِ الْمَغْرِبِ مَسِيرَةَ سَبْعِينَ عَامًا، عَرَضُهُ، أَوْ يَسِيرُ الرَّائِبُ فِي عَرَضِهِ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ عَامًا.

قَالَ سُفْيَانُ: قَبْلَ الشَّامِ خَلَقَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مَفْتُوحًا - يَعْنِي لِلتَّوْبَةِ - لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْهُ^(١).

٨- تنوي أن تتعلم العلم لكي تكون من خيار الناس وأكرمهم عند الله. ففي الصحيحين، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَكْرَمُهُمْ أَتْقَاهُمْ». قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ. قَالَ: «فَأَكْرَمُ النَّاسِ يُوسُفُ بْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنُ خَلِيلِ اللَّهِ» قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ. قَالَ: «فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «فَخِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَهُوا»^(٢).

٩- تنوي أن تتعلم العلم لأنه أفضل من نوافل العبادات. قال قتادة: قال ابن عباس: تذاكر العلم بعض ليلة أحب إلي من إحيائها. قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد بن حنبل: أي علم أراد؟ قال: هو العلم الذي ينتفع به الناس في أمر دينهم. قلت: في الوضوء والصلاة والصوم والحج والطلاق ونحو هذا؟ قال: نعم.

قال إسحاق بن منصور: وقال إسحاق بن راهويه، هو كما قال أحمد. وروى ابن عبد البر بسند صحيح، عن الزهري قال: ما عبد الله بمثل الفقه^(٣).

(١) حسن: رواه الترمذي (٣٥٣٥)، وقال: حسن صحيح.

(٢) رواه البخاري (٣٣٧٤)، ومسلم (٢٣٧٨).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١١٠).

وروى ابن عبد البر بسند صحيح، عن ابن وهب، قال: كنت عند مالك بن أنس فجاءت صلاة الظهر أو العصر وأنا أقرأ عليه وأنظر في العلم بين يديه، فجمعت كتبي وقمت لأركع.

فقال لي مالك: ما هذا؟

قلت: أقوم للصلاة.

قال: إن هذا لعجب، فما الذي قمت إليه بأفضل من الذي كنت فيه إذا صحت النية فيه^(١).

روى ابن عبد البر بسند صحيح، عن الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول: طلب العلم أفضل من صلاة النافلة^(٢).

وروى ابن عبد البر بسند حسن، عن سفيان الثوري، قال: ما من عمل أفضل من طلب العلم إذا صحت فيه النية^(٣).

١٠ - تنوي أن تتعلم العلم لتبلغه لمن يجهله.

فقد روى البخاري، عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤).

(١) جامع بيان العلم وفضله (١١٦)، والمقصود هنا القيام لصلاة السنة القبلية.

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١١٨).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١١٩).

(٤) رواه البخاري (٣٤٦١).

١١- تنوي أن تتعلم العلم لتدل الناس على الخير؛ فتأخذ مثل أجرهم.
ففي صحيح مسلم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»^(١).

١٢- تنوي أن تتعلم العلم لتستغفر لك المخلوقات حتى الملائكة.
روى الترمذي وحسنه، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا عَابِدٌ وَالْآخَرُ عَالِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضَّلَ الْعَالِمُ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَذْنَاكُمْ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ، وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، حَتَّى النَّمْلَةُ فِي جُحْرِهَا، وَحَتَّى الْحُوتُ، لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرِ»^(٢).

قَالَ أَبُو عِيْسَى الترمذي: سَمِعْتُ أَبَا عَمَّارٍ الْحُسَيْنَ بْنَ حُرَيْثِ الْخَزَاعِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: عَالِمٌ عَامِلٌ مُعَلِّمٌ يُدْعَى كَبِيرًا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ.

١٣- تنوي أن تتعلم العلم لكي تكون سببًا في هداية بعض الناس.
ففي الصحيحين، عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ». فَقَامُوا يَرْجُونَ لِذَلِكَ

(١) رواه مسلم (٢٦٧٤).

(٢) حسن: رواه الترمذي (٢٦٨٥) وقال: حسن غريب صحيح.

أَيُّهُمْ يُعْطَى، فَغَدَوْا وَكُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَى، فَقَالَ: «أَيُّنَ عَلِيٌّ؟». فَقِيلَ: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ. فَأَمَرَ فَدُعِيَ لَهُ فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، فَبَرَأَ مَكَانَهُ حَتَّى كَانَهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ، فَقَالَ: نُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا. فَقَالَ: «عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(١).

آداب طالب العلم:

١ - أن يقصد بعلمه وجه الله:

من أراد أن يطلب العلم فليخلص في طلبه؛ لأن العلم عبادة ولا تُقبل العبادة إلا مع الإخلاص، قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾^(٢).

وفي الصحيحين، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مِمَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٣).

وفي صحيح مسلم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا،

(١) رواه البخاري (٢٩٤٢) ومسلم (٢٤٠٦).

(٢) سورة البينة: (٥).

(٣) صحيح: رواه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧).

قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيٌّ. فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا. قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ. وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ. فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا. قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا. قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ. فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ»^(١).

ومن الإخلاص أن تنوي بطلب العلم:

أن ترفع الجهل عن نفسك.

أن تعبد الله على بصيرة.

أن تتقرب إلى الله بطلب العلم لأن طلبه جهاد.

أن تتعبد لله بطلب العلم لأن مدارسته عبادة.

أن تزداد به خشية، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ

غَفُورٌ ﴿٢﴾.

(١) صحيح: مسلم (١٩٠٥).

(٢) فاطر: (٢٨).

أن ترتفع به عند الله درجات، ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١).

وليحذر طالب العلم أن ينوي بالعلم تحصيل الدنيا؛ فقد روى أبو داود بسند حسن، عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُتَغَى بِهِ وَجْهُهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَغْنِي رِيحَهَا»^(٢).

٢- الرحلة في طلب العلم:

ينبغي لطالب العلم أن يجتهد في التحصيل، وأن يقسم وقته بين حضور الدروس والحفظ والمذاكرة والمطالعة، فإن سمع بعالم من أهل السنة يُدَرِّسُ علماً رحل إليه، فهذا الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسافر مسيرة شهر كامل ليأخذ حديثاً واحداً، ففي مسند أحمد - وحسنه الألباني - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَاشْتَرَيْتُ بَعِيرًا ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، فَسَرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الشَّامَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَهُ: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ. فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فَخَرَجَ يَطَأُ ثَوْبَهُ فَاعْتَنَقَنِي وَاعْتَنَقْتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثًا بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقِصَاصِ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ.

(١) المجادلة: (١١).

(٢) حسن: رواه أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، بسند حسن.

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُخْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَوْ قَالَ: الْعِبَادُ - عُرَاةٌ غُرْلًا^(١) بِهِمَا^(٢)». قَالَ: قُلْنَا: مَا بِهِمَا؟ قَالَ: «لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ وَلَهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقٌّ حَتَّى أَقْصَهُ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَلَا أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ حَقٌّ حَتَّى أَقْصَهُ مِنْهُ حَتَّى اللَّطْمَةُ». قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ وَإِنَّا إِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عُرَاةً غُرْلًا بِهِمَا. قَالَ: «بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»^(٣).

٣- عدم الجلوس وسط الحلقة:

إذا تخلق الطلاب حلقة فلا تقعد وسطها؛ لما رواه الترمذي - وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ. - عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، أَنَّ رَجُلًا قَعَدَ وَسَطَ حَلَقَةٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: مَلْعُونٌ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ. أَوْ: لَعَنَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَنْ قَعَدَ وَسَطَ الْحَلَقَةِ^(٤).

٤- عدم الشبع:

ينبغي لطالب العلم أن يقتصد في الطعام فلا يأكل حتى يشبع؛ لأن الشبع

(١) الغرل: جمع أغرل وهو الذي لم يختن..

(٢) بهما: جمع بهيم وهو الأسود، وقيل: الذي لا يخالط لونه لون سواه.

(٣) حسن: رواه أحمد (١٦٠٤٢) بسند لا بأس به، وصححه الحاكم والذهبي (٨٧١٥)، وله شواهد صحيحة.

(٤) صحيح: رواه الترمذي (٢٧٥٣) وقال: حسن صحيح.

يثقل البدن ويقلل الفهم ويفسد الذهن.

فقد روى الترمذي - وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. عن الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، حَسَبُ الْآدَمِيِّ لُقِيَمَاتٌ يُقْمَنَ صُلْبُهُ، فَإِنْ غَلَبَتِ الْآدَمِيَّ نَفْسُهُ فَتُلْثُ لِلطَّعَامِ وَتُلْثُ لِلشَّرَابِ وَتُلْثُ لِلنَّفْسِ»^{(١)(٢)}.

قال سحنون: لا يصلح العلم لمن يأكل حتى يشبع^(٣).

٥- آدَابُ الْمُتَعَلِّمِ مَعَ مُعَلِّمِهِ:

أ- يَنْبَغِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَسْتَخِيرَ اللَّهَ فِي مَنْ يَأْخُذُ الْعِلْمَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الشرعي هو الذي يُشَكِّلُ عقيدتك وسلوكك ويبصرك بطريق الوصول إلى الله. ففي صحيح مسلم، عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ^(٤).

ب- أَنْ يَتَوَاضَعَ لِمُعَلِّمِهِ، فَقَدْ رَكِبَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَأَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِرِكَابِهِ، فَقَالَ: تَنَحَّ يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ. فَقَالَ: هَكَذَا أُمِرْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِعُلَمَائِنَا. فَقَالَ زَيْدٌ:

(١) حسن: رواه الترمذي (٢٣٨٠) وصححه، وابن ماجه (٣٣٤٩) واللفظ له.

(٢) وَفِي الْخُلُوفِ عَنِ الطَّعَامِ قَوَائِدُ وَفِي الْإِمْتِلَاءِ مَقَاسِدُ، فَفِي الْجُوعِ صَفَاءُ الْقَلْبِ وَإِقَادُ الْقَرِيحَةِ وَنَفَادُ الْبَصِيرَةِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ يُوْرِثُ الْبَلَادَةَ وَيُعْمِي الْقَلْبَ فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يُعَوِّدَ نَفْسَهُ الشَّيْءَ، فَإِنَّهَا تَمِيلُ إِلَى الشَّرِّ وَتَضَعُ تَذَارُكُهَا وَلَيُروِّضُهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى السَّدَادِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَهْوَنُ لَهُ مِنْ أَنْ يُجَرِّثَهَا عَلَى الْفَسَادِ.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ج ١ / ص ٤٧٠).

(٤) أثر صحيح: رواه مسلم في مقدمة صحيحه (٢٦).

أَرِنِي يَدَكَ. فَأَخْرَجَهَا فَقَبَّلَهَا وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنا ﷺ^(١).
ج- أَنْ يَصْبِرَ عَلَى جَفْوَةِ تَصُدُّرٍ مِنْ شَيْخِهِ أَوْ سُوءِ خُلُقٍ، وَلَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ
عَنْ مُلَازِمَتِهِ، وَيَبْدَأُ هُوَ عِنْدَ جَفْوَةِ الشَّيْخِ بِالْإِعْتِذَارِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَبْقَى لِمَوَدَّةِ
شَيْخِهِ وَأَنْفَعُ لِلطَّالِبِ.

د- أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُعَلِّمِ جُلْسَةَ الْأَدَبِ، وَيُضْغِي إِلَيْهِ، وَأَنْ يُحْسِنَ
خِطَابَهُ مَعَهُ، وَأَنْ لَا يَسْبِقَ إِلَى شَرْحِ مَسْأَلَةٍ أَوْ جَوَابٍ، وَلَا يَقْطَعَ عَلَى الْمُعَلِّمِ
كَلَامَهُ، وَيَتَخَلَّقَ بِمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ بَيْنَ يَدَيْهِ.
هـ- أَنْ لَا يِمَارِي شَيْخَهُ:

ففي الصحيحين، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «دَعُونِي مَا
تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا
نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢).
٦- آدَابُ الْمُتَعَلِّمِ فِي دَرْسِهِ:

أ- أَنْ يَبْدَأَ أَوَّلًا بِكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ فَيَتَّقِنَهُ حِفْظًا؛ لِأَنَّهُ أَسَاسُ الْعُلُومِ كُلِّهَا.
ب- أَنْ لَا يَشْتَغَلَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ بِمَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُحْبِرُ
الذَّهْنَ.

ج- أَنْ يُصَحِّحَ مَا يَقْرَأُهُ قَبْلَ حِفْظِهِ تَصْحِيحًا مُتَقَنًا، إِمَّا عَلَى مُعَلِّمِهِ أَوْ
عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، ثُمَّ يَحْفَظُهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

(١) القصة في ابن عساكر (٣٢٦/١٩) وكنز العمال (٧٣٠٦١).

(٢) صحيح: رواه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

د- أَنْ يُلْزَمَ مُعَلِّمُهُ فِي التَّدْرِيسِ وَالْإِقْرَاءِ، بَلْ وَجَمِيعِ مَجَالِسِهِ إِذَا أُمْكُنَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا خَيْرًا وَتَحْصِيلًا.

هـ- أَنْ يَتَأَدَّبَ مَعَ حَاضِرِي مَجْلِسِ الْمُعَلِّمِ فَإِنَّهُ أَدَبٌ مَعَهُ وَاحْتِرَامٌ لِمَجْلِسِهِ.

و- أَنْ لَا يَسْتَحْيِيَ مِنْ سُؤَالِ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَيَتَفَهَّمُ مَا لَمْ يَتَعَقَّلْهُ بِتَلَطُّفٍ وَحُسْنِ خِطَابٍ وَأَدَبٍ^(١).

٧- آدَابُ الْمُتَعَلِّمِ فِي نَفْسِهِ:

أ- أَنْ يُطَهِّرَ قَلْبَهُ لِيَصْلَحَ بِذَلِكَ لِقَبُولِ الْعِلْمِ وَحِفْظِهِ، وَأَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ يَقْصِدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعَمَلَ بِهِ وَإِحْيَاءَ الشَّرِيعَةِ، وَلَا يَقْصِدُ بِهِ الْأَغْرَاضَ الدُّنْيَوِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِبَادَةٌ، فَإِنْ خَلَصَتْ فِيهِ النِّيَّةُ قُبِلَ وَنَمَتْ بَرَكَتُهُ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ غَيْرُ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى حَبَطَ وَخَسِرَتْ صَفَقَتُهُ.

فقد روى أبو داود بسند حسن، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُتَنَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - يَغْنِي رِيحَهَا -»^(٢).

ب- أَنْ يُبَادِرَ شَبَابَهُ وَأَوْقَاتَ عُمْرِهِ إِلَى التَّحْصِيلِ، وَأَنْ يَقْنَعَ مِنَ الْقُوَّةِ بِمَا تيسَّرَ وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا وَمِنَ اللَّبَاسِ بِمَا يَسْتُرُ.

ج- أَنْ يَقْسِمَ أَوْقَاتَ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ وَيَسْتَفِيدَ مِنْهَا.

د- أَنْ يُقَلِّلَ نَوْمَهُ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ ضَرَرٌ فِي بَدَنِهِ وَذَهْنِهِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُرِيحَ

(١) راجع الموسوعة الفقهية الكويتية - حرف الطاء - طلب العلم.

(٢) حسن: رواه أبو داود (٣٦٦٤) وابن ماجه (٢٥٢) بسند حسن.

نَفْسُهُ وَقَلْبُهُ وَذِهْنُهُ إِذَا كَلَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَوْ ضَعُفَ، وَأَنْ يَأْخُذَ نَفْسُهُ بِالْوَرَعِ فِي جَمِيعِ شَأْنِهِ، وَيَتَحَرَّى الْحَلَالَ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَلِبَاسِهِ وَمَسْكَنِهِ.

٨- التثبت في الفتيا:

ينبغي لطالب العلم أن يعلم أن الفتوى في الدين مسئولية عظيمة، فعليه أن يدفعها عن نفسه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

روى أبو داود بسند حسن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ، وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَ»^(١).

٩- الابتعاد عن المعاصي:

قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢).
وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا^(٣) وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٤).

كيف تتعلم الفقه؟

أولاً: تحفظ متناً في الفقه يجمع لك أشهر مسائله.

ثانياً: تحفظ كتاباً في المسائل المجمع عليها، مثل الإجماع لابن المنذر.

(١) حسن: رواه أبو داود (٣٦٥٧) بسند حسن، وحسنه الألباني.

(٢) البقرة: (٢٨٢).

(٣) فرقاناً: علماً تفرقون به بين الحق والباطل.

(٤) الأنفال: (٢٩).

ثالثًا: دراسة شرح المتن الذي حفظته في الفقه مع أدلته.

رابعًا: معرفة أقوال العلماء في المسألة مع الراجح منها باختصار.

خامسًا: مطالعة الكتب التي أفردت أدلة الفقه، مثل: بلوغ المرام، ومنتقى الأخبار، ودلائل الأحكام لابن شداد، والتحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي، مع تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي أو للذهبي، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي.

سادسًا: مطالعة كتب الخلاف العالي على الترتيب التالي:

- ١- المغني، لابن قدامة المتوفى (٦٢٠ هـ).
 - ٢- والأوسط، لابن المنذر المتوفى (٣١٨ هـ).
 - ٣- ومختصر خلافيات البيهقي، للحمي المتوفى (٦٩٩ هـ).
 - ٤- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب المالكي المتوفى (٤٢٢ هـ)، وعيون المجالس له.
 - ٥- والمجموع، للنووي المتوفى (٦٧٦ هـ).
 - ٦- والاستذكار، لابن عبد البر المتوفى (٤٦٣ هـ).
 - ٧- واختلاف العلماء، للطحاوي (٣٢١ هـ) باختصار الجصاص (٣٧٠ هـ).
- سابعًا: مطالعة كتب أصول أئمة المذاهب، مثل: موطأ الإمام مالك، وموطأ الإمام محمد بن الحسن الشيباني، والأم للإمام الشافعي، ومسائل الإمام أحمد، ففيها علم جم وفقه غزير.

ثامنًا: مطالعة كتب فقهاء الحديث، مثل: صحيح البخاري وسنن أبي داود

والترمذي وابن خزيمة وتلميذه ابن حبان، ففيها فقه لا يعرفه إلا من طالعها.
تاسعاً: مطالعة فتاوى العلماء الكبار مثل مجموع فتاوى ابن تيمية ونحوها.

وكتبه

الفقير إلى عفوريه

وحيد بن عبد السلام

مصر - كفر الشيخ - منشأة عباس

في ١٩/٥/١٤٣١هـ





مقدمة



الحمد لله (١) وكفى (٢)، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى (٣).

* قَوْلُهُ: (مُقَدِّمَةٌ).

أي: المدخل إلى الشيء، ومُقَدِّمَةُ الشيءِ بِدَايَتُهُ ودليلُهُ.

(١) قَوْلُهُ: (الحمد لله).

اقتداءً بكتاب الله تعالى، فكما بدأ بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بدأ شيخنا - حفظه الله - هذا المختصرَ بالحمد، وكما هي عادةُ المصنِّفينَ في بدايةِ كتبهم.

ومعناه وَصَفُ الله تعالى بأوصافِ الكمالِ والعظمة.

(٢) قَوْلُهُ: (وكفى).

أي: نكتفي بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ابتداءً لهذا العمل.

(٣) قَوْلُهُ: (سلامٌ على عباده الذين اصطفى).

أي: سلامٌ على عبادِ الله الذين اصطفاهم. وهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَالصِّدِّيقُونَ وَالصَّالِحُونَ وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا.

فلهُم مِّنَا سَلَامٌ كما أمرنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ تَشَهُّدٍ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لحديث عبد الله بن مسعود، وفيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ. فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ

وَبَعْدُ (١): فهذا مُخْتَصَرٌ (٢) في الفقه (٣)

كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(١).

(١) قَوْلُهُ: (وَبَعْدُ)^(٢).

يُؤْتَى بِهَا عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ آخَرَ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ عِنْدَ كِتَابَةِ الْكُتُبِ.

(٢) قَوْلُهُ: (فهذا مختصر).

المختصر: هو ما قلَّ لفظه وكثُرَ معناه، فيكونُ جامعًا لأحكامٍ كثيرةٍ بألفاظٍ قليلةٍ، كما بيَّن ذلك النبي ﷺ قال: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا»^(٣).
(٣) قَوْلُهُ: (في الفقه).

أي: في علمِ الفقه الذي هو من أفضلِ العلوم وأجلِّها بعدَ علمِ التَّوْحِيدِ، وقد اختارَ شيخُنَا^(٤) - حفظه الله - هذا العلمَ لفضله، ولحاجةِ الناسِ إليه، وكذا لأنَّه قد أُلْفَ وعَمِلَ وعَلِّمَ ودرَّسَ هذا العلمَ في المساجِدِ، ومعاهدِ إعدادِ الدُّعَاةِ في مصرَ وخارجِها، فنسألُ اللهَ عزَّ وجلَّ أن يكونَ ذلكَ في ميزانِ حسناته يومَ القيامةِ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٣١)، مسلم (٤٠٢).

(٢) لم يأت شيخُنَا بخطبة الحاجة؛ لأنه لا يُشترط أن تبدأ بها الكُتُبُ.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٨٦٩).

(٤) شيخُنَا - حفظه الله - هو فضيلة الشيخ وحيد بن عبد السلام بن بَالِي، مؤلف المتن.

يَضْبُطُ شَوَارِدَهُ (١)، وَيَجْمَعُ قَوَاعِدَهُ (٢)، اقْتَصَرْتُ فِيهِ (٣) عَلَى مَا صَحَّ دَلِيلُهُ (٤)،

والفقه: لغة: الفهم، ﴿قَالُوا يَشْعَبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا وَمَا نَقُولُ﴾^(١).

واصطلاحاً: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد.

(١) قَوْلُهُ: (يَضْبُطُ شَوَارِدَهُ).

أي: يحكم ويضبط مسائل الفقه وجمعها في منوالٍ واحدٍ ليسهل حفظها وفهمها.

(٢) قَوْلُهُ: (ويجمع قواعده).

القاعدة عند الأصوليين: الضابط الجامع لعدة مسائل في أبواب متفرقة،

مثل قاعدة: «البناء على الأصل».

والقاعدة عند الفقهاء: الضابط الجامع لعدة مسائل في بابٍ واحدٍ مثل قولهم:

«الاستحالة مطهرة».

فهذا الكتاب جمع القواعد الفقهية مجملة ومفصلة لتجمع الفقه.

(٣) قَوْلُهُ: (اقتصرْتُ فيه).

أي: لم يتطرق إلى اختلاف العلماء في المسائل، كما في كتابه: «الإكليل شرح

منار السبيل»^(٢)، و«السبائك الذهبية في المسائل الفقهية»^(٣).

(٤) قَوْلُهُ: (على ما صحَّ دليله).

فلم يتبع مذهباً فيقلده أو يتقيده به، بل أتبع الدليل، فيدور معه حيث دار،

(١) سورة هود، الآية: (٩١).

(٢) طبع منه المجلد الأول، وآخره شروط صحة الصلاة.

(٣) لم يطبع بعد، ويجمع فيه شيخنا المسائل المختلف فيها، ويرجع بينها.

وَرَجَحَ مَذْلُوهُ (١).

وَرَبَّتُهُ عَلَى أَبْوَابِ «مَنَارِ السَّبِيلِ» (٢).

واختار ما صَحَّ منه قَدَرُ الجُهدِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَرَجَحَ مَذْلُوهُ).

أَي: ظَهَرَتْ دِلَالَتُهُ، وَوَضَحَتْ إِشَارَتُهُ، وَدَلَّ عَلَى الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَى الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

(٢) قَوْلُهُ: (رَبَّتُهُ عَلَى أَبْوَابِ مَنَارِ السَّبِيلِ).

وَهُوَ كِتَابٌ مُتَوَسِّطٌ وَمُرْتَبٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ لِمَوْلَفِهِ: «إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَالِمٍ بْنِ ضُويَّانَ» رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَسَبَبُ اخْتِيَارِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ عِدَّةُ أُمُورٍ، مِنْهَا:

١- أَنَّهُ قَامَ بِشَرْحِهِ قَبْلَ ذَلِكَ عِدَّةٌ مَرَاتٍ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَاهِدِ إِعْدَادِ الدُّعَاةِ.

٢- أَنَّهُ يَقُومُ بِشَرْحِهِ فِي كِتَابِ «الْإِكْلِيلِ»، طُبِعَ مِنْهُ الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ.

٣- الْإِكْتِنَارُ مِنْ ذِكْرِ الْأَدَلَّةِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ.

٤- الْجَمْعُ بَيْنَ طَرِيقَةِ الْفُقَهَاءِ فِي عُمُقِ الْفَهْمِ وَحُسْنِ الْاسْتِنْبَاطِ، وَبَيْنَ طَرِيقَةِ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَى الدَّلِيلِ.

٥- حُسْنُ التَّرْتِيبِ، وَجَوْدَةُ التَّبْوِيبِ، وَبِرَاعَةِ التَّنْظِيمِ، مِمَّا يُسَهِّلُ عَلَى الطَّالِبِ ضَبْطَ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ.

٦- أَنَّهُ كِتَابٌ مُتَوَسِّطٌ لَيْسَ بِالْمَخْتَصَرِ الْمَخْلُ، وَلَا بِالطَّوِيلِ الْمَمْلُ.

ليكون تمهيداً له، ومدخلاً إليه (١) وأسميته «بداية المتفقه» (٢)، وأسأل الله أن
يُصلح نياتنا، ويُلهمنا رُشدنا (٣).

٧- ما قام به العلامة الألباني رحمته الله بتحقيق هذا الكتاب في كتاب «إرواء
الغليل».

(١) قَوْلُهُ: (ليكون تمهيداً له ومدخلاً إليه).

أي: هذا المختصر «بداية المتفقه» تمهيد لمن أراد أن يتعلم الفقه؛ لأنها طريقة
السلف في التدرج في طلب العلم، فيبدأ بمختصر يحفظه حتى يتقنه، كخطوة
أولى على طريق طلب العلم.
(٢) قَوْلُهُ: (وأسميته «بداية المتفقه»).

البداية: هي أول الشيء، أي: المرحلة الأولى لمن أراد أن يتفقه في الدين،
ويأخذ علم الفقه.

(٣) قَوْلُهُ: (أسأل الله أن يصلح نياتنا، ويُلهمنا رُشدنا).

أي: يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وابتغاء الأجر والثواب منه
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأن يُوفقنا إلى هدي نبيه ﷺ، وأن يُرشدنا إلى التوفيق والرشاد
والهداية لنا ولسائر المسلمين... آمين.





الفقه



وفيه ستة وثلاثون كتاباً:

- | | |
|----------------------|----------------------|
| ١- كتاب الطَّهارة. | ٢- كتاب الصَّلَاة. |
| ٣- كتاب الجنائز. | ٤- كتاب الزَّكَاة. |
| ٥- كتاب الصَّيَام. | ٦- كتاب الاعتكاف. |
| ٧- كتاب الحجِّ. | ٨- كتاب الجهاد. |
| ٩- كتاب البيع. | ١٠- كتاب الحَجَر. |
| ١١- كتاب الشَّرْكَة. | ١٢- كتاب العارية. |
| ١٣- كتاب الغَصْبِ. | ١٤- كتاب الوَقْفِ. |
| ١٥- كتاب الوَصَايَا. | ١٦- كتاب الفرائض. |
| ١٧- كتاب العتق. | ١٨- كتاب النكاح. |
| ١٩- كتاب الصَّدَاقِ. | ٢٠- كتاب الخُلْعِ. |
| ٢١- كتاب الطَّلَاقِ. | ٢٢- كتاب الإيلاء. |
| ٢٣- كتاب الظُّهَارِ. | ٢٤- كتاب اللعان. |
| ٢٥- كتاب العِدَّةِ. | ٢٦- كتاب الرِّضَاعِ. |
| ٢٧- كتاب النفقات. | ٢٨- كتاب الجنايات. |
| ٢٩- كتاب الديَّاتِ. | ٣٠- كتاب الحدود. |

- ٣١- كتابُ الأطعمَةِ.
 ٣٢- كتابُ الصَّيْدِ والذَّبَائِحِ.
 ٣٣- كتابُ الأَيَّانِ.
 ٣٤- كتابُ القَضَاءِ.
 ٣٥- كتابُ الشَّهَادَاتِ.
 ٣٦- كتابُ الإِقْرَارِ.





أولاً: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ



وفيه أحدَ عَشَرَ بَاباً:

- ١- بَابُ الْمِيَاهِ.
- ٢- بَابُ الْآنِيَةِ.
- ٣- بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.
- ٤- بَابُ السُّوَالِكِ.
- ٥- بَابُ الْوُضُوءِ.
- ٦- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.
- ٧- بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ.
- ٨- بَابُ الْغُسْلِ.
- ٩- بَابُ التَّيَمُّمِ.
- ١٠- بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ.
- ١١- بَابُ الْحَيْضِ.



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب الطَّهَّارَةِ (١)

(١) قَوْلُهُ: (كِتَابُ الطَّهَّارَةِ).
الطَّهَّارَةُ فِي اللُّغَةِ: التَّزَاهَةُ وَالنَّظَافَةُ عَنِ الْأَقْدَارِ.
اصْطِلَاحًا: رَفَعُ الْحَدَثِ وَزَوَالُ الْخَبَثِ.
الْحَدَثُ: هُوَ الْوُصْفُ الْقَائِمُ بِالْبَدَنِ الْمَانِعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا.
الْخَبَثُ: النِّجَاسَةُ^(١).
عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ
وَالْبَانِيَا»^(٢).

(١) منار السبيل (ج ١ / ٨).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٢٩١) الترمذي (١٧٤٧) قال الألباني في «إرواء
الغليل» (١٤٩ / ٨): صحيح.

رَفَعُ

جيد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com



أولاً: بَابُ الْمِيَاهِ (١)



وَفِيهِ ضَابِطٌ وَاحِدٌ: أَقْسَامُ الْمِيَاهِ ثَلَاثَةٌ (٢):

١ - طَهُورٌ: وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى خِلْقَتِهِ (٣).

٢ - طَاهِرٌ: وَهُوَ الَّذِي خَالَطَهُ طَاهِرٌ فَأَخْرَجَهُ عَنْ إِطْلَاقِهِ (٤).

(١) الباب: هو المدخل إلى الشيء.

المياه: جمع ماء، أي الأحكام المتعلقة بالمياه وأقسامها.

(٢) على الراجح من أقوال أهل العلم أن الماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام.

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (٤٨) (١).

ولقوله ﷺ - في ماء البحر - : «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ» (٢).

حكمه: الماء الطهور: يرفع الحدث ويزيل الخبث. أي: يجوز الوضوء

والاغتسال منه، وكذا يجوز إزالة النجاسة به.

(٤) الدليل: قال ابن المنذر: «أجمعوا على أن الوضوء لا يجوز بماء الورد، وماء

الشجر وماء العصفور، ولا تجوز الطهارة إلا بماء مطلق يقع عليه اسم الماء» (٣).

حكمه: لا يرفع الحدث ويزيل الخبث؛ فيجوز استخدامُهُ في غير

الوضوء والاغتسال، فيمكن إزالة النجاسة به.

(١) سورة الفرقان، الآية: (٤٨).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، النسائي (٥٩)، ابن ماجه (٣٨٦)، أحمد

(٧١٩٢)، قال في الإرواء (ج١/٤٢ - ٤٣ ح٩): صحيح.

(٣) الإجماع (ص٣٢/رقم ١٣).

٣- نَجِسٌ: وهو الذي خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ فَغَيَّرَتْ أَحَدَ أَوْصَافِهِ (١).

(١) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَغَيَّرَتْ الْمَاءَ طَعْمًا أَوْ لَوْنًا أَوْ رِيحًا، أَنَّهُ يَنْجُسُ مَا دَامَ كَذَلِكَ» (١).
حُكْمُهُ: لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَلَا يُزِيلُ الْحَبَثَ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ، إِلَّا إِذَا اضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ كَدَافِعِ غُصَّةٍ أَوْ عَطْشَانٍ بِأَرْضٍ مَهْلِكَةٍ وَلَا مَاءَ غَيْرِ النَجَسِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْرَبَهُ.





٢- باب الأنية (١)



وفيه خمسة ضوابط:

الضابط الأول: يُباح استعمال كل الأنية إلا الذهب والفضة (٢).
الضابط الثاني: أنية الكفار طاهرة ما لم يعلم أنهم يستخذموها في نجاسة (٣).

(١) الأنية: جمع إناء، وهو الوعاء الذي يوضع فيه الماء، الأصل فيها الحِلُّ والإباحة؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (١).
(٢) الدليل: عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا فِي أْنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» (٢).

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْرِ جُرٌّ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» (٣).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بَارِضٌ قَوْمَ أَهْلِ كِتَابٍ أَفْأَكُلُ فِي أْنِيَتِهِمْ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا» (٤).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٤٢٦)، مسلم (٢٠٦٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، مسلم (٢٠٦٥).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٤٧٨)، مسلم (١٩٣٠).

الضَّابُّ الثَّلَاثُ: عَظْمُ الْمَيْتَةِ وَقَرْنُهَا وَظَفْرُهَا وَخَافِرُهَا وَشَعْرُهَا وَصُوفُهَا وَرِيشُهَا طَاهِرٌ (١).

الضَّابُّ الرَّابِعُ: جَمِيعُ جُلُودِ الْمَيْتَاتِ تَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ (٢) إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنَزِيرَ (٣).

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ» (١).

(١) قَالَ الزَّهْرِيُّ - فِي عِظَامِ الْمَوْتَى نَحْوَ الْفِيلِ - : «أَدْرَكْتُ أَنَا سَا مِنْ سَلَفِ الْعُلَمَاءِ يَمْتَشِطُونَ بِهَا وَيَدَّهِنُونَ فِيهَا» (٢).

قَالَ شَيْخُنَا - حَفِظَهُ اللَّهُ - : «الرَّاجِحُ أَنَّهَا طَاهِرَةٌ، وَهِيَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَوْلٌ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَجَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْفَتَاوَى (٩٧ / ٢١)، وَقَالَ: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الطَّهَارَةُ وَلَا دَلِيلَ عَلَى النَّجَاسَةِ» (٣).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ» (٤). وَفِي رَوَايَةٍ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ» (٥).

(٣) فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ جِلْدُ الْكَلْبِ وَجِلْدُ الْخَنَزِيرِ لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِمَا، وَهُوَ قَوْلُ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٥٧١)، مسلم (٦٨٢). (٢) رواه البخاري تعليقاً (ج١ / ٣٤٢).

(٣) الإكليل (ج١ / ٥٠). (٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٦).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٤١٢٣)، الترمذي (١٧٢٨)، النسائي (٤٢٤١)، ابن ماجه

(٣٦٠٩)، صححه في صحيح الجامع (٢٧١١).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: يُسَنُّ تَغْطِيَةُ الْآنِيَةِ، وَإِيكَاءُ الْأَسْقِيَةِ (١)، وَإِغْلَاقُ الْأَبْوَابِ (٢)، وَذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا عِنْدَ النَّوْمِ (٣).

الشَّافِعِيُّ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

(١) الدَّلِيلُ: عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُولُكُ سِقَاءَكَ وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، وَحَمَّرِ إِنَاءَكَ وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا» (١).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا» (٢).

(٣) الدَّلِيلُ: عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «غَطُّوا الْإِنَاءَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءِ» (٣).

الْوَكَاءُ: هُوَ الرِّبَاطُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ رَأْسُ الْقِرْبَةِ.

السَّقَاءُ: الْقِرْبَةُ وَنَحْوُهَا.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢٨٠) واللفظ له، ومسلم (٢٠١٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠١٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠١٤).

٣- باب قضاء الحاجة

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: ما يحرمُ (١): استقبال القبلة واستدبارها بلا حائل (٢)، في قارعة الطريق والظل وموارد الناس (٣)،

(١) الحرام: ما طلب الشارع الكف عنه على وجه الحتم والإلزام بحيث يُثاب تاركه امتثالاً ويستحق فاعله العقاب.

(٢) الدليل: عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». قال أبو أيوب: فقدِمْنَا الشَّامَ فوجدنا مراحِضَ بُنِيَتْ قِبَلَ الْقِبْلَةِ فَنَحَرِفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^(١).

وعن ابن عمر، قال: «رَقِيتُ عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ»^(٢).

(٣) الدليل: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ». قالوا: وما اللَّعَّانَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظِلِّهِمْ»^(٣).

وعن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ»^(٤).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٩٤)، مسلم (٢٦٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣١٠٢)، مسلم (٢٦٦) واللفظ له.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٩).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٢٦)، ابن ماجه (٣٢٨)، أحمد (٢٧١٠)، قال في الإرواء [ج ١/ ١٠٠/ ح ٦٢]: حسن.

.....وسط القبور (١)، في الماء الراكد (٢)، في المسجد (٣)،

(١) الدليل: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَمَا أُبَالِي أَوْسَطَ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي أَوْ وَسَطَ السُّوقِ»^(١). وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ الَّذِي يَبُولُ بَيْنَ الْقُبُورِ كَالَّذِي يَبُولُ وَسَطَ السُّوقِ، وَمِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْبَوْلَ وَسَطَ السُّوقِ حَرَامٌ.

(٢) الدليل: عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ»^(٢). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ»^(٤).

وفي رواية: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَدْرِ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٥٦٧)، صحيحه الألباني في الإرواء (ج١/١٠٢/ح٦٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٣٩) واللفظ له، ومسلم (٢٨٢).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢١) واللفظ له، ومسلم (٢٨٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٨٥).

..... الاستنجاء بِرَوْثٍ أو عَظْمٍ أو طَعَامٍ (١).
 الضَّابِطُ الثَّانِي: مَا يُكْرَهُ (٢) أربعة: الكلامُ في أَثْنَاءِ قَضَائِهَا (٣)، البَوْلُ في
 مَهَبِّ الرِّيحِ (٤)، استصحابُ ما فيه ذِكْرُ اللَّهِ (٥)،

(١) الدليل: عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، قَالَ: «هَنَا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - أَنْ نَسْتَنْجِيَ
 بِرَجِيعٍ^(١) أَوْ عَظْمٍ^(٢)». وعن ابنِ مَسْعُودٍ - في حديثٍ دَاعِي الجَنِّ، وفيه -:
 وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ فَرَ
 مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفَ لِدَوَابِّكُمْ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا
 تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ إِخْوَانِكُمْ»^(٣).

(٢) الكراهة: هي ما نهى الشَّارِعُ عَنْهَا لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِزْمَامِ
 بَحِثُ يُثَابُ تَارِكُهَا امْتِثَالًا وَلَا يُعَاقَبُ فاعِلُهَا وَإِنْ كَانَ مَلُومًا.

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ،
 فَسَلَّمَ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ»^(٤).

(٤) فَيُكْرَهُ البَوْلُ في مَهَبِّ الرِّيحِ خِشْيَةً أَنْ تَرُدَّ الْبَوْلُ عَلَى الثِّيَابِ، فَيَتَنَجَّسَ
 بِذَلِكَ، فَمِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ الَّتِي تُفْضِي إِلَى الْحَرَامِ.

(٥) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ

(٥) ﴿٣٢﴾

(١) الرجيع: العذرة والروث: فضلات الحيوانات.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٠).

(٥) سورة الحج، الآية: (٣٢).

..... الاستنجاء باليمين (١).

الضابط الثالث: ما يُستحبُّ (٢) ثلاثة: البسْملةُ (٣) والاستعاذة قبل الدُّخول (٤)،

(١) الدليل: عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: «قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةِ. قَالَ: فَقَالَ: أَجَلٌ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ لَغَائِطٍ وَبَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ»^(١).

قال النووي: «وقد أجمع العلماء على أَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ، ثُمَّ الْجَمَاهِيرُ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ وَأَدَبٌ لَا نَهْيٌ تَحْرِيمٍ»^(٢).

(٢) الاستِحْبَابُ: هو ما أَمَرَ الشَّارِعُ بِهِ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ بَحِثٌ يُثَابُ فاعِلُهُ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ، وَإِنْ كَانَ مَلُومًا.

(٣) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتَرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الْخَلَاءَ أَنْ يَقُولَ: بِاسْمِ اللَّهِ»^(٣).

(٤) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ:

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٢).

(٢) شرح مسلم نووي (ج ٣/ ١٥٨).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٦٠٦)، ابن ماجه (٢٩٧)، صحيحه في صحيح الجامع (٣٦١١).

(م ٤ - ألة بداية المتفقه)

...تقديم الرجل اليسرى في الدُّخُول واليمينى في الخروج (١)، قول: غفرانك.
بعد الخروج (٢).

«اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ^(١) وَالْخَبَائِثِ^(٢)»^(٣). وفي رواية: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ»^(٤).

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنْعِيلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(٥).

قال ابن عثيمين: «إِذَا كَانَتِ الْيُمْنَى تُقَدَّمُ فِي بَابِ التَّكْرِيمِ وَالْيُسْرَى فِي عَكْسِهِ؛ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تُقَدَّمَ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ الْيُسْرَى، وَعِنْدَ الْخُرُوجِ الْيُمْنَى؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ إِلَى أَكْمَلٍ وَأَفْضَلٍ»^(٦).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ»^(٧).

(١) الخبث: ذكور الشياطين.

(٢) الخبائث: إناث الشياطين.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٤٢).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٨)، مسلم (٢٦٨).

(٦) الشرح الممتع (ج١/١٠٨).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٠)، الترمذي (٧)، وابن ماجه (٣٠٠)، أحمد (٢٤٦٩٤)، صحيحه

في الإرواء (ج١/٩١ ح ٥٢).

٤- باب السَّوَاكِ وَخِصَالِ الْفِطْرِ

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: أَوْقَاتُ تَأَكُّدِ اسْتِحْبَابِ السَّوَاكِ سِتَّةٌ: عِنْدَ الْوُضُوءِ (١)،
عِنْدَ الصَّلَاةِ (٢)، عِنْدَ الْإِنْتِبَاهِ مِنَ النَّوْمِ (٣)، عِنْدَ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ (٤)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ» (١).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» (٢).

(٣) الدليل: عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ» (٣). وَهَهُمَا: «إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ يَشُوصُ» (٤) فَاهُ بِالسَّوَاكِ» (٥).

(٤) الدليل: عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ أَمَرَ بِالسَّوَاكِ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي قَامَ الْمَلِكُ خَلْفَهُ فَيَسْتَمِعُ لِقِرَائَتِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُ - أَوْ

(١) صحيح: أحمد (٧٤٦١)، مالك (١١٤٨)، البيهقي (٣٥/١)، صحيحه في الإرواء (ج١/ ١١٠ ح ٧٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤٥)، ومسلم (٢٥٥).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤٥)، مسلم (٢٥٥).

(٤) يشوص: يذلك وينظف.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤٥)، مسلم (٢٥٥)، يشوص: يذلك فاه، ويغسله.

.....عِنْدَ دُخُولِ الْمَنْزِلِ (١). عِنْدَ تَغْيِيرِ رَائِحَةِ الْفَمِ (٢).

الضَّابِطُ الثَّانِي: خِصَالُ الْفِطْرِ خَمْسَ (٣): الْخِتَانُ (٤)،

كَلِمَةً نَحْوَهَا - حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ، فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلِكِ، فَطَهَّرُوا أَفْوَاهَهُمْ لِلْقُرْآنِ»^(١).

(١) الدليل: عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَاكِ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٣).

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَوْلُهُ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ». لَيْسَتْ مُنْحَصِرَةً فِي الْعَشْرِ، وَقَدْ أَشَارَ ﷺ إِلَى عَدَمِ انْحِصَارِهَا فِيهَا بِقَوْلِهِ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٤).

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ:

(١) صحيح: أخرجه البيهقي (ج١/٣٨)، البزار (١/٣٧٢)، صحيحه في الصحيحه (ج٣/٢١٤) ح (١٢١٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٣).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٧)، النسائي (٥)، البيهقي (١/٣٤)، قال في الإرواء (ج١/١٠٥) ح (٦٦): صحيح.

(٤) شرح مسلم للنووي (ج٣/١٤٩).

الاسْتِحْدَادُ (١)،

الاسْتِحْدَادُ، وَالْحَتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ^(١).

فائدة: السُّنَّةُ لَا تُتْرَكُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «وَقَتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قِصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَحَلَقِ الْعَانَةِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(٢).

وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اخْتَنَنَّ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً»^(٣). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٤).

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْخَاتَنِ: «إِذَا خَفَضْتَ فَأَشْمِي وَلَا تُنْهَكِي، فَإِنَّهُ أَسْرَى لِلْوَجْهِ، وَأَخْطَى لِلزَّوْجِ»^(٥).

(١) وَهُوَ حَلَقُ الْعَانَةِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَخْلُقُ عَانَتَهُ يَسْتَعْمِلُ الْحَدِيدَ «الْمَوْسَى».

الْعَانَةُ: هِيَ الشَّعْرُ النَّابِتُ حَوْلَ الذَّكَرِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ وَقَبْلَ الْمَرَأَةِ، وَالسُّنَّةُ الْحَلْقُ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٨٨٩)، مسلم (٢٥٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٨).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٢٩٨)، مسلم (٢٣٧٠).

(٤) سورة النمل، الآية: (١٢٣).

(٥) صحيح: أخرجه البيهقي (٣٣٤ / ٨)، الطبراني (٢٩٨ / ٥)، صحيحه في الصحيحه (ج ٢ / ٣٥٣).

..... نَتْفُ الْإِبْطِ (١)، قَصُّ الشَّارِبِ (٢)، تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ (٣).

(١) أي إزالة شعر الإبط بالتتف، وهو السنّة، ويجوز بأيّ مزيل آخر، سواءً بالخلق أو غيره.

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جُزُوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحَى، خَالِفُوا الْمَجُوسَ»^(١).

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَفَرُّوا اللَّحَى وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ»^(٢).

(٣) قال النووي: «وَأَمَّا تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ فَسُنَّةٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ»^(٣).

الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْإِسْتِحْدَادُ، وَالْحِتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ»^(٤).



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٨٩٢)، مسلم (٢٥٩).

(٣) شرح مسلم النووي (ج ٣/ ١٥١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٨٨٩)، مسلم (٢٥٧).



٥- بَابُ الْوُضُوءِ (١)



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: فروضُ الوضوءِ سِتَّةٌ (١): غَسْلُ الْوَجْهِ وَمِنْهُ الْمُضْمَضَةُ
وَالِاسْتِنْشَاقُ (٢)،

(١) الْوُضُوءُ: فِي اللَّغَةِ: مِنَ الْوَضَاءَةِ وَالنَّظَافَةِ.

وَالْوُضُوءُ بِالضَّمِّ: يُقْصَدُ بِهِ الْفِعْلُ، وَالْوُضُوءُ بِالْفَتْحِ: الْمَاءُ.

اصْطِلَاحًا: يُطْلَقُ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَمَسْحِ الرَّأْسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ
أَفْعَالِ الْوُضُوءِ.

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (١).

عن حمزان مولى عثمان بن عفان: أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ
عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنْاءِهِ، فغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ
تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ ثَلَاثًا،
ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ
نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا
يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٤)، مسلم (٢٢٦).

(١) المائدة: (٦).

غَسَلَ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ (١)، وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ (٢)، مَسْحُ الرَّأْسِ (٣)

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمِرْفَاقِ﴾^(١).

وحديث عثمان المتقدم، وفيه: «ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ...»^(٢).

(٢) الدليل: عن لقيط بن صبرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(٣).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٤).

وحديث عثمان، وفيه: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ»^(٥).

أما صِفَةُ الْمَسْحِ: حديث عبد الله بن زيد، وفيه: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قِفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ»^(٦).

(١) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٤)، مسلم (٢٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٢)، الترمذي (٧٨٨)، النسائي (١١٤)، ابن ماجه (٤٠٧)، صحيحه

في صحيح الجامع (٩٢٧).

(٤) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٤)، مسلم (٢٢٦).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٨٥)، مسلم (٢٣٥).

ومنه الأذنان (١)، غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ (٢) وَتَخَلَّلَ أَصَابِعَهُمَا (٣)،
التَّرْتِيبُ (٤).....

(١) الدليل: عن عبد الله بن زيد، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(١). أي: تبعًا لها في الوجوب والمسح.

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجِلَكُم إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٢).

وحديث عثمان، وفيه: «ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا»^(٣).

والكعبان: هما العَظْمَانِ النَّاتِئَانِ اللَّذَانِ بِأَسْفَلِ السَّاقِ مِنْ جَانِبِ الْقَدَمِ.

(٣) الدليل: عن ابن عباس، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ»^(٤).

(٤) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٥).

وَأَمَّا دَلِيلُ السُّنَّةِ: «أَنَّ جَمِيعَ الْوَاصِفِينَ لَوْضُوئِهِ ﷺ مَا ذَكَرُوهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ

يُرْتَّبُهَا عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ»^(٦).

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٤٤٣)، وصححه في الإرواء (ج١/ ١٢٤/ ح ٨٤).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٤)، مسلم (٢٢٦).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (٣٩)، ابن ماجه (٤٤٧)، أحمد (٥٥٩)، قال في الصحيحة (١٠٣٦):

صحيح.

(٦) الشرح الممتع (ج١/ ١٨٩ - ١٩١) بتصرف.

(٥) سورة المائدة، الآية: (٦).

.....الموالة (١).

الصَّابِطُ الثَّانِي: شُرُوطُ (٢) الْوُضُوءِ سَبْعَةٌ: انْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ (٣)، الْإِسْلَامُ (٤)،

(١) الدليل: عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةً قَدَرِ الدَّرْهَمِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ» (١).

(٢) الشَّرْطُ: هُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ، كَاشْتِرَاطِ الْوُضُوءِ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ، لَكِنْ إِذَا تَوَضَّأَ لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يُصَلِّيَ.

(٣) فَلَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ أَثْنَاءَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ انْقِطَاعِ الْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ حَتَّى يَصِحَّ وَضُوءُهُ.

(٤) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٢).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٣).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٥)، وأحمد (١٥٠٦٩)، بدون لفظ «الصلاة». قال في الإرواء

(ج١/ ١٢٦ - ١٢٨ ح ٨٦): صحيح.

(٢) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٣) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

... النية (١)، العقل (٢)، التمييز (٣)، الماء الطهور (٤)، إزالة ما يمنع وضوءه (٥).

(١) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (١).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٢).

(٣) فلا يصحُّ الوضوءُ من غير المميز؛ لأنه لانية منعقدة له فأشبه المجنون.

(٤) الدليل: قوله ﷺ - في ماء البحر - : «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (٣).

فلا يصحُّ الوضوءُ بغير الطهور كما سبق في باب المياه.

(٥) الدليل: عَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْبَغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ» (٤). قَالَ ابْنُ عَمَرَ: الْإِسْبَاطُ الْإِنْقَاءُ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، الإرواء (ج ٢/٤/٢٩٧).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٣)، الترمذي (٦٩)، النسائي (٣٣٢)، ابن ماجه (٣٨٦)، أحمد (٧١٩٢)، الإرواء (ج ١/٤٢/ح ٩).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٢)، الترمذي (٧٨٨)، النسائي (١١٤)، ابن ماجه (٤٠٧)، قال

الضَّابِطُ الثالث: سننُ الوُضوءِ عَشْرٌ: البسْملة (١)، السَّوَالُكُ (٢)، غَسْلُ الكَفَيْنِ (٣)، البداءَةُ قبلَ غَسْلِ الوَجْهِ بالمُضْمَضَةِ والاستِنْشَاقِ (٤)، المبالغةُ فيهما لِغَيْرِ الصَّائِمِ (٥)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضوءَ لَهُ، وَلَا وُضوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(١).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ مَعَ كُلِّ وُضوءٍ»^(٢).

(٣) الدليل: حديث عثمان، وفيه: «فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنْائِهِ فغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(٣).

(٤) الدليل: حديث عبد الله بن زيد، وفيه: «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي التَّوَرِ فمُضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا ثَلَاثًا بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ»^(٤).

(٥) الدليل: عن لقيط بن صبرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضوءَ، وَخَلَّلِي بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغِي فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(٥).

في صحيح الجامع (٩٢٧): صحيح.

(١) حسن: أخرجه أبو داود (١٠١)، الترمذي (٢٥)، ابن ماجه (٣٩٩)، أحمد (٩١٣٧)، صحيحه في الإرواء.

(٢) صحيح: أحمد (٧٤٦١)، مالك (١٤٨)، البيهقي (٣٥/١)، قال في الإرواء (ج١/ ١١٠ ح ٧٠):

صحيح.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٤)، مسلم (٢٢٦).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٢)، مسلم (٢٣٥).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٢)، الترمذي (٧٨٨)، النسائي (١١٤)، ابن ماجه (٤٠٧)، وقال في

تخليل اللحية الكثيفة (١)، تقديم اليمنى على اليسرى (٢)، الغسلة الثانية والثالثة (٣)، ذلك الأعضاء (٤)، الدعاء بعده بالمأثور (٥).

(١) الدليل: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لَحْيَتَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي» (١).

(٢) الدليل: حَدِيثُ عُثْمَانَ، وَفِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثًا» (٢).

(٣) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً» (٣).
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ» (٤). فدل على أن الغسلة الثانية والثالثة سنة.

(٤) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلْثِي مُدٍّ، فَجَعَلَ يَذُلُّكَ ذِرَاعِيهِ» (٥).

(٥) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ

صحيح الجامع (٩٢٧): صحيح.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٥)، البيهقي (١/٥٤)، صحيحه في الإرواء (ج١/١٣٠ ح ٩٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٤)، مسلم (٢٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٨).

(٥) صحيح: البيهقي (١/١٩٦)، الحاكم (١/٤٩٦)، ابن حبان (٥/١٦٣).

لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّانِيَةِ
يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ»^(١).

وزاد الترمذي: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٢).



(١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٤).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٥٥)، قال في الإرواء (ج١/ ١٣٥): صحيح.

٦- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ (١)

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةٌ: لُبْسُهُمَا بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ الْمَائِيَّةِ (٢)، سِتْرُهُمَا لِغَالِبِ مَحَلِّ الْقَرَضِ (٣)، طَهَارَةُ عَيْنَيْهِمَا (٤).
الضَّابِطُ الثَّانِي: مُبْطِلَاتُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةٌ: الْحَدَثُ الْأَكْبَرُ (٥)،

(١) الْخُفَّانِ: مَا يُلبَسُ عَلَى الرَّجْلِ مِنَ الْجُلُودِ، وَيَلْحَقُ بِهِمَا كُلُّ مَا يُلبَسُ عَلَيْهِمَا.
(٢) الدَّلِيلُ: عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَوَضَّأَ فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ». فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا^(١).

قال ابنُ المنذر: «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ أَكْمَلَ طَهَارَتَهُ ثُمَّ لَبَسَ خُفَّيْهِ وَأَحْدَثَ، أَنَّ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا»^(٢).

(٣) وذلك لأنَّ غالب خفاف الصحابة كانت مخرقة وكانوا يمسحون عليها.
(٤) فلا يصحُّ المَسْحُ عَلَى الْخُفِّ النَّجَسِ سِوَاءُ كَانَتْ نَجَاسَةً عَيْنِيَّةً، كَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِلْدٍ لَمْ يُدْبَغْ، أَوْ مِنْ جِلْدِ كَلْبٍ، أَوْ خِنْزِيرٍ، عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بِنَجَاسَتِهِ، أَوْ حَكْمِيَّةً كَأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ بَوْلٌ أَوْ غَائِطٌ.

(٥) الدَّلِيلُ: عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠٦)، مسلم (٢٧٤).

(٢) الإجماع (ص ٣٥ / رقم ٢٥).

.....انقضاء المدة (١)، خلع المسوح عليه (٢).
 الضابط الثالث: مدة المسح على الخفين: يمسح المقيم يومًا وليلةً، والمسافر
 ثلاثة أيام ولياليهن (٣).

كُنَّا سَفَرًا أَلَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهِنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ،
 وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ»^(١).

(١) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
 وَلَيَالِيَهِنَّ لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ»^(٢).

(٢) فَإِذَا لَبَسَ الْخُفَّ ثُمَّ مَسَحَ عَلَيْهِ ثُمَّ خَلَعَهُ ثُمَّ لَبَسَهُ مَرَّةً أُخْرَى لَا يَجُوزُ
 لَهُ الْمَسْحُ وَإِنْ كَانَ مَازَالَ عَلَى طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مَسْحٌ وَلَيْسَتْ غُسْلًا.

(٣) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
 وَلَيَالِيَهِنَّ لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ - يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ»^(٣).
 فائدة: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «وَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَاسِحِ عَلَى الْخُفِّ
 وَالْعِمَامَةِ بِنَزْعِهِمَا وَلَا بَانْقِضَاءِ الْمَدَّةِ»^(٤).

فائدة: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ وَالْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيرَةِ:

(١) حسن: أخرجه أحمد (١٧٦٢٥)، الترمذي (٩٦)، ابن ماجه (٤٧٨)، النسائي (١٢٧)، صحيحه

في الإرواء (ج١/ ١٤٠ ح ١٠٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧٦).

(٤) الاختيارات الفقهية ص (٢٦).

م	الجبيرة	الخف
١-	لا تختص بعضو.	يختص بالرجل فقط.
٢-	يُمسح عليها في الحدثين.	يُمسح عليه في الحدث الأصغر.
٣-	ليس لها مدة مؤقتة.	محدد المدة كما سبق.
٤-	لا يشترط لها الطهارة.	يُشترط له الطهارة.
٥-	تمسح جميعها.	يُمسح أعلاه فقط.



٧- باب نَوَاقِضِ الوُضُوءِ

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: نَوَاقِضُ الوُضُوءِ سِتَّةٌ: الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلِ (١)، زَوَالُ الْعَقْلِ أَوْ تَغْطِيَّتُهُ بِإِعْمَاءٍ أَوْ نَوْمٍ مُسْتَعْرِقٍ (٢)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضَرَمَوْتَ: مَا الْحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ^(١).

قال ابن المنذر: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزِئُ إِلَّا بَطَهَارَةٍ إِذَا وَجَدَ الْمَرْءُ إِلَيْهَا السَّبِيلَ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَانَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ»^(٣).

قال ابن المنذر: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجوبِ الوُضُوءِ عَلَى الْمَغْمَى عَلَيْهِ». وقال: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ خُرُوجَ الْغَائِطِ مِنَ الدُّبْرِ، وَخُرُوجَ الْبَوْلِ مِنَ الذَّكَرِ، وَكَذَلِكَ الْمَرَأَةُ، وَخُرُوجُ الْمَنِيِّ، وَخُرُوجُ الرِّيحِ مِنَ الدُّبْرِ، وَزَوَالُ الْعَقْلِ بِأَيِّ وَجْهِ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٣٥)، مسلم (٢٢٥). (٢) الإجماع (١/٢٩).

(٣) حسن: أخرجه الترمذي (٩٦)، النسائي (١٢٧)، ابن ماجه (٤٧٨)، أحمد (١٧٦٢٥)، حسنه في

الإرواء (ج١/١٤٠ ح ١٠٤).

مَسَّ الْفَرْجَ بِيَاطِنِ الْكَفِّ (١)، أَكَلَ لَحْمَ الْإِبِلِ (٢)، التَّقَاءُ الْحِتَانَيْنِ (٣)،

زال العقل - أحداثٌ ينقضُ كُلَّ واحدٍ منها الطهارة، ويُوجبُ الوضوء»^(١).

(١) الدليل: عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٢).

وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ فَزَجَّهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَتَوَضَّأْ». قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ»^(٤).

(٣) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا جَاوَزَ الْحِتَانُ الْحِتَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٥). ويمكنُ القولُ بأنَّ كُلَّ مَا أَوْجَبَ الْغُسْلَ أَوْجَبَ الْوُضُوءَ مِنْ بَابِ أَوَّلِي.

(١) الإجماع (ص ٢٩/١، ٣).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٢)، أبو داود (١٨١)، النسائي (١٦٣)، ابن ماجه (٤٧٩)، صحيحه الألباني في الإرواء (ج ١/١٥٠ ح ١١٦).

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٤٨١)، البيهقي (١/١٣٠)، صحيحه في الإرواء (ج ١/١٥٠ ح ١١٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٣٦٠).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي (١٠٩)، أحمد (٢٠٥٩٣)، مالك (١٠٥)، صحيحه في مشكاة المصابيح (٤٤٢).

الردة (١).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ حَدَّثًا أَصْغَرَ ثَلَاثَةً: الصَّلَاةُ (٢)،
الطَّوَافُ (٣)، مَسُّ الْمُصْحَفِ (٤).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (٢).

.. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» (٣).

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ، فَلَا تَكَلَّمُوا فِيهِ إِلَّا بِخَيْرٍ» (٤).

(٤) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: «أَلَّا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» (٥).

(١) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٣٥)، مسلم (٢٢٥).

(٤) صحيح: النسائي (٢٩٢٢)، أحمد (١٤٩٩٧)، وقال الألباني في الإرواء (ج١/ ١٥٤ ح ١٢١):

صحيح.

(٥) صحيح: أخرجه الدارقطني (٤٤٩)، مالك (٤١٩)، صحيحه في الإرواء (١٥/ ١٥٨ ح ١٢٢).

٨- باب الغسل

وفيه خمسة ضوابط:

الضابط الأول: موجبات الغسل خمسة: خروج المنى (١)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۚ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (١).

وعن عليٍّ، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ» (٢).
وفي رواية: «إِذَا حَدَفْتَ فَاغْتَسِلْ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ حَاضِفًا فَلَا تَغْتَسِلْ» (٣).

أما النوم فيشترط فيه رؤية الماء فقط، عن أم سلمة، قالت: إِنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ غَسْلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» (٤).

عن عائشة، قالت: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، قَالَ: «يَغْتَسِلُ». وَعَنِ الرَّجُلِ يُرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بَلَلًا، قَالَ: «لَا

(١) الطارق: (٥، ٦).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٦)، النسائي (١٩٣)، أحمد (٨٧٠)، صحيحه في الإرواء (جا/١٦٢ ح ١٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٨٤٩)، أبو داود (٢٠٦)، النسائي (١٩٣)، صحيحه في الإرواء (جا/١٦٢).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٨٢)، مسلم (٣١٣).

التقاء الحَتَّائِينَ (١)، خروج دَمِ الحَيْضِ (٢)، خروج دَمِ النَّفَاسِ (٣)، إِسْلَامُ الْكَافِرِ (٤).

غُسْلَ عَلَيْهِ^(١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٢).
وفي رواية: «وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادُعُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةُ قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»^(٤).
(٣) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَى النَّفْسَاءِ الْاِغْتِسَالَ إِذَا طَهَّرَتْ»^(٥).

قال ابنُ قدامة: «وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ»^(٦).
(٤) الدليل: عَنْ عَاصِمِ بْنِ قَيْسٍ: «أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»^(٧).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٦)، الترمذي (١١٣)، أحمد (٢٥٦٦٣)، ابن ماجه (٦١٢)، الصحيحة (٢٨٦٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٩١)، مسلم (٣٤٨). (٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٤٨).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢٥)، مسلم (٣٣٣). (٥) الإجماع (ص ٣٩ / رقم ٤٣).

(٦) المغني (ج ١ / ٢٧٧).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٥)، الترمذي (٦٠٥)، النسائي (١٨٨)، أحمد (١٩٦٩٨).

الضَّابِطُ الثَّانِي: شُرُوطُ صِحَّةِ الْغُسْلِ سَبْعَةٌ: انْقِطَاعُ مَا يُوجِبُهُ (١)، النِّيَّةُ (٢)،
الإِسْلَامُ (٣)، الْعَقْلُ (٤)،

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ ثُمَامَةَ بْنِ أُثَالٍ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا
بِهِ إِلَى حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ، فَمُرُّوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ»^(١).

(١) فَلَا يَصِحُّ الْغُسْلُ قَبْلَ انْقِطَاعِ مَا أَوْجَبَهُ، فَمَثَلًا: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ
وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ، لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهَا إِلَّا إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ.

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ
يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٢).

(٣) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ
لَيَحْبَطَنَّ عَنْكَ﴾^(٣).

(٤) الدَّلِيلُ: عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ
ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ
حَتَّى يَعْقِلَ»^(٤).

صححه في الإرواء (ج١/ ١٦٣ ح ١٢٨).

(١) صحيح: أخرجه أحمد (٩٨٧٩)، البيهقي (١/ ١٧١)، صححه في الإرواء (ج١/ ١٦٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧). (٣) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه

..... التَّمْيِيزُ (١)، الماءُ الطَّهُّورُ (٢)، إزالةُ ما يمنعُ وصولَهُ (٣).
 الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: فرضُ الغُسلِ واحدٌ: تعميمُ البدَنِ بالماءِ (٤).
 الضَّابِطُ الرَّابِعُ: سُنُّ الغُسلِ سبعٌ: إزالةُ مَا لَوَّثَهُ من أَدَى (٥)،

(١) فلا يَصِحُّ الغُسلُ مِنْ غيرِ المُمَيِّزِ، فَأَشْبَهَ المَجْنُونُ.
 (٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ - فِي مَاءِ الْبَحْرِ - : «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَبْتَنِيَّتُهُ» (١).

(٣) الدَّلِيلُ: عَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّلِي بَيْنَ الْأَصَابِعِ» (٢). قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: الْإِسْبَاطُ: الْإِنْقَاءُ.

(٤) الدَّلِيلُ: عَنْ مِمْوْنَةَ، قَالَتْ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءًا لَجَنَابِيَّةٍ، فَأَكْفَأَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ» (٣).

(٥) الدَّلِيلُ: حَدِيثُ مِمْوْنَةَ، وَفِيهِ، قَالَتْ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءًا

(٢٠٤١)، الإرواء (ج ٢/ ٤/ ٢٩٧).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٣)، الترمذي (٦٩)، النسائي (٣٣٢)، ابن ماجه (٣٨٦)، أحمد (٧١٩٢)، الإرواء (ج ١/ ٤٢/ ٩).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٢)، الترمذي (٧٨٨)، النسائي (١١٤)، ابن ماجه (٤٠٧)، قال في صحيح الجامع (٩٢٧): صحيح.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٤) واللفظ له، ومسلم (٣١٧).

الوضوء قبله وترك الرجلين (١)، غسل الأعضاء ثلاثاً (٢)، التيامن (٣)،
الموااة (٤)،

الجنابة، فأكفأ بيمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً، ثم غسل فرجه، ثم ضرب يده بالأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً^(١). وفي رواية: «فغسل مذاكيره»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، وَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى»^(٣). وفي رواية: «ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ».

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدِهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»^(٤).

(٣) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَجِّبُهُ التَّيَامُنُ فِي تَرْجُلِهِ، وَتَنَعُّلِهِ، وَطَهْوَرِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(٥).

(٤) فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوَالِيَ بَيْنَ الْغُسْلِ، كَمَا سَبَقَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَاضِيَةِ، كَحَدِيثِ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٤)، ومسلم (٣١٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٩).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٣) واللفظ له، ومسلم (٣١٦).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٦٨)، مسلم (٢٦٨).

الدَّلْكُ (١) غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ بِمَكَانٍ آخَرَ (٢).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: الْأَغْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ تِسْعَةٌ: غُسْلُ الْجُمُعَةِ (٣)،

عَائِشَةُ، وَمِمْوْنَةُ «أَنَّهُ ﷺ وَالْيَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَغَايَةُ فَعْلِهِ الْاسْتِحْبَابُ».

(١) قَالَ ابْنُ عَثِيمٍ: «وَشُرِعَ الدَّلْكُ لِيَتَقَنَّ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صُبَّ بِلَا ذَلِكَ رَبِّمَا يَتَفَرَّقُ فِي الْبَدَنِ مِنْ أَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ الدَّهُونِ فَسَنَّ الدَّلْكُ» (١).

(٢) الدَّلِيلُ: حَدِيثُ مِمْوْنَةَ السَّابِقِ، وَفِيهِ: «ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ» (٢).

وَكَمَا فِي حَدِيثِ مِمْوْنَةَ أَنَّهُ تَرَكَ غَسْلَ رِجْلَيْهِ حَيْثُ قَالَتْ: «فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ» (٣).

(٣) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» (٤).

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» (٥).

(١) الشرح الممتع (ج ١/ ٣٦١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٤)، مسلم (٣١٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٩).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٧٩)، مسلم (٨٤٦).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٩٤)، مسلم (٨٤٤).

مَنْ غَسَلَ مِيَّتًا (١)، لِلْعِيدَيْنِ (٢)، الْإِغْمَاءِ (٣)،

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» (١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مِيَّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» (٢).

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غُسْلِ مَيِّتِكُمْ غُسْلٌ إِذَا غَسَلْتُمُوهُ، فَإِنَّ مَيِّتَكُمْ لَيْسَ بِنَجَسٍ، فَحَسْبُكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ» (٣).

(٢) الدليل: عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ «كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُو إِلَى الْمَصَلَّى» (٤).

(٣) الدليل: حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ: فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟». قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». فَقَعَدَ فَاغْتَسَلَ (٥).

(١) حسن: أخرجه أبو داود (٣٥٤)، الترمذي (٤٩٧)، النسائي (١٣٨٠)، أحمد (١٩٥٨٥)، الدارمي (١٥٤٠)، صحيحه في مشكاة المصابيح (٥٤٠).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣١٦١)، الترمذي (٩٩٣)، ابن ماجه (١٤٦٣)، أحمد (٧٦٣٢)، الإرواء (ج١/١٧٣ ح ١٤٤).

(٣) صحيح: أخرجه البيهقي (١/١٣٩)، الحاكم صحيح الجامع (٥٤٠٨)، أحكام الجنائز (ج١/٣١).

(٤) صحيح: أخرجه مالك (٢/٥٢ ح ٣٨٤).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٨٧)، مسلم (٤١٨).

الْجُنُونُ (١) الْمُسْتَحَاضَةُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (٢)، لِلْإِحْرَامِ (٣)، لِدُخُولِ مَكَّةَ (٤)،
لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ (٥).

(١) قَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ: «أَمَّا الْجُنُونُ فَإِنَّهُمْ قَاسُوهُ عَلَى الْإِعْمَاءِ، قَالُوا: فَإِذَا
شُرِعَ لِلْإِعْمَاءِ، فَالْجُنُونُ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ» (١).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ اسْتَحِضَتْ
فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ» (٢).

(٣) الدليل: عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ
وَاعْتَسَلَ» (٣).

(٤) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمرَ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طُوًى
حَتَّى يُضْبِحَ، وَيَغْتَسِلَ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
فَعَلَهُ» (٤).

(٥) الدليل: سُئِلَ عَلِيٌّ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ،
وَيَوْمُ الْأَضْحَى، وَيَوْمُ الْفِطْرِ» (٥).

(١) الشرح الممتع (ج١/٣٥٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٢٧).

(٣) حسن: أخرجه الترمذي (٨٣٠)، الدارمي (١٧٩٤)، الدارقطني (٢٥٦)، حسنه في الإرواء
(ج١/١٧٨ ح ١٤٩).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٩٢)، مسلم (١٢٥٩) واللفظ له.

(٥) صحيح: أخرجه البيهقي (٣/٢٧٨)، ابن أبي شيبة (٢/٨٦)، صحيحه في الإرواء (ج١/١٧٧).



٩- بَابُ التَّيَمُّمِ (١)



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شروطُ صحَّةِ التَّيَمُّمِ سِتَّةٌ: النِّيَّةُ (٢)، الإِسْلَامُ (٣)، الْعَقْلُ (٤)،

لغة: القصد.

(١) اصْطِلَاحًا: هُوَ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَصْدِ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ لِمَسْحِ الْوَجْهِ

واليدَينِ.

(٢) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ

لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٢).

(٤) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ

ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(٣).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧). (٢) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)،

صحيحه في الإرواء (ج ٢/ ٤/ ٢٩٧).

التمييز^(١)، انعدام الماء^(٢)، أو تعذر استعماله^(٣)، أن يكون بصعيد طاهر له غبار^(٤).

الضابط الثاني: فروض التيمم ثلاثة: مسح الوجه^(٥)،

(١) فلا يصح التيمم من غير المميز، فأشبه المجنون.

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(١).

وعن أبي ذرٍّ، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ»^(٢).

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْمَسَافِرَ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ وَخَشِيَ الْعَطَشَ أَنْ يُبْقِيَ مَاءَهُ لِلشَّرْبِ وَيَتِيمَمَ»^(٣).

(٤) الدليل: قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ التَّيَمَّمَ بِالتُّرَابِ ذِي الْغُبَارِ جَائِزٌ»^(٤).

(٥) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٥).

(١) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٣)، الترمذي (١٢٤)، النسائي (٣٢٢)، أحمد (٢١٠٥٨)،

صححه في الإرواء (ج١/ ١٨١ ح ١٥٣).

(٣) الإجماع (ص ٣٥/ رقم ٢٨).

(٤) الإجماع (ص ٣٦/ رقم ٢٩).

(٥) سورة المائدة، الآية: (٦).

.....مسحُ اليدينِ إلى الرُّسغين (١)، الموالاة (٢).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: نواقضُ التيممِ ثلاثةٌ: نواقضُ الوُضوءِ (٣)، وجودُ الماءِ (٤)،

وعن عمارِ بنِ ياسرٍ، قال: بعثني رسولُ اللهِ ﷺ في حَاجَةٍ فأجَنَبْتُ فلم أجدِ الماءَ، فتمرَّغْتُ في الصَّعِيدِ كما تمرَّغُ الدَّابَّةُ فذكرْتُ ذلكَ للنبيِّ ﷺ، فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا». فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ^(١).

(١) الدليلُ: قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٢).

وَحَدِيثُ عَمَّارِ السَّابِقِ، وفيه: «ثُمَّ مَسَحَ بِهَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ»^(٣).

(٢) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ التَّيْمَمَ بَدَلٌ، وَالْبَدَلُ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ، فَلَا يُؤَخَّرُ مَسْحُ اليدينِ بَعْدَ الْوَجْهِ زَمَنًا لَوْ كَانَتِ الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ لَجَفَّ الْعُضْوُ.

(٣) قال في «الشَّرحِ الكبيرِ»: «مُبْطَلَاتُ الْوُضُوءِ وَهُوَ مُبْطَلٌ لِلتَّيْمَمِ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهُ، فَإِذَا أَبْطَلَ الْأَصْلَ أَبْطَلَ الْبَدَلَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ»^(٤).

(٤) الدليلُ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٤٧)، مسلم (٣٦٨).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٤٧)، مسلم (٣٦٨).

(٤) المغني مع الشرح (ج١/٣٦٢).

.....زوال المبيح (١).

طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسَهُ بِشَرَّتِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»^(١).

(١) قال ابن قدامة: «وَيَبْطُلُ التَّيْمُّ عَنْ الْحَدَثِ بِكُلِّ مَا يَبْطُلُ الْوُضُوءُ، وَيَزِيدُ بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ الْمَقْدُورِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ»^(٢).



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٣)، الترمذي (١٢٤)، النسائي (٣٢٢)، أحمد (١٨٤٠٣)،

صححه في الإرواء (ج١/ ١٨١ ح ١٥٣).

(٢) المغني (ج١/ ٣٥٠).

١٠- بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

وفيه أربعة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: النِّجَاسَةُ عَيْنٌ مُسْتَقْدَرَةٌ شَرْعًا يَزُولُ حُكْمُهَا بِزَوَالِهَا وَلَوْ بِغَيْرِ مَاءٍ (١).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: لَا يُشْرَعُ الْعَدُّ وَلَا التَّرِيبُ إِلَّا فِي لُعَابِ الْكَلْبِ فِي الْإِنَاءِ وَنَحْوِهِ (٢).

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ» (١).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كُنْتُ أَبِيتُ فِي الْمَسْجِدِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتِ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبَلُ وَتُدْبَرُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يَكُونُوا يُرْشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَسْمَاءَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوبَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَنْضَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ» (٣).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٠)، النسائي (٤٤)، أحمد (٢٤٢٥٠)، البيهقي (١٠٣/١)، صحيحه في الإرواء (ج١/٨٤ ح ٤٤).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٢)، أحمد (٥٣٦٦)، البيهقي (٢٤٣/١)، صحيحه في صحيح سنن أبي داود (٣٨٢).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٠٧)، مسلم (٢٩١)، واللفظ له. (م٦ - أدلة بداية المتفقه)

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: بَوْلُ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ لَشَهْوَةٍ يُنْضَحُ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ يُغَسَّلُ (١).
الضَّابِطُ الرَّابِعُ: الاسْتِحَالَةُ مُطَهَّرَةٌ (٢).

وعن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» (١). ولمسلم: «أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ» (٢).
(١) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَوْلُ الْغُلَامِ يُنْضَحُ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ يُغَسَّلُ» (٣).

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحْصَنِ: «أَنهَا أَتَتْ بَابِنِهَا صَغِيرًا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ» (٤).

(٢) الاسْتِحَالَةُ: هِيَ تَحَوُّلُ الشَّيْءِ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، كَرَوْثَةِ الْحِمَارِ إِذَا احْتَرَقَتْ.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٧٢)، مسلم (٢٧٩).

(٢) صحيح: مسلم (٢٧٩).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٧)، الترمذي (٦١٠)، ابن ماجه (٥٢٥)، أحمد (٥٦٤)، صحيحه

في الإرواء (ج١/ ١٨٨ ح ١٦٦).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٣)، مسلم (٢٨٧).



١١- بَابُ الْحَيْضِ



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: الدماء الخارجة من المرأة ثلاثة: حيض (١)، نفاس (٢)، استحاضة (٣).

الضابط الثاني: يحرم بالحِيض سبعة أشياء: الجماع (٤)،

(١) تعريفه: الحِيضُ في اللغة: السَّيلانُ.

واصطلاحاً: دماءٌ طَبِيعِيَّةٌ تُصِيبُ المرأةَ في أيام معلومةٍ إذا بَلَغَتْ.

(٢) النفاسُ في اللغة: مِنْ «نَفَسَ اللهُ كُرْبَتَهُ»، فهو نِفَاسٌ؛ لَأَنَّهُ نَفَسَ

لِلمرأة به، لأنَّ المرأةَ تَكَلَّفُ عِنْدَ الْحَمْلِ والولادة، قال تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ (١).

ومنه قول النبي ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (٢).

اصطلاحاً: دماءٌ تَخْرُجُ مِنَ المرأةِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ أَوْ مَعَهَا أَوْ قَبْلَها بيومين أو ثلاثة مَعَ الطَّلُقِ.

(٣) الاستِحاضَةُ: هي استِمْرَارُ نزولِ الدَّمِ وجريانه في غير أوانِه (الحِيضِ والنفاسِ).

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ

الطَّلَاقُ (١)، الصلاة (٢)، الصيام (٣)،

فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ (١).

وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُوَكِّلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلُونَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» (٢).

(١) الدليل: عن ابن عمر: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فِتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» (٣).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ فَلَا تَطْهَرُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْتَصِلِي وَصَلِّي» (٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢). (٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣٠٢).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٢٥٢)، مسلم (١٤٧١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢٠)، مسلم (٣٣٣).

الطَّوَّافُ (١)، الْمُكْتُ فِي الْمَسْجِدِ (٢)،

لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟». قُلْنَ: بَلَىٰ^(١).

وعن مُعَاذَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَتْ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا بَأَلُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. قَالَتْ: كَانَ يُصَيَّبُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(٢).

قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ تَدْعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ لَكِنَّهَا تَقْضِي الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ»^(٣).

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا جِئْنَا سَرَفَ طَمِثْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟». قُلْتُ: لَوِدِدْتُ وَاللَّهِ أَنِي لَمْ أَحُجَّ الْعَامَ. قَالَ: «لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي»^(٤).

(٢) الدليل: عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ الْعَوَاتِقِ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ وَالْحَيْضِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ لِيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ وَيَعْتَزَلَ الْحَيْضُ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٠٤) واللفظ له، ومسلم (٨٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥) واللفظ له.

(٣) الإجماع (ص ٣٩ / رقم ٣٩، ٤٠، ٤١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٠٥)، ومسلم (١٢١١).

.....مسُّ المَصْحَفِ (١).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: يُبَاحُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَقَبْلَ الْاِغْتِسَالِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:
الصِّيَامُ (٢)، الطَّلَاقُ (٣)،

المصلي»^(١).

وفي رواية: «وَأَمَرَ الْحَيَّضُ أَنْ يَعْتَزِلَ مُصَلِّي الْمُسْلِمِينَ»^(٢).

(١) الدليل: حديثُ عمرو بنِ حَزْمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٣).

وهُوَ قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ سَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي بَابِ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ.

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٤).

(٣) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢٤)، مسلم (٨٩٠).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٨٩٠).

(٣) صحيح: أخرجه الدارقطني (٤٥)، والحاكم (٤٨٥/٣)، وصححه في الإرواء

(ج١/١٥٨/ح١٢٢).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٩٣٢)، مسلم (١١٠٩).

.....المُكْتُ في الْمَسْجِدِ بِوُضُوءٍ (١).

«مُرُهُ فَلْيَرَا جَعَهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» (١).

(١) وكذا إذا انقطع دم الحيض، جاز للمرأة أن تجلس في المسجد إذا توضأت قياساً على الجنب.

تم بحمد الله كتاب الطهارة.



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب الصلاة

وفيه ستة أبواب:

- ١- باب الأذان والإقامة.
- ٢- باب شروط صحة الصلاة.
- ٣- باب أحكام الصلاة.
- ٤- باب أسباب جود الشهادة.
- ٥- باب صلاة الجمعة.
- ٦- باب صلاة ليلة الجمعة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ (١)

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ صِحَّةِ الْأَذَانِ عَشْرَةٌ: النِّيَّةُ (٢)، أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا (٣)
أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا (٤)،

(١) الْأَذَانُ فِي اللَّغَةِ: الْإِعْلَامُ.

اصْطِلَاحًا: هُوَ التَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْإِعْلَامِ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِذِكْرِ
مَخْصُوصٍ^(١).

الإقامة: لغة: مصدر أقام.

اصطلاحًا: الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص.

(٢) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَيْ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا
أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٢).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ
كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٣).

(٤) الدليل: عَنْ سَلْمَانَ بْنِ طَرْخَانَ، قَالَ: «كُنَّا نَسْأَلُ أَنَسًا: هَلْ عَلَى النِّسَاءِ
أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ؟ قَالَ: لَا، وَإِنْ فَعَلْنَ فَهُوَ ذِكْرٌ»^(٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٦٨٩) مسلم (١٩٠٧).

(١) الشرح الممتع (ج٢/ ٤٠).

(٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٢/ ١).

(٣) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا (١)، أَنْ يَكُونَ مُمَيِّزًا (٢)، أَنْ يَكُونَ نَاطِقًا (٣)، أَنْ يَكُونَ الْأَذَانَ
بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِلَّا فِي الْفَجْرِ (٤)،

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، وَعَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ:
عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ
أَوْ يُفِيْقَ»^(١).

(٢) فَلَا يَصِحُّ أَذَانٌ مَنْ هُوَ دُونَ التَّمْيِيزِ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ، أَمَّا الْمُمَيِّزُ
فَأَذَانُهُ صَحِيحٌ وَيُعْتَدُّ بِهِ عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ
وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قَالُوا: إِذَا كَانَتْ إِمَامَةُ الصَّبِيِّ جَائِزَةً فَأَذَانُهُ مِنْ
بَابٍ أَوَّلٍ.

(٣) لِأَنَّ الْأَذَانَ إِعْلَامٌ وَالْأَخْرَسُ لَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ أَذَانُهُ.

(٤) الدليل: عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا
حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(٢).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا
حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(٣).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٩)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، صحيحه في
الإرواء (ج٢/٤ - ٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٢٨)، مسلم (٦٧٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦١٧)، مسلم (١٠٩٢)، واللفظ للبخاري.

..... أن يكونَ من واحد (١)، الترتيبُ (٢)، المُوالاةُ (٣).

الضَّابِطُ الثَّانِي: سُنَنُ الْأَذَانِ عَشْرٌ: كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ حَسَنَ الصَّوْتِ (٤)، كَوْنُهُ أَمِينًا (٥)،

وقال ابنُ المنذر: «وأجمعُوا على أنَّ مِنَ السُّنَّةِ: أَنْ يُؤَذِّنَ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا إِلَّا الصُّبْحُ»^(١).

(١) ولأنَّهَا عِبَادَةٌ يَسْهُلُ اسْتِثْنَاؤها بِلا مَشَقَّةٍ ولم يثبت عن السلف.

(٢) الدليل: عن عائشة إن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

(٣) قال ابنُ عُثَيْمِينَ: «مُتَوَالِيًا بَحِثُ لَا يَفْصِلُ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ بِزَمَنِ طَوِيلٍ لَمْ يَجْزِئْ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَوَالِيًا؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَتَفَرَّقَ أَجْزَاؤُهَا، فَإِنْ حَصَلَ لَهُ عُذْرٌ مِثْلُ أَنْ أَصَابَهُ عُطَاسٌ فَإِنَّهُ يَنْبِئُ عَلَى مَا سَبَقَ»^(٣).

(٤) الدليل: حديثُ عبدِ الله بنِ زيد بن عبدِ ربِّهِ في قِصَّةِ الْأَذَانِ، وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ فَإِنَّهُ أُنْدَى مِنْكَ صَوْتًا»^(٤).

(٥) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ

(١) الإجماع (ص ٤٧ / رقم ٤١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، مسلم (١٧١٨)، واللفظ له.

(٣) الشرح الممتع (ج ٢ / ٦٨ - ٦٩).

(٤) حسن: أخرجه الترمذي (١٨٩)، أبو داود (٤٩٩)، ابن ماجه (٧٠٦)، أحمد (١٦٠٤٣)،

الدارمي (١١٨٧)، والدارقطني (٨٩)، والبيهقي (٣٩١/١)، صححه في الإرواء

(ج ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ح ٢٤٦).

كُونُهُ عَالِمًا بِالْوَقْتِ (١)، مُتَطَهِّرًا مِنَ الْحَدِيثَيْنِ (٢) قَائِمًا (٣)،

مُؤْتَمِنٌ» (١).

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مَحْذُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُمْنَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَلَاتِهِمْ وَسُحُورِهِمْ الْمُؤَدِّتُونَ» (٢).

(١) وقال ابن عثيمين: «(عَالِمًا بِالْوَقْتِ): هذا ليس بواجب؛ لأنَّ ابن أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: «أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» (٣)، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْوَقْتِ بِنَفْسِهِ» (٤).

(٢) الدليل: عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُفَيْدٍ: أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَلَمْ يَرِدْ حَتَّى تَوَضَّأَ فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ» (٥).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ ﷺ لِبِلَالٍ: «قُمْ فَأَذِّنْ» (٦).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٠٧)، أبو داود (٥١٧)، ابن ماجه (٩٨١)، أحمد (٧١٢٩)، صححه في الإرواء (ج١/ ٢٣١ ح ٢١٧).

(٢) حسن لغيره: أخرجه البيهقي (٤٢٦/ ١) صححه في الإرواء (ج١/ ٢٣٩ ح ٢٢١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦١٧) واللفظ له، ومسلم (١٠٩٢).

(٤) الشرح الممتع (ج٢/ ٥١ - ٥٢).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧)، ابن ماجه (٣٥٠)، أحمد (١٨٥٥٥) واللفظ له، صححه في الإرواء (ج١/ ٩٢).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٩٥)، ومسلم (٦٨١).

أَنْ يَكُونَ عَلَى عُلُوٍّ (١)، رافعًا وَجْهَهُ جَاعِلًا أَصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ (٢) مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ (٣)، مُلْتَفِتًا يَمِينًا وَشِمَالًا فِي الْحَيَّعَتَيْنِ (٤)، أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ (٥).

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن من السنة أن يؤذن المؤذن قائمًا، وانفرد أبو ثور، فقال: يؤذن جالسًا من غير عِلَّةٍ» (١).

(١) الدليل: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، قَالَتْ: «كَانَ بَيْتِي مِنْ أَطْوَلِ بَيْتِ حَوْلِ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ عَلَيْهِ الْفَجْرَ...» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَيَدُورُ وَيُتْبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ» (٣).

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن من السنة أن تُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ بِالْأَذَانِ» (٤).

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ فَجَعَلْتُ أَتْبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» (٥).

(٥) الدليل: عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: «كَانَ بِلَالٌ لَا يُؤَخِّرُ الْأَذَانَ عَنِ الْوَقْتِ وَرُبَّمَا أَخَّرَ الْإِقَامَةَ شَيْئًا» (٦).

(١) الإجماع (ص ٤١/٥٦).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٥١٩)، قال في الإرواء (ج ١/ ٢٤٦ - ٢٤٧ ح ٢٢٩): حسن.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٩٧)، صححه في الإرواء (ج ١/ ٢٤٨ ح ٢٣٠).

(٤) الإجماع (ص ٤١/ ٥٥). (٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٣٤) مسلم (٥٠٣).

(٦) حسن: أخرجه ابن ماجه (٧١٣)، حسنه في الإرواء (ج ١/ ٢٤٣).

٢- بَابُ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ (١)

وَفِيهِ ضَابِطٌ وَاحِدٌ: شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ تِسْعَةٌ: (١) الْإِسْلَامُ (٢)، الْعَقْلُ (٣) التَّمْيِيزُ (٤)، الطَّهَارَةُ (٥)،

(١) الصلاة لغة: «الدعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾» (١).

واصطلاحاً: عبارة عن أقوال وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير ومختومة بالتسليم.

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٢).

(٣) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٣).

(٤) فلا تصح الصلاة من غير المميز، فأشبه المجنون.

(٥) الدليل: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِلُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ (٤).

(٢) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(١) سورة التوبة، الآية: (١٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)،

الإرواء (ج ٢/ ٤/ ٢٩٧).

(٤) سورة المائدة، الآية: (٦).

..... مع القدرة (١)، دخول الوقت (٢)،

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(١).

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٍ مِنْ غُلُولٍ»^(٢).

(١) الدليل: قوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٣).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾^(٤).

وَعَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «قُمْ فَصَلِّ». فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ، فَقَالَ: «قُمْ فَصَلِّ». فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبُ، فَقَالَ: «قُمْ فَصَلِّ». فَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءُ، فَقَالَ: «قُمْ فَصَلِّ». فَصَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْفَجْرُ، فَقَالَ: «قُمْ فَصَلِّ». فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ، أَوْ قَالَ: سَطَعَ الْفَجْرُ. ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ الْغَدِ لِلظُّهْرِ، فَقَالَ: «قُمْ فَصَلِّ». فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ، فَقَالَ: «قُمْ فَصَلِّ». فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبُ وَقَتًا وَاحِدًا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءُ حِينَ ذَهَبَ نِصْفُ اللَّيْلِ، أَوْ قَالَ: ثُلُثُ اللَّيْلِ،

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٩٥٤)، مسلم (٢٢٥). (٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧). (٤) سورة النساء، الآية: (١٠٣).

(م) - ٧ - أدلة بداية المتفقه

سَتَرُ الْعَوْرَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ (١)، اجْتِنَابُ النِّجَاسَةِ لِيَدْنِهِ (٢)،

فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ حِينَ أَسْفَرَ جِدًّا فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّهِ. فَصَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ» (١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَنْبَغِي ءَادَمَ حُدُودًا زَيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (٢).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» (٣).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (٤).

وعن أنس، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» (٥).

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٤١٢٩)، والنسائي (٥٢٦)، صحيحه في الإرواء (ج١/ ٢٧٠ ح ٢٥٠).

(٢) سورة الأعراف، الآية: (٣١).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٤١)، الترمذي (٣٧٧)، ابن ماجه (٦٥٥)، أحمد (٢٤٦٤١)، صحيحه

في الإرواء (ج١/ ٢١٤ ح ١٩٦).

(٤) سورة المائدة، الآية: (٦).

(٥) صحيح: الدارقطني (٧/ ٢)، الحاكم (١٥٥/ ٢)، الطبراني الكبير (٩/ ٢٩١)، وصححه الألباني في

الإرواء (ج١/ ٣١٠ ح ٢٨٠).

..... وَثَوْبِهِ (١)، وَبُقْعَتِهِ (٢)، مَعَ الْقُدْرَةِ (٣)، اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ (٤)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَبِأَبْكَ فَطَمَّرَ﴾^(١).

وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ: «تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالسَّاءِ ثُمَّ تَنْضَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»^(٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(٣).

وعن أنسٍ، قال: «جاء أعرابيُّ فبالَ في طائفةِ المسجدِ، فزجره النَّاسُ، فنهاهم النبيُّ ﷺ، فلما قضى بوله أمر النبيُّ ﷺ بذنوبٍ من ماءٍ فأهريقَ عليه»^(٤).

(٣) ليصلي العاجز عن إزالة النجاسة علي حسب حاله.

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٥).

ولحديث أبي هريرة - حديث النبيِّ صَلَاتُهُ -، وفيه: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ

(١) سورة المدثر، الآية: (٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٧)، مسلم (٢٩١).

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٢٥).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢١)، مسلم (٢٨٤).

(٥) سورة البقرة، الآية: (١٤٤).

..... النِّيَّةُ (١).

فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ»^(١).
 وقال ابنُ حَزْمٍ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ»^(٢).

(١) الدليل: حديثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ - فِي رِوَايَةٍ: بِالنِّيَّةِ - وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٣).
 فائدة: قَالَ شَيْخُنَا - حَفَظَهُ اللَّهُ -: «النِّيَّةُ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْقُطُ إِلَّا إِذَا ذَهَبَ الْعَقْلُ وَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ التَّكْلِيفُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ مَنَاطُهُ».



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٢٥١)، مسلم (٣٩٧).

(٢) مراتب الإجماع ص (٢٦).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٠٧٠)، مسلم (١٩٠٧).

٣- بَابُ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ

وفيه سبعة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ: الْإِسْلَامُ (١)، الْعَقْلُ، الْبُلُوغُ (٢)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٢).

وعن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ...» (٣).

(٢) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٤).

(١) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

(٢) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٤٩٦)، مسلم (١٩).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٩)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، صحيحه في

عدم الحيض (١)، عدم النفاس (٢).

الضابط الثاني: أركان الصلاة أربعة عشر. القيام في الفرض (٣)، تكبيرة الإحرام (٤)،

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي» (١).

(٢) الدليل: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: «كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» (٢).

(٣) الدليل: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (٣).

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: «كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (٤).

(٤) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (٥).

الإرواء (ج٢/٤ - ح ٢٩٧).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٢٠)، مسلم (٣٣٣).

(٢) حسن: أبو داود (٢٨٧)، الترمذي (١٢٨)، ابن ماجه (٦٢٧)، أحمد (٢٦٦٠٣)، حسنه في

الإرواء (ج١/٢٠٢/ح ١٨٨).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١١٧).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٦١)، الترمذي (٣)، ابن ماجه (٢٧٥)، وأحمد (١٠٠٩)، قال

..... قراءة الفاتحة (١) الرُّكُوعُ (٢) الرفعُ منه، الاعتدالُ قائماً (٣)،

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ...»^(١).

(١) الدليل: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ - ثَلَاثًا - غَيْرُ تَمَامٍ»^(٣).

(٢) الدليل: قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتْلَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(٤).

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - الْمَسِيءُ صَلَاتُهُ - وَفِيهِ: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا»^(٥).

(٣) الدليل: لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ، وَفِيهِ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا»^(٦).

الألباني في الإرواء (ج ٢/ ٨ ح ٣٠١): صحيح.

(١) صحيح: مسلم (٤٩٨).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٦)، مسلم (٣٩٤).

(٣) صحيح: مسلم (٣٩٥).

(٤) سورة الحج، الآية: (٧٧).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٧)، مسلم (٣٩٧).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٧)، و مسلم (٣٩٧).

السجود (١) الرفع منه (٢) الجلوس بين السجدين (٣)، الطمأنينة في الكل (٤)،

(١) الدليل: قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(١).

وحديث أبي هريرة السابق؛ وفيه: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا»^(٢).

وحديث ابن عباس: «أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءِ: الْجَبْهَةِ وَأَشَارِ يَدَيْهِ إِلَى أَنْفِهِ، وَالْكَفَّيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ»^(٣).

(٢) الدليل: حديث أبي هريرة السابق، وفيه: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا»^(٤).

(٣) الدليل: حديث أبي مسعود السابق، وفيه: «لَا تُجْزِي صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»^(٥). وحديث ثابت البناني السابق، وفيه: «وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ»^(٦).

(٤) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الطَّمَأْنِينَةَ رُكْنٌ فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَا

(١) سورة الحج، الآية: (٧٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٧)، مسلم (٣٩٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨١٢)، مسلم (٤٩٠).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٧)، مسلم (٣٩٧).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٥٥)، الترمذي (٢٦٥)، النسائي (١٠٢٧)، ابن ماجه (٨٧٠)،

صحيح الجامع (٧٢٢٥).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٠٠)، مسلم (٤٧٢).

..... التَّشَهُّدُ الْآخِرُ (١)، الْجُلُوسُ لَهُ وَلِلتَّسْلِيمِ (٢)،

الْمَسِيءَ صَلَاتُهُ وَلَمَّا أَخْلَ بِهَا أَمْرُهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»^(١).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ - كَفَيْ بَيْنَ كَفَيْهِ - كَمَا يَعْلَمُنِي السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ...»^(٢).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: لَقِينِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، فَقَالَ: أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٧)، مسلم (٣٩٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٢٦٥)، مسلم (٤٠٢).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، مسلم (٤٠٦).

..... التسليمة الأولى (١)، الترتيب (٢).

التحية، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى»^(١).

(١) الدليل: عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٢).

قال ابن المنذر: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَائِزَةٌ»^(٣).

(٢) الدليل: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(٤).

حديث أبي هريرة السابق، وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «ثُمَّ ارْكَعْ»، «ثُمَّ ارْفَعْ»، «ثُمَّ اسْجُدْ» هكذا، ومما هو معلومٌ أَنَّ «ثُمَّ» تفيدُ الترتيبَ.

قال ابن عُثَيْمِينَ: «فَبَدَأَ بِالرُّكُوعِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ أَقْبَلَ عَلَى الصَّفَا وَقَالَ: «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَتَكُونُ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى أَنَّ الرُّكُوعَ مُقَدِّمٌ عَلَى السُّجُودِ، وَإِنَّمَا عَبَّرْنَا بظَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّرْتِيبَ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩٨).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٦١)، الترمذي (٣)، ابن ماجه (٢٧٥)، صحيحه في الإرواء

(جـ ٢/ ٨ ح ٣٠١).

(٣) الإجماع (ص ٤٣ / رقم ٦١).

(٤) سورة الحج، الآية: (٧٧).

(٥) الشرح الممتع (جـ ٣ / ٣١٣).

الضَّابُّ الثَّالِثُ: واجباتُ الصَّلَاةِ ثمانية: تكبيراتُ الانتقالِ (١)، سَمِعَ اللهُ
لِمَنْ حَمِدَهُ (٢)، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ (٣)، سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ مَرَّةً فِي الرُّكُوعِ (٤)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ
يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يَكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ»^(١).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا
كَبَّرَ فَكَبِّرُوا...»^(٢).

(٢) الدليل: حَدِيثُ رِفَاعَةَ السَّابِقِ، وَفِيهِ يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ
حَمِدَهُ»^(٣).

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ: «ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ
مِنَ الرُّكْعَةِ»^(٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ: «ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ
الْحَمْدُ»، وَكَذَا قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ
الْحَمْدُ»^(٥).

(٤) الدليل: عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ:

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٨٩)، مسلم (٣٩٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٧٨)، مسلم (٤١١).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٥٦)، صحيحه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٨٥٧).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٨٩)، مسلم (٣٩٢).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٨٩)، مسلم (٣٩٢).

سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى مرةً في السُّجُودِ (١)، رب اغْفِرْ لي بين السَّجْدَتَيْنِ (٢)،
التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ الْجُلُوسُ لَهُ (٣).

«سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» (١).

(١) الدليل: حديثٌ حُذِيفَةُ السَّابِقِ، وفيه: وَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ:
«سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» (٢).

(٢) الدليل: حديثٌ حُذِيفَةُ، وفيه: وَكَانَ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، رَبِّ اغْفِرْ
لِي» بين السَّجْدَتَيْنِ.

(٣) الدليل: حديثٌ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ السَّابِقِ، وفيه: «فَإِذَا جَلَسْتَ فِي
وَسَطِ الصَّلَاةِ فَاطْمَئِنَّ وَافْتَرِشْ فَخِذَكَ الْيُسْرَى ثُمَّ تَشَهَّدْ» (٣).

وعن ابن مسعود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَقُولُوا:
التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ،
السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» (٤).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٧١)، الترمذي (٢٦٢)، النسائي (١٦٦٥)، صححه في الإرواء
(ج ٣٩ / ٢ ح ٣٣٣).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٧١)، الترمذي (٢٦٢)، النسائي (١٦٦٥)، صححه في الإرواء
(ج ٣٩ / ٢ ح ٣٣٣).

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٨٥٦)، البيهقي (١٣٢ / ٢ - ١٣٤)، الحاكم (٣٤٣ / ١)، حسنه في
الإرواء (ج ٤٤ / ٢ ح ٣٣٧).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (١١٦٣)، أحمد (٣٩١٠)، البيهقي (١٤٨ / ٢)، صححه في الإرواء

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: سُنُّ الصَّلَاةِ الْقَوْلِيَّةُ اثْنَتَا عَشْرَةَ سُنَّةً: دُعَاءُ الْاِسْتِفْتَاكِحِ (١)
التَّعَوُّذُ (٢)، قَوْلُ: آمِينَ (٣)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ أُنْتَ وَأُمِّي أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالسَّمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ» (١).

(٢) الدليل: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (١٨) (٢).
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَفْتَحَ ثُمَّ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ» (٣) (٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ

(ج ٢/ ٤٣ ح ٣٣٦).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٤٤)، مسلم (٥٩٨).

(٢) سورة النحل، الآية: (٩٨).

(٣) الهمز: الوسوس والتزغات. النفث: هنا الشعر. النفخ: كيده وتعاضمه.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٧٧٥)، الترمذي (٢٤٢)، النسائي (٩٠٠)، صحيحه في الإرواء

(ج ٢/ ٥١).

قراءة السورة (١)، الجهر في الجهرية، الإسرا في السرية (٢)،

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ ﴿١﴾ فَقُولُوا: آمِينَ. فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ^(١). وفي رواية: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أحيانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ»^(٣).

(٢) الدليل: قَالَ النُّوويُّ: «إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِنَقْلِ الْخَلْفِ عَنِ السَّلَفِ مَعَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَظَاهِرَةِ عَلَى ذَلِكَ».

أما الجهرية فَإِنَّ الصَّحَابَةَ نَقَلُوا السُّورَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي هَذِهِ الصَّلَوَاتِ^(٤).

وَأما السُّرِّيَّةُ فَهِيَ فِي الظُّهْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ الرَّبَاعِيَّةِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَقْدُرُونَ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «قَدَرَ ثَلَاثِينَ آيَةً»^(٥).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٨٢)، مسلم (٤١٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٨٠)، مسلم (٤١٠).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٩) واللفظ له، مسلم (٤٥١).

(٤) الشرح الممتع (ج ٣/ ٤١ - ٤٢).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٢).

..... الزيادة على ربنا ولك الحمد (١)، الزيادة على تسبيحة الركوع (٢)،

«قَدَرُ «ألم تنزيل السَّجدة»»^(١). «نحوًا من سُورَةِ «البقرة»»^(٢).

«كُنَّا نَعْرِفُ قِرَاءَتَهُ مِنْ اضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ»^(٣)، وهكذا.

وَلَاَنَّهُ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٤).

(١) الدليل: قوله ﷺ: «مِلءَ السَّمَوَاتِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ»^(٥)، أو: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ - مُبَارَكًا عَلَيْهِ - كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى»^(٦).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»^(٧).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»^(٨).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٥٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٤٦)، الترمذي (٢٦٦)، النسائي (١٠٦٦)، ابن ماجه (٨٧٨)،

أحمد (٢٤٨٥)، صحيحه في صحيح سنن الترمذي (٢٦٦).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٩٩)، مسلم (٦٠٠).

(٧) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٩٤)، مسلم (٤٨٤).

(٨) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٧).

الزيادة على تسبيحة السجود (١) الزيادة على رب اغفر لي بين السجدين (٢)
التعوذ من أربع بعد التشهد الأخير (٣)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ:
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةَ وَجَلِّهِ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ»^(١).

وَعَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «سَجَدَ لَكَ سَوَادِي
وَحَيَالِي، وَأَمَّنَ بِكَ فُؤَادِي، وَأَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، هَذِهِ يَدَيَّ وَمَا جَنَيْتُ عَلَى
نَفْسِي»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ:
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي»^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ
مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ،
وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»^(٤).

وفي رواية: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ». فقال له قائل: ما أكثر ما
تستعيز من المغرم؟ فقال: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٨٣).

(٢) صحيح: أخرجه البزار (ج ٥/٤٠٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٥٠)، الترمذي (٢٨٤)، صحيحه في الكلم الطيب ص (١٠٦).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٣٧٧)، مسلم (٥٨٨).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٣٣)، مسلم (٥٨٩).

.....التسليمة الثانية (١).

الضَّابِطُ الخامسُ: سُنَنُ الْأَفْعَالِ ثَمَانِي عَشْرَةَ سُنَّةً: رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ (٢)، وَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ (٣)،

(١) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَائِزَةٌ»^(١). فدل على أن التسليمة الثانية سنة.

(٢) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ»^(٢).

عَنْ نَافِعٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ»^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ»^(٤).

(١) الإجماع (ص ٤٣ / رقم ٦١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٣٥)، مسلم (٣٩٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٣٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٧٤٠).

النظرُ محلَّ السُّجود (١)، القبْضُ على الرُّكْبَتَيْنِ باليدينِ في الركوع (٢)، مدُّ الظَّهرِ فيه وجَعْلُ الرَّأسِ حيالَهُ (٣)، تمكينُ أَعْضَاءِ السُّجودِ من الأرضِ (٤)، مباشرةُ الجبهةِ لِمَحَلِّ السُّجودِ (٥)،

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ مَا خَلَفَ بَصَرُهُ مَوْضِعَ سُجُودِهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْهَا» (١).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ - فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: «وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ (٢) ظَهْرَهُ» (٣).

(٣) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ (٤) رَأْسَهُ وَلَمْ يَصُوبْهُ (٥) وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ» (٦).

(٤) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أُمِرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ» (٧).

(٥) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُمَكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ» (٨).

(١) صحيح: أخرجه البيهقي (١٥٨/٥)، الحاكم (٤٧٩/١)، صحيحه الألباني في الإرواء (ج٢/٧٣).

(٢) هضر: ثنى وخفض. (٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٨)، الترمذي (٢٦٠)، النسائي (٣١٧).

(٤) يشخص: يرفع. (٥) يصوبه: يخفضه.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٤٩٨). (٧) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨١٢)، مسلم (٤٩٠).

(٨) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٨٥)، مسلم (٦٢٠) واللفظ له.

مُجَافَةً عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ فِيهِ (١) وَبَطْنِيهِ عَنْ فَخِذِيهِ (٢)، وَفَخِذِيهِ عَنْ سَاقِيهِ (٣)، وَجَعَلَ أَطْرَافَ أَصَابِعِ الْقَدَمَيْنِ إِلَى الْقَبْلَةِ (٤)، وَضَعُ يَدَيْهِ حَذَوِ مَنْكَبِيهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً الْأَصَابِعِ (٥)، الْافْتِرَاشُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ (٦)،

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ»^(١).

(٢) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ كَالْكَلْبِ»^(٢).

(٣) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ كَالْكَلْبِ»^(٣).

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي مُهِمِّدٍ السَّاعِدِيِّ وَفِيهِ: «وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقَبْلَةَ»^(٤).

(٥) عَنْ أَبِي مُهِمِّدٍ السَّاعِدِيِّ، وَفِيهِ: «فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ، وَلَا قَابِضَهُمَا وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ الْقَبْلَةَ»^(٥).

(٦) الدليل: حَدِيثُ أَبِي مُهِمِّدٍ السَّاعِدِيِّ، وَفِيهِ: «فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٩٠)، مسلم (٤٩٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣٢)، مسلم (٤٩٣)، واللفظ للبخاري.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣٢)، مسلم (٤٩٣)، واللفظ للبخاري.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٨).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٨).

التَّورُكُ فِي الْآخِرِ (١)، وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً
الْأَصَابِعِ (٢)، التَّحْلِيقُ بِإِبْهَامِ الْيَمْنَى وَالْوَسْطَى فِي التَّشْهِيدَيْنِ، الْإِشَارَةُ
بِالسَّبَاحَةِ الْيَمْنَى فِيهِمَا (٣)، الْإِلْتِفَاتُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ (٤).

جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى» (١).

(١) الدليل: حديثُ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، وَفِيهِ: «إِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ
الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشْهِيدِ وَضَعَ
كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ - رُكْبَتِهِ - الْيُمْنَى وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ -
رُكْبَتِهِ - الْيُسْرَى» (٣).

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ
يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ وَرَفَعَ إصْبَعَهُ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ الْيُمْنَى فِدْعَا بِهَا، وَيَدَهُ
الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بِاسِطَهَا عَلَيْهَا» (٤).

(٤) الدليل: عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: «كُنْتُ أَرَى النَّبِيَّ ﷺ يُسَلِّمُ
عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ» (٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٨٢٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٨٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٥٨٢).

الضَّابِطُ السَّادِسُ: مكروهاتُ الصَّلَاةِ تِسْعَةٌ عَشَرَ مكروهًا، تَرَكُ سُنَّةَ عَمَدًا (١)، الالْتِفَاتُ بِلا حَاجَةٍ (٢)، افْتِرَاشُ ذِرَاعِيهِ (٣)، الْعَبَثُ (٤)،

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»^(١).

(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ تَرَكَّ السُّنَّةِ عَمْدًا يُكْرَهُ سَوَاءٌ كَانَتْ سُنَّةً قَوْلِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً؛ لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِصِفَةِ الصَّلَاةِ الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^(٢).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الالْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»^(٣).

(٣) الدَّلِيلُ: عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَنْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ أَنْبِطَ الْكَلْبِ»^(٤).

(٤) الدَّلِيلُ: عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٩٥)، أبو داود (٩٩٦)، ابن ماجه (٩١٤)، أحمد (٣٦٩٤)، صحيحه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٩٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٧٥١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣٢)، ومسلم (٤٩٣).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٤٣٠).

التَّخَصُّرُ (١)، التَّثَاوُبُ (٢)، اسْتِقْبَالُ صُورَةٍ (٣)، وَفَرْقَةُ الْأَصَابِعِ (٤)،
تَشْيِيقُهَا (٥)،

- (١) عن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «مَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مَخْتَصِرًا»^(١).
(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّثَاوُبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ»^(٢).
(٣) الدليل: عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ»^(٣) هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي»^(٤).
(٤) الدليل: عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَفَقَعْتُ أَصَابِعِي، فَلَمَّا قَضَيْتُ الصَّلَاةَ، قَالَ: «لَا أَمَّ لَكَ، تَفْقَعُ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ»^(٥).
(٥) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ، فَلَا يَقُلْ هَكَذَا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ^(٦).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٢٠)، مسلم (٥٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٩٩٤)، والبخاري (٣٢٨٩)، بمعناه.

(٣) القرام: ستر رقيق فيه ألوان ونقوش.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٧٤).

(٥) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة: (١/٧٢/٢) حسنه في الإرواء (ج٢/٩٩).

(٦) صحيح: الدارمي (١٤٠٤)، صحيحه الألباني في صحيح الجامع (٤٤٥).

لُبْسُ ثَوْبٍ مُعَلَّمٍ (١)، كَفْتُ الثَّوْبِ أَوْ الشَّعْرِ (٢)، مَسَحُ أَثَرِ السُّجُودِ قَبْلَ الْفَرَاغِ (٣)،
بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، مَعَ مُدَافَعَةِ الْأَخْبَثِينَ (٤)،

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَنَظَرَ فِي
أَعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأُتُونِي
بِأَنْبِجَانِيَّةٍ»^(١) أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آتِفًا عَنْ صَلَاتِي»^(٢).

(٢) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ
عَلَى سَبْعَةٍ، وَلَا أَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا»^(٣).

(٣) الدليل: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ
جَبْهَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ»^(٤).

(٤) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ
طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَانَ»^(٥).

وَعَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَعُوا
بِالْعِشَاءِ»^(٦).

(١) الأنبيجانية: كساء من صوف لا علم له.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (٥٥٦).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٠٩)، مسلم (٤٩٠).

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٩٦٤)، صحيحه الألباني في الإرواء (ج٢/ ١٠٤ ح ٣٨٢).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٥٦٠).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٧١)، مسلم (٥٥٨).

إلى غير سترَةٍ للإمام والمنفرد (١)، السدُّل، تغطية الفم (٢)، البصاق إلى القبلة أو عن يمينه (٣)، رفع البصر إلى السماء (٤).

(١) الدليل: عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ، وَلْيَذْنُ مِنْهَا وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يَمُرُّ فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ»^(١).

(٢) الدليل: عن أبي هريرة، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ»^(٢).

(٣) الدليل: عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَبْلَ وَجْهِهِ، فَلَا يَنْصُقُ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَنْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَجَلَتْ بِهِ بَادِرَةٌ فَلْيَقُلْ بِتَوْبِهِ هَكَذَا» ثُمَّ طَوَى ثَوْبَهُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ^(٣).

(٤) الدليل: عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ لَيُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»^(٤).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٠٩)، مسلم (٥٠٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٤٣)، ابن ماجه (٩٦٦)، صحيحه الألباني في صحيح الجامع (٦٨٨٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤١١)، مسلم (٣٠١٤) واللفظ له.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٠)، مسلم (٤٢٩) واللفظ له.

الضَّابُّ السَّابِعُ: مُبْطِلَاتُ الصَّلَاةِ ثَمَانِيَّةٌ: تَرَكُ شَرْطٍ أَوْ رَكْنٍ عَمْدًا (١)،
الْأَكْلُ أَوْ الشَّرْبُ عَمْدًا (٢)،

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ» (١).

(١) الدَّلِيلُ: عَلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِتَرْكِ الشَّرْطِ: حَدِيثُ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُعَّةً قَدَرِ الدَّرْهَمِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ» (٢).

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِتَرْكِ الرُّكْنِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيثُ رِفَاعَةَ - الْمَسِيءِ صَلَاتَهُ - أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ...» (٣).

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (٤).

(٢) الدَّلِيلُ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَصْلِيَّ مَمْنُوعٌ مِنَ الْأَكْلِ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٤٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٥)، أحمد (١٥٠٦٩)، البيهقي (٨٣/١)، صحيحه في الإرواء

(ج١/١٢٦ ح٨٦).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٧)، مسلم (٣٩٧).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١١٧).

الكَلَامُ عَمْدًا (١)، الضَّحِكُ (٢)، الْعَمَلُ الْكَثِيرُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا (٣)،

وَالشُّرْبُ». وَقَالَ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي صَلَاتِهِ الْفَرْضِ عَامِدًا أَنَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ» (١).

(١) الدليل: عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» (٢).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فِيرُدُّ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا» (٣).

(٢) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الضَّحِكَ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ» (٤).

(٣) قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: «وَالزِّيَادَاتُ عَلَى ضَرِيئِينَ... مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ كَالْمَشْيِ وَالْحُكِّ وَالتَّرْوُحِ، فَهَذَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِكَثِيرِهِ وَيُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ» (٥).

فَلَوْ كَانَ قَلِيلًا فَلَا تَبْطُلُ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) الإجماع (ص ٤٣/٦٣، ٦٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢١٦) واللفظ له، ومسلم (٥٣٨).

(٤) الإجماع (ص ٤٣/٦٦).

(٥) المغني (ج ٢/٤٢٦).

تَعْمَدُ زِيَادَةَ رُكْنٍ فَعَلِي (١)، مُرُورُ الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ أَوْ الْحِمَارِ أَوْ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ
دُونَ مَوْضِعِ سَجُودِهِ (٢)، الْإِثْمَامُ بِمَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ (٣).

كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أَمَامَةَ بِنْتِ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا بِي
الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا» (١).

(١) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «فَزِيَادَاتُ الْأَفْعَالِ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: زِيَادَةُ مَنْ جَنَسِ
الصَّلَاةِ مِثْلُ أَنْ يَقُومَ فِي مَوْضِعِ جُلُوسٍ، أَوْ يَجْلِسَ فِي مَوْضِعِ قِيَامٍ، أَوْ يَزِيدَ
رُكْعَةً أَوْ رُكْنًا، فَهَذَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِعَمْدِهِ» (٢).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ - إِذَا
لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَاخِرَةُ الرَّحْلِ - : الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»،
قُلْتُ: فَمَا بِالْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ مِنَ الْأَصْفَرِ مِنَ الْأَبْيَضِ؟ قَالَ: يَا بَنَ أَخِي،
سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا سَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» (٣).

(٣) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بَطَلَتْ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ
كَإِمَامَةِ الْمَرْأَةِ لِلرِّجَالِ أَوْ الْمُحْدِثِ لِلْمَتَوَضِّعِ أَوْ الْعُرْيَانِ لِمُسْتُورِ الْعَوْرَةِ، أَوْ إِلَى
غَيْرِ الْقِبْلَةِ مُتَعَمِّدًا لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ.



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥١٦)، مسلم (٥٤٣).

(٢) المغني (ج ٢/ ٤٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥١٠).

٤- بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ (١)

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: أسبابُهُ ثَلَاثَةٌ: نَقْصٌ، زِيَادَةٌ، شَكٌّ.

الضَّابُّطُ الثَّانِي: مَحَلُّهُ: إِنْ كَانَ عَنْ نَقْصٍ فَقَبْلَ السَّلَامِ (٢)، وَإِنْ كَانَ عَنْ زِيَادَةٍ

فَبَعْدَ السَّلَامِ (٣)،

(١) السَّهْوُ: شَرْعًا: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ سَجْدَتَيْنِ يَسْجُدُهُمَا الْمُصَلِّي لِجَبْرِ الْخَلَلِ.

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ» (١).

(٣) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعِشِيِّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمَةِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ وَخَرَجَ سُرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ» فَقَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ (٢).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٨٢٩)، مسلم (٥٧٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٨٢)، مسلم (٥٧٣).

وإن كَانَ عَنْ شَكٍّ فَلَهُ حَالَتَانِ الْأُولَى: شَكٌّ مَعَ الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ (١)، الثَّانِيَّةُ: شَكٌّ مَعَ التَّحَرِّيِّ، فِيهِ الْأُولَى قَبْلُهُ وَفِي الثَّانِيَّةِ بَعْدُهُ، (٢).

وفي رواية: «ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم»^(١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَرِكُمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا أُدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ -، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّجَهُ قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَّأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ لْيُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»^(٣).

وفي رواية: «ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ»^(٤).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٤). (٢) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٠١) واللفظ له، ومسلم (٥٧٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٧٤).

الضَّابُّ الثَّالِثُ: سَجُودُ السَّهْوِ يُجْبَرُ الْوَاجِبُ وَالسُّنَّةُ وَلَا يُجْبَرُ الرُّكْنُ بَلْ
يُجْبَرُ الْإِتْيَانُ بِهِ (١).

(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا تَرَكَ سُنَّةً أَوْ وَاجِبًا فَإِنَّ سُجُودَ السَّهْوِ يُجْبَرُهُ،
كَمَا سَبَقَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، بَلْ جَبَرَهُ بِسَجْدَتِي
سَهْوٍ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ السَّابِقِ. وَإِنْ كَانَ الْمَتْرُوكُ رُكْنًا وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِهِ
كَمَا فِي حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ: «أَنَّهُ أَتَى بِمَا تَرَكَ ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ» وَقَدْ سَبَقَ.



٥- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: يتحمل الإمام عن المأموم ستة أشياء: قراءة الفاتحة عن المسبوق (١)، سُجُودَ السَّهْوِ (٢)، سُجُودَ التَّلَاوَةِ (٣)،

(١) سَبَقَ فِي بَيَانِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ أَنَّ قِرَاءَةَ «الْفَاتِحَةِ» رُكْنٌ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ، وَأَنَّهُ لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(١). لَكِنْ يُسْتَنْبَى مِنْ ذَلِكَ الْمَسْبُوقُ الَّذِي أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا، فَإِنَّهُ يَجْزِي عَنْهُ وَلَا يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ أَوْ الْإِتْيَانُ بِهِ.

الدليل: حديث أبي بكر: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصَلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدَّ»^(٢).

(٢) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَيْسَ عَلَى مَنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ سُجُودٌ»^(٣).

(٣) فَإِذَا قَرَأَ الْمَأْمُومُ آيَةً فِيهَا سَجْدَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ السُّجُودُ، وَإِنَّمَا يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَخْتَلِفَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٥٦)، مسلم (٣٩٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٧٨٣).

(٣) الإجماع (ص ٤٣ / رقم ٦٧).

السترة (١) دُعَاءُ الْقَنُوتِ (٢)، التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ عَنِ الْمَسْبُوقِ (٣).

الضَّابِطُ الثَّانِي: أَحْوَالُ الْمَأْمُومِ مَعَ الْإِمَامِ أَرْبَعَةٌ: مُسَاوَاةٌ (٤)،

بِهِ...»^(١). فَإِنَّهُ يَتَحَمَّلُ السُّجُودَ كَذَلِكَ عَنْهُ.

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ، فَتَوَضَّعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَصِلِي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ»^(٢).

(٢) سَوَاءٌ كَانَ فِي الْوِثْرِ أَوْ فِي النَّوَزِلِ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَدْعُو وَالْمَأْمُومُ يَوْمِّنُ عَلَى دُعَائِهِ فَقَطُّ.

(٣) صُورَتُهَا: أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ مَسْبُوقٌ فَيُذْرِكُ الْإِمَامَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَعِنْدَمَا يَقُومُ الْإِمَامُ لِيَأْتِيَ بِالثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ يَكُونُ الْمَسْبُوقُ قَدْ أَتَى بِالرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَجْلِسَ لِيَتَشَهَّدَ بَيْنَهُمَا التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ، وَلَكِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ وَيَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ وَيَقُومُ مِنْ أَجْلِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ...»^(٣).

(٤) وَهُوَ أَنْ يُسَاوِيَ الْإِمَامَ فِي هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْعَقِدُ وَلَا تَصِحُّ، أَمَا فِي غَيْرِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهَا تُكْرَهُ فَقَطُّ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٧٨)، مسلم (٤١١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٩٤)، مسلم (٥٠١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٧٨)، مسلم (٤١١).

تَخَلَّفُ (١)، مُسَابِقَةٌ (٢). مُتَابِعَةٌ (٣). فالأَوَّلَانِ مَكْرُوهَانِ، والثَّالِثُ مُحَرَّمٌ، والرَّابِعُ هُوَ السُّنَّةُ (٤).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: أَعْدَارُ تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ سَبْعَةٌ: الْمَرَضُ (٥)،

(١) وكذا إذا تَخَلَّفَ الْمُأْمُومُ عَنِ الْإِمَامِ، فَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْرَهُ، أَمَا إِنْ تَخَلَّفَ لِغَيْرِ عُذْرٍ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ.

(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ» (١).

(٣) وَهِيَ السُّنَّةُ: أَنْ يُتَابَعَ الْمُأْمُومُ الْإِمَامَ فِي سَائِرِ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى أَمْرِ النَّبِيِّ.

(٤) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِنِ حَمْدِهِ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا...» (٢).

(٥) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٣).

وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي تُوفِي فِيهِ، أَنَّهُ تَخَلَّفَ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مَعَ مُجَاوَرَتِهِ لِلْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ...» (٤).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٩١)، مسلم (٤٢٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٧٨)، مسلم (٤١١).

(٣) سورة التغابن، الآية: (١٦).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٦٤)، مسلم (٤١٨).

الخوف^(١)، المدافعة لأحد الأخبثين^(٢)، الخوف من ضياع المال^(٣)، المطر أو الرِّيح الشَّديدة^(٤).

قال ابن المنذر: «لا أعلم خلافاً بين أهل العلم أن للمريض أن يتخلف عن الجماعات من أجل المرض»^(١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾^(٢)،

(٢) الدليل: عن عائشة، قالت: إن النبي ﷺ قال: «لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان»^(٣).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾^(٤).

(٤) الدليل: عن ابن عمر: «أن منادي الرسول ﷺ يُنادي في الليلة الباردة والمطيرة أن: صلُّوا في رحالكم»^(٥).

وعن عبد الله بن الحارث، قال: «قال عبد الله بن العباس لمؤذنه في يوم مطير. إذا قلت: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. فلا تقل: حيَّ على الصلاة. قل: صلُّوا في بيوتكم». قال: فكان الناس استنكروا ذلك، فقال: أتعجبون من ذا؟ قد فعل ذا من هو خير مني، إن الجمعة عزمة،

(١) المغني مع الشرح (ج٢/ ٥٣٠).

(٢) سورة البقرة (٢٣٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٦٠).

(٤) سورة البقرة (٢٣٩).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٣٢)، مسلم (٦٩٧).

.....تطويل الإمام تطويلاً مملأً، تقصير الإمام تقصيراً محلاً (١).

وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدَّخْضِ» (١).

(١) الدليل: عن جابر بن عبد الله: أقبل رجلٌ بناضحين - وقد جَنَحَ اللَّيْلُ - فوافق مُعَاذًا يُصلي، فترك ناضحه وأقبل إلى مُعَاذٍ فَقَرَأَ بِسُورَةِ «البقرة» - أو «النساء» - فانطلق الرجلُ، وبلغه أن مُعَاذًا نال مِنْهُ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْتَانُ - أو: أَفَاتِنُ» ثلاثَ مرارٍ - فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ» (٢).

قال ابنُ عُثيمين: «إنَّ هذا مِنْ بَابِ أُولَى أَنْ يَكُونَ عُذْرًا مِنْ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ، فَإِذَا كَانَ إِمَامُ الْمَسْجِدِ يُسْرِعُ إِسْرَاعًا لَا يَتِمَكَّنُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ، فَإِنَّهُ مَعْذُورٌ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ» (٣).



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٩٠١)، مسلم (٦٩٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٠٥)، مسلم (٤٦٥).

(٣) الشرح الممتع (ج٤ / ٤٥١).



٦- باب صلاة الجمعة



وفيه ضابطان:

الضابط الأول: شروط وجوب الجمعة خمسة: الإسلام (١)، التكليف (٢)،
الذكورة (٣)،

(١) الدليل: وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (١).

وحديث معاذ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما بعثه إلى اليمَنِ قال: «لِيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ...» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٣).

(٣) الدليل: عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ

(١) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٣٩٥)، مسلم (١٩).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٩٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه

(٢٠٤١)، أحمد (٩٤٣)، وقال الألباني: صحيح.

الْحُرِّيَّةُ (١)، الْخَلُّوْ مِنْ الْأَعْذَارِ (٢).

الضَّابِطُ الثَّانِي: شُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ ثَلَاثَةٌ: شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ (٣)،
الْعَدَدُ (٤)،

وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ^(١).

وقال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا جُمُعَةٌ عَلَى النِّسَاءِ»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ»^(٣).
(٢) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْمُقِيمِينَ الَّذِينَ لَا عُذْرَ لَهُمْ»^(٤).

(٣) سَبَقَ قَبْلَ ذَلِكَ شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ التَّسْعَةُ، وَهِيَ شُرُوطُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، سِوَاءٍ كَانَتْ جَمْعَةً أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ.

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٦٧)، وصححه الألباني في الإرواء (ج٣/ ٥٤ ح ٥٩٢).

(٢) الإجماع (ص٤٤/ رقم ٧٠).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٠٦٧)، وصححه الألباني في الإرواء (ج٣/ ٥٤ ح ٥٩٢).

(٤) الإجماع (ص٤٤/ رقم ٧٢).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٤٧)، النسائي (٨٤٧)، أحمد (٢١٢٠٣)، البيهقي (٢٩٧/ ١)،

الخطبتان (١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١). فأمر بالسَّعي إلى ذِكْرِ اللَّهِ مِنْ حِينَ النِّدَاءِ، وبالتَوَاتُرِ الْقَطْعِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُذِّنَ الْمُؤَذِّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَطْبًا، إِذْنًا فَالسَّعْيُ إِلَى الْخُطْبَةِ وَاجِبٌ، وَمَا كَانَ السَّعْيُ إِلَيْهِ وَاجِبًا فَهُوَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ وَسِيلَةً إِلَى إِدْرَاكِهِ وَتَحْصِيلِهِ، فَإِذَا وَجَبَتِ الْوَسِيلَةُ وَجَبَتِ الْغَايَةُ. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «حَرَّمَ الْكَلَامَ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ»^(٢)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْاسْتِمَاعِ إِلَيْهِمَا، وَوُجُوبِ الْاسْتِمَاعِ إِلَيْهِمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِمَا. وَمُوَظَبَةُ النَّبِيِّ ﷺ مُوَظَبَةٌ غَيْرُ مُنْقَطِعَةٍ، فَلَمْ يَأْتِ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ الْجُمُعَةِ لَمْ يُخْطَبْ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَهَذَا الدَّوَامُ الْمُسْتَمِرُّ صَيْفًا وَشِتَاءً شِدَّةً وَرَخَاءً يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهِمَا.

ولأن النبي ﷺ كَانَ يُخْطَبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا^(٣).



صححه في صحيح الجامع (٥٧٠١).

(١) سورة الجمعة، الآية: (٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٩٣٤)، مسلم (٨٥١)، من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ. يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ فَقَدْ لَفَوْتُ».

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٩٢٨) واللفظ له، ومسلم (٨٦١).

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ ضَوَائِدَ:

- ١ - الأَدَابُ الَّتِي يَنْبَغِي فِعْلُهَا عِنْدَ الْمُحْتَضِرِ.
- ٢ - غُسلُ المَيِّتِ _____.
- ٣ - الكَفِّ _____.
- ٤ - أَرْكَانُ صَلَاةِ الْجَنَائِزَةِ.
- ٥ - الدَّفْنُ _____.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْأَدَابُ الَّتِي يَنْبَغِي فِعْلُهَا عِنْدَ الْمُحْتَضِرِ عَشْرَةٌ: تَذْكِرُهُ بِالْوَصِيَّةِ (١)، تَذْكِرُهُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ (٢)، تَعَاهُدُ بَلِّ حَلْقِهِ وَشَفْتَيْهِ (٣)،

تعريف الجنائز:

لغة: الْجَنَائِزُ: جَمْعُ جَنَازَةٍ - بِالْفَتْحِ - الْمَيِّتُ، وَبِالْكَسْرِ السَّرِيرُ الَّذِي يُوضَعُ عَلَيْهِ الْمَيِّتُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ^(١).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَوَصِيَّتِي عِنْدِي»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقُولُ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ»^(٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^(٤).

(٣) قَالَ ابْنُ عَثِيمٍ: «أَيُّ: أَنَّ الْحَاضِرَ يَنْبَغِي لَهُ مَعَ تَنْقِيطِ الْمَاءِ فِي حَلْقِهِ أَنْ يُنْذِيَ شَفْتَيْهِ بِقُطْنَةٍ، لِأَنَّ الشَّفَةَ يَابِسَةٌ وَالْحَلْقَ يَابِسٌ تَحْتَاجُ إِلَى تَنْذِيَةٍ»^(٥).

(١) الموسوعة الكويتية: (ح ١٦ / ٥). (٢) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٨)، مسلم (١٦٢٧).

(٣) صحيح: مسلم (٢٨٧٧). (٤) صحيح: البخاري (٦٥٠٧) من حديث عبادة، ومسلم (١٥٧).

(٥) الشرح الممتع (ج ٥ / ٢٤٦).

تلقِيَّتُهُ الشَّهَادَةُ (١). إِذَا قَضَىٰ أَعْمَضُوا عَيْنَيْهِ وَدَعَوْا لَهُ (٢)، شَدُّ لَحْيَيْهِ وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ (٣)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَنُوا مَوْتَكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (١).

وَعَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَعْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ». فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ» (٣).

(٣) الدليل: قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «وَيُسْتَحَبُّ شَدُّ لَحْيَيْهِ بِعَصَابَةٍ عَرِيضَةٍ يَرِبُطُهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ الْعَيْنَيْنِ وَالْقَمِ فَلَمْ يُغْمَضْ حَتَّى يَبْرَدَ بَقِيَّ مَفْتُوحًا فَيَقْبَحُ مَنَظَرُهُ، وَلَا يُؤْمَنُ دُخُولُ الْهُوَامِ فِيهِ، وَالْمَاءُ فِي غُسْلِهِ» (٤).

(١) صحيح: مسلم (٩١٦).

(٢) صحيح: أبو داود (٣١١٦)، أحمد (٢١٥٢٩)، وصححه الألباني في الإرواء (ج٣/ ١٤٩) - ١٥٠/ ح ٦٨٧.

(٣) صحيح: مسلم (٩٢٠).

(٤) المغني (ج٣/ ٣٦٦).

توجيهه للقبلة (١)، تجريدُه من ثيابه (٢)، تغطيته بثوبٍ إلا المحرّم فلا يُغطّى وجهه ورأسه (٣)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ سَأَلَ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ، فَقَالُوا: تُوفِي، وَأَمَرَ بِثَلْثِهِ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْصَى أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ لَمَّا احْتَضَرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَابَ الْفِطْرَةَ وَقَدْ رَدَدْتُ ثُلُثَهُ عَلَى وَلَدِهِ». ثُمَّ ذَهَبَ فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَأَدْخِلْهُ جَنَّاتِكَ، وَقَدْ فَعَلْتَ» (١).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَمَّا أَرَادُوا غُسْلَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَذْرِي أَنْجَرْدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثِيَابِهِ كَمَا نَجَرْدُ مَوْتَانَا، أَمْ نُغَسِّلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ». الْحَدِيثُ (٢).

(٣) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوْفِي سَجَّيَ بِرُدِّ حَبْرَةٍ» (٣).

قال ابن القيم: «وكان من هديه ﷺ تسجيته الميت إذا مات وتغطية عينيه وتغطية وجهه وبدنه» (٤).

(١) حسن: رواه الحاكم (٣٥٣/١)، والبيهقي (٣٨٤/٣)، وحسنه الألباني في الإرواء (ج٣/١٥٢) - (١٥٤).

(٢) صحيح: أبو داود (٣١٤١)، أحمد (٢٥٧٧٤)، وقال الألباني: صحيح.

(٣) صحيح: البخاري (٥٨١٤).

(٤) زاد المعاد (ج١/٤٨٣).

.....التعجيلُ بتجهيزه ودَفْنِهِ إِذَا تَيَقَّنُوا مَوْتَهُ (١).

الضَّابِطُ الثَّانِي: غُسْلُ الْمَيِّتِ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ (٢):

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَحْرَمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا» (١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ تَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ فَسَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» (٢).

قال ابنُ قدامة: «وَيُسْتَحَبُّ الْمَسَارَعَةُ إِلَى تَجْهِيزِهِ إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَصَوَّبُ لَهُ وَأَحْفَظُ مَنْ أَنْ يَتَغَيَّرَ وَتَضَعُبُ مَعَا فَاتُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: كَرَامَةُ الْمَيِّتِ تَعْجِيلُهُ. وَقَالَ: وَلَا بِأَسَّ أَنْ يُتَنَظَّرَ بِهَا مِقْدَارَ مَا يَجْتَمِعُ لَهَا جَمَاعَةٌ؛ لَمَّا يُؤَمَّلُ مِنَ الدُّعَاءِ لَهُ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ مَا لَمْ يُحْفَ عَلَيْهِ أَوْ يُشَقَّ عَلَى النَّاسِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ» (٣).

(٢) حكمه: غُسْلُ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ» (٤).

(١) متفق عليه: البخاري (١٢٦٥)، مسلم (١٢٠٦) واللفظ له.

(٢) متفق عليه: البخاري (١٣١٥)، مسلم (٩٤٤).

(٣) المغني (ج ٣/ ٣٦٦).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٢٦٥)، مسلم (١٢٠٦).

وَضَعُ الْمَيْتَ عَلَى خَشَبَةِ الْغُسْلِ (١)، سَتَرَهُ مِنَ السَّرَةِ إِلَى الرُّكْبَةِ (٢)، وَالْمَرْأَةَ كُلَّهَا إِلَّا مَوْضِعَ الزَّيْنَةِ (٣)، تَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ (٤)،

(١) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُغَسَّلَ الْمَيْتُ عَلَى سَرِيرٍ يُتْرَكُ عَلَيْهِ مَتَوَجِّهًا إِلَى الْقِبْلَةِ نَحْوَ رِجْلَيْهِ؛ لِيَنْحَدِرَ الْمَاءُ بِمَا خَرَجَ مِنْهُ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى جِهَةِ رَأْسِهِ» (١).

(٢) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَأَمَّا سَتْرُ مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ فَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، فَإِنَّ ذَلِكَ عَوْرَةٌ، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ مَأْمُورٌ بِهِ» (٢).

(٣) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ...» (٣).

قَالَ ابْنُ عَثِيمٍ: «وكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ مَعَ الْمَرْأَةِ مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ، وَعَلَى هَذَا فَيَجَرَّدُ الْمَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ إِنْ كَانَ رَجُلًا، فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلرِّجَالِ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً بِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَاءِ» (٤).

(٤) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ - أَيِ: التَّلْيِينُ - فِي مَوَاضِعَيْنِ عَقِيبَ الْمَوْتِ قَبْلَ قَسْوَتِهَا بِرُودَتِهِ، وَإِذَا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ» (٥).

(١) المغني (ج٣/ ٣٧٢).

(٢) المغني (ج٣/ ٣٦٩).

(٣) صحيح: مسلم (٣٣٨).

(٤) الشرح الممتع (ج٥/ ٢٧٢ - ٢٧٣).

(٥) المغني (ج٣/ ٣٧٢).

عصرُ بطنه عصرًا رقيقًا (١)، لفَّ خرقةً على يد المَغْسَلِ اليسرى وتنجيهُ الميت (٢)، توضيؤُهُ (٣)، غسلُ رأسه ولحيته بالماءِ القَرَّاحِ (٤)،

(١) الدليل: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسَيْبِ، عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّهُ ذَهَبَ يَلْتَمِسُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يُلْتَمَسُ مِنَ الْمَيْتِ، فَلَمْ يَرْ شَيْئًا، فَقَالَ: بِأَبِي وَأُمِّي طَيِّبًا حَيًّا، وَطَيِّبًا مَيِّتًا» (١).

(٢) قال ابنُ قدامة: «وَيُلْفُ الغَاسِلُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً خَشِنَةً يَمَسُّحُ بِهَا لَثَلًا يَمَسُّ عَوْرَتَهُ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْعَوْرَةِ حَرَامٌ، فَالْمَسُّ أَوْلَى» (٢).

(٣) قال ابنُ قدامة: «وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا أَنْجَاهُ وَأَزَالَ عَنْهُ النَّجَاسَةَ بَدَأَ بَعْدَ ذَلِكَ فَوْضَاءَهُ وَضَوْءَ الصَّلَاةِ، فَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثُمَّ يَأْخُذُ خِرْقَةً خَشِنَةً فَيَلْبَسُهَا وَيَجْعَلُهَا عَلَى أَصْبَعِهِ، فَيَمَسُّحُ أَسْنَانَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى يَنْظِفَهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي رَفْقٍ ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَتِمُّ وَضُوءَهُ» (٣).

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِبْدَآنُ بِمَيَّامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» (٤).

(٤) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَغْسَلَ بَعْدَ تَوْضِيئِهِ يَشْرَعُ فِي الْغُسْلِ، فَيَبْدَأُ فِي غَسْلِ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ قَبْلَ إِضَافَةِ شَيْءٍ عَلَى الْمَاءِ.

(١) صحيح: ابن ماجه (١٤٦٧)، قال الألباني: صحيح.

(٢) المغني (ج٣/ ٣٧٣).

(٣) المغني (ج٣/ ٣٧٤).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٥٤)، مسلم (٩٣٩).

غَسَلَ الْجَانِبَ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ بِالمَاءِ القَرَّاحِ (١)، غَسَلَهُ مِثْلَهَا بِالمَاءِ
وَالصَّابُونِ (٢)، غَسَلَهُ مِثْلَهَا بِالمَاءِ وَالطَّيِّبِ (٣).

(١) قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: «وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ: قُلْتُ - يَغْنِي
لِأَحْمَدَ - أَفَلَا تَصُبُّونَ مَاءً قَرَّاحًا يُنْظَفُ بِهِ؟ قَالَ: إِنْ صَبُّوا فَلَا بَأْسَ» (١).

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» (٢).

(٣) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «وَأَجْعَلْنِي فِي الْآخِرَةِ كَأَفُورًا» (٣).

الدَّلِيلُ عَلَى صِفَةِ الْغُسْلِ جُمْلَةً: عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَجْعَلْنِي فِي الْآخِرَةِ كَأَفُورًا، فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذِنِّي». فَلَمَّا فَرَعْنَا
أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ» (٤).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَبْدَأَنَ بِمَيِّمَتِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» (٥).

وَفِي رِوَايَةٍ: «قَالَتْ: وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ» (٦). وَفِي رِوَايَةٍ: «نَقَضْنَاهُ ثُمَّ
غَسَلْنَاهُ» (٧).

(١) المغني (ج ٣/ ٣٧٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٦٥)، مسلم (١٢٠٦).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٢٥٣)، مسلم (٩٣٩).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٢٥٣)، مسلم (٩٣٩).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٢٥٤)، مسلم (٩٣٩).

(٦) صحيح: البخاري (١٢٦٣)، مسلم (٩٣٩) واللفظ له.

(٧) صحيح: البخاري (١٢٦٠).

الضابط الثالث: الكفن (١):

وفي رواية: «فصَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ أَثْلَاثٍ، قَرْنَيْهَا وَنَاصِيَتَيْهَا»^(١).

وفي رواية: «وَأَلْقَيْنَاهُ خَلْفَهَا»^(٢).

فائدة: يجوزُ للرجل أن يُغسَلَ زَوْجَتُهُ وَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تُغْسَلَ زَوْجَهَا.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَوْ كُنْتُ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ غَيْرُ نِسَائِهِ»^(٣).

وَعَنْهَا، قَالَتْ: رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَنَازَةٍ بِالْبَقِيعِ، وَأَنَا أَجِدُ صُدَاعًا فِي رَأْسِي، وَأَقُولُ: وَارَأْسَاهُ. فَقَالَ: «بَلْ أَنَا وَارَأْسَاهُ، مَا ضَرَّكَ لَوْ مِتَّ قَبْلِي فَغَسَلْتُكَ وَكَفَّنْتُكَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَدَفَنْتُكَ»^(٤).

(١) حُكْمُ تَكْفِينِ الْمَيِّتِ: تَكْفِينُ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَائِيٌّ، إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْآخَرِينَ.

الدليل: عن ابن عباسٍ - في المحرم الذي وقصته دابته - قال رسول الله ﷺ: «اغسلوه بياءٍ وسدرٍ، وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تحمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا»^(٥).

(١) صحيح: مسلم (٩٣٩).

(٢) صحيح: البخاري (١٢٦٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣١٤١)، ابن ماجه (١٤٦٤)، صحيح في سنن ابن ماجه (١٤٦٤).

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٤٦٥)، أحمد (١٥٣٨٠)، صحيحه في الإرواء (ج٣/ ١٦٠ ح ٧٠٠).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٢٦٥)، مسلم (١٢٠٦).

..... ثلاث لفائف (١)، يسترُّه جميعه إلا رأس المحرم ووجه المحرمة (٢).
الضابط الرابع: أركان صلاة الجنازة سبعة (٣):

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسَفٍ^(١) لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفٌ بِعَرْفَةٍ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوْقَ صَنْتِهِ - أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ - وَفِي رِوَايَةٍ: فِي ثَوْبَيْنِ - وَلَا تُحَنِّطُوهُ - وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَا تُطَيِّبُوهُ - وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»^(٣).

قال ابن عثيمين: «أي لو ماتت أنثى محرمة، فإنَّ وجهها لا يُغَطَّى، وهذا إن لم يُمرَّ بها حول رجالٍ أجنب، فإنَّ مَرَّ بها حول رجالٍ أجنب فإنَّ وجهها يُسْتَرُّ كما لو كانت حيَّة»^(٤).

(٣) حكمها: صلاة الجنازة فرض كفايٌّ إذا قام بها مَنْ يكفي سَقَطَتْ عَنْ الْبَاقِينَ؛ لحديث سلمة بن الأكوع في قصة الرَّجُلِ الذي مات وعليه دينٌ، قال النبي ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»^(٥).

(١) الكرشف: القطن.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٦٤)، مسلم (٩٤١).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٢٦٥)، مسلم (١٢٠٦).

(٤) الشرح الممتع (ج٥/ ٣٦٠).

(٥) صحيح: البخاري (٢٢٩١).

القيامُ (١)، التكبيراتُ الأربعُ (٢)، قراءةُ الفاتحةِ (٣)، الصلاةُ على النبي ﷺ (٤)، الدعاءُ للميتِ (٥)،

(١) الدليلُ: قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.

وعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَجَالِسًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(١).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا»^(٢).

(٣) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: «السُّنَّةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ مُحَافَتَةً، ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَالتَّسْلِيمُ عِنْدَ الْآخِرَةِ»^(٣).

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ...»^(٤).

(٥) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»^(٥).

(١) صحيح: البخاري (١١١٧).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٢٤٥)، مسلم (٩٥١).

(٣) صحيح: النسائي (١٩٨٩).

(٤) صحيح: النسائي (١٩٨٩).

(٥) حسن: أبو داود (٣١٩٩)، ابن ماجه (١٤٩٧)، وقال الألباني: حسن.

..... السلام (١)، الترتيب (٢).

وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالسَّمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ». قَالَ: فَتَمَنَيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ السَّمِيتَ ^(١).

(١) الدليل: عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: ثَلَاثُ خَلَالٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ تَرْكَهُنَّ النَّاسُ: إِحْدَاهُنَّ التَّسْلِيمُ عَلَى الْجَنَازَةِ مِثْلَ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ ^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا وَسَلَّم تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً» ^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبَّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيُخْلِصَ الدُّعَاءَ

(١) صحيح: مسلم (٩٦٣).

(٢) حسن: البيهقي (ج٤/٤٣)، وقال الألباني: حسن.

(٣) حسن: الدارقطني (١٩١)، الحاكم (١/٣٦٠)، البيهقي (٤/٤٣)، قال الألباني: حسن.

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: وَيُدفن على جنبه الأيمن مستقبل القبلة (١)، في شَقٍّ أو لَحْدٍ وهو أفضل (٢).

للجنازة في التكبيرات (الثلاث)، لا يقرأ في شيءٍ منهن، ثُمَّ يسلم سِرًّا في نفسه حين ينصرف [عن يمينه] والسُّنَّةُ أن يفعل مَنْ وراءه مثلما فعل إمامُه»^(١).

(١) الدليل: قول النبي ﷺ: «قَبَلْتُكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»^(٢).

قال ابن حزم: «وَيُجْعَلُ المِيتُ في قبره على جنبه اليمين، وَوَجْهُهُ قِبَالَ القِبْلَةِ، وَرَأْسُهُ وَرَجُلَاهُ إِلَى يَمِينِ القِبْلَةِ وَيَسَارِهَا، على هذا جرى عَمَلُ أَهْلِ الإسلامِ مِنْ عهدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَهَكَذَا كُلُّ مَقْبَرَةٍ على ظَهْرِ الأَرْضِ»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «لَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ كَانَ بِالمَدِينَةِ رَجُلٌ يُلَحِدُ، وَآخَرُ يُضْرِحُ، فَقَالُوا: نَسْتَخِيرُ رَبَّنَا، وَنَبْعَثُ إِلَيْهَا فَاثِمًا سَبَقَ تَرْكُناه. فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَسَبَقَ صَاحِبُ اللَحْدِ، فَلَحَدُوا النَّبِيَّ ﷺ»^(٤).

وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَلَحَدُوا لِي لَحْدًا، وَانْصَبُوا عَلَيَّ اللَّيْنَ نَصَبًا كَمَا صَنَعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٥).

(١) صحيح: الشافعي (الأم ٢٣٩/١ - ٢٤٠)، البيهقي (٣٩/٤)، قال الألباني: صحيح.

(٢) حسن: أبو داود (٢٨٧٤)، قال الألباني: حسن. الإرواء (ج ٣/١٥٥).

(٣) المحلى (ج ٥/١٧٣).

(٤) حسن: ابن ماجه (١٥٥٧)، أحمد (١٢٠٠٧)، وقال الألباني: حسن.

(٥) صحيح: مسلم (٩٦٦).

كِتَابُ الزَّكَاةِ

وَفِيهِ سِتَّةُ ضَوَابِطَ:

- ١- الْأَمْوَالُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ.
- ٢- شُرُوطُ وَجوبِ الزَّكَاةِ.
- ٣- الْأَمْوَالُ الَّتِي لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تِمَامُ الْحَوْلِ.
- ٤- مَقَادِيرُ الزَّكَاةِ.
- ٥- أَهْلُ الزَّكَاةِ.
- ٦- الَّذِينَ لَا يَجْزِي دَفْعُ الزَّكَاةِ لَهُمْ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الأموال التي تجب فيها الزكاة خمسة (١): الأثمان (٢)،
بهيمة الأنعام (٣)، الخارج من الأرض (٤)،

(١) تعريف الزكاة: لغة: النماء والزيادة، يُقال: زكا الزرع إذا نما وكثر.
شرعاً: نصيبٌ مقدّر شرعاً، يُصرف من مالٍ معيّن لطائفةٍ مخصوصة.
(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (١).

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُخِي عَلَىهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبْهَتُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ عَلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ» (٢).

(٣) سيأتي تفصيلاً في المقادير.

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ (٤).

(١) سورة التوبة، الآية: (٣٤).

(٢) صحيح: مسلم (٩٨٧).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٦٧).

(٤) سورة الأنعام، الآية: (١٤١).

..... عروض التجارة (١) الرِّكَازُ (٢).

الضَّابُطُ الثاني: شروط وجوب الزكاة خمسة:

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّاءُ وَالْعِيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ»^(١).

(١) الدليل: عمومُ قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(٢).

وعمومُ قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلْسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^(٣).

وحديثُ معاذِ السَّابِقِ، وفيه: «أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ...»^(٤).

وقال ابنُ المنذرِ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي الْعُرُوضِ الَّتِي يُرَادُّ بِهَا التَّجَارَةُ الزَّكَاةَ إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ»^(٥).

(٢) الدليل: عن أبي هريرة، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبُتْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^{(٦)(٧)}.

(١) صحيح: البخاري (١٤٨٣).

(٢) سورة التوبة، الآية: (١٠٣).

(٣) سورة الذاريات، الآية: (١٩).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٣٩٥)، مسلم (١٩).

(٥) الإجماع (ص ٥٧/١٣٧).

(٦) متفق عليه: البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

(٧) العجماء: البهيمة. جبار: هدر لا ضمان على ما أُلْفِته. البئر جبار: أي من وقع فيه فلا ضمان على

.....الإسلام (١)، الحرية (٢)، ملك النصاب (٣)، تمام الملك (٤)،

(١) الدليل: قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (١).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَلَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرِيَهُ الْمُبْتَاعُ» (٢).

وقال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمَكَاتِبِ حَتَّى يُعْتَقَ» (٣).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيهَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ» (٤).

(٤) قال ابن عثيمين: «استقرارُ الملك: أي: بأن يكون المالك للشيء يملكه ملكًا مُسْتَقَرًّا، ومعنى كونه مُسْتَقَرًّا: أنه ليس بعُرْضَةٍ للتلف، فإن كان

صاحبه إذا مات الواقع فيه. المعدن: المناجم، أي إذا استأجر من يحفر له بئرا، أو يستخرج له معدنًا من باطن الأرض فمات الحافر أو انهدم البئر فلا ضمان عليه.

(١) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٩)، مسلم (١١٧٣).

(٣) الإجماع (ص ٥٤ / رقم ١٢٧).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٤٨٤)، مسلم (٩٧٩).

.....تمام الحَوْلِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أَمْوَالٍ (١).
 الضَّابِطُ الثَّالِثُ: الْأَمْوَالُ الَّتِي لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَمَامُ الْحَوْلِ أَرْبَعَةٌ: الْخَارِجُ
 مِنَ الْأَرْضِ (٢)، نَتَاجُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ (٣)،

عُرْضَةً لِلتَّلَفِ وَعَدَمِ التَّمَكُّنِ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ» (١).

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا زَكَاةَ
 فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» (٢).
 وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَالَ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ أَنَّ الزَّكَاةَ
 تَحِبُّ فِيهِ» (٣).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاؤُا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِمْ﴾ (٤).

(٣) قَالَ ابْنُ عَثِيمٍ: «وَأَمَّا دَلِيلُ نَتَاجِ السَّائِمَةِ: فَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَبْعَثُ
 السُّعَاةَ لِأَخْذِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ، وَفِيهَا الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ وَلَا يَسْتَفْصِلُ أَهْلَهَا،
 فَيَقَالُ: مَتَى وَلَدْتُ هَذِهِ، بَلْ يَحْبِسُونَهَا وَيُخْرِجُونَهَا عَلَى حَسَبِ رءُوسِهَا» (٥).

(١) الشرح الممتع (ج ٦/ ١٧).

(٢) صحيح: ابن ماجه (١٧٩٣)، الدارقطني (٢/ ٩١)، والبيهقي (٤/ ٩٥)، صحيحه في الإرواء
 (ج ٣/ ٢٥٤).

(٣) الإجماع (ص ٥٤/ ١٢٥).

(٤) سورة الأنعام، الآية: (١٤١).

(٥) الشرح الممتع (ج ٦/ ١٩).

..... رِبْحُ التِّجَارَةِ (١)، الرِّكَازُ (٢).
 الضَّابِطُ الرَّابِعُ: مَقَادِيرُ الزَّكَاةِ سِتَّةٌ: الْخُمْسُ: فِي الرِّكَازِ (٣). الْعُشْرُ: فِي
 الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ بِلا مَوْنَةٍ. نِصْفُ الْعُشْرِ: فِي الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ بِمَوْنَةٍ (٤).
 رُبْعُ الْعُشْرِ: فِي الْأَثْمَانِ وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ (٥).

(١) قال العثيمين: «وَأَمَّا رِبْحُ التِّجَارَةِ؛ فَلَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ يُخْرِجُونَ زَكَاتَهَا
 دُونَ أَنْ يَحْذِفُوا رِبْحَ التِّجَارَةِ، وَلَأَنَّ الرِّبْحَ فَرْعٌ فَيَلْحَقُ بِالْأَصْلِ»^(١).
 (٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَفِي الرِّكَازِ
 الْخُمْسُ»^(٢).

(٣) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ يَجِبُ فِي رِكَازِ
 الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ». وَقَالَ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الَّذِي يَجِدُ الرِّكَازَ
 عَلَيْهِ الْخُمْسُ»^(٣).

(٤) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّاءُ وَالْعُيُونُ
 أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ»^(٤).

(٥) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَتْ
 لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خُمْسَةٌ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ -

(١) السابق.

(٢) متفق عليه: البخاري (١٤٩٩)، مسلم (١٧١٠).

(٣) الإجماع (ص ٥٤/ رقم ١٢٣، ١٢٤).

(٤) صحيح: البخاري (١٤٨٣).

.....صاعٌ من طعامٍ: في صدقةِ الفطرِ (١). بهيمةُ الأنعام: على تفصيلها (٢).

يَعْنِي: فِي الذَّهَبِ - حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ^(١). وقال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ فِي مائتي دِرْهمِ خَمْسَةَ دِراهِمٍ»^(٢).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ دُونِ خَمْسَةِ دُونِ صَدَقَةٍ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٤).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى

(١) صحيح: أبو داود (١٥٧٢)، الترمذي (٦٢٠)، ابن ماجه (١٧٩٠)، النسائي (٢٤٧٧)، وصححه الألباني.

(٢) الإجماع (ص ٥٣ / رقم ١٢٠).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٥٠٣)، مسلم (٩٨٤).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٤٠٥)، مسلم (٩٧٩).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: أَهْلُ الزَّكَاةِ ثَانِيَةً (١):

خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مُحَاضٍ أَنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجُمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجُمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنَ الْإِبِلِ إِلَّا أَرْبَعٌ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِيَّاتٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِيَّاتٍ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» (١).

عن معاذ بن جبل: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما بعثه إلى اليمَن أمره أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً» (٢).

(١) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ

(١) صحيح: البخاري (١٤٥٤).

(٢) صحيح: أبو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، النسائي (٢٤٥٠)، ابن ماجه (١٨٠٣)، أحمد (٢١٥٠٨)،

الدارمي (١٦٢٣)، قال الألباني: صحيح.

..... الفقراء (١)، والمساكين (٢)،

وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ^(١).

(١) الدليل: عن ابن عمرو، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحُلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ»^(٢).

وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْحِيارِ: أَنَّ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَلَّبَ فِيهِمَا بَصَرَهُ، فَرَأَاهُمَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ»^(٣).

(٢) الدليل: قال تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾^(٤). فتبين من هذه الآية أَنَّهُمْ كَانُوا يَمْلِكُونَ سَفِينَةً وَسَمَاءَهُمُ اللَّهُ مَسَاكِينٌ فَالْمَسْكِينُ عَرَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَّافِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، فَتُرَدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ». قالوا: فما المسكينُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ وَلَا يُفْظَنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا»^(٥).

(١) سورة التوبة، الآية: (٦٠).

(٢) صحيح: أبو داود (١٦٣٤)، الترمذي (٦٥٢)، النسائي (٢٥٩٧)، ابن ماجه (١٨٣٩)، وقال الألباني: صحيح.

(٣) صحيح: أبو داود (١٦٣٣)، النسائي (٢٥٩٨)، أحمد (١٧٥١١)، وقال الألباني: صحيح.

(٤) سورة الكهف، الآية: (٧٩).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٤٧٩)، مسلم (٧١٩) واللفظ له.

والعاملون عليها (١)، والمؤلفة قلوبهم (٢)، وفي الرقاب (٣)، والغارمون (٤)،

(١) وهُمُ الْفِرْقَةُ الَّتِي يُعَيِّنُهَا الْإِمَامُ أَوْ الْحُكُومَةُ لِلْعَمَلِ عَلَى الزَّكَاةِ مِنْ جَمْعٍ وَحِفْظٍ وَتَقْسِيمٍ بَيْنَ مُسْتَحِقِّيْهَا، فَهَؤُلَاءِ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ لِمَصْلَحَةِ الزَّكَاةِ لَا لِمَصْلَحَتِهِمْ، فَإِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ أُعْطُوا كَذَلِكَ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ.

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ عَلِيًّا بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبِيَّةٍ فِي تَرْبِيَّتِهَا مِنَ الْيَمَنِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ وَعُيَيْنَةُ بْنُ بَدْرٍ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَلَّاثَةَ، وَزَيْدُ الْخَيْرِ، وَقَالَ: «أَتَأَلَّفُهُمْ»^(١).

(٣) قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ الْعَظِيمِ بْنُ بَدَوِي - حَفِظَهُ اللَّهُ -: «وَأَمَّا الرِّقَابُ: فَرُوي عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالنَّخَعِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَابْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُمْ الْمَكَاتِبُونَ، وَرُوي عَنْ أَبِي مُوسَى نَحْوَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاللَّيْثِ»^(٢).

(٤) الدليل: عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ الْمَخَارِقِ الْهَلَالِيَّةِ، قَالَ: تَحَمَّلْتُ حِمَالَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَسَأَلْتُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمِ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا». ثُمَّ قَالَ: «يَا قَبِيصَةُ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ تَحْمَلُ حِمَالَةً فَيَسْأَلُ فِيهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِعَةٌ فَاجْتَاخَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجْبِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ».

(١) متفق عليه: البخاري (٧٤٣٢)، مسلم (١٠٦٤). (٢) الوجيز في فقه السنة (ص ٢٢٧).

..... وفي سبيل الله (١)، وابن السبيل (٢)

الضَّابُّ السَّادِسُ: الذين لا يجزئ دفع الزكاة لهم خمسة: الكافر (٣)،

فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ سَدَادًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ سُخْتٌ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُخْتًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

(١) قال ابن عثيمين: «والصَّوَابُ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْغَزَاةَ، وَأَسْلِحَتَهُمْ، وَكُلَّ مَا يُعِينُ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى الْأَدْلَاءَ الَّذِينَ يَدُلُّونَ عَلَى مَوَاقِعِ الْجِهَادِ، لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الزَّكَاةِ»^(٢).

(٢) قال ابن عثيمين: «يُعْطَى مَا يُوصِّلُهُ إِلَى غَايَةِ سَفَرِهِ، ثُمَّ رَجُوعِهِ، فَإِذَا قَدَرْنَا أَنَّ رَجُلًا يُرِيدُ أَنْ يَخْجَّجَ مِنَ الْقَصِيمِ عَنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، وَفِي الْمَدِينَةِ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ، فَيُعْطَى مَا يُوصِّلُهُ إِلَى غَايَةِ مَقْصُودِهِ، ثُمَّ يَرْجِعُهُ، وَلَيْسَ إِلَى مَا يَرْجِعُهُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ غَرَضُهُ إِذَا قَلْنَا: يَرْجِعُ»^(٣).

(٣) الدليل: حديث معاذ السَّابِقُ، وفيه: «فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ...»^(٤).

قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الدِّمِّيَّ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٤٤).

(٢) الشرح الممتع (ج٦/ ٢٤٢).

(٣) الشرح الممتع (ج٦/ ٢٤٥).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٣٩٥)، مسلم (١٩).

(٥) الإجماع (ص٥٧/ ١٤٠).

..... الرقيقُ (١)، الغني (٢)، مَنْ تَلَزُمَكَ نَفَقَتُهُ (٣)،

(١) الدليل: عن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَلَهُهُ لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»^(١).

قال في الشَّرح: «لا نعلمُ خِلافًا بين أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ لَا تُعْطَى لِكَافِرٍ وَلَا لِمَمْلُوكٍ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنِ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ»^(٣).

وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ: أَنَّ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا بَصَرَهُ، فَرَأَاهُمَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ»^(٤).

(٣) الدليل: قال ابنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ فِي الْحَالِ الَّتِي يُجِبُّ الدَّافِعُ إِلَيْهِمْ عَلَى النِّفَقَةِ عَلَيْهِمْ».

وقال: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُعْطَى زَوْجَتُهُ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَيْهِ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٢٠٤)، مسلم (١٥٤٣).

(٢) المغني (ج٤/١١٥) مع الشرح الكبير.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٣٤)، الترمذي (٦٥٢)، أحمد (٦٧٥٩)، الدارمي (١٦٣٩)، وقال الألباني: صحيح.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٣٣)، النسائي (٢٥٩٨)، أحمد (٢٥٧١١)، وقال الألباني: صحيح.

..... بنو هاشم (١).

وهي غنيّة بغناه»^(١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كِنْخُ كِنْخُ». لِيَطْرَحَهَا، وَقَالَ: «أَمَا شَعَرْتُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»^(٢).
وعن المطلب بن ربيعة والفضل بن عباس أَنَّهُمَا كَلَّمَاهُ فِي الْعَمَلِ وَالْأَخْذِ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَبْغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنْ أَوْسَاحِ النَّاسِ»^(٣).



(١) الإجماع (ص ٥٧، ٥٨ / رقم ١٤٢، ١٤٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٤٩١)، مسلم (١٠٦٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٧٢).

كِتَابُ الصِّيَامِ

وفيه سِتَّةُ ضَوَائِبَ:

- ١ - شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّوْمِ.
- ٢ - شُرُوطُ حِلِّ الصَّوْمِ.
- ٣ - سُنَنُ الصَّوْمِ.
- ٤ - الْمُفْطَرَاتُ.
- ٥ - الْأَيَّامُ الْمُسْتَحَبَّةُ صِيَامُهَا.
- ٦ - الْأَيَّامُ الْمَنْهُيَّةُ صِيَامُهَا.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الأوَّلُ: شروطُ وجوبِ الصومِ خمسة: دخول الشهر (١)،
الإسلام (٢)، البلوغُ، العقل (٣)،

تعريف الصيام:

لغة: الإمساك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ (١٦) الآية (١).

اصطلاحًا: هو التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِالْإِمْسَاكِ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الْصَادِقِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (٢).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُمِّي عَلَيْكُمُ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» (٣).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٤).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٥).

(٣) الدليل: عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ

(١) سورة مريم، الآية: (٢٦). (٢) سورة البقرة، الآيات: (١٨٣ - ١٨٥).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٩٠٩)، مسلم (١٠٨١) واللفظ له.

(٤) سورة الزمر، الآية: (٦٥). (٥) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

..... القدرة عليه (١).

الضابط الثاني: شروط صحة الصوم ستة: الإسلام (٢)، العقل (٣)، التمييز (٤)،

المَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»^(١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٤).

(٣) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(٥).

(٤) فلا يصح الصيام من غير المميز، فأشبه المجنون؛ لأنه لا يعقله.

(١) صحيح: أبو داود (٣٨٢٥) واللفظ له، والترمذي (١٣٤٣)، قال في صحيح الجامع (٣٥١٤): صحيح.

(٢) سورة البقرة، الآية: (١٨٤).

(٣) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٤) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، صححه في الإرواء (ج ٢ / ٤ / ٢٩٧).

..... النية (١)، انقطاع دم الحيض، انقطاع دم النفاس (٢).

(١) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

فائدة: يُشْتَرَطُ تَبَيُّتُ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ: الجمهور: مَالِكٌ وَإِسْحَاقُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

عن حَفْصَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ»^(٢).
أما إذا كَانَ صَوْمَ تَطَوُّعٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ النِّيَّةُ مِنَ النَّهَارِ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ.
عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا ذَاتَ يَوْمٍ ضَحَى، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقَالَتْ: لَا. فَقَالَ: «إِنِّي إِذَا صَائِمٌ»^(٣).
وفي رواية: «إِذَا أَصُومٌ»^(٤).

(٢) الدليل: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟». قُلْنَ: بَلَى^(٥).

وحديث مُعَاذَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَتْ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: مَا بِأَلِ الْحَائِضِ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٢) صحيح: أبو داود (٢٠٩٨)، النسائي (٢٢٩١)، ابن ماجه (١٧٠٠) صحيحه في الإرواء [ح ٩١٣].

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١١٥٤).

(٤) صحيح: رواه البيهقي، وقال الألباني: صحيح. الإرواء [٤/ ١٣٧].

(٥) متفق عليه: البخاري (٣٠٤)، مسلم (٨٠).

الضَّابُّطُ الثَّالِثُ: سنُّ الصَّوْمِ سِتَّةٌ: تَعْجِيلُ الْفِطْرِ (١)، تَأْخِيرُ السَّحُورِ (٢)،

تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ فَقُلْتُ: لَسْتُ بِحُرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. فَقَالَتْ: كَانَ يُصَيِّنَا ذَلِكَ، فَتَوَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا تُؤَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(١).

(١) الدليل: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ»^(٢).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: «تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً»^(٤).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنْ فِي السَّحُورِ بَرَكََةٌ»^(٥).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ السَّحُورَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ»^(٦).

(١) متفق عليه: البخاري (٣٢١)، مسلم (٣٣٥).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٩٥٧)، مسلم (١٠٩٨).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٩٥٤)، مسلم (١١٠٠).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٩٢١)، مسلم (١٠٩٧).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٩٢٣)، مسلم (١٠٩٥).

(٦) الإجماع (ص ٥٨ / رقم ١٤٧).

الزيادة في أعمال الخير (١)، وقوله إذا شئتم: إني صائم (٢). الدعاء عند الفطر (٣)،

وعن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» (١).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ، وَكَانَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلْقَاهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلِخَ يَعْرِضُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ، فَإِذَا لَقِيَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَصْحَبْ، فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ...» الحديث (٣).

وعنه، قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» (٤).

(٣) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتْ

(١) متفق عليه: البخاري (١٩١٨)، مسلم (١٠٩٢).

(٢) متفق عليه: البخاري (٦)، مسلم (٢٣٠٨).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٩٠٤)، مسلم (١١٥١).

(٤) صحيح: البخاري (١٩٠٣).

..... الفطرُ على رُطْبٍ فإن عُدِمَ فتمرٌّ فإن عُدِمَ فماءٌ (١).
 الضَّابِطُ الرَّابِعُ: الْمُفْطِرَاتُ سَبْعَةٌ: الْأَكْلُ أَوْ الشَّرْبُ عَمْدًا (٢)، الْجَمَاعُ عَمْدًا (٣)،

الْعُرُوقُ، وَثَبَتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ: دَعْوَةُ الصَّائِمِ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ» (٢).

(١) الدليل: عن أنس بن مالك، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» (٣).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (٤).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «... مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتَمَّ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» (٥).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ

(١) حسن: أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٥)، الإرواء (٩٢٠).

(٢) صحيح: الترمذي (١٩٠٥)، أبو داود (١٥٣٦)، صحيح الجامع (٣٠٣٠)، قال الألباني: صحيح.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٥٦)، الترمذي (٩٦٩)، وأحمد (١٢٢٦٥)، وقال الألباني: صحيح.

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٨٧).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٩٣٣)، مسلم (١١٥٥).

القيءُ عمدًا (١)، الاستِمْناؤُ (٢)،

تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهَا تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ -، قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» فَقَالَ: أَنَا. قَالَ: «خُذْهَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَا بَتِيهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ»^(١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ»^(٢). قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الصَّائِمِ إِذَا ذَرَعَهُ الْقَيْءُ، وَانْفَرَدَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فَقَالَ: عَلَيْهِ. وَوَافَقَ فِي أُخْرَى»^(٣).

وَقَالَ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى إِبْطَالِ صَوْمٍ مَنِ اسْتَقَاءَ عَمْدًا»^(٤).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ

(١) متفق عليه: البخاري (١٩٣٦)، مسلم (١١١١).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٢٠)، أبو داود (٢٣٨٠)، أحمد (١٠٠٥٨)، مالك (٥٩٥)، قال

الألباني: صحيح.

(٣) الإجماع: (ص ٥٩ / رقم ١٤٩).

(٤) الإجماع (ص ٥٩ / رقم ١٥٠).

..... العَزْمُ عَلَى الْفِطْرِ (١)، الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ (٢)، الرَّدَّةُ (٣).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: الْأَيَّامُ الْمُسْتَحَبُّ صِيَامُهَا تِسْعَةٌ: يَوْمٌ وَيَوْمٌ (٤)،

مِنْ أَجْلِي...»^(١).

(١) الدليل: حديث عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِتِمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِتِمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...» الحديث^(٢).

(٢) الدليل: حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَيْسَ إِحْدَاكُمَا إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ...» الحديث^(٣).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ وَالنَّفْسَاءَ لَا يَحِلُّ لهُمَا الصَّوْمُ، وَأَنَّهُمَا يَفْطَرَانِ رَمَضَانَ وَيَقْضِيَانِ، وَأَنَّهُمَا إِذَا صَامَتَا لَمْ يُجْزِئَهُمَا الصَّوْمُ»^(٤).

(٣) الدليل: لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٥).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ أَنَّهُ يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ»^(٦).

(٤) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الصِّيَامِ

(١) متفق عليه: البخاري (٧٤٩٢)، مسلم (١١٥١).

(٢) متفق عليه: البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٣٠٤)، مسلم (٨٠).

(٤) المغني (ج٤/٣٩٧). (٥) سورة الزمر (٦٥).

(٦) المغني (ج٤/٣٦٩ - ٣٧٠).

يَوْمُ عَرَفَةَ لغيرِ الحاج (١)، تاسوعاء وعاشوراء (٢)، الإثنين والخميس (٣)، ..

إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا» (١).

(١) الدليل: عن أبي قتادة الأنصاري، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ سِتِّينَ مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً...» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ» (٣).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ يَوْمٌ تُعْظَمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا التَّاسِعَ». فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ» (٥).

(١) متفق عليه: البخاري (٣٤٢٠)، مسلم (١١٥٩).

(٢) صحيح: مسلم (١١٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٣٤)، أبو داود (٢٤٤٥).

(٥) صحيح: أبو داود (٢٤٣٦)، الترمذي (٧٤٧).

سته من شوال (١)، العشر من ذي الحجة (٢)، الأيام البيض (٣)، غالب المحرم (٤)، غالب شعبان (٥).

(١) الدليل: عن أبي أيوب الأنصاري، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(١).

(٢) الدليل: عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ»^(٢).

(٣) الدليل: وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ»^(٣).

(٤) الدليل: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»^(٤).

(٥) الدليل: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يُفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١١٦٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٩٦٩) الترمذي (٧٥٧) واللفظ له.

(٣) صحيح: الترمذي (٧٦١)، النسائي (٢٤٢٤)، وقال الألباني: صحيح.

(٤) صحيح: مسلم (١١٦٣).

(٥) متفق عليه: البخاري (١٩٦٩) مسلم (٧٤١).

الضَّابِطُ السَّادِسُ: الْأَيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ عَنْ صِيَامِهَا ثَمَانِيَّةٌ: الْعِيدَانِ (١)، أَيَّامُ التَّشْرِيقِ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ (٢)، يَوْمُ الشُّكِّ (٣)، يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُنْفَرَدًا (٤)،

(١) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، قَالَ: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا، يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ»^(١).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ»^(٢).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ، قَالَا: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ»^(٣).

وَعَنْ نَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ»^(٤).

(٣) الدَّلِيلُ: حَدِيثُ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ»^(٥).

(٤) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصُومَنَّ

(١) متفق عليه: البخاري (١٩٩٠)، مسلم (١١٣٧).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٩٩٢)، مسلم (٨٣٧) واللفظ له.

(٣) صحيح: البخاري (١٩٩٨). (٤) صحيح: مسلم (١١٤١).

(٥) صحيح: أبو داود (٢٣٣٤)، الترمذي (٦٨٦)، النسائي (٢١١٦)، ابن ماجه (١٦٤٥)، أحمد

(٨٤١٦)، وقال الألباني: صحيح.

يَوْمُ السَّبْتِ منفردًا (١)، صَوْمُ الدَّهْرِ (٢)، صَوْمُ الْمَرْأَةِ وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ بغير
إِذْنِهِ غير رمضان (٣)،

أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ» (١).

وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ
صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتَ أَمْسِ؟». قَالَتْ: لَا. قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا».
قَالَتْ: لَا. قَالَ: «فَافْطِرِي» (٢).

(١) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنْ أُخْتِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا
تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ
عَيْنَةٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضِغْهُ» (٣).

(٢) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ، وَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ هَجَمْتَ
لَهُ الْعَيْنُ وَنَفِهَتْ لَهُ النَّفْسُ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ» (٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا
شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (٥).

هذا إذا كان الصَّيَامُ تَطَوُّعًا، أمَّا الصَّيَامُ الْوَاجِبُ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الزَّوْجِ.

(١) متفق عليه: البخاري (١٩٨٥)، مسلم (١١٤٤). (٢) صحيح: البخاري (١٩٨٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٢١)، الترمذي (٧٤٤)، ابن ماجه (١٧٢٦)، قال الألباني: صحيح.

(٤) متفق عليه: البخاري (١٩٧٩)، مسلم (١٠٢٦).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥١٩٢)، ومسلم (١٠٢٦).

..... صَوْمُ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ إِلَّا مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ (١).

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (١).

(١) الدليل: عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: «شَكَكَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَنَحْنُ بِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَعْبٍ فِيهِ لَبَنٌ وَهُوَ بِعَرَفَةَ فَشَرِبَهُ» (٢).

حَدِيثُ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ، قَالَا: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ» (٣).



(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٨٢)، ابن ماجه (١٧٦١)، وقال الألباني: صحيح.

(٢) متفق عليه: البخاري (١٩٨٩)، مسلم (١١٢٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٩٨).

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب الاعتكاف

وفيه ضابطان:

- ١- شروط روطاً صحتہ.
- ٢- مبطلات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ صِحَّتِهِ سِتَّةٌ: الْإِسْلَامُ (١)، الْعَقْلُ (٢)،

تعريف الاعتكاف:

تعريفه: فِي اللُّغَةِ: الْحَبْسُ وَمَأْخُودٌ مِنَ الْعُكُوفِ عَلَى الشَّيْءِ أَوْ الْمَلَازِمَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ (١). أَيْ مَلَازِمُونَ أَوْ مَحْبُوسُونَ عَلَيْهَا.

شرعاً: لَزُومُ مَسْجِدٍ لَطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

لَزُومُ الْمَسْجِدِ؛ فَخَرَجَ بِذَلِكَ الدَّارُ أَوْ الْمَدْرَسَةُ أَوْ الْمَصَلَّى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ (٢). لَطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لَا مِنْ أَجْلِ الْإِنْعِزَالِ عَنِ النَّاسِ أَوْ الْإِنْشِغَالِ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ بِالْأَحَادِيثِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا.

(١) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٣).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٤).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٥).

(١) سورة الأنبياء، الآية: (٥٢).

(٢) سورة البقرة، الآية: (١٨٧).

(٣) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٤) سورة التوبة، الآية: (٥٤).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)،

..... التمييزُ (١)، النيةُ (٢)، عدمُ ما يوجبُ الغُسلَ (٣)، كونهُ بمسجدٍ (٤).
 الضَّابطُ الثاني: مُبطلاتُهُ ثلاثةٌ: الخروجُ من المسجدِ لغيرِ حاجةٍ (٥)،

(١) فلا يَصِحُّ الاعتكافُ مِنْ غيرِ المميِّزِ، فأشبهه المجنونَ.
 (٢) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
 «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ
 وَرَسُولِهِ فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ
 يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى
 حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(٢).

فدلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمَحْدَثَ حَدَثًا أَكْبَرَ (الجنب) مَمْنُوعٌ مِنَ الْمَكْثِ فِي الْمَسْجِدِ
 وَقَسَّ عَلَيْهِ بَاقِي مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ.

(٤) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾^(٣).
 وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ»^(٤).
 (٥) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا،

صححه في الإرواء (ج ٢ / ٤ / ٢٩٧).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٢) سورة النساء، الآية: (٤٣). (٣) سورة البقرة، الآية: (١٨٧).

(٤) صحيح: عبد الرزاق (٨٠١٦)، الطبراني (٢٤١ / ٨)، قال الألباني: صحيح. الصحيحة (٢٧٨٦).

الجماع (١)، الردة (٢).

ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة ولا يباشرها، ولا يخرج حاجة إلا لما لا بد منه» (١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ (٢).

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن من جامع امرأته وهو معتكف، عامداً لذلك في فرجها أنه يفسد اعتكافه» (٣).

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن المعتكف ممنوع من المباشرة» (٤).

(٢) كما سبق في سائر العبادات، فإن من ارتد عن الإسلام سواء بالقول أو الفعل، أو الاعتقاد، أو الشك، وكان معتكفاً بطل اعتكافه وسائر العبادات المتلبس بها.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٥).



(١) صحيح: أبو داود (٢٤٧٣)، البيهقي (٣١٥/٤)، عبد الرزاق (٨٠٥١)، قال الألباني: صحيح.

(٢) سورة البقرة، الآية: (١٨٧).

(٣) الإجماع (ص ٦٠/١٥٩).

(٤) الإجماع (ج ٦٠/١٥٨).

(٥) سورة الزمر: (٦٥).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب الحج

وفيه أحد عشر ضابطاً:

- ١- شُروط وجوب الحج
- ٢- المواقف
- ٣- مَحظُورات الإحرام
- ٤- أركان الحج
- ٥- واجبات الحج
- ٦- منن الحج
- ٧- حكم ترك الواجب
- ٨- شروط صحة الحج
- ٩- شروط صحة الحج
- ١٠- أركان الحج
- ١١- واجباته

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الضَّابِطُ الأول: شروطُ وجوبِ الحجِّ (١) ستة: الإسلامُ (٢)، العقلُ،
البُلُوغُ (٣)،

(١) الحج لغة: القصد.

وشرعاً: هو التعبدُ لله بقصدِ مَكَّةَ لأداءِ المناسِكِ على ما جاء في سُنَّةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٢) فلا يَجِبُ على المَشْرِكِ ولا يَصِحُّ منه.

الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ
عَمَلُكَ﴾ (١).

بل إِنَّ المَشْرِكَ مَمْنُوعٌ مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ أَصْلًا، وكذا المدينة؛ لقوله تعالى:
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ (٢).

(٣) الدليل: حديث عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ
النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٣).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَهَذَا حَجٌّ؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» (٤).

(١) سورة الزمر، الآية: (٦٥).

(٢) سورة التوبة، الآية: (٢٨).

(٣) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، أحمد

(٢٤١٨٢)، وقال الألباني: صحيح.

(٤) صحيح: مسلم (١٣٣٦).

كَمَا الْحَرِيَّةِ (١)، الْاِسْتِطَاعَةُ (٢)، الْمَحْرَمُ لِلْمَرْأَةِ (٣).

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَنْشَغِلٌ بِسَيِّدِهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ حَالِ رِقَّةٍ، لَكِنْ إِذَا حَجَّ صَحَّ حَجُّهُ، لَكِنْ لَا يُجْزِئُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ.

الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ، إِلَّا مَنْ شَدَّ عَنْهُمْ مَنٌّ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ عَلَى: أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ صِغَرِهِ، وَالْعَبْدَ إِذَا حَجَّ حَالِ رِقَّةٍ، ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ عُتِقَ الْعَبْدُ، أَنَّ عَلَيْهِمَا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ إِذَا وَجَدَ إِلَيْهَا سَبِيلًا»^(١).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢).

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ لِمَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»^(٣).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهُ»^(٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ

(١) الإجماع (ص ٧٧ / ٢٤٥).

(٢) سورة آل عمران، الآية: (٩٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٨)، مسلم (١٦).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٨٥٤)، مسلم (١٣٣٥) واللفظ له.

الضَّابِطُ الثَّانِي: المَوَاقِيتُ قِسْمَانِ (١): ١- مَوَاقِيتُ زَمَانِيَّةٌ وَهِيَ أَشْهُرُ الْحَجِّ (٢). ٢- مَوَاقِيتُ مَكَانِيَّةٌ وَهِيَ خَمْسَةٌ: مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذُو الْحَلِيفَةِ. مِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ: الْجُحْفَةُ. مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ: قَرْنُ الْمَنَازِلِ. مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ:

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ^(١).
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحَرَّمٌ». فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْتُبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا وَخَرَجْتُ امْرَأَتِي حَاجَّةً، قَالَ: «اذهَبْ، فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ»^(٢).

(١) المَوَاقِيتُ: جَمْعُ مِيقَاتٍ، كَمَوَاعِيدَ وَمِيعَادٍ، وَتَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

(٢) الْأَوَّلُ: مَوَاقِيتُ زَمَانِيَّةٌ: وَهِيَ أَشْهُرُ الْحَجِّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾^(٣).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾^(٤).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ»^(٥).

(١) متفق عليه: البخاري (١٠٨٨)، مسلم (١٣٣٩).

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٠٠٦)، مسلم (١٣٤١).

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٨٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٩٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري معلقاً (كتاب الحج/ باب قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾)، الدارقطني (٤٢)،

..... يَلْمَلَمُ (١). مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ: ذَاتُ عِرْقٍ (٢).
الضَّابِطُ الثَّالِثُ: مُحْظُورَاتُ (٣) الْإِحْرَامِ أَحَدَ عَشَرَ: لُبْسُ الْمَخِيطِ لِلرِّجَالِ (٤)،

وقال ابنُ عَبَّاسٍ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُجْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ» (١).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُثِيفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، قَالَ: «هُنَّ هُنَّ وَلَكِنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ يَمِّنَ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ» (٣).

(٣) الْمُحْظُورُ: هُوَ الْمَمْنُوعُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ (٤).

(٤) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ

والبيهقي (٤/ ٣٤٢)، صححه في نصب الراية (٣/ ١٢١).

(١) صحيح: رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم (كتاب الحج/ باب: «الْعَجُّ أَشْهُرٌ مَمْلُوءَةٌ»).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٥٢٤)، مسلم (١١٨١).

(٣) صحيح: أبو داود (١٧٣٩)، النسائي (٢٦٥٣)، وأحمد (٥٢٣٥)، عن ابن عمر، وقال الألباني:

صحيح.

(٤) سورة الإسراء، الآية: (٢٠).

الثَّيَابِ؟ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقُمُصُ^(١) وَلَا الْعِمَائِمُ^(٢) وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ^(٣) وَلَا الْبِرَانِسَ^(٤) وَلَا الْخِفَافَ^(٥)، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثَّيَابِ^(٦) شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ^(٧) أَوْ وَرْسٌ^(٨)»^(٩).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من لبس القميص والعمامة والسراويل والخمر والخفاف»^(١٠).

فإذا لم يجد إزاراً فلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وإذا لم يجد نعلين لبس الخفين.
عن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يُحْطَبُ بِعَرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ

(١) القُمُص: جمع قميص: هو ما خيط على قدر البدن وله أكتاف كثيابنا الآن.

(٢) العِمَائِم: جمع عِمَامَة: وهي لباس الرأس أو ما يُلف على الرأس.

(٣) السَّرَاوِيلَات: جمع سِرْوَالٍ، وسَرَاوِيلُ، لباس يُلبس من أسفل على قدر الفخذ والرجل.

(٤) البرانس: جمع بُرْنَسٍ، ثياب واسعة لها غطاء يُعطى به الرأس «الزُّنْط».

(٥) الخفاف: جمع خُفٍّ، جوربان مصنوعان من الجلد.

(٦) الثَّيَاب: جمع ثَوْبٍ: وفي رواية: «ولا ثوباً». فعلى الرواية الأولى الألف واللام للاستغراق، وعلى

الرواية: «ثوباً». نكرة في سياق النفي أو النفي تعم وتشمل كل الثياب.

(٧) الزَّعْفَرَانُ: نبت أصفر تُصبغ به الثياب لا رائحة له.

(٨) وَرْسٌ: نبت أصفر له رائحة طيبة تُصبغ به الثياب أيضاً.

(٩) متفق عليه: البخاري (١٥٤٢)، مسلم (١١٧٧).

(١٠) الإجماع (ص٦٤/١٧٧).

تغطية الرأس للرجال (١)، الطيب (٢)، حلق الشعر (٣)،

التَّعْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ الْمُحْرِمِ»^(١).
(١) الدليل: حديث ابن عمر السابق، وفيه: «وَلَا الْعَمَائِمَ». وقيس عليها الباقي.

وعن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي الَّذِي وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ -: «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا»^(٢).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ»^(٣).
(٢) الدليل: حديث ابن عمر السابق، وفيه: «وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ». وحديث ابن عباس السابق: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَا تُخَطِّطُوهُ». وفي رواية: «وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ»^(٤).

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ»^(٥).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٦).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٨٤١)، مسلم (١١٧٨).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٢٦٥)، مسلم (١٢٠٦).

(٣) الإجماع [ص٦٤/١٧٩].

(٤) متفق عليه: البخاري (١٢٦٧)، مسلم (١٢٠٦).

(٥) المغني (ج ٥/١٤٢ - ١٤٣).

(٦) سورة البقرة، الآية: (١٩٦).

.....تقليم الأظفار (١)، قتل الصيد (٢)،

وقال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ، وَجَذِّهِ، وَإِحْلَاقِهِ بِجَذٍّ أَوْ نُورَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ» (١).

وعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟». قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «اخْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ» (٢).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ أَظْفَارِهِ» (٣).

قال ابن قدامة: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَلَمِ أَظْفَارِهِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْأَظْفَارِ إِزَالَةٌ جُزْءٍ يَتَرَفَّهُ بِهِ فَحُرْمٌ كإِزَالَةِ الشَّعْرِ» (٤).
قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يُزِيلَ عَنْ نَفْسِهِ مَا كَانَ مُنْكَسِرًا عَنْهُ» (٥).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (٦).

(١) الإجماع (ص ٦٤ / ١٧٢).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٨١٤)، مسلم (١٢٠١).

(٣) الإجماع (ص ٦٤ / ١٧٥).

(٤) المغني (ج ٥ / ١٤٦).

(٥) الإجماع (ص ٦٤ / ١٧٦).

(٦) سورة المائدة، الآية: (٩٥).

..... الخطبة، عقد النكاح (١)، الجماع (٢)،

وقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^(١).

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجُوا مَعَهُ، فَصَرَفَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: «خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ». فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، وَقَالُوا: «أَنَاكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ، فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْإِتَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا، وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمَ، فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: «أَنَاكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ، فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا. قَالَ: «أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا». قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُّوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ عُثْمَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يُخْطَبُ»^(٣).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا

(١) سورة المائدة، الآية: (٩٦).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٨٢٤)، مسلم (١١٩٦).

(٣) صحيح: مسلم (١٤٠٩).

المباشرة^(١)،

رَفَتْ وَلَا تُسَوِّكُ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ»^(١).

وعَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: «سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: أَيَأْتِي امْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، قَالَ: وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَا يَقْرَبَنَّهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»^(٢).

وقال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِثْنَانِ شَيْءٍ حَالَ الْإِحْرَامِ إِلَّا الْجَمَاعَ»^(٣).

وقال ابن قدامة: «أَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ بِالْجَمَاعِ فِي الْفَرَجِ فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ»^(٤).

وقال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ جَامَعَ عَامِدًا فِي حَجِّهِ قَبْلَ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ أَنَّ عَلَيْهِ حَجَّ قَابِلٍ وَالهْدْيَ»^(٥).

(١) الدليل: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ: «دَوَاعِي الْجَمَاعِ هِيَ الْمُبَاشَرَةُ».

(١) سورة البقرة، الآية: (١٩٧).

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٩٦)، مسلم (١٢٣٤).

(٣) الإجماع (ص ٦٣ / ١٧٠).

(٤) المغني (ج ٥ / ١٦٦).

(٥) الإجماع (ص ٦٣ / ١٧١).

النقاب والقفازان للمرأة (١).

الضابط الرابع: أركان الحج أربعة: نية الإحرام (٢)،

فالمباشرة المقصودة هنا: هي المباشرة لشهوة، أمّا إذا كانت من غير شهوة فلا شيء عليه.

(١) الدليل: حديث ابن عمر السابق، وفيه: «وَلَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَازِينَ...»^(١).

لكن إذا كانت في مجاميع الرجال وجب عليها أن تستر وجهها. قال ابن عثيمين: «والنقاب: لباس الوجه، ولم يرد عن النبي ﷺ أنه حرم على المحرمة تغطية وجهها، وإنما حرم عليها النقاب فقط؛ لأنه لباس الوجه، وفرق بين النقاب وتغطية الوجه، وعلى هذا فلو أن المرأة المحرمة غطت وجهها قلنا هذا لا بأس به ولكن الأفضل أن تكشفه ما لم يكن حولها رجال أجنب، فيجب عليها أن تستر وجهها عنهم»^(٢).

عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، أنها قالت: «كُنَّا نَخْمُرُ وجوهنا ونحن محرمات ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق»^(٣).

(٢) الدليل: حديث عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٨).

(٢) الشرح الممتع (ج ٧/ ١٥٣).

(٣) صحيح: مالك (٧٢٦)، الحاكم (١/ ٤٥٤)، قال الألباني: صحيح. الإرواء (ج ٤/ ٢١٢ ح ١٠٢٣).

الوقوف بعرفة (١)،

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...»^(١). قال ابن عُثَيْمِينَ: «فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ - يَعْنِي النِّيَّةَ - أَي: الدُّخُولَ فِي النُّسُكِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ نُسُكُهُ حَتَّىٰ لَوْ طَافَ وَسَعَىٰ، فَإِنَّ هَذَا الْعَمَلَ مُلغِيٌّ، كَمَا لَوْ تَرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فِي الصَّلَاةِ وَأَتَمَّ الصَّلَاةَ بِالْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، فَصَلَاتُهُ مُلْغَاةٌ لَمْ تَنْعَقِدْ أَصْلًا»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدَّيْلِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بَعْرَفَةَ، فَجَاءَ نَاسٌ أَوْ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، فَأَمَرُوا رَجُلًا فَنَادَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ الْحَجُّ؟ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فَنَادَىٰ: «الْحَجُّ يَوْمَ عَرَفَةَ، مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ لَيْلَةِ جَمْعٍ فَتَمَّ حَجَّهُ...»^(٣).

وقال ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَأَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ قَضَىٰ تَفَثَهُ، وَتَمَّ حَجَّهُ»^(٤).

قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَىٰ أَنَّ الْوُقُوفَ بَعْرَفَةَ فَرُضَ لَا حَجَّ لِمَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ

(١) متفق عليه: البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٢) الشرح الممتع (ج ٧/٤٣٢).

(٣) صحيح: أبو داود (١٩٤٩)، الترمذي (٨٨٩)، ابن ماجه (٣٠١٥)، النسائي (٣٠٤٤)، وقال

الألباني: صحيح. الإرواء (ج ٤/٢٥٦).

(٤) صحيح: أبو داود (١٩٥٠)، الترمذي (٨٩١)، النسائي (٣٠٤١)، ابن ماجه (٣٠١٦)، أحمد

(١٥٧٧٥)، وصححه في الإرواء (ج ٤/٢٥٨).

طواف الإفاضة (١)، السعي بين الصفا والمروة (٢).

بها»^(١).

وقال ابن قدامة: «وَالْوُقُوفُ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ إِجْمَاعًا»^(٢).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٣).

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ. قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ. قَالَ: «فَلْتَنْفِرْ إِذْنٌ»^(٤).

(٢) الدليل: عن عائشة، قَالَتْ: «فَلَعَمْرِي مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطْفُفَ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ»^(٥).

وَعَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»^(٦).

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا

(١) الإجماع (ص ٧٣ / ٢١٧).

(٢) المغني (ج ٥ / ٢٦٧).

(٣) سورة الحج، الآية: (٢٩).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٧٣٣)، مسلم (١٢١١).

(٥) صحيح: مسلم (١٢٧٧).

(٦) صحيح: أحمد (٢٦٨٢١)، قال الألباني - الإرواء (ج ٤ / ٢٦٨) -: صحيح.

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: واجباتُ الحجِّ سبعة: الإحرامُ من الميقاتِ (١)،

يومئذٍ حَدِيثُ السَّنِّ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾. فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا. إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذْوَ قَدِيدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطَّوَّفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾. زَادَ سُفْيَانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمَرَتَهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ^(١).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ...» الْحَدِيثُ^(٢).

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْقُمُصِ وَالْعِمَائِمِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخِفَافِ وَالْبِرَانِسِ»^(٣).

قَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ: هَذَا خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مَا جَاءَ

(١) متفق عليه: البخاري (١٧٩٠)، مسلم (١٢٧٧).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٣٣)، مسلم (١١٨١).

(٣) المغني (ج ٥/ ١١٩).

الوقوفُ بعرفةَ إلى الغروبِ (١)، المبيتُ بمزدلفة ليلة النحر (٢)،

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ»^(١).

(١) الدليل: عن جابر - فِي صِفَةِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ -، قَالَ: «فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ»^(٢).
وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحْجُ بَعْدَ عَامِي هَذَا»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ جَابِرٍ، وَفِيهِ: «حَتَّى آتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ...»^(٤).
وقد قال ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٥).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ»^(٦).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «نَزَلْنَا الْمُزْدَلِفَةَ فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةُ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ

(١) صحيح: البخاري (١٥٢٢).

(٢) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٣) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٤) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٥) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٦) متفق عليه: البخاري (١٦٧٨)، مسلم (١٢٩٣).

.....المبيتُ بمنى ليالي التشريق (١)، رمي الجمار مرتباً (٢)،

حُطَمَةِ النَّاسِ وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً، فَأَذِنَ لَهَا فَدَفَعَتْ قَبْلَ حُطَمَةِ النَّاسِ وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ»^(١).

(١) الدليل: حديث ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «رَخَّصَ لَعَمِّهِ الْعَبَّاسُ أَنْ يَبِيتَ فِي مَكَّةَ لِيَالِي التَّشْرِيقِ مِنْ أَجْلِ السَّقَايَةِ»^(٢).

وَالرُّخْصَةُ تُقَابِلُهَا الْعَزِيمَةُ أَيَّ فَلَمَّا رَخَّصَ لِلْبَعْضِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْبَاقِي.

قال ابنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ...» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا يُقَابِلُ الرُّخْصَةَ عَزِيمَةٌ لَا بُدَّ مِنْهُ»^(٣).

وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرُعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنِيٍّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَا وَمِنْ بَعْدِ الْغَدَا لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ»^(٤).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ

(١) صحيح: البخاري (١٦٨١)، ومسلم (١٢٩٠).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٦٣٤)، مسلم (١٣١٥).

(٣) الشرح الممتع (ج ٧ / ٣٩٠).

(٤) صحيح: أبو داود (١٩٧٥)، الترمذي (٩٥٥)، النسائي (٣٠٦٩)، ابن ماجه (٣٠٣٧)، أحمد

(٢٣٢٦٢)، وقال الألباني: صحيح.

الحلق أو التقصير^(١)،

بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمَى الْجِمَارَ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ»^(١).

عن جابر، قال: «ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا ضُحَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى يَوْمَ النَّحْرِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ»، وَقَالَ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُرْمَى فِي يَوْمِ النَّحْرِ غَيْرُ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ»^(٢).

وقال جابر: «وَرَمَى بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ فِي سَائِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ رَمَى الْجِمَارَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ»^(٤).

(١) الدليل: قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ

الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾^(٥).

(١) صحيح: أبو داود (١٨٨٨)، الترمذي (٩٠٢)، أحمد (٢٣٨٣٠)، الدارمي (١٨٥٣) قال

الألباني: صحيح.

(٢) الإجماع (ص ٧٤/٢٢٣، ٢٢٤).

(٣) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٤) الإجماع (ص ٧٤/٢٢٧).

(٥) سورة الفتح، الآية: (٢٧).

..... طوافُ الوداع (١).

الضَّابِطُ السَّادِسُ: سنن الحج سبْعٌ: الاغتسالُ عند الإحرام (٢)،

وعن ابن عباس قال: قال لنا رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا أَنْ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ».. وَقَالَ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ يُمَرُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَوْسَى عِنْدَ الْحَلْقِ»^(٢).

وعن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ»^(٣).

(١) الدليل: عن ابنِ عَبَّاسٍ: «أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ»^(٤).

(٢) الدليل: عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ»^(٥).

(١) صحيح: أبو داود (١٩٨٥).

(٢) الإجماع (ص ٧٥/٢٢٩، ٢٣٠).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٧٢٧)، مسلم (١٣٢٨).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٧٥٥)، مسلم (١٣٢٨).

(٥) حسن: أخرجه الترمذي (٨٣٠)، الدارمي (١٧٩٤)، الدارقطني (٢٥٦)، حسنه في الإرواء

لُبْسُ رِداءٍ وإِزارٍ أبيضين للرجال (١). التلبية (٢)،

عن ابن عمر: «أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ثم يدخل مكة نهاراً، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله» (١).

(١) الدليل: حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «لِيُحْرَمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِداءٍ وَنَعْلَيْنِ» (٢).

وأما البياض فلأنها خير الثياب: للأحياء والأموات:
عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفّوا فيها موتاكم» (٣).

(٢) الدليل: حديث جابر، وفيه: «حتى إذا استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد» (٤).

وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك» (٥).

(جـ ١/ ١٧٨ ح ١٤٩).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٩٢)، مسلم (١٢٥٩) واللفظ له.

(٢) صحيح: أحمد (٤٨٨١) وابن خزيمة (١٦٣/٤) وصححه الحافظ في تلخيص الحبير (٢/ ٥٣٧).

(٣) صحيح: أبو داود (٣٨٧٨)، أحمد (٢٨٧٨)، البيهقي (٣/ ٢٤٥)، وقال الألباني: صحيح.

(٤) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٥) صحيح: مسلم (١١٨٤).

طَوَافُ الْقُدُومِ (١)، الاضطباعُ فيه، الرَّمْلُ في ثلاثةِ الأشواطِ الأولى مِنْهُ وَبَيْنَ
العلمينِ في السَّعْيِ (٢) للرجال (٣)،

(١) الدليل: حديث جابر، وفيه: «فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ بَابَ الْمَسْجِدِ فَأَنَاحَ رَاحِلَتَهُ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ» ثُمَّ مَضَى عَنْ يَمِينِهِ فَرَمَلَ حَتَّى عَادَ إِلَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا عَلَى هَيْئَتِهِ» (١).

وحديث يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبَعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَخْضَرُ» (٢).

(٢) الدليل: حديث ابن عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَطَافُوا بِالْبَيْتِ وَجَعَلُوا أُرْدِيَتَهُمْ تَحْتَ أَبْطَاهِمَ قَدْ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمْ» (٣).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ فِي الْبَيْتِ وَيَمْشِي أَرْبَعَةً» (٤).

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا أَنْ لَا رَمَلَ عَلَى النِّسَاءِ حَوْلَ الْبَيْتِ

(١) السابق.

(٢) صحيح: أبو داود (١٨٨٣)، الترمذي (٨٥٩)، ابن ماجه (٢٩٥٤)، أحمد (١٧٤٩٥)، وقال الألباني: صحيح.

(٣) صحيح: أبو داود (١٨٨٤)، أحمد (٢٧٨٣)، والبيهقي (٧٩/٥)، صححه الألباني الإرواء (٢٩٢/٤)، والحافظ تلخيص الحبير (٨/٢).

(٤) متفق عليه: البخاري (١٦١٦)، مسلم (١٢٦١).

الْبَيْتُ بِمَنْى لَيْلَةَ عَرَفَةَ (١).

الضَّابِطُ السَّابِعُ: مَنْ تَرَكَ رُكْنَاً لَمْ يَصِحَّ حَجُّهُ (٢)،

وَلَا فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ (١).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ رَمْلٌ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» (٢).

(١) الدليل: حديث جابر، وفيه: «فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بَظْهَرٍ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنْى فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ» (٣).

(٢) فَمَنْ تَرَكَ رُكْنَاً مِنَ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ لَمْ يَصِحَّ حَجُّهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدِّيَلِيِّ: «أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ واقِفٌ بِعَرَفَةَ فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى: «الْحَجُّ عَرَفَةُ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ...» (٤). وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ لَمْ يَصِحَّ حَجُّهُ.

(١) الإجماع (ص ٧٠ / ١٩٧).

(٢) رواه الدارقطني (٢٦٧)، البيهقي (٤٨١٥)، الشافعي في المسند (١ / ١٢٩ / ٦١١).

(٣) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٤) صحيح: أبو داود (١٩٤٩)، الترمذي (٨٨٩)، النسائي (٣٠٤٤)، ابن ماجه (٣٠١٥)، أحمد

(١٨٤٧٥)، الدارمي (١٨٨٧)، وقال الألباني: صحيح. الإرواء (ج ٤ / ٢٥٦ / ١٠٦٤).

وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا جَبَرَهُ بَدَمٌ وَصَحَّ حَجُّهُ (١)، وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٢).
الضَّابُّ الثَّامِنُ: شُرُوطُ صَحَةِ الطَّوَافِ عَشْرَةٌ: الْإِسْلَامُ، الْعَقْلُ، النِّيَّةُ،
دُخُولُ الْوَقْتِ، سِتْرُ الْعَوْرَةِ، الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ، اجْتِنَابُ النِّجَاسَةِ (٣)،

(١) الدليل: حديث ابن عباسٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا أَوْ تَرَكَهُ فَلْيُهْرِقْ دَمًا» (١).

(٢) وَأَمَّا مَنْ تَرَكَ سُنَّةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ وُرُودِ شَيْءٍ فِي السُّنَّةِ بِذَلِكَ، كَتَرَكَ الْمَبِيتِ بِمَنْىَ لَيْلَةِ عَرَفَةَ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لِقَوْلِهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (٢).

(٣) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ يُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لِلصَّلَاةِ
لحديث ابن عباسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الطَّوَافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ» (٣).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ يُؤَدِّتُونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ: «لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» (٤).

(١) صحيح: مالك (٩٥٧)، الدارقطني (٣٧)، البيهقي (٣٠ / ٥)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٩٩ / ٤).

(٢) صحيح: مسلم (١٢٩٧).

(٣) صحيح: الترمذي (٩٦٠)، البيهقي (٨٧ / ٥)، ابن خزيمة (٢٧٣٩ / ٢٢٢ / ٤)، وقال الألباني:

صحيح.

(٤) متفق عليه: البخاري (٣٦٩)، مسلم (١٣٤٧).

تكميل السبع (١)، جعل البيت عن يساره (٢)، الموالاة (٣).
 الضَّابِطُ التَّاسِعُ: شَرُوطُ صَحَّةِ السَّعْيِ سَبْعَةٌ: الإِسْلَامُ، الْعَقْلُ، النِّيَّةُ،
 الموالاة (٤)،

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ لَمَّا حَاضَتْ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ
 غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي»^(١).

(١) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: «سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ
 بِعُمْرَةٍ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا،
 وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ
 الْأَسْوَدَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَنْ يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا»^(٣).

(٣) الدليل: فَعَلَهُ ﷺ أَنَّهُ وَالَى بَيْنَ الْأَشْوَاطِ، مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي
 مَنَاسِكَكُمْ».

(٤) فَلَا يَصِحُّ السَّعْيُ مِنْ كَافِرٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ بِلَا نِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُتَوَالٍ كَمَا سَبَقَ
 شَرْحُ هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَهِيَ مُتَوَجِّهَةٌ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ.

(١) متفق عليه: البخاري (١٦٥٠)، مسلم (١٢١١).

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٩٦)، مسلم (١٢٣٤).

(٣) صحيح: مسلم (١٢١٨).

كونه بعد طواف (١)، تكميل السبع (٢)، استيعاب ما بين الصفا والمروة (٣).

(١) الدليل: حديث جابر: قال: «حتى إذا أتينا البيت فاستلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام، فقرأ: ﴿وَأَنذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(١). فجعل المقام بينه وبين البيت، ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا»^(٢).

(٢) الدليل: حديث جابر، وفيه: أن النبي ﷺ لما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٣). أبدأ بما بدأ الله به». فبدأ بالصفا، فرقي عليه^(٤).

وعن ابن عمر، قال: «قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا وصل خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة»^(٥).

(٣) وذلك حتى يتيقن من الوصول إليهما في كل شوط؛ لفعل النبي ﷺ وقوله: «خذوا عني مناسككم»^(٦).

(١) سورة البقرة، الآية: (١٢٥).

(٢) صحيح: مسلم (١٢١٨).

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٥٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٥) متفق عليه: البخاري (٣٩٦)، مسلم (١٢٣٤).

(٦) صحيح: مسلم (١٢٩٧).

الضَّابِطُ العَاشِرُ: أركانُ العمرة ثلاثة: نيةُ الإحرام (١)، الطوافُ (٢)، السعيُ (٣).

الضَّابِطُ الحادي عشر: واجباتُها شيئان: الإحرامُ من الحِلِّ (٤)،

(١) الدليل: حديثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِمَّا نَوَى»^(١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(٢).

وحديثُ ابْنِ عُمَرَ، وَفِيهِ: «وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلَيطْفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَقْصُرَ وَلِيُحِلَّ»^(٣).

(٣) الدليل: قوله ﷺ: «اسْعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»^(٤).

(٤) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ. فَقَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ اذْهَبْ بِأُخْتِكَ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْعِيمِ». فَأُخْبِقَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَأَعْتَمَرَتْ.

(١) متفق عليه: البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٢) سورة البقرة: (١٥٨).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٦٩٢)، مسلم (١٢٢٧).

(٤) صحيح: أحمد (٢٦٨٢٢) الدارقطني (٨٥) الطبراني (١١/١٨٤ ح ١١٤٣٧) الكبير، وقال

الألباني: صحيح. في الإرواء (٤/٢٩٠ ح ١٠٨٨).

الحلق أو التقصير (١).

(١) الدليل: عن ابن عمر، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «وَلْيُقَصِّرْ وَلْيُحْلِلْ»^(١).



(١) متفق عليه: البخاري (١٦٩٢)، مسلم (١٢٢٧).

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسْكِنَهُ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ
www.moswarat.com

كتاب الجهاد

وفيه ضابطان:

- ١- الأسرى الكفة
- ٢- سيم الغنائم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْأَسْرَى الْكَفَّارُ عَلَى قَسْمَيْنِ: قَسْمٌ يَكُونُ رَقِيقًا بِمَجْرَدِ السَّبْيِ وَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ (١)، وَقَسْمٌ لَا يُسْتَرْقُ بِمَجْرَدِ السَّبْيِ وَهُمْ الرِّجَالُ الْبَالِغُونَ، وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ فِي الْقَسْمِ الثَّانِي بَيْنَ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْقَتْلُ (٢)،

تعريف الجهاد:

لغة: مصدرٌ جَاهَدْتُ جِهَادًا أَي بَلَغْتُ الْمَشَقَّةَ.

اصطلاحًا: هو تَحْمُلُ الْمَشَاقِّ وَبَذْلُ الْجُهْدِ فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ.

(١) الدليل: عن ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ امْرَأَةً وُجِدَتْ مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» (١).

عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ، حَدَّثَنِي بِذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ» (٢).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أُوطَاسَ: «لَا تُوْطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً».

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ النِّسَاءَ عَلَى الْمَجَاهِدِينَ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَبْرِئُوهُمْ قَبْلَ الْوُطْءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْبَحْنَ مِلْكَ يَمِينٍ.

قال ابن قدامة: النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَلَا يُجُوزُ قَتْلُهُمْ وَيَصِيرُونَ رَقِيقًا لِلْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِ السَّبْيِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ».

(١) متفق عليه: البخاري (٣٠١٤)، مسلم (١٧٤٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٥٤١)، مسلم (١٧٣٠).

..... والرق (١)، والمن (٢)، والفداء ببال (٣)،

متفق عليه، وكان عَلَيْهِ السَّلَامُ «يَسْتَرِقُّهُمْ إِذَا سَبَّاهُمْ»^(١).

(٢) الدليل: عن جابر بن عبد الله - في قِصَّةِ بَنِي قُرَيْظَةَ -، وفيه: فحكم - أي: سَعَدُ بْنُ مَعَاذٍ - أَنْ تُقْتَلَ رِجَالُهُمْ وَيُسْتَحْيَا نِسَاؤُهُمْ وَذَرَارِيُّهُمْ لَيْسَتَيْنِ بِهِمُ الْمُسْلِمُونَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَبْتَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ»^(٢).
وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾^(٣).

(١) فَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَرِقَّ الرِّجَالَ لِحُدُومَةِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «اسْتَرَقَّ بَنِي الْمُصْطَلِقِ»^(٤).
(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(٥).

وَهُوَ أَنْ يَتْرَكَهُ بِلَا عَوَظٍ أَوْ مُقَابَلٍ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ الْمُشْرِكِينَ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ، كَثَامَةَ بْنِ أَثَالٍ^(٦)، وَأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ^(٧) زَوْجِ ابْنَتِهِ.
(٣) فَإِذَا رَأَى الْإِمَامُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي حَاجَةٍ إِلَى الْمَالِ عَدَلَ إِلَى الْفِدَاءِ بِالْمَالِ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَسْرَى بَدْرٍ أَنَّهُ فَدَاهُمْ بِبَالٍ^(٨).

(١) المغني (ج ١٢ / ٥٤٠ - ٥٤١).

(٢) صحيح: الترمذي (١٥٨٢)، أحمد (١٤٣٥٩)، الدارمي (٢٥٠٩) صححه الألباني في الإرواء (ج ٥ / ٣٨ / ١٢١٣).

(٣) سورة التوبة، الآية: (٣٦). (٤) متفق عليه: البخاري (٢٥٤١)، مسلم (١٧٣٠).

(٥) سورة محمد، الآية: (٤). (٦) متفق عليه: البخاري (٤٣٧٢)، مسلم (١٧٦٤).

(٧) حسن: أبو داود (٢٦٩٢)، أحمد (٢٥٨٣٠)، قال في الإرواء (ج ٥ / ٤٣ / ١٢١٦ / ٢): حسن.

(٨) صحيح: أبو داود (٢٦٩١)، والنسائي (١ / ٤٧) الكبرى، الحاكم (٣ / ١٤٠)، وصححه في

..... أو بأسير مسلم (١).
 الضابط الثاني: تقسيمُ الغنائم، تقسم الغنائم أخماسًا، أربعة أخماس بين
 الغانمين: للراجل سهمٌ، وللْفارس ثلاثة (٢)، خمس لله ورسوله ويُقسَّم خمسة
 أسهمٍ: سهمٌ لله ورسوله ويُضْرَفُ في مصالح المسلمين (٣)،

- (١) كما فعل النبي ﷺ أَنَّهُ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
 مِنْ بَنِي عَقِيلٍ (١).
 (٢) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «أَسْهَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ
 ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» (٢).
 وعنه، قال: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ
 سَهْمًا» (٣).
 (٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
 وَلِلرَّسُولِ﴾ (٤).

الإرواء (ج ٥ / ٤٤ / ١٢١٨).

- (١) صحيح: مسلم (١٦٤١)، الترمذي (١٥٦٨)، أحمد (١٩٣٢٦)، صحيحه الألباني في الإرواء
 (ج ٥ / ٤٣ / ١٢١٧).
 (٢) صحيح: أبو داود (٢٧٣٣)، ابن ماجه (٢٨٥٤)، قال الألباني في الإرواء (ج ٥ / ٦٠ / ١٢٢٦):
 صحيح.

(٣) متفق عليه: البخاري (٤٢٢٨)، مسلم (١٧٦٢).

(٤) سورة الأنفال، الآية: (٤١).

سَهْمٌ لِدَوِي الْقُرْبَىٰ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلَبِ، وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَىٰ، وَسَهْمٌ
لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ (١).

عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَلْقَيْنَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْقَرْيِ، فَقُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، لِمَنِ الْمَغْنَمُ؟ فَقَالَ: «لِلَّهِ سَهْمٌ، وَلِهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةٌ أَسْهُمٌ». قُلْتُ: فَهَلْ
أَحَدٌ أَحَقُّ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَغْنَمِ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّىٰ يَأْخُذَهُ أَحَدُكُمْ مِنْ حِينِهِ،
فَلَيْسَ بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَخِيهِ» (١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ
وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ
عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَتْحِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٤١) (٢).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَىٰ بَعِيرٍ مِنَ
الْمَغْنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ
مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمْسَ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ» (٣).



(١) صحيح: الطحاوي (١٧٧/٢)، صحيحه الألباني في الإرواء (ج ٥/ ٦٠).

(٢) سورة الأنفال، الآية: (٤١).

(٣) صحيح: أبو داود (٣٧٥٥)، قال في الإرواء (ج ٥/ ٧٣ - ٧٦): صحيح.

كتاب البيع

وفيه عشرة أبواب:

- ١- باب شروط البيع.
- ٢- باب الخي.
- ٣- باب الرب.
- ٤- باب بيع الأصُول والنَّمل.
- ٥- باب السلم.
- ٦- باب القرض.
- ٧- باب الرهن.
- ٨- باب الضمان والكفالة.
- ٩- باب الحوالة.
- ١٠- باب الصلح.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

١ - بَابُ شُرُوطِ الْبَيْعِ (١)

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ الْبَيْعِ سَبْعَةٌ: الرِّضَى (٢)، الرُّشْدُ (٣)،

(١) تعريفه: الْبَيْعُ لُغَةً: أَخَذَ شَيْءٌ وَإِعْطَاءُ شَيْءٍ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْبَاعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ يَمُدُّ بَاعَهُ لِلْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ.
شَرْعًا: مِبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى سَبِيلِ التَّرَاضِي، أَوْ نَقْلُ مِلْكٍ بِعَوْضٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْذُونِ.

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَكُّرَةً عَنْ تَرَضٍ مِنْكُمْ﴾^(١).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَضٍ»^(٢).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَابْتَاعُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٣).

قَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ: «حَتَّىٰ وَإِنْ كَانَ مُرَاهِقًا لَهُ أَرْبَعُ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَكَانَ حَادِقًا فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَغِيرٌ لَمْ يَبْلُغْ»^(٤).

(١) سورة النساء، الآية: (٢٩).

(٢) صحيح: ابن ماجه (٢١٨٥)، البيهقي (١٧/٦)، قال الألباني في الإرواء (ج ٥/١٢٥ ح ١٢٨٣): صحيح.

(٣) سورة النساء، الآية: (٦).

(٤) الشرح الممتع (ج ٨/١١١).

كَوْنَ الْمَبِيعِ مَالًا (١)، أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مِلْكًا لِلْبَائِعِ أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ وَلَوْ بَعْدَ الْبَيْعِ (٢)، الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ (٣)،

(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَالًا، وَهُوَ مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ مُبَاحَةٌ لغيرِ ضَرُورَةٍ كَالْمَأْكُولِ وَالْمَرْكُوبِ وَالْمَشْرُوبِ وَالْمَلْبُوسِ وَالْعَبِيدِ وَالْعَقَارِ، وَغيرِ ذَلِكَ مِمَّا يُبَاحُ بَيْعُهُ، لِيُخْرَجَ بِذَلِكَ مَا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ كَالْحَشَرَاتِ، وَالْمَحْرَمِ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ أَوْ مِمَّا لَا يَصَحُّ بَيْعُهُ كَالْكَلْبِ وَغيرِ ذَلِكَ.

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (١).

وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» (٢).
عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرِيحَ فِيهِ» (٣).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (٤).

(١) سورة النساء، الآية: (٢٩).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٥٠٣)، الترمذي (١٢٢٢)، النسائي (٤٦١٣)، ابن ماجه (٢١٨٧)، أحمد

(١٤٨٨٧)، وقال الألباني: صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٤٣).

(٤) سورة النساء، الآية: (٢٩).

معرفة الثمن والمثمن (١)، أن يكون مُنَجَّزًا لا مُعَلَّقًا (٢).

الضابط الثاني: البيوع المحرمة ثلاثون بيعًا: البيع في المسجد (٣)،

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ «نهى عن الغرر» (١).

قال ابن عثيمين: «ولكن الصحيح الذي مشى عليه في «الروض» أنه إذا كان مَرِيئًا يَسْهُلُ أَخْذُهُ فَإِنَّهُ يُجُوزُ بَيْعُهُ كَالسَّمَكِ الَّذِي يَكُونُ فِي بَرِكٍ بَعْضُ الْبَسَاتِينِ، لَكِنْ سَمَكٌ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي نَهْرٍ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ» (٢).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ الْغَرَرِ» (٣).

قال ابن عثيمين: «أي أن طُرُقَ الْعِلْمِ إِمَّا الرُّؤْيَةُ وَإِمَّا الصِّفَةُ، وَلَكِنْ هَذَا فِيهِ قُصُورٌ، فَطُرُقُ الْعِلْمِ مُتَعَدِّدَةٌ: الرُّؤْيَةُ وَالسَّمْعُ وَالشَّمُّ وَالذَّوْقُ وَاللَّمْسُ وَالْوَصْفُ، فَالرُّؤْيَةُ فِيمَا يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهُ رُؤْيَتُهُ، وَالسَّمْعُ فِيمَا يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهُ سَمَاعُهُ، وَالشَّمُّ فِيمَا يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهُ رِيحُهُ، وَالذَّوْقُ فِيمَا يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهُ طَعْمُهُ، وَاللَّمْسُ فِيمَا يَكُونُ الْغَرَضُ مِنْهُ مَلْمَسُهُ» (٤).

(٢) أي: يَكُونُ الْبَيْعُ مُنَجَّزًا فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَلَمْ يَجْزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ أَوْ عَلَى رِضَى غَيْرِهِ، فَإِنْ عَلِقَهُ فَلَا تَتَرْتَبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ.

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ

يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ» (٥).

(١) صحيح مسلم (١٥١٣). (٢) الشرح الممتع (ج٨/ ١٤٥).

(٣) صحيح: مسلم (١٥١٣). (٤) الشرح الممتع (ج٨/ ١٤٨).

(٥) صحيح: الترمذي (١٣٢١)، الدارمي (١٤٠١)، صحيحه الألباني في الإرواء (ج٥/ ١٣٤/ ح ١٢٩٥).

..... البيع بعد نداء الجمعة الثاني (١)، البيع على بيع المسلم (٢)، بيع الغرر (٣)،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ ضَالَّةٌ، وَأَنْ يُنْشَدَ فِيهِ شِعْرٌ، وَنَهَى عَنِ التَّحْلُقِ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ...» الحديث^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»^(٤).

قال النووي: «وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ فَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ كِتَابِ الْبُيُوعِ، وَهَذَا قَدَمُهُ مُسْلَمٌ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَنْحَصِرَةٍ كَبَيْعِ الْآبِقِ وَالْمَعْدُومِ»^(٥).

(١) حسن: أبو داود (١٠٧٩)، النسائي (٧١٤)، أحمد (٦٦٣٨)، قال في صحيح الجامع (٦٨٨٥): حسن.

(٢) سورة الجمعة، الآية: (٩).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢١٥٠)، مسلم (١٤١٥).

(٤) صحيح: مسلم (١٥١٣).

(٥) شرح مسلم (ج ١٠/٤١١/نووي).

بيع الحصة (١)، بيع الملامسة، بيع المنابذة (٢)، بيع حبل الحبلة (٣)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»^(١).

قال ابن عُثَيْمِينَ: «فَبَيْعُ الْحَصَاةِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ»^(٣).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ».

وَهِيَ طَرْحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يَقْلِبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ، وَنَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ، وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ الثَّوبَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ»^(٤).

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَتْبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَتَنَاضَعُ الْجُزُورَ إِلَى أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِ التِّي فِي بَطْنِهَا»^(٥).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى فُسَادِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَمَا فِي بَطْنِ النَّاقَةِ،

(١) صحيح: مسلم (١٥١٣).

(٢) الشرح الممتع (ج ٨/ ١٦٠).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢١٤٦)، مسلم (١٥١١).

(٤) متفق عليه: البخاري (٢١٤٤)، مسلم (١٥١٢).

(٥) متفق عليه: البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (١٥١٤).

.....بيِعْ عَسْبِ الْفَحْلِ (١)، بيِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ (٢)، بيِعْ الْعَيْنَةَ (٣)،

وَيَبِيعُ الْمَجْرَ وَهُوَ بَيْعُ مَا فِي بُطُونِ الْإِنَاثِ»^(١).

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ»^(٢).

وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ»^(٣).

وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، فَنَهَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكَرَامَةِ»^(٤).

(٢) الدليل: عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ:

يَأْتِينِي الرَّجُلُ يَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي، أَبْتَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ، ثُمَّ أَبِيعُهُ. قَالَ: «لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(٥).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ»^(٦).

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ

(١) الإجماع (ص ١٢٩ / ٥٣١).

(٢) صحيح: البخاري (٢٢٨٤).

(٣) صحيح: مسلم (١٥٦٥).

(٤) صحيح: الترمذي (١٢٧٤)، وصححه الألباني.

(٥) صحيح: أبو داود (٣٥٠٣)، الترمذي (١٢٢٢)، النسائي (٤٦١٣)، ابن ماجه (٢١٨٧)، أحمد

(١٤٨٨٧)، وقال الألباني: صحيح.

(٦) صحيح سنن الترمذي (ج ٢ / ١٩).

بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةِ (١)، بَيْعُ الْمُحَرَّمِ (٢)،

بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ؛ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»^(١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ»^(٢).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ: أَنْ يَقُولَ: أُبِيعُكَ هَذَا الثَّوبَ بِنَقْدٍ بَعَشْرَةٍ وَبَنَسِيئَةٍ بَعَشْرِينَ وَلَا يُفَارِقُهُ عَلَى أَحَدٍ الْبَيْعَيْنِ، فَإِذَا فَارَقَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا بِأَسَ إِذَا كَانَتِ الْعَقْدَةُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ - : «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؛ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا؛ هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَأَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ،

(١) صحيح: أبو داود (٣٤٦٢)، أحمد (٤٨١٠)، وقال الألباني في (صحيح الجامع (٤٢٣)):

صحيح.

(٢) صحيح: الترمذي (١٢٣١)، النسائي (٤٦٣٢)، أحمد (٩٣٠١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٩٤٣).

(٣) صحيح: سنن الترمذي (جد ١٦/٢).

.....بيعُ الثمرِ قبل بُدُو صلاحِهِ (١)، بيعُ الكلبِ (٢)،

فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»^(١).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَالْخِنْزِيرِ»^(٢).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا؛ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ»^(٣).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ»^(٤).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِي»^(٥).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ»^(٦).

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ حَيْثُ، وَمَهْرُ

(١) متفق عليه: البخاري (٢٢٣٦)، مسلم (١٥٨١).

(٢) الإجماع (ص ١٢٨/٥٢٨).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢١٩٤)، مسلم (١٥٣٤).

(٤) متفق عليه: البخاري (٢١٩٨)، مسلم (١٥٢١).

(٥) الإجماع (ص ١٢٩/٥٣٣).

(٦) متفق عليه: البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧).

بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ (١)،

الْبَغْيِ خَبِيثٌ، وَكَسَبُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ»^(١).

وعن ابنِ عُمَرَ، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»^(٢).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِغُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»^(٣). وفي رواية: «حَتَّى يَقْبِضَهُ»^(٤).

وفي رواية: قال ابنُ عَبَّاسٍ: «وَأُحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ»^(٥).

وعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَشْتَرِي يُبوعًا، فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ، فقال: «إِذَا اشْتَرَيْتَ بَيْعًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ»^(٦).

وعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ»^(٧).

(١) صحيح: مسلم (١٥٦٨).

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٤٨١)، مسلم (١٥٧٤).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢١٢٦)، مسلم (١٥٢٦).

(٤) صحيح: مسلم (١٥٢٦).

(٥) صحيح: مسلم (١٥٢٥).

(٦) صحيح: النسائي (٤٦٠٣)، أحمد (١٤٨٩٣)، قال الألباني في (صحيح الجامع/ ٣٤٢):

صحيح.

(٧) صحيح: أبو داود (٣٤٩٩)، الدارقطني (٣٦)، البيهقي (٣١٤/٥)، وقال الألباني: صحيح.

بِيعِ النَّجْشِ (١)، بِيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي (٢)، بِيْعِ الْمَصْرَاةِ (٣)، بِيْعِ الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ (٤)،

(١) الدليل: عن ابنِ عُمَرَ، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ»^(١).
قال الحَافِظُ: «وَفِي الشَّرْعِ الزِّيَادَةُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا لِيَقَعَ غَيْرُهُ فِيهَا»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. قَالَ: فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا»^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ الْبَيْعَ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصِرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»^(٤).

(٤) الدليل: عن جابر، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ»^(٥).

(١) متفق عليه: البخاري (٢١٤٢)، مسلم (١٥١٦).

(٢) فتح الباري (ج ٤/٤١٦).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٢٧٤)، مسلم (١٥٢١).

(٤) متفق عليه: البخاري (٢١٥٠)، مسلم (١٥١٥).

(٥) صحيح: أبو داود (٣٤٠٥)، الترمذي (١٢٩٠)، النسائي (٣٨٨٠).

بيعُ المُحَاقَلَةِ (١)، والمزَابَنَةُ (٢)، بيعُ الهِرَّةِ (٣)، بيعُ اللحمِ بالحيوانِ (٤)، بيعُ
المُعَاوَمَةِ (٥)، بيعُ الذهبِ بالورقِ دينارًا (٦)،

(١) الدليل: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَخَابِرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ...»^(١).
والمُحَاقَلَةُ: هِيَ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِحِنْطَةٍ صَافِيَةٍ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِحِنْطَةٍ صَافِيَةٍ،
وَهِيَ الْمُحَاقَلَةُ، مَاخُوذَةٌ مِنَ الْحَقْلِ، وَهُوَ الْحَرْثُ وَمَوْضِعُ الزَّرْعِ»^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ
الْمُزَابَنَةِ وَالْمُزَابَنَةِ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ كَيْلًا»^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ،
فَقَالَ: «زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ»^(٤).

(٤) الدليل: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ مَرْفُوعًا: «نَهَى عَنِ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ»^(٥).

(٥) الدليل: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ
وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السَّنَنِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ،
وَعَنِ الثُّنْيَا، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا^(٦).

(٦) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ:

(١) متفق عليه: البخاري (٢٣٨١)، مسلم (١٥٣٦). (٢) شرح مسلم، نووي (ج ١٠/ ٤٤٦).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٠٢٦)، مسلم (٢٨٢٧). (٤) صحيح: مسلم (١٥٦٩).

(٥) حسن: مالك (٢/ ٦٥٥/ ٦٤) حسنه الألباني. (٦) مسلم (٢٨٥٩).

.....بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (١)،

«الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» (١).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشْفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» (٢).

(١) الدليل: عن سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً» (٣).

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ، وَلَا بِأَسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ» (٤).

قال الترمذي: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً» (٥).

(١) متفق عليه: البخاري (٢٠٢٨) مسلم (٢٩٦٨).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٠٢١) مسلم (٢٩٦٤).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٣٥٦)، الترمذي (١٣٣٧)، النسائي (٤٦٢٠)، ابن ماجه (٢٢٧٠)، وصححه الألباني.

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٢٧١)، أحمد (١٢٩٢٠)، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٤١٦).

(٥) صحيح سنن الترمذي (جـ ٢/ ٢٠).

بيع الطعام قبل أن يجري فيه الصاعان (١)، بيع فضل الماء (٢)،

(١) الدليل: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ: صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرِي» (١).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ» (٢).

وَعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ» (٣).
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ» (٤).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ، وَلَا يُمْنَعُ نَقْعُ الْبِئْرِ» (٥).

قال الترمذي: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّهُمْ كَرِهُوا بَيْعَ الْمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ» (٦).

(١) حسن: ابن ماجه (٢٢١٩) أحمد (١٩٣٤٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٣٥٣)، ومسلم (١٥٦٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٦٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٦٦).

(٥) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٩)، وأحمد (٢٤٥٦٤)، وصححه الحاكم والألباني.

(٦) صحيح سنن الترمذي (ج٢/٤٠).

بيع الصُّبْرَةِ من الطعام بالصُّبْرَةِ أو بكيلٍ مُسَمًّى من جنسها (١)، بيع الرِّبْوِيِّ بجنسه مُتفاضلاً أو نسيئاً (٢).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ بَيْعَ الصُّبْرَةِ بِالصُّبْرَةِ مِنَ الطَّعَامِ غَيْرُ جَائِزٍ إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ. وَأَجْمَعُوا عَلَى إِجَازَتِهِ إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفَيْنِ» (١).

(٢) الدليل: عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» (٢).



(١) الإجماع (ص ١٣٣ / رقم ٥٥١، ٥٥٢).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٠٢٨) مسلم (٢٩٦٨).



٢- بابُ الخيار (١)



وفيه ضابطٌ واحدٌ: أقسامُ الخيارِ سبعةٌ: خيارُ المجلس (٢)، خيارُ الشرط (٣)، خيارُ الغبن (٤)،

(١) الخيارُ: اسمٌ مَصْدَرٍ من الاختِيَارِ أو التَّخْيِيرِ. وفِعْلُهُ اخْتَارَ، وَهُوَ الْأَخْذُ بِخَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْإِمْضَاءِ أَوْ الْفَسْخِ؛ سَوَاءٌ كَانَ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمَشْتَرِي أَوْ لَهَا مَعًا.

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ»^(١).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(٢).

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقُ، وَفِيهِ: «... أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ...»^(٣).

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقَوْا الْجَلَبَ، فَمَنْ

(١) متفق عليه: البخاري (٢١١٢)، مسلم (١٥٣١).

(٢) صحيح: الترمذي (١٣٥٢) أبو داود (٣٥٩٤) وصححه في الإرواء (ج٥/١٤٢/ح ١٣٠٣).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢١١٢)، مسلم (١٥٣١).

خيارُ التَّدْلِيسِ (١)، خيارُ العَيْبِ (٢)، خيارُ الخُلْفِ في الصِّفَةِ، خيارُ الخُلْفِ في قَدْرِ الثَّمَنِ (٣).

تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ» (١).

وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ» (٢).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» (٣).

(٢) الدليل: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ» (٤).

قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: «وَإِنْ عَلِمَ بِهِ عَيْبًا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ وَالْفَسْخِ سَوَاءً كَانَ الْبَائِعُ عَلِمَ الْعَيْبَ فَكْتَمَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا» (٥).

(٣) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

«إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَوْ

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٥١٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٥١٣).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢١٥٠)، مسلم (١٥١٥).

(٤) صحيح: ابن ماجه (٢٢٤٦)، أحمد (١٦٩٩٨)، وقال في الإرواء (ج٥/١٦٥/ح١٣٢١): صحيح.

(٥) الشرح الكبير مع المغني (ج٥/٣٧١).

يَتَرَادَّانِ»^(١).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ، قَالَ: «اشْتَرَيْ الْأَشْعَثُ رَقِيقًا مِنْ رَقِيقِ الْخُمْسِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بَعشرينَ أَلْفًا، فَأَرْسَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَيْهِ فِي ثَمَنِهِمْ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَخَذْتَهُمْ بِعَشْرَةِ أَلْفٍ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاخْتَرْتُ رَجُلًا يَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ. قَالَ الْأَشْعَثُ: أَنْتَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِكَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ، أَوْ يَتَّارَكَانِ»^(٢).



(١) صحيح: ابن ماجه (٢١٧٧) أحمد (٤٢١٣).

(٢) صحيح: أحمد (٤٤٣٣)، الحاكم (٥٢/٢ ح ٢٢٩٣)، أبو داود (٣٥١١)، النسائي (٤٦٤٨)،

البيهقي (٣٣٢/٥)، وقال الألباني: صحيح. الصحيحة (٧٩٨).



٣- باب الربا (١)



وفيه خمسة ضوابط:

الضابط الأول: الربا نوعان: فضل (٢) ونسيئة (٣).

الضابط الثاني: يجري الربا في الأثمان (٤) وفي كل مكيل أو موزون مطعوم (٥).

(١) شرعاً: هو زيادة مشروطة على رأس المال لا يقابلها عوض مشروع.

(٢) ربا الفضل: هو التفاضل في السلعة من جنس واحد.

(٣) ربا النسيئة: هو الزيادة على رأس المال في مقابل التأخير.

(٤) الدليل: قوله ﷺ: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة، مثلاً بمثل،

سواءً بسواءٍ، يدًا بيد»^(١).

وعن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب

بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق

بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها

غائباً بناجز»^(٢).

(٥) الدليل: عن معمر بن عبد الله، قال: كنت أسمع رسول الله ﷺ

يقول: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» قال: وكان طعامنا يومئذ الشعير. قيل له،

(١) صحيح: مسلم (١٥٨٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢١٧٧)، مسلم (١٥٨٤).

الضَّابِطُ الثالثُ: إذا بيع الربوي بجنسه شُرِّطَ فيه التقابُضُ والتَّمَاثُلُ (١).
الضَّابِطُ الرابعُ: إذا بيع الربويُّ بما اتفق معه في العلة واختلف في الجنس
شُرِّطَ فيه التقابُضُ فقط (٢).

فإنَّه ليس بمثله؟ قال: إني أخافُ أن يُضارَعَ» (١).

قال ابنُ قدامة: «والحاصلُ أنَّ ما اجتمعَ فيه الكَيْلُ أو الوزُنُ والطَّعْمُ مِنْ
جنسٍ واحدٍ، ففيه الرِّبَا روايةً واحدةً، كالأرزِ والدَّخَنِ والذُّرَّةِ والقطنياتِ،
والدهنِ والخلِّ واللبنِ واللَّحْمِ ونحوه، وهذا قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ، قال ابنُ
المنذر: هذا قولُ علماءِ الأمصارِ في القديم والحديث» (٢).

(١) الدليل: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ
بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ
الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» (٣).

(٢) الدليل: حَدِيثُ عُبَادَةَ السَّابِقِ، وَفِيهِ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَصْنَافُ،
فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» (٤).

وفي رواية: «وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ - وَالْفِضَّةُ أَكْثَرُهُمَا - يَدًا بِيَدٍ، وَأَمَّا

(١) صحيح: مسلم (١٥٩٢).

(٢) المغني (ج٦/٥٨).

(٣) صحيح: مسلم (١٥٨٧).

(٤) صحيح: مسلم (١٥٨٧).

الضَّابُّطُ الخَامِسُ: إِذَا بَاعَ مَا عَلَّتَهُ الْكَيْلُ وَالطُّعْمُ بِالْأَثْمَانِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَابُضُ وَلَا التَّمَاثُلُ (١).

نَسِيئَةٌ فَلَا، وَلَا بِأَسْ بَيْعِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ - وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهُمَا - يَدًا بِيَدٍ، وَأَمَّا نَسِيئَةٌ فَلَا» (١).

قال ابنُ قدامة: «لا خِلَافَ في جَوَازِ التَّفَاضُلِ في الجُنُسَيْنِ نَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهُ قَالَ: مَا يَتَقَارَبُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِمَا لَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهِمَا. وَهَذَا يَرُدُّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ» (٢).

(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ جَمَاعَ بَابِ الرَّبَا، يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْعِلْلُ: قِسْمٌ عَلَّتُهُ الثَّمَنِيَّةُ: وَذَلِكَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا. وَقِسْمٌ عَلَّتُهُ الْكَيْلُ أَوْ الْوِزْنُ أَوْ الطُّعْمُ: فَإِذَا بَاعَ مَا عَلَّتُهُ الْكَيْلُ وَالطُّعْمُ بِمَا عَلَّتُهُ الثَّمَنِيَّةُ، لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَابُضُ.



(١) صحيح: أبو داود (٣٣٤٩)، النسائي (٤٥٦٣)، البيهقي (٢٧٦/٥)، وصححه الألباني.

(٢) المغني (ج١/٦١).

٤- بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّارِ

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ تَلْقِيحِهِ فَثَمَرَتُهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُشْتَرِي (١).

الضَّابِطُ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ بَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا إِلَّا مَعَ الْأَصْلِ أَوْ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ (٢).

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ^(١) فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي» (٢).

قال النووي: «وَهُوَ أَنْ يَشُقَّ طَلْعُ النَّخْلَةِ لِيَدْرَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ طَلْعِ ذِكْرِ النَّخْلِ» (٣).
(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَّ» (٤).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّارِ حَتَّى تَزْهَى. قِيلَ: وَمَا تَزْهَى؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَّ، قَالَ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَنْ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ» (٥).

(١) التأبير: تلقيح النخل.

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٢٠٤)، مسلم (١٥٤٣).

(٣) شرح مسلم النووي (ج ١٠/ ٤٤٧).

(٤) متفق عليه: البخاري (٢١٩٤)، مسلم (١٥٣٥).

(٥) متفق عليه: البخاري (٢١٩٩)، مسلم (١٥٥٥).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: مَا تَلَفَ مِنَ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَخْذِهَا فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ (١) إِلَّا إِذَا أَهْمَلَ الْمُشْتَرِي (٢).

قال ابنُ قدامة: «: أَنْ يَبِيعَهَا مَعَ الْأَصْلِ، فَيَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَالَ: وَلَآئِنَّهُ إِذَا بَاعَهَا مَعَ الْأَصْلِ حَصَلَتْ تَبَعًا فِي الْبَيْعِ، فَلَمْ يَضُرَّ احْتِمَالُ الْغَرْرِ فِيهَا» (١). وكذا لو لم يرد الثمرة وإنما أراد القطع في الحال يجوز قطعها كأن يريد علفًا للدواب أو غير ذلك.

(١) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهَى. قِيلَ: وَمَا تَزْهَى؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَّ، قَالَ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ» (٢).

وَعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ» (٣).

قال ابنُ قدامة: «إِنَّ مَا تُهْلِكُهُ الْجَائِحَةُ مِنَ الثَّمَارِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، وَبِهَذَا قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ» (٤).

(٢) فإذا أهمل المشتري في أخذ الثمرة حتى تلفت، كأن يتخلف عن مواعده فإنه يضمنها؛ لأنه هو المتسبب في إتلافها.

(١) المغني (ج٦/١٥٠). (٢) متفق عليه: البخاري (٢١٩٩)، مسلم (١٥٥٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٥٤). (٤) المغني (ج٦/١٧٧).

٥- بابُ السَّلم (١)

وفيه ضابطٌ واحدٌ: شروطُ السَّلم سبعةٌ: انضباطُ صفاتِ المُسلم فيه (٢)، ذكرُ جنسه ونوعه بالصفاتِ التي يختلفُ بها الثمنُ (٣)،

(١) تعريف السلم: هو تسليم الثمن وتأجيل السلعة.

(٢) الدليل: عن ابن عباس، قال: «أشهد أن السلف المضمون إلى أجلٍ مُسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه، ثم قرأ: ﴿يَتَأْتِيَهَا الذِّكْرُ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتُبُوهُ﴾»^(١).

وعنه، قال: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(٢).

وقال ابن المنذر: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ أَنَّ السَّلَمَ جَائِزٌ»^(٣).

(٣) قال ابن قدامة: «أن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالصفات التي يختلف الثمن باختلافها ظاهراً، فيصح في الحبوب والثمار والدقيق والشياب... وكل مكيل أو موزون أو مزروع، وقد جاء الحديث في الثمار،

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٢٣٩)، مسلم (١٦٠٤).

(٣) الإجماع (ص ١٣٤/٥٦٦).

معرفة قَدْرِهِ بمعيّاره الشرعيّ (١)، أن يكونَ في الدِّمَةِ إلى أَجَلٍ معلومٍ (٢)، أن يكونَ مما يُوجَدُ غالبًا عند حُلُولِ الأجلِ (٣)،

وحديثُ ابنِ أبي أوفى في الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ والزَّيْبِ والزَّيْتِ»^(١).

(١) الدليل: قولُ النبي ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(٢). وقال ابنُ المُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ السَّلَامَ فِي الطَّعَامِ لَا يَجُوزُ حَتَّى يُعْلَمَ عِيَارُهُ، وَلَا فِي ثَوْبٍ بِذِرَاعِ فُلَانٍ»^(٣).

(٢) الدليل: قولُ النبي ﷺ: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ...»^(٤).

قال ابنُ قُدَامَةَ: «إِنَّهُ يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ السَّلَامِ كَوْنُهُ مُؤَجَّلًا، وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ الْحَالُّ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ المَرْوُذِيِّ: لَا يَصِحُّ حَتَّى يُشْتَرَطَ الْأَجَلُ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ»^(٥).

(٣) قال ابنُ قُدَامَةَ: «وَهُوَ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ عَامٌّ الوجودِ فِي مَحَلِّهِ وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَمَكْنَ تَسْلِيمُهُ عِنْدَ وَجُوبِ تَسْلِيمِهِ»^(٦).

(١) المغني (ج٦/ ٣٨٥ - ٣٨٦).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٢٣٩)، مسلم (١٦٠٤).

(٣) الإجماع (ص ١٣٤ / رقم ٥٥٨).

(٤) متفق عليه: البخاري (٢٢٣٩)، مسلم (١٦٠٤).

(٥) المغني (ج٦/ ٤٠٢).

(٦) المغني (ج٦/ ٤٠٦).

مَعْرِفَةُ الثَّمَنِ مَعْرِفَةً تَامَةً، قَبْضُ الثَّمَنِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ (١).

(١) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ السَّلَامَ الْجَائِزَ، أَنَّ يُسَلَّمَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ فِي طَعَامٍ مَعْلُومٍ - مَوْصُوفٍ مِنْ طَعَامٍ أَرْضٍ لَا يُحْطَى مِثْلُهَا - بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَدَنَانِيرَ وَدِرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ، يَدْفَعُ ثَمَنَهَا مَا أَسْلَمَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَقَامِهِمَا الَّذِي تَبَايَعَا فِيهِ، وَيُسَمَّى الْمَكَانَ الَّذِي يَقْبِضُ فِيهِ الطَّعَامَ، فَإِذَا فَعَلَا ذَلِكَ وَكَانَا جَائِزَي الْأَمْرِ كَانَ صَحِيحًا» (١).





٦- باب القرض (١)



وفيه ضابطان:

الضابط الأول: شروطه: معرفة قدره ووصفه (٢)، أن يكون المقرض ممن يصح تبرّعه (٣).

الضابط الثاني: كل قرض جرّ نفعاً مشروطاً فهو رباً (٤).

لغة: القطع، ومنه قرض الفأر الثوب، أي: قطعه.

(١) اصطلاحاً: هو أن يقطع الرجل جزءاً من ماله لغيره بلا مقابل.

(٢) قال ابن قدامة: «وإذا اقترض دراهم أو دنائير غير معروفة الوزن لم يجز؛ لأن القرض فيها يوجب ردّ المثل، فإذا لم يعرف المثل لم يكن القضاء، وكذلك لو اقترض مكيلاً أو موزوناً جُزافاً لم يجز لذلك، ولو قدره بمكيال بعينه أو صنجة بعينها غير معروفين عند العامة لم يجز» (١).

(٣) قال ابن قدامة: «ولا يصح إلا من جائز التصرف؛ لأنه عقد على المال فلم يصح إلا من جائز التصرف كالبيع» (٢).

(٤) الدليل: عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك» (٣).

(١) المغني (ج٦/ ٤٣٤).

(٢) المغني (ج٦/ ٤٣٠).

(٣) صحيح: الترمذي (١٢٣٤)، النسائي (٤٦١١)، أبو داود (٣٥٠٤)، أحمد (٦٥٩١)، وقال

الألباني: صحيح.

وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، فَقَالَ: انْطَلِقْ مَعِيَ إِلَى الْمَنْزِلِ فَأَسْقِيكَ فِي قَدَحٍ شَرِبَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ صَلَّيَّ فِيهِ. فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَسَقَانِي سَوِيْقًا، وَأَطْعَمَنِي تَمْرًا، وَصَلَيْتُ فِي مَسْجِدِهِ، فَقَالَ لِي: إِنَّكَ فِي أَرْضِ الرَّبَا فِيهَا فَاشٍ، وَإِنَّ مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا أَنْ أَحَدَكُمْ يَقْرِضَ الْقَرْضَ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا بَلَغَ أَتَاهُ بِهِ، وَبِسَلَّةٍ فِيهَا هَدِيَّةٌ، فَاتِقِ تِلْكَ السَّلَّةَ وَمَا فِيهَا»^(١). قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا شَرَطَ عَلَى الْمُسْتَسْلِفِ زِيَادَةً أَوْ هَدِيَّةً فَأَسْلَفَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ أَخَذَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ رَبًّا»^(٢).



(١) صحيح: أخرجه البيهقي (٣٤٩/٥).

(٢) الإجماع (ص ١٠٩/٥٠٨).

٧- باب الرهن (١)

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: شروط صحته أربعة: أن يكون مُنَجَّزًا (٢)، أن يكون مما يصح بيعه (٣)،

(١) الرهن: لغة: الثبوت والدوام. وقيل: الحبس، وقولهم: رهن الشيء. إذا دام وثبت وحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (٢٨) أي حبيسة.

شرعاً: هو المال يجعل وثيقة بالدين ليستوفي منه إذا تعذر وفاؤه من المدين.

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (٢) أي: في الحال.

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الرهن في السفر والحضر جائز، وانفرد

مجاهد، فقال: لا يجوز في الحضر» (٣).

(٣) قال ابن قدامة: «وكل عين جاز بيعها جاز رهنها؛ لأن مقصود

الرهن الاستيثاق بالدين للتوصل إلى استيفائه من ثمن الرهن إن تعذر استيفاؤه من ذمة الراهن، وهذا يتحقق في كل عين جاز بيعها» (٤).

(١) سورة المدثر، الآية: (٣٨).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٨٣).

(٣) الإجماع (ص ١٣٨ / رقم ٥٧٨).

(٤) المغني (ج ٦ / ٤٥٥).

أَنْ يَكُونَ مَالَكَا لَهُ أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ (١)، أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا جَنْسُهُ وَقَدْرُهُ وَصِفَتُهُ (٢).

الضَّابِطُ الثَّانِي: الرَّهْنُ أَمَانَةٌ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا بِالْمَرْكُوبِ وَالْمَحْلُوبِ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ (٣).

(١) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اسْتَعَارَ شَيْئًا يَرَهُنُهُ عَلَى دَنَائِرٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ سَمَّاهُ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ فَفَعَلَ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ» (١).

(٢) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمَجْهُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، فَلَوْ قَالَ: رَهْنْتُكَ هَذَا الْجِرَابَ أَوْ الْبَيْتَ أَوْ الْخَرِيطَةَ بِهَا فِيهَا، لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: بِهَا فِيهَا. صَحَّ رَهْنُهَا لِلْعِلْمِ بِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا لَا قِيَمَةَ لَهُ، وَقَالَ: وَفِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ لِلْعِلْمِ فِي الرَّهْنِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْبَيْعِ، وَكَذَا الْقُدْرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ، فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْآبَقِ، وَلَا الْجَمَلِ الشَّارِدِ، وَلَا غَيْرِ مَمْلُوكٍ» (٢).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ» (٣).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُؤَنَةٍ كَالدَّارِ وَالْمَتَاعِ وَنَحْوِهِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ بِحَالٍ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ مِلْكٌ

(٢) المغني (ج ٦/ ٤٦٧ - ٤٦٨).

(١) الإجماع (ص ١٣٩ / رقم ٥٨٥).

(٣) صحيح: البخاري (٢٥١٢).

الضابط الثالث: مَنْ قَبَضَ الْعَيْنَ لِحَظِّ نَفْسِهِ وَادَّعَى الرَّدَّ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً (١).

لِلرَّاهِنِ، فَكَذَلِكَ نَهَاؤُهُ وَمَنَافِعُهُ، فَلَيْسَ لغيرِهِ أَخْذُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَإِنْ أذِنَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِغَيْرِ عَوَضٍ، وَكَانَ دَيْنُ الرَّهْنِ مِنْ قَرْضٍ، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يُحْصِلُ قَرْضًا يَجْزِي مَنَفْعَةً، وَذَلِكَ حَرَامٌ^(١). وَقَالَ: فَإِنْ قِيلَ: «المراد به أَنَّ الرَّاهِنَ يُنْفِقُ وَيَنْتَفِعُ، قُلْنَا لَا يَصِحُّ لَوْجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «وَإِذَا كَانَتِ الدَّابَّةُ مَرْهُونَةً، فَعَلَى الْمُرْتَهِنِ عَلْفُهَا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ، وَعَلَى الَّذِي يَشْرَبُ وَيَرْكَبُ نَفَقَتُهُ». فَجَعَلَ الْمُنْفِقُ الْمُرْتَهِنَ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُنْتَفِعَ»^(٢).

(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ قَبَضَ الْعَيْنَ لِحَظِّ نَفْسِهِ: مِثْلُ الرَّاهِنِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمُشْتَرِي، وَالْبَائِعِ، وَالْغَاصِبِ، وَالْمَلْتَقِطِ، وَالْمُقْتَرِضِ، وَالْمُضَارِبِ، وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ ادَّعَى الرَّدَّ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي قَبَضَ الْعَيْنَ مُدَّعِي الرَّدِّ وَصَاحِبُهُ مُنْكَرُ الرَّدِّ، فَيَطَالِبُ الْمُدَّعِي بِالْبَيِّنَةِ، وَإِلَّا فَعَلَى صَاحِبِهِ الْيَمِينُ.

الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، لَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». وَفِي رَوَايَةٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٣).

(٢) المغني (ج ٦ / ٥١١ - ٥١٢).

(١) المغني (ج ٦ / ٥٠٩).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (١٣٤١).

٨ - بَابُ الضَّمانِ وَالْكَفَالَةِ (١)

وفيه أربعة ضوابط:

الضَّابطُ الأولُ: أركانُ الضَّمانِ أربعةٌ: ضامنٌ، مضمونٌ، مضمونٌ عنه، مضمونٌ له (٢). الضَّابطُ الثاني: لربِّ الحقِّ مطالبةُ الضَّامنِ أو المدينِ (٣).

(١) الضَّمانُ لغةٌ: مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّمِّ، وَقِيلَ مِنَ التَّضْمِينِ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الضَّامِنِ تَتَضَمَّنُ الْحَقَّ. شَرْعًا: هُوَ ضَمُّ ذِمَّةِ الضَّامِنِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُضْمُونِ عَنْهُ فِي التَّزَامِ الْحَقِّ. الكفالة: هِيَ أَنْ يَلْتَزِمَ بِإِحْضَارِ بَدَنٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مَالِيٌّ إِلَى رَبِّهِ. (٢) وَصُورَتُهَا: اقْتَرَضَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَلْفَ جُنِيَّةٍ، وَأَحْضَرَ مُحَمَّدًا ضَامِنًا لِهَذَا الْحَقِّ.

فَيَكُونُ الضَّامِنُ: هُوَ الَّذِي يَضْمَنُ الْحَقَّ لِرَبِّهِ «مُحَمَّدٌ».

وَيَكُونُ الْمُضْمُونُ: هُوَ الدَّيْنُ نَفْسُهُ «أَلْفُ جُنِيَّةٍ».

وَيَكُونُ الْمُضْمُونُ عَنْهُ: هُوَ الْمَدِينُ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ «زَيْدٌ».

وَيَكُونُ الْمُضْمُونُ لَهُ: هُوَ الدَّائِنُ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ «عَمْرُو».

الدليل: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالْدَّيْنُ مُقْضِيٌّ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ»^(١).

(٣) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ضَمِنَ عَنِ الرَّجُلِ

(١) صحيح: أبو داود (٣٥٦٥)، الترمذي (١٢٦٥)، ابن ماجه (٣٤٠٥)، أحمد (٢٦٧/٥)

وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤١١٦).

الضَّابُّ الثَّالِثُ: أركانُ الكفالةِ أربعةٌ: كفيلٌ، مكفولٌ، مكفولٌ له، مكفولٌ لأجله (١). الضَّابُّ الرابعُ: إذا سلَّم الكفيلُ المكفولَ لربِّ الحقِّ بِمَحَلِّ العقدِ برئ الكفيلُ (٢).

لَرَجُلٍ مَالًا مَعْلُومًا بِأَمْرِهِ أَنَّ الضَّامَانَ لَا زِمَّ لَهُ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِمَّنْ ضَمِنَ عَنْهُ» (١).

قال ابنُ قدامة: «ولنا أَنَّ الحقَّ ثابِتٌ في ذِمَّةِ الضَّامِنِ، فملكَ مطالبتهُ كالأصيلِ، ولأنَّ الحقَّ ثابِتٌ في ذمَّتيهما فملكَ مطالبةً مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا كَالضَّامِنِينَ إِذَا تَعَذَّرَتْ مَطَالِبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ» (٢).

(١) صُورَتُهَا: اقْتَرَضَ عَمْرُو بْنُ زَيْدٍ مِائَةَ جُنْيَةٍ، فَطَلَبَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَنْ يُخْضَرَ مَنْ يَكْفُلُهُ، فَجَاءَ مَعَاذٌ فَكَفَلَهُ لَزَيْدٍ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ:

الكفيلُ: الذي يلتزم بإحضارِ بدنٍ مَنْ عليه دينٌ هو «معاذ».

المكفولُ: هو مَنْ عليه الحقُّ «عمرو».

المكفولُ له: هو صَاحِبُ الحقِّ «زيد».

المكفولُ لأجله: هو الدَّيْنُ نَفْسُهُ «مائة جنيه».

(٢) قال ابنُ قدامة: «وإنَّ كانتِ الكفالةُ مؤجَّلةً، لم يلزَمَ إحضارهُ قَبْلَ

الْأَجْلِ كَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلِ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجْلُ فَأَحْضَرَهُ وَسَلَّمَهُ بَرِيًّا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا

(١) الإجماع (ص ١٤١ / رقم ٥٩٩).

(٢) المغني (ج ٧ / ٨٦).

أو مرتدًا أو لحق بدار الحرب لم يؤخذ بالحق حتى يمضي زمنٌ يمكن المضي إليه وإعادته»^(١).

قال ابن قدامة: «وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمَكْفُولُ بِهِ سَقَطَتِ الْكَفَالَةُ، وَلَمْ يَلْزَمْ الْكَفِيلَ شَيْءٌ، وَبِهَذَا قَالَ شُرَيْحٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ»^(٢).

وكذا إذا أبرأه المكفول له من الكفالة برئ؛ لَأَنَّهُ حَقُّهُ فَأَسْقَطَهُ.

قال ابن قدامة: وَإِذَا قَالَ الْمَكْفُولُ لَهُ لِلْكَفِيلِ: «أَبْرَأْتُكَ مِنَ الْكَفَالَةِ. بَرِئَ؛ لَأَنَّهُ حَقُّهُ، فَيَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ الدَّيْنَ، وَإِنْ قَالَ: قَدْ بَرِئْتُ إِلَيَّ مِنْهُ أَوْ قَدْ رَدَدْتُهُ إِلَيَّ. بَرِئَ أَيْضًا»^(٣).



(١) المغني (ج ٧ / ١٠٠).

(٢) المغني (ج ٧ / ١٠٥).

(٣) المغني (ج ٧ / ١٠٦).



٩- بَابُ الْحَوَالَةِ (١)



وفيه ضابطان:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ الْحَوَالَةِ خَمْسَةٌ: اتِّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ جِنْسًا وَصِفَةً وَوَقْتًا (٢)،
عِلْمُ قَدْرِ كُلِّ مِنَ الدَّيْنَيْنِ (٣)، اسْتِقْرَارُ الْمَالِ الْمَحَالِّ عَلَيْهِ (٤)،

(١) تعريفها: لُغَةً: مِنَ التَّحَوُّلِ، وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ. شَرْعًا: هِيَ انْتِقَالُ الْحَقِّ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَحَالِّ عَلَيْهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِليٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(١). وفي لفظ: «مَنْ أُحِيلَ بِحَقِّهِ عَلَى مِليٍّ فَلْيَحْتَلْ»^(٢).

(٢) قال ابنُ قدامة: «الْجِنْسُ فَيُحِيلُ مَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ بِذَهَبٍ، وَمَنْ عَلَيْهِ فِضَّةٌ بِفِضَّةٍ، وَلَوْ أَحَالَ مَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ بِفِضَّةٍ أَوْ مَنْ عَلَيْهِ فِضَّةٌ بِذَهَبٍ لَمْ يَصَحَّ»^(٣).

(٣) قال ابنُ قدامة: «أَنْ تَكُونَ بِمَالٍ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ يَنْعًا، فَلَا تَصِحُّ فِي الْمَجْهُولِ، وَإِنْ كَانَتْ تَحَوُّلُ الْحَقِّ، فَيُعْتَبَرُ فِيهَا التَّسْلِيمُ وَالْجَهَالَةُ تَمْنَعُ مِنْهُ»^(٤).

(٤) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمَحَالُّ عَلَيْهِ دَيْنًا وَاجِبَ الْوَفَاءِ

(١) متفق عليه: البخاري (٢٢٨٧)، مسلم (١٥٦٤).

(٢) صحيح: أحمد (٢٧٢٣٩)، البيهقي (١٤٥/٦)، وصححه الحافظ في تلخيص الحبير (٤٦/٣).

(٣) المغني (ج ٧/٥٧).

(٤) المغني (ج ٧/٥٩).

كونه مما يصح السلم فيه (١)، رضى المحيل (٢).

به لا يسقط، فلا يصح على دين غير مستقر؛ لأنه قد يرجع من عليه الدين أو لا يستقر، فاعتبر الاستقرار، أما الديون غير المستقرة منها:

(أ) دين الكتابة: «وهو أن يكتب العبد سيده على مال ليعتق نفسه، لا يصح للسيد أن يحيل على هذا المال؛ لأن العبد قد يمتنع عن أدائه، ويسقط بعجزه».

(ب) الصداق قبل الدخول: فإذا أحالت المرأة على صداقها قبل الدخول لم يصح؛ لأنه غير مستقر، وقيل: يصح في المستقر منه، وهو نصفه فقط، وهو الذي اختاره شيخنا.

(ج) ثمن المبيع في مدة الخيار: كأن يحيل البائع على المشتري في مدة الخيار، لا يصح لأن المشتري قد يرجع في البيع.

(د) الجعل قبل العمل: كأن يتفق مع عامل على العمل عنده لمدة شهر في مقابل مائة جنيه، فلا يجوز للعامل أن يحيل على المبلغ قبل أن يعمل.

(١) أي: يكون هذا المال مما يقوم، أو يكون له مثل، وقيل: أن ينضبط في الصفة والمقدار.

(٢) قال ابن قدامة: «أن يحيل برضاه؛ لأن الحق عليه، فلا يلزمه أدائه من جهة الدين الذي على المحال عليه، ولا خلاف في هذا»^(١).

الضابط الثاني: إذا صحَّت الحوالة برئ المحيل (١).

(١) قال ابن قدامة: «إذا اجتمعت شروط الحوالة وصحَّت، برئت ذمَّة المحيل في قول عامة الفقهاء» (١).

ومجمل ذلك: أنَّ الحوالة إذا توافرت فيها الشروط السابقة صحَّت الحوالة وبرئ المحيل بمجرد الحوالة؛ لأنَّ الحقَّ قد تحوَّل من ذمَّة المحيل إلى ذمَّة المحال عليه.



١٠ - باب الصلح (١)

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: إذا أقر للمدعي بدين أو عين فأسقط بعضها صح (٢).
الضابط الثاني: يصح الصلح عما تعذر علمه من دين أو عين (٣).

(١) الصلح: لغة: التوفيق، أو قطع المنازعة.

شرعاً: معاقدة يتوصل بها إلى الإصلاح بين المختلفين.

(٢) الدليل: عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرمَ حلالاً أو أحلَّ حراماً» (١).

قال ابن قدامة: «فأما الاعتراف فإذا اعترف بشيء وقضاه من جنسه فهو وفاء، وإن قضاه من غير جنسه فهي معاوضة، وإن أبرأه من بعضه اختياراً منه واستوفى الباقي فهو إبراء، وإن وهب له بعض العين وأخذ باقيها بطيب نفس فهي هبة، فلا يسمى ذلك صلحاً... وقال: والخلاف في التسمية، أما المعنى فمتفق عليه، وهو فعل ما عدا وفاء الحق وإسقاطه على وجه يصح» (٢).

(٣) الدليل: عن أم سلمة، عن النبي ﷺ أنه قال في رجلين اختصما في مواريث درست: «استهما وتوخيا، وليخلل أحكما صاحبه» (٣).

(١) صحيح: أبو داود (٣٥٩٤)، الترمذي (١٣٥٢)، الإرواء (ج٥/١٤٢/ح ١٣٠٣).

(٢) المغني (ج٧/١٢).

(٣) صحيح: أبو داود (٣٥٨٣)، أحمد (٢٦١٧٧)، وصححه الألباني في الإرواء (ج٥/٢٥٢/ح ١٤٢٣).

(م ١٧ - أدلة بداية المتفقه)

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: يَحْرُمُ التَّصَرُّفُ فِي جِدَارِ جَارٍ أَوْ مَشْرَكٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ مَا لَمْ يَكُنْ تَسْقِيفٌ إِلَّا بِهِ (١).

قال ابنُ قدامة: «وكذلك الرَّجُلَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا المَعَامَلَةُ والحِسَابُ الَّذِي قَدْ مَضَى عَلَيْهِ الزَّمَانُ الطَّوِيلُ لَا عِلْمَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا عَلَيْهِ لِصَاحِبِهِ، فيَجُوزُ الصُّلْحُ بَيْنَهُمَا، وكذلك مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لَا عِلْمَ لَهُ بِقَدْرِهِ جَارٌ أَنْ يُصَالِحَ عَلَيْهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ صَاحِبُ الْحَقِّ يَعْلَمُ قَدْرَ حَقِّهِ وَلَا يَبَيِّنُهُ لَهُ أَوْ لَا عِلْمَ لَهُ» (١).

(١) الدليل: حديث أبي هريرة، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَتَهُ عَلَى جِدَارِهِ»، قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها مُعْرِضِينَ، والله لَا أُرْمِينَنَّهُ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ (٢).

ولقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (٣).

قال ابنُ قدامة: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَحَ فِي الْحَائِطِ الْمَشْرَكِ طَاقًا وَلَا بَابًا إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ انْتِفَاعٌ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ وَتَصَرُّفٌ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْرَزَ فِيهِ وَتَدًّا، وَلَا يُجَدِّثَ عَلَيْهِ حَائِطًا...

وقال: «وَأَمَّا الِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ وَإِسْنَادُ شَيْءٍ لَا يَضُرُّهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُضَرَّةَ فِيهِ، وَلَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ أَشْبَهُ الِاسْتِظْلَالِ» (٤).
تم بحمد الله كتاب البيع.

(١) المغني (ج٧/٢٢). (٢) متفق عليه: البخاري (٢٤٦٣)، مسلم (١٦٠٩).

(٣) صحيح: ابن ماجه (٢٣٤٠)، وصححه الألباني في الإرواء (ج٣/٤١٣).

(٤) المغني (ج٧/٣٤).

كِتَابُ الْحَجَرِ

وَفِيهِ بَابَانِ:

- ١ - بِأَبْ أَحْكَامِ الْحَجْرِ.
- ٢ - بِأَبِ الْوَكَاةِ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - باب أحكام الحجر (١)

وفيه خمسة ضوابط:

الضابط الأول: الحجر نوعان: حجر لحق غيره (٢).....

الحجر لغة: المنع.

(١) اصطلاحاً: هو مَنْعُ المَالِكِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ أَوْ فِي مَالِهِ وَذِمَّتِهِ.

(٢) وجملة ذلك: أن الرجل إذا تعلق بماله حق للغير ولا يستطيع الوفاء به فإنه يحجر عليه لحظ غيره وهم ستة أقسام:

أ- الحجر على المفلس: إذا طلب الغرماء الحجر عليه وهو الذي دينه أكثر من ماله بحيث لو باع كل ماله لا يكفي الغرماء.

ب- الحجر على الرّاهن: عند العجز عن سداد الدين أو الامتناع عن ذلك.

ج- الحجر على المريض مرض الموت: إذا تصرف في ماله بما يضر بالورثة أو بأكثر من الثلث من غير حاجة.

د- الحجر على القن والمكاتب: لحظ سيده إذا كاتبه وامتنع عن السداد ولم يعجز نفسه.

هـ- الحجر على المرتد: فيمنع من التصرف في ماله؛ لأنه أصبح فيئاً للمسلمين فيحجر عليه.

و- الحجر على مُشْتَرٍ شَقْصًا مَشْفُوعًا: إذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بها وامتنع المشتري من إجابته فإنه يحجر عليه من أجل الشفيع.

.....حَجْرٌ لِحَظِّ نَفْسِهِ (١).

الضَّابِطُ الثَّانِي: إِذَا سُجِنَ بَدِينُهُ فَلَا يُخْرَجُ مِنَ السَّجَنِ إِلَّا فِي حَالَةٍ مِنْ أَرْبَعٍ وَفَاءُ الدِّينِ، أَنْ يَتَنَازَلَ الدَّائِنُ عَنْ حَقِّهِ، أَنْ يَرْضَى الدَّائِنُ بِإِخْرَاجِهِ، أَنْ يَثْبِتَ إِعْسَارَهُ بِشَهَادَةِ ثِقَاتٍ (٢).

(١) الْحَجْرُ لِحَظِّ النَّفْسِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: الصَّبِيُّ، وَالْمَجْنُونُ، وَالسَّفِيهُ. وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ يَكُونُ فِي مَالِهِ وَذِمَّتِهِ، فَلَا يَصِحُّ تَصْرِفُهُ فِي مَالِهِ بَيْعٍ أَوْ وَقْفٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ، وَيُوقَفُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ، فَإِنْ أَذِنَ فِي ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا.

الدليل: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَابْتَئُوا الْيَتِمَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (١).

(٢) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِيَ الْوَاجِدِ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» (٢).

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «قَالَ وَكِيعٌ: عِرْضُهُ: شَكْوَاهُ. وَعُقُوبَتُهُ: حَبْسُهُ».

إِذَا سُجِنَ بَدِينُهُ لَا يُخْرَجُ إِلَّا فِي حَالَةٍ مِنْ أَرْبَعٍ:

١ - وَفَاءُ الدِّينِ.

كَأَنْ يَقُومَ أَحَدُ أَوْلِيَائِهِ أَوْ وَكِيلُهُ أَوْ مَنْ يُتَوَبُّ عَنْهُ بِسَدَادِ دِينِهِ وَإِيفَاءِ الدَّائِنِ حَقَّهُ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُخْرَجُ؛ لِلْوَفَاءِ.

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: (٦).

(٢) حَسَنٌ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٨)، وَقَالَ فِي الْإِرْوَاءِ (ج٥/ ٢٥٩/ ح ١٤٣٤): حَسَنٌ.

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: فوائد الحجر أربع، تَعْلُقُ حَقَّ الغرماءِ بالمالِ (١)، مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ يَقْبِضْ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا وَكَانَ الْمُفْلِسُ حَيًّا (٢)،

٢- أَنْ يَتَنَازَلَ الدَّائِنُ عَنْ حَقِّهِ.

فإذا تنازل الدائن عن حقه فأبرأه من الدين خرج من السجن لتنازل صاحب الحق فتسقط الدعوى.

٣- أَنْ يَرْضَى الدَّائِنُ بِإِخْرَاجِهِ.

كأن يكون المدين صاحب حرفة أو مهنة، فيخرج ليتكسب أو يحضر المال لسداد الدين، فإن رضي الدائن بإخراجه خرج وإن كان الدائن لم يتنازل عن دعواه.

٤- أَنْ يُشَبِّتَ إِعْسَارُهُ بِشَهَادَةِ ثِقَاتٍ.

فإذا شهد رجلان ثقتان عند الحاكم أن هذا المدين مُعْسِرٌ وجب على الحاكم أن يخرجَه من السجن ووجب على الدائن أن يُنْظِرَهُ ما دام مُعْسِرًا.

الدليل: لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (١).

(١) قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: «وَمَتَى حُجِرَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْقُذْ تَصَرُّفُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ تَصَرَّفَ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ وَقْفٍ أَوْ أَصْدَقَ امْرَأَةً مَالًا لَهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لَمْ يَصَحَّ وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ».

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَتَهُ، فَأَذْرَكَ سِلْعَتَهُ بِعَيْنَيْهَا عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ وَلَمْ يَكُنْ قَبْضَ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا

يلزم الحاكم قَسَم ماله على الغرماء بقدر ديونهم (١)، عدم جواز مطالبته بعد ذلك (٢).

الضابط الرابع: من دفع ماله إلى صغير، أو مجنون أو سفیه فأتلفه لم يضمّنه (٣).

فَهِيَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَبِضَ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا، فَهُوَ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ» (١).
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي
ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ
مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ» (٢).

(١) فإذا حَجَرَ الحاكم على المفلس لحقّ الغرماء لزمه بيع ماله وقسمه على
الغرماء كل على قدر دينه.

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقَ
النَّاسُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَغُرَمَائِهِ: «خُذُوا مَا
وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» (٣).

(٣) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الصَّغِيرَ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهَ مُحْجُورٌ عَلَيْهِمْ لِحَظِّ أَنْفُسِهِمْ،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٢٢)، ابن ماجه (٢٣٥٩)، الدارقطني (٣/٢٩/١٠٩)، البيهقي

(٤٧/٦) وصححه في الإرواء (ج٥/٢٧٢ ح١٤٤٣).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٢٠)، ابن ماجه (٢٣٥٩)، الدارقطني (٣/٢٩/١٠٩)، وقال

الألباني: صحيح.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٥٥٦).

الضابط الخامس: علامات البلوغ إحدى ثلاث: الاحتلام (١). نبات شعر خشن حول القبل (٢). تمام خمس عشرة سنة (٣)،

فلا تصح تصرفاتهم المالية إلا إذا أذن الولي في ذلك، فإذا دفع رجل ماله إلى أحدهم فأنلفه فلا ضمان عليه؛ لأنه فرط بدفعه إليه ولا يرجع على وليه بشيء. (١) وهو خروج المني من الفرج سواء كان في اليقظة أو المنام. الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ (١).

وعن عائشة وعلي، قالا: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٢). (٢) الدليل: عن عطية القرظي، قال: «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قُتِلَ وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِيَ سَبِيلَهُ، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخُلِيَ» (٣).

(٣) الدليل: عن ابن عمر، قال: «عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجْزِنِي، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْحَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي» (٤).

(١) سورة النور، الآية: (٥٩).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، صححه في الإرواء (ج ٢ / ٤ / ٢٩٧).

(٣) صحيح: أبو داود (٤٤٠٤)، الترمذي (١٥١٠)، النسائي (٣٣٧٥)، ابن ماجه (٢٥٣٢)، أحمد (١٨٠٢٥)، وصححه الألباني.

(٤) متفق عليه: خ (٢٦٦٤)، م (١٤٩٠).

وتزید الأثنی باثنتین: الحيض (١)، الحمل (٢).

وفي لفظ: «عُرِضْتُ عليه يومَ أُحُدٍ وأنا ابنُ أربَعِ عَشْرَةَ فَرَدَنِي ولم يراني بلغت، وعُرِضْتُ عليه يومَ الخندقِ فأجازني». فأخبر بهذا عمرُ بنُ عبدِ العزيز فكتب إلى عُمِّهِ أَنْ لَا تَفْرِضُوا إِلَّا مَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ^(١).

(١) الدليل: عن عائشة، قالت: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»^(٢).

قال ابنُ قدامة: وأما الحيضُ فهو عِلْمٌ عَلَى الْبُلُوغِ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا^(٣).

(٢) لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مَعًا.

الدليل: قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۖ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ۖ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ۗ﴾^(٤).

قال ابنُ قدامة: «وَأما الْحَمْلُ فهو عِلْمٌ عَلَى الْبُلُوغِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ أَنَّ الْوَلَدَ لَا يُخْلَقُ إِلَّا مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ وَمَاءِ الْمَرْأَةِ»^(٥).



(١) صحيح: الترمذي (١٧١١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٦٤١)، ابن ماجه (٦٥٥)، أحمد (٢٤٦٤١)، وصححه الألباني في

الإرواء (ج١/٢١٤/ح١٩٦).

(٣) المغني (ج٦/٥٩٩).

(٤) الطارق: (٥ - ٧).

(٥) المغني (ج٦/٥٩٩ - ٦٠٠).



٢- بَابُ الْوَكَالَةِ (١)



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شروط الوَكَالَةِ أَرْبَعَةٌ: من جَائِزِ التَّصَرُّفِ (٢)، فيما تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ (٣)، أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ مُبَاحًا (٤)،

(١) الْوَكَالَةُ: لُغَةً: التَّفْوِيضُ وَالْحِفْظُ، تَقُولُ: وَكَلْتُ فُلَانًا. إِذَا اسْتَحْفَظْتَهُ وَوَكَلْتُ الْأَمْرَ إِلَيْهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾^(١) أَي: مَفُوضًا فِي جَمِيعِ أُمُورِنَا.

وَشَرْعًا: هِيَ اسْتِنَابَةُ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مِثْلُهُ فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ.

(٢) أَي: يَكُونُ الْمَوْكَلُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ: وَهُوَ الْبُلُوغُ مَعَ حُسْنِ التَّصَرُّفِ الْمَالِي حَتَّى يَصِحَّ تَوْكِيلُهُ، وَكَذَا يَكُونُ الْوَكِيلُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ الْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمَوْكَلِ، وَكَذَا لِيُؤَاخَذَ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ.

(٣) هُنَاكَ أَعْمَالٌ تَصَحُّ فِيهَا الْوَكَالَةُ. مِثْلُ: الْبَيْعِ، وَالشِّرَاءِ، وَالْفَسْخِ، وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْاجِ، وَالْحَجِّ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَصَحُّ فِيهَا النِّيَابَةُ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مِمَّا تَصَحُّ فِيهِ الْوَكَالَةُ، فَلَا تَصَحُّ مِثْلًا فِي الصَّلَاةِ أَوْ الْحَلْفِ أَوْ الطَّهَارَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي تُفْعَلُ بِالْبَدَنِ عَنِ الْعِبَادَاتِ.

(٤) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

تعيين الوكيل (١).

الضابط الثاني: مبطلات الوكالة سبعة: الفسخ (٢)، الموت (٣)، الجنون (٤)،

والمعدون^(١).

وقد قال النبي ﷺ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»^(٢).

(١) قال ابن قدامة: «وَكُلُّ مَنْ صَحَّ تَصَرُّفُهُ فِي شَيْءٍ بِنَفْسِهِ، وَكَانَ مِمَّا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ صَحَّ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا»^(٣).

(٢) وذلك لأن الوكالة عقد جائز من الطرفين، يحق لأحد الطرفين سواء كان الموكل أو الوكيل، بشرط أن لا يقع ضرر على الطرف الآخر.

(٣) إذا مات الوكيل انفسخت الوكالة؛ لأنه لا يمكن تحصيل المنفعة بعد الموت ولأنه الفرقة الكبرى.

وكذا إذا مات الموكل انفسخت الوكالة، لكن إذا أقر الورثة الوكيل صححت.

(٤) سواء كان من الوكيل أو الموكل؛ لأن الحياة تعتمد على العقل، والمجنون أصبح محجوراً عليه لحظ نفسه فلا يصح تصرفهم لأنفسهم فغيرهم من باب أولى.

(١) سورة المائدة، الآية: (٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٤٠)، أحمد (١٠٩٨) واللفظ له.

(٣) المغني (ج٧/١٩٧).

..... الحجرُ لسفه (١)، الفسقُ فيما ينافيه (٢)، الرِّدَّةُ (٣)، بما يدلُّ على الرجوع (٤).

(١) قال ابنُ قدامة: «وإنَّ حُجَرَ على الموكِّلِ وكانتِ الوكَّالَةُ في أعيانِ ماله بطلَّتْ لانقطاعِ تصرُّفه في أعيانِ ماله، وإنَّ كانتِ في الخصومةِ أو الشِّراءِ في الذِّمَّةِ أو الطَّلَاقِ أو الخُلْعِ أو القصاصِ، فالوكَّالَةُ بحالِها لأنَّ الموكِّلَ أهلٌ لذلك». وقال: «ومتى خرَّجَ أحدهما عن كونه من أهلِ التَّصرُّفِ، مثلُ أن يُجنَّ أو يُحجَرَ عليه لسفه، فحكمه حكمُ الموت؛ لأنَّه لا يملكُ التَّصرُّفَ، فلا يملكُه غيره من جهته»^(١).

(٢) قال ابنُ قدامة: «وإنَّ فسقَ الوكيلِ لم ينعزل؛ لأنَّه من أهلِ التَّصرُّفِ إلَّا أن تكونَ الوكَّالَةُ فيما يُنافيه الفسقُ كالإيجابِ في عقدِ النِّكاحِ فإنَّه ينعزلُ بفسقه أو فسقِ موكله لخروجه عن أهلية التَّصرُّفِ»^(٢).

(٣) قال ابنُ قدامة: «ولنا أنَّه يصحُّ تصرُّفه لنفسه فلم تبطلْ وكالته كما لو لم يَلْحَقْ بدارِ الحربِ، ولأنَّ الرِّدَّةَ لا تمنعُ ابتداءَ وكالته فلم تمنعْ استدامتها كسائرِ الكفْرِ»^(٣).

(٤) وجُمْلَةُ ذلك: أنَّ الوكيلَ أو الموكِّلَ إذا ظَهَرَ مِنْهُمَا ما يَدُلُّ على الرُّجوعِ سواءً كانَ هذا الرَّدُّ بالقولِ أو الفعلِ. كأنَّ يعتقَ عبدًا وكله في بيعه، أو يقعَ على زوجة وقد وكلَّ غيره في تطليقها.

(١) المغني (ج٧/٢٣٥).

(٢) المغني (ج٧/٢٣٥).

(٣) المغني (ج٧/٢٣٧).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: الْوَكِيلُ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ بَلَا تَفْرِيطُ (١).

(١) سَوَاءٌ كَانَ الْوَكِيلُ بِجُعْلٍ أَوْ بَلَا جُعْلٍ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ بَلَا تَعَدُّ أَوْ تَفْرِيطٌ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْمُوَكَّلِ فَيَقُومُ مَقَامَهُ، فَالْهَلَاكُ فِي يَدِهِ كَالْهَلَاكِ فِي يَدِ الْمَالِكِ، كَالْوَدِيعَةِ.



كتاب الشركة

وفيه أربعة أبواب:

- ١ - باب أنواع الشركات.
- ٢ - باب المساقاة.
- ٣ - باب الإجارة.
- ٤ - باب السابقة.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - بَابُ أَنْوَاعِ الشَّرَكَاتِ (١)

وفيه ستة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: أَنْوَاعُ الشَّرَكَاتِ أَرْبَعَةٌ: شَرِكَةُ الْعِئَانِ (٢)، شَرِكَةُ الْمُضَارَبَةِ (٣)،

(١) الشَّرِكَةُ فِي اللُّغَةِ: الْإِخْتِلَاطُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (١).
وَالْخُلَطَاءُ: هُمُ الشُّرَكَاءُ.

وَاصْطِلَاحًا: هِيَ اجْتِمَاعٌ فِي اسْتِحْقَاقٍ أَوْ تَصَرُّفٍ.

(٢) الْعِئَانُ: هُوَ مُقَدَّمُ الْفَرَسِ. وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا يَتَسَاوَيَانِ فِي الْمَالِ وَالتَّصَرُّفِ كَالْفَارَسَيْنِ إِذَا سَاوَا بَيْنَ فَرَسَيْهِمَا وَتَسَاوَا فِي السَّيْرِ فَإِنْ عِنَانَيْهِمَا يَكُونَانِ سَوَاءً.

تعريفها: أَنْ يَشْرَكَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ فِي مَالٍ يَتَجَرَّانِ فِيهِ وَيَكُونُ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ مَا يَتَفَقَّانِ.

(٣) وَهِيَ تَسْمِيَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ. الْمُضَارَبَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ وَهُوَ السَّفَرُ فِيهَا لِلتَّجَارَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ (٢).

(١) سورة ص، الآية: (٢٤).

(٢) سورة المزمل، الآية: (٢٠).

شَرِكَةُ الْوَجُوهِ (١)، شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ (٢).

وَيُسَمِّيَهَا أَهْلُ الْحِجَازِ الْقِرَاضَ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَطْعِ كَقَوْلِهِ: قَرْضُ الْفَأْرِ الثَّوْبَ؛ أَي: قِطْعُهُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ اقْتَطَعَ جِزَاءً مِنْ مَالِهِ وَأَعْطَاهُ لِلْعَامِلِ.

تَعْرِيفُهَا: هِيَ أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ إِلَى إِنْسَانٍ أَوْ أَكْثَرَ لِيَتَّجِرَ فِيهِ وَيَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ مَا يَتَّفَقَانِ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ الْمُضَارَبَةِ فِي الْجُمْلَةِ» (١).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْقِرَاضَ بِالْذَّنَائِرِ وَالْدَّرَاهِمِ جَائِزٌ» (٢).

(١) تَعْرِيفُهَا: أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ لَا مَالَ لَهُمَا فِيمَا يَشْتَرِيَانِ بِجَاهِهِمَا وَثَقَّةُ التَّجَارِ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا رَأْسُ مَالٍ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «فَأَمَّا شَرِكَةُ الْوُجُوهِ فَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فِيمَا يَشْتَرِيَانِ بِجَاهِهِمَا وَثَقَّةُ التَّجَارِ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا رَأْسُ مَالٍ، عَلَى مَا اشْتَرَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ أَوْ أَثْلَاثًا أَوْ أَرْبَاعًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ» (٣).

(٢) أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ فِيمَا يَتَمَلَّكَانِ بِأَبْدَانِهِمَا مِنَ الْمَبَاحِ كَالصَّيْدِ وَالْاِخْتِطَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ.

(١) المغني (ج ٧/ ١٣٣).

(٢) الإجماع (ص ١٤٠، رقم ٥٨٩).

(٣) المغني (ج ٧/ ١٢١).

الضابط الثاني: شروط شركة العنان أربعة: أن يكون رأس المال نقداً أو عروضاً متقومة^(١)،

قال ابن قدامة: «نص عليه أحمد في رواية أبي طالب، فقال: لا بأس أن يشترك القوم بأبدانهم وليس لهم مال مثل الصيادين والتقالين والحمالين»^(١).

قال شيخ الإسلام: «وإن اشتركوا على أن كل ما حصّله كل واحد منهم بينهم، بحيث إذا كتب أحدهم وشهد شاركه الآخر، وإن لم يعمل فهي شركة الأبدان، تجوز حيث تجوز الوكالة...»، وقال: «وجه صحتها أن يبيع الدلال وشراؤه بمنزلة خياطة الحياط ونجارة النجار وسائر الأجراء المشتركين، ولكل منهم أن يستنيب وإن لم يكن للوكيل أن يوكل»^(٢).

(١) قال ابن قدامة: «ولا خلاف في أنه يجوز جعل رأس المال الدراهم والدنانير فإنها قيم الأموال وأثمان البياعات، والناس يشتركون بها من لدن النبي ﷺ إلى زماننا من غير نكير»^(٣).

قال ابن قدامة: «وعن أحمد رواية أخرى: أن الشركة والمضاربة تجوز بالعروض وتُجعل قيمتها وقت العقد رأس المال، قال أحمد: إذا اشتركا في العروض يُقسّم الربح على ما شرطاه، وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل

(١) المغني (ج٧/١١١).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص٢١٤ - ٢١٥).

(٣) المغني (ج٧/١٢٣).

علم المالين (١)، حضور المالين (٢)، أن يشترط لكل منهما جزءاً مشاعاً معلوماً من الربح (٣).

الضابط الثالث: شروط شركة المضاربة ثلاثة: أن يكون رأس المال نقداً أو عروضاً متقومةً (٤).....

عن المضاربة بالمتاع، قال: جائز، فظاهر هذا صحة الشركة بها» (١).

(١) قال ابن قدامة: «ولا يجوز أن يكون رأس مال الشركة مجهولاً ولا جزافاً؛ لأنه لا بُدَّ من الرجوع به عند المفاضلة، ولا يمكن مع الجهل والجزاف» (٢).

(٢) قال ابن قدامة: «ولا تجوز بهالٍ غائبٍ ولا دينٍ؛ لأنه لا يمكنه التصرف فيه في الحال، وهو مقصود الشركة» (٣).

(٣) قال ابن قدامة: «وأما شركة العنان وهو أن يشترك بدنانٍ بهالهما، فيجوز أن يجعل الربح على قدر المالين، ويجوز أن يتساويا مع تفاضلها في المال وأن يتفاضلا فيه مع تساويهما في المال وبهذا قال أبو حنيفة» (٤).

(٤) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن القراض بالدنانير والدراهم جائز» (٥).

(١) المغني (ج٧/١٢٤).

(٢) المغني (ج٧/١٢٥).

(٣) المغني (ج٧/١٢٥).

(٤) المغني (ج٧/١٣٨).

(٥) الإجماع (ص ١٤٠/ رقم ٥٨٩).

أن يكون مُعَيَّنًا مَعْلُومًا (١)، أن يُشَرِّطَ للعاملِ جزءٌ مُشاعٌ مَعْلُومٌ من الربح (٢).
الضابطُ الرابعُ: مبطلاتُ الشركةِ سَبْعَةٌ: مَوْتُ أَحَدِ الشريكين (٣)،

قال ابنُ قُدامةَ: «وَحُكْمُهَا حَكْمُ شَرِكَةِ الْعِئَانِ فِي أَنَّ كُلَّ مَا جَازَ لِلشَّريكِ عَمَلُهُ جَازٌ لِلْمُضَارِبِ عَمَلُهُ، وَمَا مُنِعَ مِنْهُ الشَّريكُ مُنِعَ مِنْهُ الْمُضَارِبُ، وَمَا اخْتُلِفَ فِيهِ ثُمَّ فَهَاهُنَا مِثْلُهُ، وَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ رَأْسَ مَالِ الشَّرِكَةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ رَأْسَ مَالِ الْمُضَارِبَةِ، وَمَا لَا يَجُوزُ ثُمَّ لَا يَجُوزُ هَاهُنَا عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ»^(١).

(١) الدليل: قال ابنُ المُنْذِرِ: «وَأَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ دَيْنًا لَهُ عَلَى رَجُلٍ مُضَارِبَةً»^(٢).

(٢) الدليل: عن ابنِ عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ»^(٣).

قال ابنُ المُنْذِرِ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ثُلُثَ الرِّبْحِ أَوْ نِصْفَهُ أَوْ مَا يُجْمَعَانِ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعْلُومًا جِزَاءً مِنْ أَجْزَاءِ»^(٤).

(٣) الدليل: قال ابنُ المُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا انْفَسَخَتْ الشَّرِكَةُ»^(٥).

(١) المغني (ج٧/١٣٤).

(٢) الإجماع (ص١٤٠/رقم ٥٩٢).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٣٢٨)، مسلم (١٥٥١).

(٤) الإجماع (ص١٤٠/رقم ٥٩٠).

(٥) الإجماع (ص١٣٨/رقم ٥٧٦).

جُنُونُهُ (١)، الْحَجْرُ عَلَيْهِ لِسَفَه (٢)، الْفَسْخُ مِنْ أَحَدِهِمَا (٣)، شَرْطٌ يُوْدِي إِلَى
جَهَالَةٍ فِي الرِّبْحِ (٤)،

قال ابنُ قُدامة: «فإن مات أحدُ الشَّرِيكَيْنِ وله وارثٌ رَشِيدٌ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ
على الشَّرِكَةِ ويأذنَ له الشَّرِيكُ في التَّصَرُّفِ وله المطالبةُ بِالْقِسْمَةِ» (١).

(١) لأنَّ الشَّرِكَةَ عَقْدٌ مِنْ عُقُودِ الْمَعَامَلَاتِ الَّتِي يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الشَّرَكَاءُ
أَهْلًا لِلتَّصَرُّفِ، فَإِذَا جُنَّ أَحَدُهُمَا جُنُونًا مُطَبَّقًا بَطَلَتِ الشَّرِكَةُ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ لَيْسَ
أَهْلًا لِلتَّصَرُّفِ، فَلَا يَصِحُّ لَهُ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ وَلَا شَيْءٌ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الشَّرِكَةِ.
(٢) فَإِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ فَإِنَّ الشَّرِكَةَ تَبْطُلُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى
التَّصَرُّفِ الْمَالِيِّ وَالسَّفَهِيُّ أَصْبَحَ لَيْسَ أَهْلًا لَذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ
وَلَا وَكَالَةٌ وَلَا مُضَارَبَةٌ بِالْمَالِ.

(٣) قال ابنُ قُدامة: «وَالشَّرِكَةُ مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ تَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِ
الشَّرِيكَيْنِ وَجُنُونِهِ وَالْحَجْرِ عَلَيْهِ لِسَفَهٍ وَبِالْفَسْخِ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ
فَبَطَلَتْ بِذَلِكَ كَالْوَكَالَةِ» (٢).

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ
وَعَنْ بَيْعِ الْغُرْرِ» (٣). فَإِذَا وَقَعَ شَرْطٌ يُوْدِي إِلَى جَهَالَةٍ فِي الرِّبْحِ لِأَحَدِ الْأَطْرَافِ

(١) المغني (ج٧/١٣٢).

(٢) المغني (ج٧/١٣١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٥١٣).

..... انتهَاءُ المدة (١)، هلاك رأس المال كاملاً قبل الشراء (٢).
 الضابط الخامس: الربح على ما شرطه (٣)،

كأن يقول صاحب المال للعامل: سوف أرضيك. أو: سوف تكون مسروراً في نهاية الأمر. فلا تصح الشركة بذلك.

(١) إذا كانت الشركة مبنية على مدة، فإنها تنتهي بانتهائها.

(٢) فإذا هلك رأس المال كاملاً قبل الشراء بطلت الشركة.

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «أجمع أهل العلم على أن للعامل أن يشترط على رب المال ثلث الربح أو نصفه أو ما يجمعان عليه بعد أن يكون ذلك معلوماً جزءاً من أجزاء»^(١).

قال ابن قدامة: «والربح على ما اضطلحنا عليه: يعني في جميع أنواع الشركة، ولا خلاف في ذلك في المضاربة المحضّة، وقال:

وأما شركة العنان، فيجوز أن يجعل الربح على قدر المالكين، ويجوز أن يتساويا مع تفاضلهما في المال، وأن يتفاضلا فيه مع تساويهما في المال، وبهذا قال أبو حنيفة... وقال: وأما شركة الأبدان، فهي معقودة على العمل المجرد وهما يتفاضلان فيه مرةً، ويتساويان أخرى فجاز ما اتفقا عليه من مساواة أو تفاضل»^(٢).

(١) الإجماع (ص ١٤٠ / رقم ٥٩٠).

(٢) المغني (ج ٧ / ١٣٨ - ١٤٠) بتصرف.

والخسارة على رأس المال ما لم يُفَرِّط العامل (١).

الضابط السادس: العامل أمين لا ضمان عليه فيما تلفَ بغير تعدٍّ ولا تفريط (٢).

(١) قال ابنُ قدامة: «(والوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ)، يَعْنِي: الْخُسْرَانُ فِي الشَّرِكَةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُمَا مُتَسَاوِيًا فِي الْقَدْرِ فَالْخُسْرَانُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ، وَإِنْ كَانَ أَثْلَاثًا، فَالْوَضِيعَةُ أَثْلَاثًا، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا. وَفِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ تَكُونُ الْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ مَلِكِيَّتِهِمَا فِي الْمَشْتَرَى سَوَاءً كَانَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا كَذَلِكَ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَسَوَاءً كَانَتِ الْوَضِيعَةُ لِتَلْفٍ أَوْ نُقْصَانٍ فِي الثَّمَنِ عَمَّا اشْتَرَا بِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ» (١).

(٢) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَفَعَ إِلَى الرَّجُلِ مَالًا مُضَارَبَةً، ثُمَّ اخْتَلَفَا وَقَدْ جَاءَ الْعَامِلُ بِأَلْفِي دِرْهَمٍ، فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ: كَانَ رَأْسُ مَالِي أَلْفِي دِرْهَمٍ. وَقَالَ الْعَامِلُ: كَانَ رَأْسُ الْمَالِ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَالرَّبْحُ أَلْفُ دِرْهَمٍ. أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْعَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِرَبِّ الْمَالِ بَيِّنَةٌ» (٢).

قال ابنُ قدامة: «إِذَا تَعَدَّى الْمُضَارِبُ وَفَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا نُهِيَ عَنْ شِرَائِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْمَالِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ

(١) المغني (ج ٧/ ١٤٥).

(٢) الإجماع (ص ١٤٠ / رقم ٥٩٣).

أبي هُرَيْرَةَ وَحَكِيمِ بْنِ حَزْمٍ، وَأَبِي قَلَابَةَ وَنَافِعِ وَإِيَّاسَ، وَالشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ،
وَالْحَكَمِ وَحَمَّادٍ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ»^(١).
وَقَالَ: «وَالْعَامِلُ أَمِينٌ فِي مَالِ الْمَضَارِبَةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ لَا
يُخْتَصُّ بِنَفْعِهِ، فَكَانَ أَمِينًا كَالْوَكِيلِ»^(٢).



(١) المغني (ج٧/١٦٢).

(٢) المغني (ج٧/١٨٤).

٢- بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ (١)

وفيه ضابطان:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ الْمَسَاقَاةِ أَرْبَعَةٌ: أَنْ تَكُونَ مِنْ جَائِزِ التَّصْرِيفِ (٢)،
أَنْ يَكُونَ الشَّجَرُ مَعْلُومًا (٣)،

(١) الْمَسَاقَاةُ: هِيَ دَفْعُ شَجَرٍ مَعْلُومٍ لِمَنْ يَقُومُ بِمَصَالِحِهِ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنْ ثَمَرِهِ أَوْ وَرَقِهِ. الْمَزَارَعَةُ: هِيَ دَفْعُ الْأَرْضِ لِمَنْ يَزْرَعُهَا عَلَى جُزْءٍ مَعْلُومٍ مُشَاعٍ مِنْ زَرْعِهَا.

الدليل: نافع عن ابن عمر، قال: «عَامَلَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ بَشَطِرٍ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» (١).

قال ابن المنذر رحمه الله: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ دَفَعَ الرَّجُلُ نَخْلًا مُسَاقَاةً عَلَى الثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ أَوْ النِّصْفِ، أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ» (٢).

(٢) لِأَنَّ الْمَسَاقَاةَ عَقْدٌ جَائِزٌ يَحْتَاجُ إِلَى التَّصْرِيفِ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ جَائِزَ التَّصْرِيفِ.

(٣) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَلَا تَصَحُّ الْمَسَاقَاةُ إِلَّا عَلَى شَجَرٍ مَعْلُومٍ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ بِالصِّفَةِ الَّتِي لَا يُخْتَلَفُ مَعَهَا كَالْبَيْعِ، فَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى بُسْتَانٍ بغيرِ رُؤْيَةٍ وَلَا صِفَةٍ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى مَجْهُولٍ فَلَمْ يَصَحَّ كَالْبَيْعِ، وَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ

(١) متفق عليه: البخاري (٢٣٢٩)، مسلم (١٥٥١).

(٢) الإجماع (ص٤٤/١٤٤ رقم ٦٠٦).

أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ أَوْ وَرَقٌ أَوْ زَهْرٌ أَوْ خَشَبٌ يُقَصَّدُ (١)، أَنْ يُشْرَطَ
لِلْعَامِلِ جُزْءٌ مُشَاعٌ مَعْلُومٌ مِنْ ثَمَرِهِ وَنَحْوِهِ (٢).

الحائطين لم يَصَحَّ؛ لأنها معاوضةٌ يَخْتَلِفُ الغرض فيها باختلاف الأعيان، فلم
يُجْزَ على غير مُعَيَّنٍ كَالْبَيْعِ (١).

(١) الدليل: عن ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ
مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» (٢).

(٢) الدليل: عن ابنِ عُمَرَ: «عَامَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ
مِنْهَا» (٣).

قال ابنُ قُدامةَ: «المَسَاقَاةُ لَا تَصَحُّ إِلَّا عَلَى جُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ مُشَاعٍ
كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا،
وَسَوَاءٌ قَلَّ الْجُزْءُ أَوْ كَثُرَ، فَلَوْ شَرَطَ لِلْعَامِلِ جُزْءًا مِنْ مِائَةِ جُزْءٍ، أَوْ جَعَلَ
جُزْءًا مِنْهَا لِنَفْسِهِ وَالبَاقِي لِلْعَامِلِ جَازَ مَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حِيلَةً، وَكَذَلِكَ إِنْ
عَقَدَهُ عَلَى أَجْزَاءٍ مَعْلُومَةٍ كَالْخُمُسَيْنِ وَثَلَاثَةِ أَثْمَانٍ أَوْ سُدُسٍ وَنِصْفٍ سُبْعٍ
وَنَحْوِ ذَلِكَ جَازَ، وَإِنْ عَقَدَ عَلَى جُزْءٍ مُبْهِمٍ كَالسَّهْمِ وَالْجُزْءِ وَالنَّصِيبِ وَالْحِظِّ
وَنَحْوِهِ لَمْ يَجْزُ» (٤).

(١) المغني (ج٧/٥٣٨).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٣٢٩)، مسلم (١٥٥١).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٣٢٩)، مسلم (١٥٥١).

(٤) المغني (ج٧/٥٣٢ - ٥٣٣).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: شُرُوطُ الْمُزَارَعَةِ ثَلَاثَةٌ: أَنْ تَكُونَ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ (١)،
أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ مَعْلُومَةً (٢)، أَنْ يُشَرِّطَ لِلْعَامِلِ جِزَاءٌ مُشَاعٌ مَعْلُومٌ مِنَ
الزَّرْعِ (٣).

(١) كَسَائِرِ الْعُقُودِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى جَوَازِ التَّصَرُّفِ كَمَا سَبَقَ فِي الْمَسَاقَاةِ، فَلَا
تَصَحُّ مِنْ صَغِيرٍ وَلَا سَفِيهِ وَلَا مَجْنُونٍ.

(٢) فَلَا تَصَحُّ الْمَزَارَعَةُ فِي الْمَجْهُولِ مِنَ الْأَرْضِ، فَلَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا بِرُؤْيَا
أَوْ وَصْفٍ كَمَا فِي الْمَسَاقَاةِ.

(٣) كَمَا سَبَقَ فِي الشَّرِكَاةِ وَالْمَسَاقَاةِ أَنْ تَكُونَ حِصَّةُ الْعَامِلِ جُزْءًا مُشَاعًا
مِنَ الزَّرْعِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي أَهْلِ خَيْبَرَ، سَوَاءً فِي الْمَسَاقَاةِ
وَالْمَزَارَعَةِ سَوَاءً قَلَّ بَيَاضُ الْأَرْضِ أَوْ كَثُرَ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَقَالَ: دَفَعَ النَّبِيُّ
ﷺ خَيْبَرَ عَلَى هَذَا، وَبِهَذَا قَالَ كُلُّ مَنْ أَجَازَ الْمَزَارَعَةَ فِي الْأَرْضِ الْمَفْرَدَةِ» (١).





٣- بَابُ الْإِجَارَةِ (١)



وفيه أربعة ضوابط:

الضابط الأول: شروطها أربعة: أن تكون من جائز التصرف (٢)، معرفة المنفعة (٣)، معرفة الأجرة (٤)،

- (١) واصطلاحًا: هي عقدٌ على منفعةٍ مباحةٍ معلومةٍ بعوضٍ معلوم.
- (٢) قال ابنُ قدامة: «ولا تصحُّ إلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ تَمْلِكُ فِي الْحَيَاةِ فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ»^(١).
- (٣) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِجَارَةَ الْمَنَازِلِ وَالْذَّوَابِّ جَائِزَةٌ إِذَا بَيَّنَّ الْوَقْتُ وَالْأَجِيرُ وَكَانَا عَالِمِينَ بِالَّذِي عَقَدَا عَلَيْهِ الْإِجَارَةَ يَبِينَانِ سُكْنَى الدَّارِ وَرُكُوبَ الدَّابَّةِ وَمَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا»^(٢).
- أَنْ يَعْقِدَهَا عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ كِبْنَاءِ حَائِطٍ وَخِيَاطَةِ قَمِيصٍ وَحَمَلٍ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، فَإِذَا كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ مِمَّا لَهُ عَمَلٌ كَالْحَيَوَانِ جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ؛ لِأَنَّ لَهُ عَمَلًا تَتَقَدَّرُ مَنَافِعُهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَمَلٌ كَالدَّارِ وَالْأَرْضِ، لَمْ يَجْزُ إِلَّا عَلَى مُدَّةٍ»^(٣).
- (٤) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى إِجَارَةِ أَنْ يَكْرِيَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ دَارًا مَعْلُومَةً بِأَجَرٍ مَعْلُومٍ»^(٤).

(١) المغني (ج٨/٧).

(٢) الإجماع (ص ١٤٥ / رقم ٦١٤).

(٣) المغني (ج٨/١١).

(٤) الإجماع (ص ١٤٤ / رقم ٦٠٨).

كَوْنُ النَّفْعِ مُبَاحًا (١).

الضَّابِطُ الثاني: أنواعها ثلاثة: إجارةٌ على عَيْنٍ مَوْصُوفَةٍ (٢)، إجارةٌ على عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ (٣)، إجارةٌ على مَنَفَعَةٍ في الذِّمَّةِ (٤).
الضَّابِطُ الثالث: مُبْطَلَاتُهَا أَرْبَعَةٌ: تَلَفُ الْعَيْنِ الْمُؤْجَرَةِ (٥)،

(١) الدليل: قال ابنُ المُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى إِبْطَالِ أُجْرَةِ النَّائِحَةِ وَالْمَغْنِيَةِ»^(١).

(٢) أَنْ تَكُونَ الْإِجَارَةُ عَلَى عَيْنٍ لَكِنَّ هَذِهِ الْعَيْنَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، إِنَّمَا تَمَّتِ الْإِجَارَةُ بِالْوَصْفِ، فَهَذِهِ إِجَارَةٌ صَحِيحَةٌ إِذَا انْضَبَطَتِ الصِّفَاتُ.

(٣) الدليل: قال ابنُ المُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْحَنِيمِ وَالْمَحَامِلِ وَالْمَعْمَارِيَّاتِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَكْتَرَى مِنْ ذَلِكَ عَيْنًا قَائِمَةً قَدْ رَأَيَاهَا جَمِيعًا مَدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجَرٍ مَعْلُومٍ»^(٢).

(٤) سَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْإِجَارَةُ عَلَى عَمَلٍ أَوْ عَلَى وَقْتٍ، فَهِيَ عُقْلَتْ عَلَى مَنَفَعَةٍ لَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلُهَا حَالَ الْعَقْدِ، إِنَّمَا تَكُونُ فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

(٥) قال ابنُ قُدَامَةَ: «وَإِذَا وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى عَيْنٍ، مِثْلُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ أَوْ لِرِعَايَةِ الْغَنَمِ أَوْ جَمَلًا لِلْحَمْلِ أَوْ لِلرُّكُوبِ، فَتَلَفَتِ انْفِسَاخَ الْعَقْدِ بَتَلْفِهَا»^(٣).

(١) الإجماع (ص ١٤٦ / رقم ٦١٩).

(٢) الإجماع (ص ١٤٥ / رقم ٦١٧).

(٣) المغني (ج ٨ / ٥٠).

..... تَعَذَّرُ اسْتِيفَاءُ النَّفْعِ كَامِلًا (١)، الإِقَالَةُ (٢)، انْقِضَاءُ الْمُدَّةِ (٣).
الضَّابِطُ الرَّابِعُ: إِتْلَافُ الْأَجِيرِ، الْأَجِيرُ قِسْمَانِ: أَجِيرٌ خَاصٌّ،

(١) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَجُمِلَتْهُ: أَنَّ مَنْ اسْتَأْجَرَ عَيْنًا مُدَّةً فَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِنتِفَاعِ بِهَا لَمْ يَخُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: «أَحَدُهَا: أَنْ تَتَلَفَ الْعَيْنُ كَدَابَّةً تَنْفَقُ أَوْ عَبْدٌ يَمُوتُ، فَذَلِكَ عَلَى:

أ- أَنْ تَتَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهَا، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ تَلَفٌ.

ب- إِنْ تَلَفَ عَقِيبَ قَبْضِهَا، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ أَيْضًا وَيَسْقُطُ الْأَجْرُ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ.

ج- أَنْ تَتَلَفَ بَعْدَ مُضِيِّ شَيْءٍ مِنَ الْمُدَّةِ، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ دُونَ مَا مَضَى، وَيَكُونُ لِلْمَوْجَّرِ مِنَ الْأَجْرِ بِقَدْرِ مَا اسْتَوْفَى مِنَ الْمَنَافِعِ»^(١).

وَكَذَا لَوْ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ النَّفْعِ كَانْهَدَامُ جِزْءٍ مِنْهَا أَوْ السُّطْحُ أَوْ السَّلْمُ وَهُوَ فِي الطَّابِقِ الْعُلُوي.

(٢) حَيْثُ إِنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدٌ لَازِمٌ كَمَا سَبَقَ، فَلَا يَحِقُّ لِأَحَدِهِمَا الْفَسْخُ إِلَّا بَانْتِهَاءِ الْمُدَّةِ، لَكِنْ إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْفَسْخَ وَوَافَقَ الْآخَرُ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ، وَهِيَ مَا تَسْمَى بِالْإِقَالَةِ.

(٣) لِأَنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدٌ لَازِمٌ لِلطَّرْفَيْنِ، فَإِذَا حُدِّدَتْ بِمُدَّةٍ؛ فَإِنَّهَا تَنْتَهِي

ولا يَضمَنُ إلا بالتفريط (١)، أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ وَيَضمَنُ ما تَلَفَ بفعله إلا طبيياً حاذقاً لم تَجُنْ يَدُهُ، وَأَذِنَ فيه مَكَلَّفٌ (٢).

بانتهاؤها إذا سَلَّمَ له العين. وتمكَّنَ مِنْ استيفاءِ النَّفع.

(١) قال ابنُ قدامة: «فالخاصُّ هو الَّذي يَقَعُ العَقْدُ عليه في مُدَّةٍ معلومةٍ يستحقُّ المُستأجرُ نفعَهُ في جميعها كَرَجُلٍ اسْتُؤْجِرَ لخدمةٍ أو عملٍ في بناءٍ أو خياطةٍ أو رِعايةٍ يوماً أو شَهْراً، سُمِّيَ خاصّاً لاختصاصِ المُستأجرِ بنفعِهِ في تلك المدةِ دُونَ سائرِ الناسِ» (١).

قال ابنُ قدامة: «فأما الأجيرُ الخاصُّ فهو الَّذي يَسْتأجرُهُ مُدَّةً، فلا ضَمَانَ عليه ما لم يَتَعَدَّ. قال أحمدُ في روايةٍ مَهْناً في رَجُلٍ أَمَرَ غلامَهُ يَكِيلُ لِرَجُلٍ بِزُراً، فَسَقَطَ الرِّطْلُ مِنْ يَدِهِ فأنكَسَرَ، لا ضَمَانَ عليه... وقال: وهذا مذهبُ مالِكٍ وأبي حنيفةٍ وأصحابِهِ وظاهرُ مذهبِ الشَّافعيِّ» (٢).

(٢) قال ابنُ قدامة: «فالأجيرُ المُشْتَرَكُ هو الصَّانِعُ الَّذي ذَكَرَهُ الخِرَقِيُّ، وهو ضَامِنٌ لما جَنَتْ يَدُهُ، فالحائِكُ إذا أَفْسَدَ حياكَتَهُ ضَامِنٌ لما أَفْسَدَ، نَصَّ أحمدُ على هذهِ المسألةِ في روايةِ ابنِ منصورٍ، والقَصَّارُ (٣) وقال: رُوي ذلك عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ وَشُرَيْحٍ وَالْحَسَنِ وَالْحَكَمِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافعيِّ» (٤).

(٢) المغني (ج٨/١٠٦).

(١) المغني (ج٨/١٠٣).

(٤) المغني (ج٨/١٠٣).

(٣) القصار: المكوجي.

٤- باب المسابقة

وفيه ضابطان:

الضابطُ الأولُ: تجوزُ المسابقةُ في كُلِّ شيءٍ مباحٍ بلا عِوضٍ (١).
 الضابطُ الثاني: لا تجوزُ المسابقةُ على عِوضٍ إلا بشروطٍ ستة: أن تكونَ في
 الخيلِ والإبلِ والسَّهامِ وما أعانَ على الجهادِ (٢)، تعيينِ المَرْكُوبَيْنِ والراميَيْنِ،
 اتحادِ المَرْكُوبَيْنِ والآلَتَيْنِ، تحديدِ المسافةِ عُرْفًا (٣)،

المسابقة: هي الإسراع إلى الشيء لتحصيل التقدم على الغير.

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الْمَضْمَرَةِ مِنَ الْحِيفَا
 إِلَى ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ، وَبَيَّنَ الَّتِي لَمْ تَضْمَرْ مِنْ ثَنِيَّةِ الْوُدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ (١).
 عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَابَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَسَبَقْتُهُ، فَلَبِثْنَا حَتَّى إِذَا رَهَقَنِي اللَّحْمُ
 سَابَقَنِي فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: «هَذِهِ بِتِلْكَ» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَضْلِ
 أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ» (٣).

(٣) الدليل: عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الْمَضْمَرَةِ مِنَ الْحِيفَا

(١) متفق عليه: البخاري (٤٢١)، مسلم (١٨٧٠).

(٢) صحيح: أبو داود (٢٥٧٨)، وأحمد (٢٣٥٩٨) والسياق له، والنسائي (٨٩٤٣) في الكبرى، وابن
 ماجه (١٩٧٩). قال في الإرواء (جـ/٣٢٧/ح ١٥٠٢): صحيح.

(٣) صحيح: أبو داود (٢٥٧٤)، الترمذي (١٧٠٠)، ابن ماجه (٢٨٧٨)، أحمد (٧٤٣٣)، والنسائي

(٣٥٨٦)، وقال الألباني: صحيح.

أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مَعْلُومًا مُبَاحًا، الْخُرُوجُ بِهِ عَنْ مُشَابَهَةِ الْقَهَّارِ (١).

إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَبَيَّنَ الَّتِي لَمْ تَضْمَرْ مِنْ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ (١).
 (١) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «مَتَى اسْتَبَقَ الْاِثْنَانِ وَالْجُعْلُ بَيْنَهُمَا، فَأُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَجْزُ، وَكَانَ قَهَّارًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَغْنَمَ أَوْ يَغْرَمَ وَسِوَاءٍ» (٢).



(١) متفق عليه: البخاري (٤٢١)، مسلم (١٨٧٠).

(٢) المغني (ج ١٣ / ٤١٢ - ٤١٣).

كتاب العارية

وفيه ضابطان:

- ١ - شُروط العاريَّة.
- ٢ - العارية مضمونة إلا في خمسة أشياء.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: شروطُ العاريةِ أربعةٌ: إمكانُ الانتفاعِ بها مَعَ بقاءِ عَيْنِهَا (١)، كَوْنُ النَّفْعِ مُبَاحًا (٢)، كَوْنُ الْمُعِيرِ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ (٣)، كَوْنُ الْمُسْتَعِيرِ أَهْلًا لِلتَّصَرُّفِ (٤).
الضَّابِطُ الثَّانِي: العاريةُ مضمونةٌ إلا في خمسةِ أشياء (٥):

تعريفها: العاريةُ: مُسْتَقَّةٌ مِنْ عَارِ الشَّيْءِ، إِذَا ذَهَبَ وَجَاءَ.

واصطلاحًا: هِيَ إِبَاحَةُ نَفْعِ عَيْنٍ تَبْقَى بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ.

(١) الدليل: حديث أنس بن مالك، قال: كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَرْعٌ فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ يَقَالُ لَهُ: مَمْدُوبٌ. فَرَكِبَهُ، وَقَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ فَرْعٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»^(١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِيرِ وَالنَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢).

(٣) الدليل: حديث عائشة، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(٣).

(٤) الدليل: الحديث السابق.

(٥) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ إِذَا أَتْلَفَ الشَّيْءَ

(١) متفق عليه: البخاري (٢٨٥٧)، مسلم (٢٣٠٧).

(٢) سورة المائدة، الآية (٢).

(٣) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، أحمد

(٢٤١٧٣)، والدارمي (٢٢٩٦)، قال في الإرواء (ج٢/٧٠٤/٧٠٤ ح/٢٩٧): صحيح.

إذا كانت وقفًا كُتِبَ عِلْمٌ وَسِلَاحٌ (٦)، إذا اسْتَعَارَهَا مِنْ مُسْتَأْجِرٍ (٧)، إذا بَلَيْتَ فِيهَا أُعِيرَتْ لَهُ (٨)، إذا أَرْكَبَ دَابَّتَهُ مُنْقَطِعًا لِلَّهِ فَتَلَفَتْ تَحْتَهُ (١)، إذا شَرَطَ نَفْيَ الضَّمانِ (٢)، ففي هذه الخمسِ لا تُضْمَنُ إِلَّا بالتفريطِ (٣).

المُسْتَعَارَ أَنْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ»^(١).

(٦) الدليل: لأنه قبضها للمصلحة العامة.

(٧) الدليل: أن المستأجر أمين لا يضمن إلا بالتعدي.

(٨) الدليل: الإجماع: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْمُسْتَعَارَ فِيمَا أُذِنَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِيهِ»^(٢).

(١) لَأَنَّ الدَّابَّةَ مَا زَالَتْ بِيَدِ صَاحِبِهَا، وَأَنْ رَاكِبَهَا لَمْ يَنْفَرِدْ بِحِفْظِهَا.

(٢) الدليل: قَوْلُهُ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(٣).

(٣) الدليل عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ

قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِي وَارِثٍ، وَلَا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا

بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الطَّعَامَ؟ قَالَ: «ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا». ثُمَّ

قَالَ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالِدَيْنُ مَقْضِيٌّ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ»^(٤).

(٢) الإجماع (ص ١٤٨ / رقم ٦٣١).

(١) الإجماع (ص ١٤٨ / رقم ٦٣٢).

(٣) صحيح: أبو داود (٣٥٩٤)، الترمذي (١٣٥٢)، الدارقطني (٩٦)، البيهقي (٧٩ / ٦)، وقال

الألباني في الإرواء (ج ٥ / ١٤٢ ح ١٣٠٣): صحيح.

(٤) صحيح: أبو داود (٣٥٦٥)، الترمذي (٣١٢٠)، ابن ماجه (٢٣٩٨)، أحمد (٢١٧٩١)، وقال

في صحيح الجامع (٤١١٥)، (٤١١٦): صحيح.

كتاب الغضب

وفيه سبعة أبواب:

- ١ - باب ما في الغضب من المنفعة
- ٢ - باب ما في الغضب من الضرر
- ٣ - باب ما في الغضب من الشهوة
- ٤ - باب ما في الغضب من الوديع
- ٥ - باب ما في الغضب من الجعالة
- ٦ - باب ما في الغضب من اللقط
- ٧ - باب ما في الغضب من اللذة

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - باب ضمان المَفْصُوبِ

وفيه أربعة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: يلزَمُ الغاصِبُ ردَّ ما غَصَبَهُ بِثَمَائِهِ أو بِأَرْشٍ نَقْصِهِ (١).
الضَّابُّطُ الثَّانِي: مَنْ أَتْلَفَ مَالًا لِغَيْرِهِ أو تَسَبَّبَ فِي ذَلِكَ ضَمِنَهُ وَلَوْ خَطَأً أو سَهْوًا (٢).

الغصب: هو الاستيلاء على مال الغير قهراً بغير حق.

(١) الدليل: حديث عبد الله بن السائب بن يزيد، عن أبيه، عن جده؛ أنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ لَا لَاعِبًا وَلَا جَادًّا، وَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيُرَدِّهَا» (١).

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ» (٢).

أو بأَرْشٍ نَقْصِهِ: أي ما نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْمَغْصُوبِ، وَالْأَرْشُ: هُوَ فَرْقُ مَا بَيْنَ ثَمَنِ السِّلْعَةِ سَلِيمَةٍ وَمُعْيِبَةٍ.

(٢) الدليل: حديث أنسٍ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَتَتْ بِطَعَامٍ فِي صَحْفَةٍ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

(١) حسن: أبو داود (٥٠٠٣)، الترمذي (٢١٦٠)، أحمد (١٧٤٨١)، صحيحه في الإرواء (ج٥/٣٥٠/ح١٥١٨).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٣٩٩)، والترمذي (١٣٦٦)، أحمد (١٦٨١٨)، صحيحه في (صحيح الجامع/٦٢٧٢)، وابن ماجه (٢٤٦٦)، قال في الإرواء (ج٥/٣٥٠/ح١٥١٩): صحيح.

الضَّابُّ الثَّالِثُ: يَضْمَنُ سَائِقٌ وَمُسْتَأْجِرٌ وَمُسْتَعِيرٌ لِدَابَّةٍ مَا أَتْلَفَتْهُ (١).
الضَّابُّ الرَّابِعُ: مَنْ أَتْلَفَ مُحَرَّمًا لَمْ يَضْمَنْ (٢).

فَجَاءَتْ عَائِشَةُ مَتَرَرَةً بِكَسَاءٍ وَمَعَهَا فَهْرٌ فَلَقَّتْ بِهِ فِي الصَّحْفَةِ فَكَسَرَتْهَا، فَجَمَعَ النَّبِيُّ بَيْنَ فَلَقَتِي الصَّحْفَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: «غَارَتْ أُمَّكُمْ». ثُمَّ أَخَذَ صَحْفَةَ عَائِشَةَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَعْطَى صَحْفَةَ أُمِّ سَلَمَةَ عَائِشَةَ، وَقَالَ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ» (١).

(١) الدليل: عَنْ حَرَامِ بْنِ مُحْيِصَةَ: «أَنَّ نَاقَةَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا، فَأُفْسِدَتْ فِيهِ فَقَضَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنَّ مَا أُفْسِدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَقُولُ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَرْبِدِ فَخَرَجْتُ مَعَهُ فَكُنْتُ عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَتَأَخَّرْتُ لَهُ فَكَانَ عَنْ يَمِينِهِ وَكُنْتُ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ فَتَنَحَّيْتُ لَهُ فَكَانَ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَرْبِدَ فَإِذَا بِأَزْقَاقٍ عَلَى الْمَرْبِدِ فِيهَا خَمْرٌ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُدِّيَةِ، قَالَ: وَمَا عَرَفْتُ الْمُدِّيَةَ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، فَأَمَرَ بِالزَّقَاقِ فَشُقَّتْ ثُمَّ قَالَ: «لُعِنَتِ الْخَمْرُ وَشَارِبُهَا وَسَاقِيهَا وَبَائِعُهَا وَمُبْتَاعُهَا وَحَامِلُهَا

(١) صحيح: البخاري (٥٢٢٥)، أبو داود (٣٥٦٧)، النسائي (٣٩٥٦)، ابن ماجه (٢٣٣٤)، أحمد

(١١٦/٦)، الإرواء (ج ٥/٣٥٩/ح ١٥٢٣).

(٢) صحيح: مالك (١٤٦٧)، أحمد (٢٢٥٧٩)، الدارقطني (٢٢٢)، البيهقي (٨/٢٨٩)، وصححه

الألباني في الصحيحة (٢٣٨).

وَالْمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ وَعَاصِرُهَا وَمُعْتَصِرُهَا وَآكِلُ ثَمَنِهَا»^(١).
وَعَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيٌّ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا»^(٢).



(١) صحيح: أبو داود (٣١٨٩) ابن ماجه (٣٣٧١) أحمد (٥١٣٤).

(٢) صحيح: مسلم (٩٦٩).



٢- باب الشفعة



وفيه ضابطٌ واحدٌ: شروطها خمسة: كَوْنُهُ مَبِيعًا (١)، كَوْنُهُ عَقَارًا مُشَاعًا أَوْ بَيْنَهُمَا حَقٌّ مُشْتَرَكٌ (٢)، أَنْ يُطَالَبَ بِهَا عَلَى الْفَوْرِ (٣)، أَنْ يَأْخُذَ الْجَمِيعَ (٤)،

الشُّفْعَةُ: هِيَ تَمْلُكُ الْجَارِ أَوْ الشَّرِيكَ الْعَقَارَ الْمُبَاحَ جَبْرًا عَنْ مُشْتَرِيهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي تَمَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ.

(١) الدليل: حديث جابر قال: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكٍ لَمْ يُقَسِّمَ رُبْعَةً أَوْ حَائِطًا، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ شَرِيكَه، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» (١).

(٢) الدليل: حديث جابر، قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ» (٢).

(٣) الدليل: حديث جابر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ يُنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا» (٣).

(٤) الدليل: الإجماع: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى شِقْصًا مِنْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ، فَسَلَّمَ بَعْضُهُمُ الشُّفْعَةَ وَأَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَأْخُذَ، فَلَمْ يَأْخُذْ».

(١) صحيح: مسلم (١٦٠٨).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٢١٣)، ومسلم (١٦٠٨).

(٣) صحيح: أبو داود (٣٥١٨)، الترمذي (١٣٦٩)، ابن ماجه (٢٤٩٤)، قال: صحيح. في الإرواء

(جـ ٥/ ٣٧٨/ ١٥٤٠).

أَنْ يَكُونَ لِلشَّفِيعِ مِلْكٌ سَابِقٌ (١).

الْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْجَمِيعَ أَوْ يَدَعُهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ وَيَتْرَكَ مَا بَقِيَ» (١).

(١) الدليل: حديث جابر: قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِيهَا لَمْ يُقْسَمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ» (٢).



(١) الإجماع (ص ١٣٦ / رقم ٥٧٢).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٢١٣)، ومسلم (١٦٠٨).



٣- باب الوديعة



وفيه ثلاثة ضوابط:

- الضابط الأول: أركانها ثلاثة: وديعة، مودع، مودع (١).
 الضابط الثاني: يشترط لصحتها شرطان: أن تكون من جائز التصرف
 لمثله (٢). أن تكون مباحة (٣).

الوديعة: لغة: الترك.

اصطلاحًا: هي المال المتروك عند الغير بغرض الحفظ.

(١) الدليل: الاستقراء والتتبع.

١- الوديعة: هي المال المتروك عند الغير بغرض الحفظ.

٢- المودع: هو صاحب المال الذي يعطيه لغيره ليحفظه له.

٣- المودع: هو الذي يوضع عنده المال لحفظه.

(٢) الدليل: حديث عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (١).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (٢).

(١) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، أحمد

(٢٤١٧٣)، والدارمي (٢٢٩٦)، قال في الإرواء (ج٢/ ٧٠٤/ ح٢٩٧): صحيح.

(٢) سورة المائدة، الآية: (٢).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: الْمُوَدَّعُ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي أَوْ التَّفْرِيطِ (١).

(١) الدليل: حديث عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ» (١).
وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا ضَمَانَ عَلَى مُؤْتَمِنٍ» (٢).



(١) حسن: ابن ماجه (٢٤٠١)، قال في الإرواء (ج٥ / ٣٨٥ ح ١٥٤٧): حسن.

(٢) حسن: الدارقطني (١٦٧ / ٤١ / ٣)، البيهقي (ج٦ / ٢٨٩)، قال في صحيح الجامع (٧٥١٨):



٤- بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ



وفيه ثلاثة ضوابط:

- الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً تَمْلِكُهَا وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ (١).
 الضَّابُّطُ الثَّانِي: يَحْضُلُ الْإِحْيَاءُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعُرْفِهِ (٢).
 الضَّابُّطُ الثَّلَاثُ: مَنْ سَبَقَ إِلَى مُبَاحِ تَمْلِكِ مَا يُخَوِّزُهُ مِنْهُ (٣).

الموات: هي الأرض الخراب الدارسة التي لم يجز عليها ملك لأحد، ولم يوجد فيها أثر عمارة.

(١) الدليل: حديث عائشة، قالت: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» (١).

(٢) الدليل: حديث جابر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ» (٢).

(٣) الدليل: وحديث جابر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ...» (٣).

ولقوله ﷺ: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». فالحديث وإن كان ضعيفاً إلا أن معناه صحيح.

(١) صحيح: البخاري (٢٣٣٥).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٠٧٧)، أحمد (٢٧٧٠٦)، قال في صحيح الجامع (٧٩٥٢): صحيح.

(٣) صحيح: أبو داود (٣٠٧٤)، الترمذي (١٣٧٨)، قال في صحيح الجامع (٥٩٧٥): صحيح.

٥- باب الجعالة

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: شروطها ثلاثة: أن تكون من جائز التصرف (١)، كون العمل مباحاً (٢)، كون الجعل معلوماً (٣).

الجعالة: هي جعل مالٍ معلوم لمن يعمل له عملاً مباحاً ولو مجهولاً.

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَنْمَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(١)، وحديث عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّىٰ يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّىٰ يَعْقِلَ»^(٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٣).

وحديث أبي مسعود الأنصاري، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن»^(٤).

(٣) الدليل: حديث أبي سعيد، قال: «إِنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) سورة النساء، الآية (٦).

(٢) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، أحمد

(٢٤١٧٣)، والدارمي (٢٢٩٦).

(٤) متفق عليه: البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧).

(٣) سورة المائدة، الآية (٢).

(م ٢٠ - أدلة بداية المتفقه)

الضَّابِطُ الثَّانِي: مَنْ أَعَدَّ نَفْسَهُ لِعَمَلٍ فَعَمِلَ لِعِغْرِهِ بِإِذْنِهِ اسْتَحَقَّ
الْأُجْرَةَ (١).

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: مَنْ عَمِلَ لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَسْتَحِقْ عَوْضًا إِلَّا فِي رَدِّ أَتَقَبُّ
أَوْ تَخْلِيصِ مَتَاعٍ (٢).

أَنْطَلَقُوا فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ،
فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلِدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ،
فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ
عِنْدَهُمْ شَيْءٌ فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: أَيُّهَا الرَّهْطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ وَاللَّهِ، إِنِّي لَرَاقٍ،
وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا
جُعَلًا، فَصَاحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ...»^(١).

(١) الدليل: قوله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(٢).

(۲) الدلیل: عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ رَدَّ الْأَبْقِ إِذَا جَاءَ بِهِ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ دِينَارًا»^(۳).

قَالَ شَيْخُنَا - حَفَظَهُ اللَّهُ - : الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا ضَعِيفًا لَكِنَّ الْعَمَلَ

(١) متفق عليه: البخاري (٢٢٧٦)، مسلم (٢٢٠١)، واللفظ للبخاري.

(٢) صحيح: أبو داود (٣٥٩٤)، الترمذي (١٣٥٢)، الدارقطني (٩٦)، البيهقي (٧٩/٦)، وقال

الألباني في الإرواء (ج ٥ / ١٤٢ ح ١٣٠٣): صحيح.

(٣) ضعيف: البيهقي (٦/٢٠٠)، وضعفه الألباني في الإرواء (ج٦/١٣ ح ١٥٥٧).

عليه عند أهل العلم، وقد روي ذلك عن عمر وعلي.
 وقول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ»^(١).
 وردُّ الأبق: هو العبدُ الهاربُ من سيده.
 أما تخلصُ المتاع من مهلكة كغرقٍ أو نارٍ أو سُبُعٍ أو غير ذلك».



(١) صحيح: أحمد (٢٠١٧٢)، الدارقطني (٩١/٢٦/٣)، البيهقي (١٥/٦)، وصححه في الإرواء (١٧٦١).



٦ - بَابُ اللَّقْطَةِ



وفيه أربعة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ: مَا لَا تَتَّبَعُهُ هِمَّةٌ أَوْ سَاطِرُ النَّاسِ فَيُمْلِكُ بِلَا تَعْرِيفٍ (١)، الضَّوَالُّ الَّتِي تَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ يَحْرُمُ أَخْذُهَا (٢)، مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ مَتَاعٍ يَجُوزُ التَّقَاطُؤُ لَأَمِينٍ قَادِرٍ عَلَى تَعْرِيفِهِ (٣).

اللَّقْطَةُ: هِيَ الْمَالُ الضَّائِعُ مِنْ رَبِّهِ يَلْتَقِطُهُ غَيْرُهُ.

(١) الدليل: حديث أنس، قال: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا» (١).

(٢) الدليل: حديث زيد بن خالد... وفيه: وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَمِجَّهَا رَبُّهَا...» (٢).

(٣) الدليل: حديث زيد بن خالد الجُهَنِيِّ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا» (٣) وَعِفَاصُهَا (٤) ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّهَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّئْبِ» (٥).

(١) متفق عليه: البخاري (٢٤٣١)، مسلم (١٠٧١).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٢)، مسلم (١٧٢٢).

(٣) الوكاء: الخيط الذي يربط به.

(٤) العفاص: الوعاء.

(٥) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٢)، ومسلم (١٧٢٢) واللفظ له.

الضَّابِطُ الثَّانِي: لُقْطَةُ الْحَيَوَانِ يَأْكُلُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ يَبِيعُهُ وَيَحْفَظُ ثَمَنَهُ أَوْ يَحْفَظُهُ وَيَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ (١).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: لُقْطَةُ مَا يُخْشَى فَسَادَهُ يَأْكُلُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ يَبِيعُهُ وَيَحْفَظُ ثَمَنَهُ أَوْ يُجَفِّفُهُ (٢).

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: اللَّقْطَةُ تُعَرَّفُ سَنَةً (٣) ثُمَّ تَدْخُلُ فِي الْمِلْكِ قَهْرًا (٤)،

(١) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ» (١).
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ضَالَّةَ الْغَنَمِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَخُوفِ عَلَيْهَا لَهُ أَكْلُهَا» (٢).

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ» (٣).

(٣) الدَّلِيلُ: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَرَّفَهَا سَنَةً» (٤).

(٤) الدَّلِيلُ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تُعَرَفْ فَاسْتَنْفِقْهَا» (٥).

وَفِي لَفْظٍ: «وَأِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ» (٦).

وَفِي لَفْظٍ: «ثُمَّ كُلْهَا» (٧).

(١) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٢)، ومسلم (١٧٢٢).

(٢) المغني (ج٨/٣٣٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٢)، ومسلم (١٧٢٢).

(٤) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٢)، ومسلم (١٧٢٢).

(٥، ٦، ٧) صحيح: كل هذه الألفاظ صحيحة من حديث زيد بن خالد وأبي بن كعب وقد سبق، الإرواء

(ج٦/٢١ - ٢٢/ح ١٥٧٠).

بَعْدَ حِفْظِ صِفَتِهَا (١).

وفي لفظٍ: «فَانْتَفَعِ بِهَا»^(١).

وَفِي لَفْظٍ: «فَشَأْنُكَ بِهَا»^(٢).

وفي لفظٍ: «فَاسْتَمْتِعِ بِهَا»^(٣).

(١) الدليل: قول النبي ﷺ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِذَا جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ...»^(٤).



(١، ٢، ٣) انظر السابق.

(٤) متفق عليه البخاري (٢٣٧٢)، مسلم (١٧٢٢).



٧- باب اللَّقِيطِ



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: اللَّقِيطُ يُنْفَقُ عَلَيْهِ بِمَا مَعَهُ (١) وَإِلَّا فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ (٢) وَإِلَّا
فَعَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ (٣).
الضَّابُّطُ الثَّانِي: مِيرَاثُهُ وَدِيَّتُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ (٤).

اللَّقِيطُ: هو الطفلُ المنبوذُ الذي لا يعرفُ نسبه.

(١) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمَنْذَرِ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ مَا وَجَدَ مَعَهُ مِنْ مَالِهِ أَنَّهُ لَهُ» (١).

(٢) الدليل: حَدِيثُ سُنَيْنِ أَبِي جَمِيلَةَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسْلَمَ - : «أَنَّهُ وَجَدَ
مَنْبُودًا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ:
مَا حَمَلَكَ عَلَى أَخْذِ هَذِهِ النَّسَمَةِ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً فَأَخَذْتُهَا. فَقَالَ لَهُ
عَرِيفُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَكْذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ.
فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: اذْهَبْ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ» (٢).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعَدْوَانِ﴾ (٣).

(٤) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمَنْذَرِ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْوَجْدَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِثْلًا

(١) الإجماع (ص ١٤٩ / رقم ٦٣٨).

(٢) صحيح: مالك (١٤٤٨)، والبيهقي (٢٠١ / ٦)، وصححه في الإرواء (ج ٦ / ٢٣ / ح ١٥٧٣).

(٣) سورة المائدة، الآية (٢).

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: إِنْ ادَّعَاهُ وَاحِدُ الْحَقِّ بِهِ وَإِنْ ادَّعَاهُ أَكْثَرُ فَالْبَيِّنَةُ ثُمَّ الْقَافَةُ (١).

أَنْ غُسِّلَهُ وَدَفَنَهُ يَجِبُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ» (١).

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا مَسْرُورًا تَبَرُّقُ
أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ مُجْزَّزًا الْمُدَلِّجِيَّ نَظَرَ آتِفًا إِلَى زَيْدٍ وَأُسَامَةَ
وَقَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» (٢).
القافة: هم أهل العلم بالأنساب، ويعرفون النسب بالشبه.

تم بحمد الله كتاب الغصب.



(١) الإجماع (ص ١٤٩ / رقم ٦٣٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٢٩١) مسلم (٢٦٤٧)

كتاب الوقف

وفيه بابان:

- ١- باب الوقف
- ٢- باب الهبة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



١ - باب الوقف



وفيه خمسة ضوابط:

الضابط الأول: أركانه ثلاثة: واقف، وقف، موقوف عليه (١).
الضابط الثاني: شروطه سبعة: أن يكون الواقف جازئ التبرع (٢)، أن يكون الوقف عيناً يصح الانتفاع بها (٣)،

الوقف لغة: الحبس.

اصطلاحاً: تحييس الأصل وتسييل المنفعة.

(١) بالاستقراء والتتبع.

١ - واقف: هو مالك العين المراد وقفها.

٢ - وقف: هو الشيء الموقوف كمسجد أو أرض أو بيت.

٣ - موقوف عليه: هي الجهة التي خصص الوقف من أجلها كالمساجد والفقراء والمساكين وابن السبيل.

(٢) الدليل: حديث عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ

ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (١).

(٣) الدليل: حديث ابن عمر، قال: «أصاب عمر أرضاً بخير، فأتى

النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير لم أصب

(١) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)،

إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه (١)، أن يكون على بر وقربة (٢)، أن يكون على معين (٣)، أن يكون منجزاً (٤)،

مالاً قطُّ هو أنفسُ عندي منه فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها». قال: فتصدق بها عمرُ أنه لا يُباع أصلها ولا يُبتاع ولا يورث ولا يوهب. قال: فتصدق عمرُ في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه» (١) (٢).

(١) الدليل: حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً، فإن شبعه وروثه وريته وبوله في ميزانه يوم القيامة» (٣).
(٢) الدليل: حديث ابن عمر وفيه. قال ﷺ: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها». قال: فتصدق بها عمرُ أنه لا يُباع أصلها ولا يُبتاع ولا يورث ولا يوهب» (٤).

(٣) الدليل: حديث ابن عمر السابق: فتصدق عمرُ في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه» (٥).

(٤) الدليل: حديث ابن عمر، وفيه. قال: (فتصدق عمرُ في الفقراء وفي

(١) المتمول: المدخر. (٢) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٣).

(٣) صحيح البخاري (٢٨٥٣). (٤) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٣).

(٥) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٣).

أَنْ يَكُونَ مُؤَبَّدًا (١).

الضابط الثالث: يُشترطُ في الناظرِ خمسةُ أشياء: الإسلام (٢)، التكليف (٣)، الكفاية في التصرف والخبرة به، القوةُ عليه (٤).
الضابط الرابع: يُرجعُ في مصرف الوقف إلى شرطِ الواقف (٥)،

القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه»^(١).

(١) الدليل: حديث ابن عمر وفيه. (قال: فتصدق بها عمرُ أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع، ولا يورث ولا يوهب)^(٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٣).

(٣) الدليل: حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ:

عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(٤).

(٤) الدليل: حديث ابن عمر وفيه: «لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه»^(٥).

(٥) الدليل: حديث ابن عمر السابق: (فتصدق عمرُ في الفقراء وفي القربى

(١) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٣).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٣).

(٣) النساء: (١٤١).

(٤) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١).

(٥) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٣).

وفي أَلْفَاظِهِ إِلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ (١).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: الْوَقْفُ لَا يُغَيَّرُ إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ فِيهِ مِثْلُهُ (٢).

وفي الرقابِ وفي سبيلِ الله وابنِ السَّيْلِ والضيْفِ، لا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يَطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مَتَمَوِّلٍ فِيهِ (١).

(١) إذا لم يحدد الواقف رجوع إلى العادة والعرف.

(٢) الدليل: ما روي أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى سَعْدٍ - لما بلغه أَنَّهُ قد نُقِبَ بَيْتُ

الْمَالِ الَّذِي بِالْكُوفَةِ -: أَنْ انْقِلِ الْمَسْجِدَ الَّذِي بِالتَّهَارِينِ، وَاجْعَلْ بَيْتَ الْمَالِ فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَزَالَ فِي الْمَسْجِدِ مُصَلٍّ. وَكَانَ هَذَا بِمَشْهَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ (٢).



(١) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٣).

(٢) المغني (ج٨ / ٢٢١ - ٢٢٢)



٢- بَابُ الْهَبَةِ



وفيه خمسة ضوابط:

الضابط الأول: شروطها سبعة: أن تكون من جائز التبرع (١)، أن يكون الواهب مختاراً غير هازل (٢)، أن تكون الهبة مما يصح الانتفاع بها (٣)، أن يكون الموهوب له ممن يصح تملكه (٤)، أن يقبلها بما يدل عليه عرفاً (٥)، أن تكون منجزة (٦).

الهبة: تملك عين بعقد على غير عوض في الحياة.

(١) الدليل: حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (١).

(٢) الدليل: قول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالٌ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ» (٢).

(٣) وقيل: لا يشترط صحة بيعها.

(٤) لأن الهبة تملك فلا تصح لمن لا يملك.

(٥) فإن ردها ولم يقبلها لا تسمى هبة.

(٦) الدليل: عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقْبِهِ» (٣).

(١) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)،

(٢) صحيح: أحمد (٧٢/٥)، وصححه في الإرواء (٦/١٨٠ ح ١٧٦).

(٣) مسلم (١٦٢٥).

أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُؤَقَّتَةٍ (١).

الضابط الثاني: يُكره الرُّجوعُ في الهبة قَبْلَ إِقْبَاضِهَا (٢)، وبعده يُحْرَمُ ولا يَصِحُّ (٣).

الضابط الثالث: للأب الرُّجوعُ في هَبَّتِهِ لولَدِهِ بِشروطٍ أَرْبَعَةٍ (٤):

(١) الدليل: عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْطَى أُمَّهُ حَدِيقَةً مِنْ نَخْلٍ حَيَاتَهَا فَمَاتَتْ فَجَاءَ إِخْوَتُهُ، فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرَعٌ سَوَاءٌ. قَالَ: فَأَبَى، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَسَمَهَا بَيْنَهُمْ مِيرَاثًا» (١).

(٢) الدليل: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُوْتِيَ خَانَ» (٢).

(٣) الدليل: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» (٣).

وَفِي رَوَايَةٍ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّءِ» (٤).

(٤) الدليل: وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ» (٥).

(١) صحيح: أبو داود (٣٥٥٧)، وأحمد (١٣٧٨٥)، الإرواء (ج٦/ ٥٠ - ٥٢/ ح١٦٠٨).

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٢)، مسلم (٨٩).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٥٨٩)، مسلم (١٦٢٢).

(٤) البخاري (٦٩٧٥).

(٥) صحيح الترمذي (٢١٣٢)، النسائي (٣٧٠٣).

أَنْ لَا يُسْقَطَ الْأَبُّ حَقَّهُ فِي الرَّجُوعِ (١)، أَنْ لَا تَزِيدَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً (٢)، أَنْ تَكُونَ بَاقِيَةً فِي مِلْكِ الْوَلَدِ (٣)، أَنْ تَكُونَ بَاقِيَةً تَحْتَ تَصَرُّفِهِ (٤).
الضَّابِطُ الرَّابِعُ: لِلْأَبِ الْحُرُّ أَنْ يَتَمَلَّكَ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ مَا شَاءَ (٥)،

- (١) لأنه حق له فإذا أسقطه سقط وإلا فلا.
(٢) لأن الزيادة ملك للولد ونمت تحت يده.
(٣) فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ وَقْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا.
(٤) أي يمتلكها لِكِنَّةٍ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهَا كَالرَّهْنِ وَالْحَجْرَ لِحَقِّ الْغَيْرِ وَالْإِجَارَةَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَضْيِيعًا لِحَقُوقِ الْآخَرِينَ إِذَا رَجَعَ فِيهَا الْأَبُّ.
(٥) الدليل: لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا...» (١).
وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ» (٢).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي اجْتَنَحَ مَالِي. فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِي وَالِدُكَ» (٣).

(١) متفق عليه: البخاري (١٧٤١)، مسلم (١٦٧٩).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٥٢٨)، الترمذي (١٣٥٨)، النسائي (٤٤٥٢)، ابن ماجه (٢١٣٧).

(٣) صحيح: أبو داود (٣٥٣٠)، ابن ماجه (٢٢٩٢).

بِشُرُوطِ سِتَّةٍ: أَنْ لَا يَضُرَّهُ (١)، أَنْ لَا يَكُونَ فِي مَرَضٍ أَحَدِهِمَا الْمَخَوْفِ (٢)، أَنْ لَا يُعْطِيَهُ لَوْلَدٍ آخَرَ (٣)، أَنْ يَكُونَ التَّمَلُّكُ بِالْقَبْضِ مَعَ الْقَوْلِ أَوْ النِّيَّةِ (٤)،

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (١).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ نَحَلَهَا جَادَّ عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ بِالْغَابَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: وَاللَّهِ يَا بُنَيَّةُ مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ غَنَى بَعْدِي مِنْكَ، وَلَا أَعَزَّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَادَّ عِشْرِينَ وَسَقًا، فَلَوْ كُنْتُ جَدَدْتِيهِ وَاحْتَزَيْتِيهِ كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ وَأَخْتَاكَ فَاقْتَسِمُوا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ (٢).

(٣) الدليل: عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِنُعْضٍ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَاَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». قَالَ: فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ (٣).

وذلك لأنه ممنوعٌ من تخصيص بعض أولاده من ماله، فمن مالٍ ولده أولى.

(٤) أي يقبضها وينوي بذلك القبض التملك.

(١) صحيح: ابن ماجه (٢٣٤١)، أحمد (٢٨٦٢).

(٢) صحيح: رواه مالك (١٤٧٤).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣).

....أَنْ يَكُونَ مَا تَمْلِكُهُ عَيْنًا مَوْجُودَةً (١)، أَنْ لَا يَكُونَ الْأَبُ كَافِرًا وَالابْنُ مُسْلِمًا (٢).
الضَّابِطُ الْخَامِسُ: لَا يَجُوزُ لِلْوَالِدِ أَنْ يُخَصَّ بَعْضُ أَوْلَادِهِ بِالْهَبَةِ (٣). إِلَّا
بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ: بِإِذْنِ بَقِيَّةِ الْأَوْلَادِ (٤)،

(١) فلا يصح تملك ما في ذمته من دين أو غيره.

(٢) الدليل: عن أسامة بن زيد أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» (١).

(٣) وذلك لِأَنَّ هَذَا الْمَالَ مَالُهُ إِلَيْهِمْ فَتَعَلَّقَتْ بِهِ حُقُوقُهُمْ.

(٤) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ.

الدليل: عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاِنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». قَالَ: فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ (٢).

وفي رواية: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تُشْهِدُنِي إِذَنْ، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ» (٣).

(١) متفق عليه: البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٥٨٧)، ومسلم (١٦٢٣).

(٣) البخاري (٢٦٥٠).

.....لِحَاجَةٍ شَدِيدَةٍ كَعَجْزٍ وَمَرَضٍ (١).

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ نَحَلَهَا جَادَّ عِشْرِينَ وَسَقَا مِنْ مَالِهِ بِالْغَابَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: وَاللَّهِ يَا بُنَيَّةُ مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ غَنَى بَعْدِي مِنْكَ وَلَا أَعَزَّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَادَّ عِشْرِينَ وَسَقَا، فَلَوْ كُنْتُ جَدَدْتِيهِ وَاحْتَرَيْتِيهِ كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ وَأَخْتَاكَ فَاقْتَسِمُوا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ» (١).



كتاب الوصايا

وفيه خمسة ضوابط:

- ١ - أركانها
- ٢ - أحكامها
- ٣ - مبطلاتها
- ٤ - يرجع في ألقاظها إلى العرف.
- ٥ - لا يؤخذ من المال المتبرع به.

رَفَعُ

عبد الرحمن النخري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: أَرْكَانُهَا خَمْسَةٌ: صِغَةً، مُوصٍ، مُوصَى لَهُ، مُوصَى بِهِ، مُوصَى إِلَيْهِ (١).

الضَّابِطُ الثَّانِي: أَحْكَامُهَا خَمْسَةٌ: تُسْتَحَبُّ: لِمَنْ تَرَكَ مَالًا كَثِيرًا (٢)، تُكْرَهُ: لِفَقِيرٍ لَهُ وَرَثَةٌ فَقَرَاءٌ، تُبَاحُ: لِفَقِيرٍ لَهُ وَرَثَةٌ أَغْنَاءُ (٣)،

الوصايا: لغة: الأمر.

اصطلاحًا: الأمرُ بالتصرفِ بعدَ الموتِ.

(١) صِغَةً: سِوَاءَ كَانَتِ الصِّغَةُ مَكْتُوبَةً أَوْ مَسْمُوعَةً وَبِأَيِّ صِغَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهَا.

مُوصٍ: هُوَ صَاحِبُ الْمَالِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ.

مُوصَى لَهُ: وَهُوَ الَّذِي سَيَتَمَلَّكُ الْوَصِيَّةَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي.

مُوصَى بِهِ: وَهُوَ الْعَيْنُ أَوِ الدِّينُ أَوِ الْمَنْفَعَةُ الَّتِي أَرَادَ الْمُوصِي أَنْ يُوصِيَ بِهَا.

مُوصَى إِلَيْهِ: وَهُوَ الْمَأْذُونُ لَهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي الْوَصِيَّةِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي.

(٢) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثَّلْثِ

إِلَى الرَّبْعِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الثَّلْثُ وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ»^(١).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَايَكُم مَّعْرُوفًا﴾^(٢).

وَحَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ

وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(٣).

(١) متفق عليه: البخاري (٢٧٤٣)، مسلم (١٦٢٩).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٣٣).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٢٩٦)، مسلم (١٦٢٨).

تَجِبُ: عَلَى مَنْ عَلَيْهِ حَقُّ بِلَا بَيْنَةٍ أَوْ أَمَانَةٍ بِلَا إِشْهَادٍ (١)، تَحْرُمُ: فِي ثَلَاثِ
حَالَاتٍ: لِوَارِثٍ، بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ (٢)، لِمَنْ لَهُ وَارِثٌ (٣)، لِإِعَانَةِ عَلَى مُحْرَمٍ.
الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: مُبْطِلَاتُهَا خَمْسَةٌ: رَجُوعُ الْمُوصِي (٤)،

(١) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «وَلَا تَجِبُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ عِنْدَهُ
وَدِيعَةٌ أَوْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ يُوصِي بِالْخُرُوجِ مِنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ أَدَاءَ
الْأَمَانَاتِ، وَطَرِيقُهُ فِي هَذَا الْبَابِ الْوَصِيَّةُ؛ فَتَكُونُ مَفْرُوضَةً عَلَيْهِ» (١).

(٢) الدَّلِيلُ: حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْثَّلَاثُ وَالْثَّلَاثُ
كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» (٢).

(٣) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي
حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» (٣).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا أَنْ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَجِيزَ الْوَرِثَةُ ذَلِكَ» (٤).

(٤) الدَّلِيلُ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفِظُ عَنْهُ أَنَّهُ إِذَا أَوْصَى
لِرَجُلٍ بِطَعَامٍ أَوْ بِشَيْءٍ فَأَتْلَفَهُ أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ بِجَارِيَةٍ فَأَحْبَلَهَا، أَنَّهُ رَجُوعٌ» (٥).

(١) المغني (ج ٨ / ٣٩٠).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٧٤٣)، مسلم (١٦٢٩).

(٣) صحيح: أبو داود (٣٥٦٥)، الترمذي (٢١٢٠)، ابن ماجه (٢٧١٣)، وصححه في الإرواء

(ج ٦ / ٨٧ - ٩٦ / ح ١٦٥٥).

(٤) الإجماع (ص ١٠٠ / ٣٧٢).

(٥) الإجماع (ص ١٢٠ / برقم ٣٨٥).

موت الموصي له قبل الموصي (١)، قتله للموصي (٢)، رده للوصية (٣)، تلف العين المعينة الموصي بها (٤).
الضابط الرابع: يُرجع في ألفاظها إلى العرف حال الوصية (٥).

(١) قال ابن قدامة: «فإن مات الموصي له قبل الموصي بطلت الوصية... قال: هذا قول أكثر أهل العلم»^(١).

(٢) الدليل: حديث عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للقاتل من الميراث شيء»^(٢).

فإذا كان لا يرث القاتل من مقتوله شيئاً، فإنه يحرم من الوصية من باب أولى.
(٣) فإذا رد الموصي له الوصية بعد موت الموصي فإنها تبطل؛ لأنها حقه وأسقطه في حال يملك قبوله وأخذه.

(٤) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الرجل إذا وصى لرجل بشيء من المال بعينه، فهلك ذلك الشيء، ألا شيء للموصي له في سائر مال الميت»^(٣).

(٥) أي: ما تعارف عليه الناس من ألفاظ حتى وإن لم تأت بها اللغة أو خالف اسمها الحقيقي، فإنه يغلب جانب العرف على الراجح من أقوال أهل العلم؛ لأنه هو المعنى المتبادر إلى الفهم.

(١) المغني (ج٨/٤١٣).

(٢) صحيح: أبو داود (٤٥٦٤)، الدارقطني (٤٦٥)، البيهقي (٢٢٠/٦)، وصححه في الإرواء

(ج٦/١١٧/١٦٧١).

(٣) الإجماع (ص١٠١/رقم ٣٧٦).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: إِذَا قَالَ: ضَعْتُ ثُلْثَ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ. لَمْ يَجْزُ لَهُ أَخْذُهُ وَلَا لَوْرَثَتِهِ وَلَا لَوْرَثَةِ الْمُوصِي (١).

(١) أي: لا يجوز لمنفذ الوصية أن يأخذ منها لأنه متهم في نفسه كالوكيل، ولو أراد أن يعطيه لأعطاه وخصه، ولا يجوز كذلك إعطاء الورثة منه شيئاً لأنهم وارثون، وقال النبي ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». لأنه أوصى بإخراجه، فلا يرجع إلى ورثته.



كتاب الفرائض

وفيه سبعة ضوابط:

- ١ - الحقة — وقُ المتعانة —ة بالتَّركِ —ة.
- ٢ - أس — بابُ الإرث.
- ٣ - مَوَانٍ — معُ الإرث.
- ٤ - الوارثُ — ونَ — من — ذُكُور.
- ٥ - الوارثُ — اتُ — من — ساء.
- ٦ - أص — حَابُ الفُ — روض.
- ٧ - الحَجْ — ب.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْحَقُوقُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالتَّرَكَةِ خَمْسَةٌ (١): مُؤَنَّةٌ تَجْهِيْزِ الْمَيِّتِ (٢)،
الدُّيُونُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ (٣)، الدُّيُونُ الْمُرْسَلَةُ (٤)، الْوَصِيَّةُ بِالثَّلْثِ فَأَقْلَ (٥)،
لِغَيْرِ وَارِثٍ (٦)، الْإِزْثُ (٧).

- (١) أي يتعلّق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة كما يأتي:
- (٢) وهو كل ما يحتاج إليه الميت من كفن وحنوط وأجرة غاسل وحافر قبر ونحو ذلك مما يحتاج إليه الميت.
- (٣) كالرهن وأرّش الجنائيات المتعلقة بالعبد وكذلك الحجر لفلس.
- (٤) سواء كانت حقوقاً لله كالكفارات والزكاة والندور، أو للآدمي كالقرض والأجرة وثمر المبيع.
- (٥) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَوْ غَضَّ النَّاسُ إِلَى الرَّبْعِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الثَّلْثُ وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ - أَوْ: كَبِيرٌ -»^(١).
- (٦) الدليل: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِّوَارِثٍ»^(٢).

(٧) ثم يقسم الباقي على الورثة كل على حسب فرضه.

(١) متفق عليه: البخاري (١٢٩٦)، مسلم (١٦٢٨).

(٢) صحيح: أبو داود (٢٨٧٠)، الترمذي (٢١٢٠)، النسائي (٣٦٤١)، ابن ماجه (٢٧١٣) أحمد

(١٧٢/٢)، الدارمي (٣٢٦٠).

الضَّابُّ الثَّانِي: أَسْبَابُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ: نَسَبٌ (١)، نِكَاحٌ (٢)، وَلَاءٌ (٣).
 الضَّابُّ الثَّلَاثُ: مَوَائِعُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ: الْقَتْلُ (٤)، الرِّقُّ (٥)،

- (١) وهو الاتصال بين إنسانين بولادة قريبة أو بعيدة، مثل: الأب والابن.
 (٢) وهو عقد الزوجية الصحيح، فيرث الزوج من زوجته والعكس.
 (٣) فإذا عتق العبد ثم مات ولا وارث له؛ ورثه المعتق سواء كان سيده أو غيره.

الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتِهَا. فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي. وَقَالَ أَهْلُهَا إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُهَا مَا بَقِيَ. وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: إِنْ شِئْتَ أَعْتَقْتُهَا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَتْهُ ذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِبْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

(٤) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ»^(٢).

(٥) الدليل: عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَلَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»^(٣).

(١) متفق عليه: البخاري (٤٥٦)، مسلم (١٥٠٤).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤٥٦٤)، وصححه الألباني.

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٩) مسلم (١٥٤٣).

.....اختلاف الدين (١).

الضابط الرابع: الوارثون من الذكور عشرة: الابن (٢)، وابنه وإن نزل (٣)، الأب (٤)،

(١) الدليل: عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(٢). وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن مال الميت بين جميع ولده للذكر مثل حظ الأنثيين»^(٣).

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن بني الابن وبنات الابن يقومون مقام البنين والبنات، ذكورهم كذكورهم وإنثاهم كإنثاهم إذا لم يكن للميت ولد لصلبه»^(٤).

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾^(٥).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الأبوين إذا ورثاه أن للأب الثلثين وللأم

(١) متفق عليه: البخاري (٦٧٦٤) مسلم (١٦١٤).

(٢) النساء: (١١).

(٣) الإجماع (ص ٩٠ / رقم ٣١٠).

(٤) الإجماع (ص ٩١ / رقم ٣١٣).

(٥) النساء: (١١).

وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا (١)، الْأَخُ مُطْلَقًا (٢)،

الثلث»^(١).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن حكم الجد حكم الأب»^(٢).

وقال: «وأجمعوا على أن الجد أبا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الأب»^(٣).

(٢) أما الأخ الشقيق فالدليل: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾^(٤).

وأما الأخ لأب فالدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الإخوة والأخوات من الأب يقومون مقام الإخوة والأخوات من الأب والأم ذكورًا كذكورهم وإنانًا كإناثهم إذا لم يكن للميت إخوة ولا أخوات لأب وأم»^(٥).

وأما الأخ لأم فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾^(٦).

(١) الإجماع (ص ٩٢ / رقم ٣٢٠).

(٢) الإجماع (ص ٩٦ / رقم ٣٤٨).

(٣) الإجماع (ص ٩٦ / رقم ٣٤٧).

(٤) النساء: (١٧٦).

(٥) الإجماع (ص ٩٤ / رقم ٣٣٧).

(٦) النساء: (١٢).

....ابن الأخ لا من الأم، العم لا من الأم، وابنه كذلك (١)، الزوج (٢)، المعتق (٣).

(١) لأنهم يرثون بالعصبة، الدليل: عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾^(٢).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا أن الزوج يرث من زوجته، إذا لم تترك ولداً أو ولد ابن ذكراً كان أو أنثى، النصف»^(٣).

(٣) فإذا عتق العبد ثم مات ولا وارث له؛ ورثه المعتق سواء كان سيده أو غيره.

الدليل: عن عائشة، قالت: أتتها بريرة تسألها في كتابتها، فقالت: إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لي. وقال أهلها: إن شئت أعطيتها ما بقي. وقال سفيان مرة: إن شئت أعتقتها ويكون الولاء لنا. فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك، فقال النبي ﷺ: «ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(٤).

(١) متفق عليه: البخاري (٦٧٣٢)، مسلم (١٦١٥).

(٢) النساء: (١٢).

(٣) الإجماع (ص ٩٢/ رقم ٣٢٢٣).

(٤) متفق عليه: البخاري (٤٥٦) مسلم (١٥٠٤).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: الْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ: الْبِنْتُ (١)، بِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَ أَبُوهَا (٢)، الْأُمُّ (٣)، الْجَدَّةُ مُطْلَقًا (٤)، الْأُخْتُ مُطْلَقًا (٥).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن المسلم إذا أعتق عبدًا مسلمًا ثم مات المعتق ولا وارث له ولا ذورحم؛ أن ماله لمولاه الذي أعتقه»^(١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^(٢). وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن للأنثيين من البنات الثلثين»^(٣).

(٢) الدليل: وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن بني الابن وبنات الابن يقومون مقام البنين والبنات ذكورهم كذكورهم وإناتهم كإناتهم إذا لم يكن للميت ولد لصلبه»^(٤).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾^(٥).

(٤) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن للجدّة السدس إذا لم تكن للميت أم»^(٦).

(٥) سواء كانت لأبوين أو لأب أو لأم، الدليل: قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ

(١) الإجماع (ص ٩٩/رقم ٣٦٦). (٢) النساء: (١١).

(٣) الإجماع (ص ٩٠/رقم ٣١١). (٤) الإجماع (ص ٩١/رقم ٣١٣).

(٥) النساء: (١١). (٦) الإجماع (ص ٩٥/رقم ٣٤٠).

.....الزَّوْجَةُ (١)، الْمُعْتَقَةُ (٢).

اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَّةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ^(٢)﴾.

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ^(٣)﴾.

(٢) فإذا عتق العبد ثم مات ولا وارث له؛ ورثته المعتقة إذا كانت امرأة سواء كانت سيده أو غيرها.

الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتِهَا. فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي. وَقَالَ أَهْلُهَا: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتَهَا مَا بَقِيَ. وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: إِنْ شِئْتَ أَعْتَقْتَهَا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَتْهُ ذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِبْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» ^(٤).

(١) سورة النساء، الآية: (١٧٦).

(٢، ٣) النساء: (١٢).

(٤) متفق عليه: البخاري (٤٥٦) مسلم (١٥٠٤).

الضَّابِطُ السَّادُسُ: أَصْحَابُ الْفُرُوضِ عَشْرَةٌ: الزَّوْجَانِ (١)، الْأَبَوَانِ (٢)،
الْجَدُّ (٣)،.....

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن المسلم إذا أعتق عبداً مسلماً ثم مات
المعتق ولا وارث له ولا ذورحم؛ أن ماله لمولاه الذي أعتقه»^(١).

(١) الدليل: قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ
وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهِمَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ
لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ
تُوصُونَ بِهِمَا أَوْ دَيْنٍ﴾^(٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ
كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾^(٣).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الأبوين إذا ورثاه أن للأب الثلثين
وللأم الثلث»^(٤).

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن حكم الجد حكم الأب»^(٥).

(١) الإجماع (ص ٩٩ / رقم ٣٦٦).

(٢) النساء: (١٢).

(٣) النساء: (١١).

(٤) الإجماع (ص ٩١ / رقم ٣٢٠).

(٥) الإجماع (ص ٩٦ / رقم ٣٤٨).

والجدة مُطْلَقًا (١)، الأخت مُطْلَقًا (٢)، البنت (٣)،

وقال: «وأجمعوا على أن الجد أبا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الأب»^(١).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن للجددة السدس إذا لم تكن

للميت أم»^(٢).

(٢) سواء كانت لأبوين أو لأب أو لأم، الدليل: قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ

قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ

فَلَ كُلٍّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾^(٤).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ

كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^(٥).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن للأنثيين من البنات الثلثين»^(٦).

(١) الإجماع (ص ٩٦ / رقم ٣٤٧).

(٢) الإجماع (ص ٩٥ / رقم ٣٤٠).

(٣) النساء: (١٧٦).

(٤) النساء: (١٢).

(٥) النساء: (١١).

(٦) الإجماع (ص ٩٠ / رقم ٣١١).

.....بِنْتُ الابنِ (١)، الأخُّ من الأمِّ (٢).
 الضَّابِطُ السَّابِعُ: الْحَجْبُ أَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ: كُلُّ وَارِثٍ مِنَ الْأُصُولِ يَحْجِبُ مَنْ
 فَوْقَهُ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسِهِ (٣)،

(١) الدليل: وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن بني الابن وبنات الابن يقومون مقام البنين والبنات ذكورهم كذكورهم وإناتهم كإناثهم إذا لم يكن للميت ولد لصلبه»^(١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾^(٢).

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الجد أبا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الأب»^(٣).

وقال: «وأجمعوا على أن للجدة السدس إذا لم تكن للميت أم»^(٤).

وقال: «وأجمعوا على أن الأم تحجب أمها وأم الأب»^(٥).

(١) الإجماع (ص ٩١/ رقم ٣١٣)

(٢) النساء: (١٢).

(٣) الإجماع (ص ٩٦/ رقم ٣٤٧).

(٤) الإجماع (ص ٩٥/ رقم ٣٤٠).

(٥) الإجماع (ص ٩٥/ رقم ٣٤١).

كُلُّ ذَكَرٍ وَارِثٍ مِنَ الْفُرُوعِ يَحْتَجُّ مَنْ تَحْتَهُ سَوَاءٌ أَكَانَ مِنْ جِنْسِهِ أَمْ لَا (١)،
 كُلُّ ذَكَرٍ مِنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ يَحْتَجُّ الْحَوَاشِيَ الذُّكُورَ مِنْهُمْ وَالْإِنَاثَ (٢)،
 كُلُّ ذَكَرٍ مِنَ الْحَوَاشِيَ يَحْتَجُّ مَنْ دُونَهُ مَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ فَرَضٍ (٣).

(١) الدليل: وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن بني الابن وبنات الابن يقومون مقام البنين والبنات ذكورهم كذكورهم وإناتهم كإناثهم إذا لم يكن للميت ولد لصلبه» (١).

(٢) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ» (٢).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الإخوة من الأب والأم، ومن الأب، ذكوراً أو إناثاً، لا يرثون مع الابن ولا ابن الابن وإن سفل ولا مع الأب» (٣).

(٣) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ» (٤).



(١) الإجماع (ص ٩١ / رقم ٣١٣).

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٧٣٢) مسلم (١٦١٥).

(٣) الإجماع (ص ٩٤ / رقم ٣٣٢).

(٤) متفق عليه: البخاري (٦٧٣٢) مسلم (١٦١٥).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب العتق

وفيه ثلاثة ضوابط:

- ١- حُـ صُولُ الْعِتْقِ قـ
- ٢- صـ حَتَهُ
- ٣- الـ تـي تـا لـ دُ مـ ن سـ يـ د هـ ا

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: يَحْصُلُ الْعِتْقُ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْقَوْلُ الصَّرِيحُ (١)، الْكِنَايَةُ
مَعَ النَّيَّةِ (٢)، التَّمَثِيلُ بِهِ (٣)، مِلْكُ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنَ النَّسَبِ (٤).

تعريفه: العِتْقُ: هُوَ إِزَالَةُ الْمِلْكِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ عَتَقَ الْفَرَسُ إِذَا سَبَقَ وَعَتَقَ
الْفَرَحُ إِذَا طَارَ؛ لِأَنَّ الرَّقِيقَ يَتَخَلَّصُ بِالْعِتْقِ وَيَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ.

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ
جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ» (١).

(٢) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ لَفْظَ الْعِتْقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا احْتِاجَ إِلَى نِيَّةٍ قِيَاسًا عَلَى
الطَّلَاقِ.

(٣) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ زَنْبَاعًا أَبَا رُوْحٍ
وَجَدَ غُلَامًا لَهُ مَعَ جَارِيَّتِهِ؛ فَقَطَعَ ذَكَرَهُ وَجَدَعَ أَنْفَهُ، فَأَتَى الْعَبْدَ النَّبِيَّ فَذَكَرَ لَهُ
ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ بِهِ؟». قَالَ: فَعَلَ كَذَا وَكَذَا.
قَالَ: «اذْهَبْ فَأَنْتَ حُرٌّ» (٢).

(٤) الدليل: عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ رَجُلًا
مُحَرَّمًا فَهُوَ حُرٌّ» (٣).

(١) حسن: أبو داود (٢١٩٤)، الترمذي (١١٨٤)، ابن ماجه (٢٠٣٩)، أحمد (٢٣١٦١)، حسنه في
الإرواء (ج ٦/ ٢٤٤/ ١٨٢٦).

(٢) حسن: أبو داود (٤٥١٩)، ابن ماجه (٢٦٨٠)، أحمد (٦٦٧١)، حسنه في الإرواء (ج ٦/ ١٦٨/
ح ١٧٤٤).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٩٤٩)، الترمذي (١٣٦٥)، ابن ماجه (٢٥٢٤)، أحمد (١٩٦٥٤)،

الضَّابُّ الثَّانِي: يَصِحُّ التَّدْبِيرُ وَالْكِتَابَةُ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ لِمَمْلُوكِهِ (١).
الضَّابُّ الثَّلَاثُ: مَنْ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا مَا فِيهِ صُورَةُ آدَمِي صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ
وَعَتَقَتْ بِمَوْتِهِ (٢).

- (١) الدليل: عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ مَمْلُوكًا عَنْ دُبْرٍ، فَاحْتَاجَ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟». فَبَاعَهُ مِنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِئَةِ
دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ وَقَالَ: «أَنْتَ أَحْوَجُ مِنْهُ» (١).
(٢) الدليل: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «بِعْنَا أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمُرُ نَهَانَا عَنْهُ فَاَنْتَهَيْنَا» (٢).



وصححه الألباني.

(١) متفق عليه: البخاري (٦٧١٦)، مسلم (٩٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٩٥٤)، والبيهقي (٣٤٧/١٠)، وقال الألباني في الإرواء
(ج١/١٨٩ ح ١٧٧٧): صحيح.

كتاب النكاح

وفيه خمسة أبواب:

- ١- باب أحكام النكاح والنظر.
- ٢- باب ركني النكاح وشروطه.
- ٣- باب المحرمات في النكاح.
- ٤- باب الشروط في النكاح.
- ٥- باب العيوب في النكاح.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - بَابُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ وَالنَّظَرِ

وفيه ضابطان:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: أَحْكَامُ النِّكَاحِ أَرْبَعَةٌ: يُسْتَحَبُّ: لِذِي شَهْوَةٍ لَا يَخَافُ الزَّنا (١)،

تعريفه: لُغَةً: الضَّمُّ والتَّدَاخُلُ.

اصطلاحًا: يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجَمَاعُ وَيُرَادُ بِهِ الْعَقْدُ.

قال شيخنا - حفظه الله - : «هُوَ مُشْتَرِكٌ لَفْظِيٌّ، فَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجَمَاعُ

كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (١). يَبَيِّنُ

النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ مَعْنَاهَا الْجَمَاعُ.

الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَأَبَتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ

الزُّبَيْرِ، إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ. فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لَا،

حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ...» (٢).

وقد يُرَادُ بِهِ عَقْدُ النِّكَاحِ كما في غير ما آتت.

قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ...﴾ (٣).

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ

اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٦٣٩)، مسلم (١٤٣٣).

(٣) سورة النور، الآية: (٣٢).

يَجِبُ: عَلَى مَنْ يَخَافُهُ (١)، يُبَاحُ: لِمَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ (٢)، يَحْرُمُ: بِدَارِ الْحَرْبِ لِغَيْرِ
ضُرُورَةٍ (٣).

الضَّابِطُ الثَّانِي: نَظَرُ الرَّجُلِ لِلْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ حَرَامٌ إِلَّا فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ (٤):
نَظَرُهُ لَوَجْهِ الْعَجُوزِ الَّتِي لَا تُشْتَهَى (٥)، نَظَرُهُ لَوَجْهِ مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهَا (٦)،

يَسْتَطِيعُ؛ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءُ (١).

(١) الدَّلِيلُ: الْقَاعِدَةُ الْأَصُولِيَّةُ الَّتِي تَقُولُ: «مَا لَا يَتِمُّ تَرْكُ الْحَرَامِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ
وَاجِبٌ». فَإِنْ خَشِيَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ الْوُقُوعَ فِي الْفَاحِشَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ.
(٢) لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَيْنِيًّا؛ أَوْ مَجْبُوبًا، أَوْ
كَبَرَ فِي السِّنِّ؛ فَلَا حَرَجَ فِي أَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ النِّكَاحُ بِشَرْطِ أَنْ يُخْبَرَ مَنْ سَيَتَزَوَّجُهَا بِحَالِهِ.
(٣) فَقَدْ حَرَّمَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَهُوَ مُقِيمٌ بِدَارِ الْحَرْبِ؛ حَتَّى
لَا يَتَعَلَّقَ بِهِمُ الْقَلْبُ وَيَنْشَغَلَ بِهِمْ، أَوْ يَقْعُوا فِي الْأَسْرِ أَوْ السَّبْيِ.

(٤) الدَّلِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَنْبَاسِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ (٢).

(٥) الدَّلِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ

جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ (٣).

(٦) فَيَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهَا لَتَكُونَ الشَّهَادَةُ

وَاقِعَةً عَلَى عَيْنِهَا.

(١) متفق عليه: البخاري (٥٠٦٦)، مسلم (١٤٠٠).

(٢) سورة النور، الآية (٦٠).

(٣) سورة النور، الآية: (٣٠).

نَظَرُهُ لَوَجْهِهِ وَكَفَى مَنْ يَخْطُبُهَا (١)، نَظَرُهُ إِلَى مَا يَظْهَرُ غَالِبًا مِنْ مُحَارِمِهِ (٢)،
نَظَرُ الْعَبْدِ إِلَى مَا يَظْهَرُ غَالِبًا مِنْ سَيِّدَتِهِ (٣)،

(١) الدليل: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ؟». قَالَ: فَخَطَبْتُ جَارِيَةً فَكُنْتُ أُحِبُّهَا لَهَا، حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا وَتَرَوُجَهَا فَتَرَوُجْتُهَا (١).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ (٢).
حَدِيثُ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ بَعْدَمَا أُنْزِلَ الْحِجَابُ، فَقُلْتُ: لَا آذَنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنْ أَخَاهُ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْذَنِي عَمَّكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقُعَيْسِ، فَقَالَ: «اُئْذَنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَمَّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ» (٣).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ

(١) حسن: أبو داود (٢٠٨٢)، أحمد (١٤٠٥٩)، صحيحه الألباني في الصحيحة (٩٩).

(٢) سورة النور، الآية: (٣١).

(٣) متفق عليه: البخاري (٤٧٩٦)، مسلم (١٤٤٥).

نَظَرَ الْعَيْنَيْنِ إِلَى مَا يَظْهَرُ غَالِبًا مِنَ النِّسَاءِ (١)، نَظَرَ الطَّبِيبِ إِلَى مَوْضِعِ الْحَاجَةِ عِنْدَ الْمَدَاوَاةِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ طَبِيبٌ (٢)،

يُخْمَرْنَ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴿١﴾.

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فَاطِمَةَ بَعْدَ كَانَ قَدْ وَهَبَهُ لَهَا، قَالَ: وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَنَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا تَلَقَّى قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ» (٢).
(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ (٣). أي: غيرُ أُولَى الْحَاجَةِ إِلَى النِّسَاءِ.

(٢) الدليل: حديث عطية القرظي، قال: «كُنْتُ مِنْ حَيِّ بَنِي قُرَيْظَةَ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ فَمَنْ أَنْبَتَ الشَّعْرَ قُتِلَ وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ لَمْ يُقْتَلْ» (٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بكشف العورة مع حرمة ذلك من أجل الضرورة وهي القتل.

(١) سورة النور، الآية: (٣١).

(٢) صحيح: رواه أبو داود (٤١٠٦)، البيهقي (٩٥/٧)، صحيحه في الإرواء (ج ٦/٢٠٦/ح ١٧٩٩).

(٣) سورة النور، الآية: (٣١).

(٤) صحيح: رواه أبو داود (٤٤٠٤)، الترمذي (١٥١٠)، النسائي (٣٣٧٥)، ابن ماجه (٢٥٣٢)،

نظره لجميع بدن زوجته (١).

(١) الدليل: قال تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (١).
وعن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا رسول الله، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «أَحْفَظُ عَوْرَتِكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» (٢).
وعن عائشة، قالت: «كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ» (٣). زاد مسلم: «مِنْ الْجَنَابَةِ».
وعمر بن شعيب روى عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ؛ فَلَا يَنْظُرُ إِلَىٰ مَا دُونَ السُّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ؛ فَإِنَّهُ عَوْرَةٌ» (٤).



(١) سورة المؤمنون، الآية: (٦).

(٢) حسن: أبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩)، ابن ماجه (١٩٢٠)، حسنه في الإرواء (ج ٦/٢١٢/ح ١٨١٠).

(٣) متفق عليه: البخاري (٢٦١)، ومسلم (٣٢١).

(٤) حسن: أبو داود (٤٩٦)، الدارقطني (١/٢٣٠)، البيهقي (٧/٩٤)، وحسنه في الإرواء (ج ٦/٢٠٧/ح ١٨٠٣).

٢- باب رُكْنَي النِّكَاحِ وشُرُوطِهِ

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: لِلنِّكَاحِ رَكْنَانِ: الْإِيجَابُ (١)، الْقَبُولُ (٢).

الضَّابِطُ الثَّانِي: شُرُوطُ صِحَّةِ النِّكَاحِ خَمْسَةٌ: تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ (٣)، رِضَاهُمَا (٤)،
خُلُوهُمَا مِنَ الْمَوَانِعِ (٥)،.....

(١) الْإِيجَابُ: فَيَكُونُ مِنْ وَلِيِّ الْمَرْأَةِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ بِأَيِّ لَفْظٍ يُفْهَمُ مِنْهُ
الْإِيجَابُ.

(٢) الْقَبُولُ: فَهُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِمَّنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

(٣) تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ: أَيُّ يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ النِّكَاحِ تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ بِمَا
يَتَمَيَّزَانِ بِهِ؛ سِوَاءٍ كَانَ بِالْإِسْمِ أَوِ الصِّفَةِ.

(٤) الدَّلِيلُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيِّمُ
أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا»^(١).

(٥) وَجْهَةٌ ذَلِكَ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ النِّكَاحِ خُلُوهُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْمَوَانِعِ؛
سِوَاءٍ كَانَتْ الْمَوَانِعُ بِسَبَبِ الْحُرْمَةِ أَوْ بِسَبَبِ الْعُيُوبِ الْمَوْجِبَةِ لِلْفَسْخِ، وَسَوْفَ
يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

(١) صحيح: أبو داود (٢٠٩٨)، الترمذي (١١٠٨)، النسائي (٣٢٦٠)، صحيحه في الإرواء (جـ)

.....الوليُّ (١)، الشَّهادةُ (٢).

- (١) الدليل: عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(١).
وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا
فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا
اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»^(٢).
- (٢) الدليل: حديث عمران بن حصين أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا
بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»^(٣).



- (١) صحيح: أبو داود (٢٠٨٥)، الترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١)، وصححه في الإرواء
(ج٦/٢٣٥/ح ١٨٣٩).
- (٢) صحيح: أبو داود (٢٠٨٣)، الترمذي (١١٠٢)، وابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه في الإرواء
(ج٦/٢٤٣/ح ١٨٤٠).
- (٣) صحيح: عبد الرزاق (١٩٦/٦/ح ١٠٤٧٣)، البيهقي (١١١/٧)، وقال في الإرواء
(ج٦/٢٦٧/ح ١٨٦٠): صحيح.

٣- بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ

وفيه أربعة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: المحرماتُ ثلاثة أنواع: محرماتٌ تحريراً مؤبداً (١)، تحريراً مؤقتاً (٢)، تحريراً طارئاً (٣).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: المحرمات تحريراً مؤبداً أربعة أقسام:

محرماتٌ بالنسب، وهُنَّ سَبْعٌ: الأم (٤) البنت (٥)،

(١) كُلُّ امْرَأَةٍ يُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ الزَّوْاجُ مِنْهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَالْحَالَاتِ، فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ.

(٢) هِيَ كُلُّ امْرَأَةٍ يُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ الدُّخُولُ بِهَا فِي حَالَةٍ خَاصَّةٍ قَائِمَةٍ بِهَا، فَإِذَا زَالَ التَّحْرِيمُ وَتَغَيَّرَ الْحَالُ صَارَتْ حَلَالًا.

(٣) وَهِيَ كُلُّ امْرَأَةٍ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا، لَكِنَّهُ طَرَأَ شَيْءٌ حَرَّمَ هَذَا الزَّوْاجَ، فَإِذَا زَالَ الطَّارِئُ عَادَ إِلَى الْإِبَاحَةِ مَرَّةً أُخْرَى.

(٤) فَيُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَمِّهِ، وَهِيَ مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهَا بِوِلَادَةٍ وَإِنْ عِلَتْ؛ فَيَشْمَلُ الْأُمَّ وَالْجَدَّةَ وَإِنْ عَلُونَ وَسَوَاءٌ كَانَتْ لَأُمٍّ أَوْ لَأَبٍ.

الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾^(١).

(٥) وَكَذَلِكَ يُحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِابْنَتِهِ وَإِنْ نَزَلَتْ، سَوَاءٌ كَانَتْ ابْنَةً أَوْ ابْنًا.

.....الأخت (١)، العمة (٢)، الخالة (٣)، بنت الأخ، بنت الأخت (٤).
محرمات بالرضاع، وهن سبعٌ كالمحرمات من النسب (٥).

أو بنت.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾.

(١) وكذلك يحرم على الرجل أن يتزوج بأخته من أي الجهات كانت سواء كانت لأبوين أو لأب أو لأم، الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ﴾.
(٢) وهي أخت الأب من أي الجهات سواء كانت لأبوين أو لأب أو لأم، الدليل: قوله تعالى: ﴿وَعَمَّتُكُمْ﴾.

(٣) وهي أخت الأم من أي الجهات كذلك، قوله تعالى: ﴿وَوَحْلَتُكُمْ﴾.
(٤) فيحرم على الرجل أن يتزوج بأبناء إخوته الذكور والإناث سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم، الدليل: قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾.
(٥) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾^(١).

وعن عائشة، قالت: قال النبي ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ»^(٢).

وعن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ في بنت حمزة: «لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنِّي

(١) سورة النساء: (٢٣).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١٤٤٧).

محرمات بالمصاهرة، وهنَّ أَرْبَعُ: أم الزوجة (١)، بنت الزوجة المدخول بأمرها (٢)، زوجة الابن (٣)، زوجة الأب (٤).

الرَّضَاعُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، هِيَ بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ. وفي رواية: «أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّةُ»^(١).

(١) أم الزوجة وإن علّت من نسبٍ أو رضاعٍ، فإنّها تحرّم تحريراً مؤبداً بمجرد العقد على ابنتها؛ الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَتْ نِسَاءَكُمْ﴾^(٢).

(٢) بنت الزوجة المدخول بأمرها؛ الدليل: قال تعالى: ﴿وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(٣).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الرجل إذا تزوّج المرأة ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حلّ له تزويج ابنتها»^(٤).

(٣) زَوْجَةُ الابن: وسواء كان ابنه أو ابن ابنه وإن نزل؛ الدليل: قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾.

(٤) زَوْجَةُ الأب: الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ

(١) متفق عليه: البخاري (٥١٠٦)، مسلم (١٤٤٩).

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٤) الإجماع (ص ١٠٤ / رقم ٤٠٣).

.....محرماتٌ بالسببِ وهو اللعانُ (١).

الضابطُ الثالثُ: المحرماتُ تحريمًا مؤقتًا قسمان: محرماتُ لأجلِ الجمعِ
وهُنَّ: الجمعُ بين المرأةِ وأختِها أو خالتها أو عمَّتِها (٢)،.....

مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ»^(١). وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: «مَرَّ بِي خَالِي
أَبُو بَرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ وَمَعَهُ لَوَاءٌ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى
رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «مَضَتْ السُّنَّةُ فِي الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ
يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»^(٣).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ
سَلَفَ﴾^(٤).

وحديث أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ
وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»^(٥).

(١) سورة النساء، الآية: (٢٢).

(٢) صحيح: أبو داود (٤٤٥٦)، والترمذي (١٣٦٢) واللفظ له، النسائي (٣٣٣١)، وابن ماجه

(٢٦٠٧)، صحيحه في الإرواء (ج ٨/ ١٨/ ح ٢٣٥١).

(٣) صحيح: رواه أبو داود (٢٢٥٠) والبيهقي (٤١٠/٧)، وقال في الإرواء (ج ٧/ ١٨٧/

ح ٢١٠٤): صحيح.

(٤) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٥) متفق عليه: البخاري (٥١٠٩)، مسلم (١٤٠٨).

متحرمات لأجل العدَدِ وهُنَّ: الزَّيَادَةُ عَلَى الرَّابِعَةِ لِلْحَرِّ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ لِلْعَبْدِ (١).

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: المحرماتُ تحريمًا عارضًا عشرةً: المَزَّوْجَةُ (٢)، الْمُعْتَدَّةُ (٣)،

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصَّغْرَى وَلَا الصَّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى».

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ (١).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ أَرْبَعًا مِنْهُنَّ (٢).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يَنْكَحَ اثْنَتَيْنِ، وَاخْتَلَفُوا فِي إِبَاحَةِ الْأَرْبَعِ؛ فَمَذْهَبُ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ إِلَّا اثْنَانِ، وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَقَتَادَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ» (٣).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٤).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ (٥).

(١) النساء، الآية: (٣).

(٢) صحيح: الترمذي (١١٢٨)، ابن ماجه (١٩٥٣)، أحمد (٤٥٩٥)، ومالك (١٣٤٣) صحيحه في الإرواء.

(٣) المغني (ج/٩/٤٧٢ - ٤٧٣).

(٤) سورة النساء، الآية: (٢٤).

(٥) البقرة، الآية: (٢٣٥).

المُسْتَبْرَأَةُ (١)، الزَّانِيَةُ حَتَّى تُتُوبَ (٢)، الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا حَتَّى تُنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ (٣)،

وَمِنْ بَابِ أَوْلَى الزَّوْجِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَرْجُوعَاتِ.

(١) الدليل: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - وَرَفَعَهُ - أَنَّهُ قَالَ فِي سَبَايَا أُوطَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حِيضَةً»^(١).
عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ»^(٢).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣). وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ مَرْثَدَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارِيَّ بِمَكَّةَ، وَكَانَ بِمَكَّةَ بَغِيًّا يُقَالُ لَهَا: عَنَاقٌ. وَكَانَتْ صَدِيقَتُهُ. قَالَ: جِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْكِحْ عَنَاقًا؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي، فَنَزَلْتُ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾. فَدَعَانِي فَقَرَأَهَا عَلَيَّ وَقَالَ لِي: «لَا تُنْكِحُهَا»^(٤).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَنْكِحٌ بِإِحْسَانٍ﴾.

(١) صحيح: أبو داود (٢١٥٧)، الترمذي (١٥٦٤)، أحمد (١١٢٠٢)، الدارمي (٢٢٩٥)، صحيحه في الإرواء (ج٥/١٣٩/ح١٣٠٢).

(٢) صحيح: أبو داود (٢١٥٨)، الترمذي (١١٣١)، أحمد (١٦٥٤٤)، صحيحه في الإرواء (ج٧/٢١٣/ح٢١٣٧).

(٣) سورة النور، الآية: (٣).

(٤) صحيح: أبو داود (٢٠٥١)، الترمذي (٣١٧٧)، والنسائي (٣٢٢٨)، وصحيحه الألباني.

المُحْرَمَةُ (١)، المُسْلِمَةُ لِكَافِرٍ (٢)، الكَافِرَةُ لِمُسْلِمٍ (٣)

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ (١).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتْ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ، إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ. فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ» (٢).

(١) الدليل: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يُخْطَبُ» (٣).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ وَلَا أُمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (٤).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ (٥).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٣٩)، مسلم (١٤٣٣).

(٣) صحيح: مسلم (١٤٠٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٢١).

(٥) سورة البقرة، الآية: (٢٢١).

.....الأمة على الحرّ القادر على نكاح الحرّة (١)، الخنثى حتى يتبين أمره (٢).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَافِرِ﴾^(١).

(١) الدليل: قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمَنِ اتُّوهْنَ وَأْتُوهُنَّ بِأُجُورِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَنَحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾^(٢).

(٢) فلا يجوز أن يتزوج الخنثى المشكل حتى يتبين أمره إما أن يكون رجلاً أو أنثى.



(١) سورة الممتحنة، الآية: (١٠١).

(٢) النساء: (٢٥).

٤- بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ قِسْمَانِ: صَحِيحٌ لِازْمٍ (١)، فَاسِدٌ (٢).
الضَّابِطُ الثَّانِي: الصَّحِيحُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفِ فَلَهَا الْخِيَارُ، مِثْلُ أَنْ لَا يَنْقَلَهَا مِنْ بَلَدِهَا (٣).

(١) الصَّحِيحُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفِ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي فسخ العقد.

(٢) والفاسد: نوعان:

الأول: ما يبطل العقد فلا تترتب عليه آثاره.

والثاني: ما يفسده، وهو الذي تترتب عليه آثاره، وسوف يأتي الكلام مفصلاً.

(٣) الدليل: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(٢).

رَوَى الْأَثَرُمُ: «أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا دَارَهَا، ثُمَّ أَرَادَ نَقْلَهَا، فَخَاصَمُوهُ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: لَهَا شَرْطُهَا. فَقَالَ الرَّجُلُ: إِذَا يَطْلُقُنَا. فَقَالَ عُمَرُ: مَقَاتِعَ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ»^(٣).

(١) متفق عليه: البخاري (٢٧٢١)، مسلم (١٤١٨).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٥٤٩)، الترمذي (١٣٥٢)، البيهقي (٧٩/٦)، صحيحه في الإرواء (ج ٥/

١٤٢/ح ١٣٠٣).

(٣) صحيح: رواه ابن أبي شيبة (١/٢٢/٧)، البيهقي (٢٤٩/٧)، وصح في الإرواء

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: الشَّرْطُ الْفَاسِدُ نَوْعَانِ:

١- نَوْعٌ يُبْطِلُ الْعَقْدَ: وَهُوَ الشُّغَارُ (١)، الْمُحَلَّلُ (٢)،

(١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ: أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» (١).
قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ. قَالَ: «وَالشُّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجْكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ وَأَزْوَجْكَ أُخْتِي» (٢).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمَحَلَّلَ لَهُ» (٣).

وَعَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» (٤).
وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ

(ج ٦ / ٣٠٣ / ح ١٨٩٣).

(١) متفق عليه: البخاري (٥١١٢)، مسلم (١٤١٥).

(٢) صحيح مسلم (١٤١٦).

(٣) صحيح: الترمذي (١١٢٠)، والنسائي (٣٤١٦)، وأحمد (٤٢٧١)، والدارمي (٢٢٥٨)، الإرواء

(ج ٦ / ٣٠٧ / ح ١٨٩٧).

(٤) صحيح: أبو داود (٢٠٧٦)، وابن ماجه (١٩٣٥)، والبيهقي (٢٠٨ / ٧)، صحيح في الإرواء

(ج ٦ / ٣٠٧ - ٣١١).

والمُتَعَّةُ (١).

٢- نوعٌ لا يُبْطَلُهُ: كأن يشترط أن لا مهر لها، أو أن لا يُنفقَ عليها، أو أن لا يُجَامِعَهَا؛ فيصحُّ العقد، وَيَبْطُلُ الشرطُ (٢).

الْمُسْتَعَارِ؟». قالوا: بلى، يا رَسُولَ اللَّهِ. قال: «هُوَ الْمُحَلَّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ»^(١).

وعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا أَخٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ مُؤَامَرَةٍ مِنْهُ لِيَحِلَّهَا لِأَخِيهِ: هَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ، كُنَّا نَعُدُّ هَذَا سِفَاحًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنَبَرِ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ»^(٤).

(١) حسن: ابن ماجه (١٩٣٦)، الحاكم (١٩٨/٢)، والبيهقي (٢٠٨/٧)، صحيح في الإرواء (ج ٦/٣٠٧ - ٣١١).

(٢) صحيح: الطبراني في الأوسط (٢/١٧٤)، الحاكم (١٩٩/٢)، البيهقي (٢٠٨/٧)، صحيح في الإرواء (ج ٦/٣١١ ح ١٨٩٨).

(٣) صحيح مسلم (١٤٠٦).

(٤) متفق عليه: البخاري (٤٥٦)، مسلم (١٥٠٤).

٥- باب العيوب في النكاح

وفيه ضابط واحد:

العيوب المُنْتَهة للخيار في النكاح ثلاثة أقسام:

القِسْمُ الأول: ما يختص بالرجال وهو شيئان: الجُبُّ (١)، والعُتَّةُ (٢).

القِسْمُ الثاني: ما يختص بالنساء وهو أربعة أشياء: الرَّتْقُ (٣)، الفتَقُ (٤)،

(١) وهو مقطوعُ الذَّكَرِ أو الخِصْيَيْنِ أو أَشْلُ الذَّكَرِ، ففي هذه الحالة

يوجبُ الفسخ.

قال ابنُ قدامة: «وأما الجُبُّ فهو: أن يكونَ جميعُ ذكرِهِ مَقْطُوعًا أو لم يبقَ

منه إلا ما لا يمكنُ الجِماعُ به»^(١).

(٢) هو العَاجِزُ عَنِ الإيلاجِ مَعَ سَلَامَةِ الذَّكَرِ، فإذا رُفِعَ أمرُهُ إلى القاضي

فإنَّهُ يُؤَجَّلُهُ سَنَةً هِلَالِيَّةً حتَّى يَمُرَّ عليه الحَوْلُ فقد ينشِطُ في وقتٍ دُونَ آخِرِ،

فيمُرُّ عليه فصولُ السَّنَةِ الأربعة فَقَدْ ينشِطُ في الصَّيْفِ أو الخَرِيفِ أو الشَّتَاءِ أو

الرَّبِيعِ، فإنَّ وَطْئَهَا سَقَطَ طَلِبُهَا وإلَّا لها الفسخُ.

(٣) الرَّتْقُ: هو التحامُ فَرْجِ المرأةِ بحيثُ لا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ جِماعَهَا.

(٤) الفتَقُ: هو انْفِتاحُ الفَرْجِ على الدُّبْرِ. وقيل: هو انْفِتاحُ مجرى البولِ على

مجرى المنيِّ.

(١) المغني (ج ١٠/ ٥٨).

.....الْقَرْنُ (١)، الْعَقْلُ (٢).
 القسمُ الثالثُ: ما يشتركان فيه وهو ثلاثة أشياء: الجَذَامُ (٣)، الْبَرَصُ (٤)،
 الْجُنُونُ (٥)، كُلُّ ما يَمْنَعُ قِضَاءَ الْوَطْرِ عَيْبٌ يَجُوزُ بِهِ الْفَسْخُ (٦).

- (١) القرن: هو قَرْنٌ مِنْ لَحْمٍ يَكُونُ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ يَمْنَعُ مِنَ الْمَعاشِرَةِ.
 (٢) الْعَقْلُ: هو خروجُ رَائِحَةٍ مُنْتِنَةٍ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ حَالَ الْوَطْءِ^(١).
 (٣) الْجَذَامُ: وهو مَرَضٌ تَتَهافتُ منه الْأَطْرَافُ وَيَتَساقَطُ منه اللَّحْمُ.
 (٤) الْبَرَصُ: مَرَضٌ يُجَدِّثُ لِلْمَرِيضِ قَشْرًا أبيضَ، وَيُسبِّبُ له حِكَةً مَوَلَةً.
 (٥) الجنون: وهو زوالُ الْعَقْلِ بِالْكُلِّيَّةِ فيصْبِحُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى اسْتِدَامَةِ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي ما يَفْعَلُ أو يَقُولُ.
 (٦) أي إذا ظهر بأحد الزوجين عيب يمنع استمتاع أحد الزوجين بالآخر فإنه يوجب الفسخ، كمرض الإيدز أو الأمراض المعدية التي تمنع الرجل من قضاء وطره والمرأة كذلك.



(١) كل هذه العيوب تمنع الرجل من الاستمتاع بالزوجة، فإن أزال هذه العيوب بالجراحة أو غيرها صح النكاح، وإلا فمن حق الزوج الفسخ.

كتاب الصّدَاقِ

وفيه ثلاثة أبواب:

- ١- بابُ أحكامِ الصّدَاقِ.
- ٢- بابُ الوَلِيَّةِ.
- ٣- بابُ شَرِّ النَّسَاءِ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



١ - بَابُ أَحْكَامِ الصَّدَاقِ



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: الْأَشْيَاءُ الَّتِي تُسْقِطُ الْمَهْرَ كَامِلًا قَبْلَ الدُّخُولِ أَرْبَعَةٌ: فَسُخْهُ لِعَيْبِهَا (١)، إِسْلَامُهَا تَحْتَ كَافِرٍ (٢)، رَدُّهَا تَحْتَ مُسْلِمٍ (٣)، الْخُلْعُ (٤).

تعريفه: الصَّدَاقُ لُغَةً: بَفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِهَا مَأْخُوذٌ مِنَ الصَّدَقِ، لِإِشْعَارِهِ بِصَدَقِ رَغْبَةِ الزَّوْجِ فِي الزَّوْجَةِ (١). وَهُوَ الْمَهْرُ وَالنَّحْلَةُ وَالْعَطِيَّةُ وَالْفَرِيضَةُ وَالْأَجْرُ وَالْهَبَةُ. وَيُسَبِّهُهَا فِي زَمَانِنَا: (القائمة).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ مَا يَجْعَلُهُ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ نَظِيرَ مَا يَسْتَحِلُّ مِنْ فَرْجِهَا.

(١) فَإِذَا ظَهَرَ بِالْمَرْأَةِ عَيْبٌ يَمْنَعُ الْاِسْتِمْتَاعَ بِهَا فَفُسِّخَ الْعَقْدُ لِهَذَا الْعَيْبِ

فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ، لَكُونَ الْفُسْخَ بِسَبَبِهَا وَمِنْ جِهَتِهَا.

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٢).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٣).

(٣) وَكَذَا إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ إِسْلَامِهَا وَكَانَ زَوْجُهَا مُسْلِمًا؛ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا

حَتَّى وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بَهَا، وَلَا تَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قِبَلِهَا.

(٤) فَإِذَا خَلَعَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الصَّدَاقِ.

(١) سبل السلام [ج ٣ / ٢٤٠].

(٢) سورة النساء (١٤١).

(٣) سورة الممتحنة (١٠).

الضابط الثاني: الأشياء التي تُسقط نصف المهر قبل الدخول خمسة: الطلاق (١)، فسحها لغيره (٢)، إسلامه وتحتة كافرة (٣)، ردته (٤)، ملكه لزوجته (٥).

الضابط الثالث: الأشياء التي تُقرر المهر كاملاً قبل الدخول اثنتان: موت

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(١).

(٢) فإذا كان العيب من العيوب الموجبة للفسخ، كالجب أو العنة، ولم تعلم به المرأة قبل العقد أو أثناءه؛ فلها الفسخ وتستحق نصف المهر.

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾^(٢).

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾^(٣).

(٥) قال ابن قدامة: «ليس للسيد أن يتزوج أمة؛ لأن ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة وإباحة البضع، فلا يجتمع معه عقد أضعف منه، ولو ملك زوجته وهي أمة انسخ نكاحها، وكذلك لو ملكت المرأة زوجها انسخ نكاحها، ولا نعلم في هذا خلافاً، ولا يجوز أن يتزوج أمة له فيها ملك، ولا يتزوج مكاتبته لأنها مملوكة»^(٤). ولكونه المتسبب في الفسخ.

(٢) سورة المائدة (٥).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٤) المغني (ج ٩ / ٥٧٥).

(٣) سورة الممتحنة، الآية: (١٠).

أَحَدِهِمَا (١)، الْجَمَاعُ (٢).

(١) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا؛ لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ، فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةٍ مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ. فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ»^(١).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٢).

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾^(٣).
عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَلَاعِنِينَ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي. قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا»^(٤).



(١) صحيح: أبو داود (٢١١٤)، الترمذي (١١٤٥)، النسائي (٣٣٥٥)، ابن ماجه (١٨٩١)، الدارمي

(٢٢٤٦)، صحيحه في الإرواء (١٩٣٩).

(٢) البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢١).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣).



٢- بَابُ الْوَلِيْمَةِ



وفيه ضابطان:

الضابط الأول: إجابة الدعوة واجبة بشروط أربعة: أن يدعو رجلاً بعينه (١)، أن لا يكون في الوليمة منكر (٢)، أن يكون الداعي مسلماً يحرم هجره (٣)، أن يكون كسبه طيباً (٤).

الوليمة: مأخوذة من الولم وهو الجمع؛ لأن الزوجين يجتمعان، وهي في العرس خاصة.

(١) الدليل: عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (١).
(٢) ولأنه لو شارك في الوليمة مع وجود المنكر لأصبح مشاركاً في الإثم ومُعِيناً لهم من غير إكراه، وقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (٢).

(٣) أما إذا كان الداعي مسلماً مستقيماً يحرم هجره؛ فإنه يجب على المدعو إجابة الدعوة وإلا أثم.

(٤) حتى لا يأكل من شيءٍ مُحَرَّمٍ فَيَنْبَتَ لَحْمُهُ مِنْ هَذَا الْمَحَرَّمِ، وقد قال النبي ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ، النَّارُ أَوْلَىٰ بِهِ» (٣).

(٢) المائدة، الآية: (٢).

(١) صحيح: مسلم (١٤٣٢).

(٣) صحيح: الترمذي (٦١٤)، أحمد (١٤٠٣٢)، الدارمي (٢٧٧٦)، صححه في صحيح سنن

الضَّابِطُ الثَّانِي: آدَابُ الْوَلِيمَةِ خَمْسَةٌ عَشَرَ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْصِدَ بِالْإِجَابَةِ السُّنَّةَ وَإِكْرَامَ أَخِيهِ لَا نَفْسَ الْأَكْلِ (١)، يُسْتَحَبُّ الْبَسْمَلَةُ فِي أَوَّلِهِ (٢)،

وقد قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾ (١).

(١) الدليل: قول النبي ﷺ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ» (٢).

وكذا ينبغي أَنْ يَنْوِيَ بِالْأَكْلِ التَّقْوَى عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ؛ لقوله ﷺ: «إِتِمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِتِمَّا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» (٣).

(٢) الدليل: عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا لَمْ نَضْغُ أَيْدِينَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعُ يَدَهُ، وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَهُ مَرَّةً طَعَامًا فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَاتِبَتَا تُدْفَعُ فَذَهَبَتْ لِيَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهَا، ثُمَّ جَاءَ أَغْرَابِيٌّ كَاتِبَتَا يُدْفَعُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» (٤).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ، سَمَّ اللَّهُ

الترمذي (ج ١ / ٣٥).

(١) سورة البقرة (١٦٨).

(٢) حسن: رواه ابن أبي الدنيا والطبراني عن ابن عمر، صحيح الجامع (١٧٦).

(٣) متفق عليه: البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠١٧).

والحمدُ في آخره (١)،

وَكُلُّ بِمَيْنِكَ وَكُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»^(١).

فَإِذَا نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ فِي أَوَّلِهِ قَالَ - إِذَا ذَكَرَ أَثْنَاءَ الطَّعَامِ -: بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ.
وَعَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ فَلْيُقِلْ: بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ»^(٢).

(١) الدليل: عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ. غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٣).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرِبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا»^(٤).

وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا»^(٥).

(١) متفق عليه: البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٧٦٧)، والترمذي (١٨٥٨)، ابن ماجه (٣٣٦٤)، أحمد (٢٥٢٠٥)، صحيحه في الصحيحه (ج ١ / ٣٨٢ / ح ١٩٨).

(٣) حسن: أبو داود (٤٠٢٣)، الترمذي (٣٤٥٨)، ابن ماجه (٣٢٨٥)، أحمد (١٥٢٠٥)، الدارمي (٢٦٩٠)، صحيح في الإرواء (ج ٧ / ح ١٩٨٩).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٥١)، النسائي (٦٨٩٤)، وصححه في الصحيحه (٧٠٥).

(٥) صحيح: مسلم (٢٧٣٤).

يَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بِالشَّيْءِ (١)، يُكْرَهُ تَقْدِيمُ الطَّعَامِ حَارًّا (٢)، يُكْرَهُ التَّنَفُّسُ فِي الْإِنَاءِ (٣)،

(١) الدليل: عن إياس بن سلمة بن الأكوع، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ، فَقَالَ: «كُلْ بِيَمِينِكَ». قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «لَا أَسْتَطَعْتَ؛ مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ». قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ (١).

عن جابر بن عبد الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّيْءِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّيْءِ» (٢).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشَيْءٍ وَيَشْرَبُ بِشَيْءٍ» (٣).

(٢) الدليل: عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا ثَرَدَتْ غَطَّتْهُ شَيْئًا حَتَّى يَذْهَبَ فَوْرُهُ (٤)، ثُمَّ تَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبَرَكَةِ» (٥).

(٣) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) صحيح: مسلم (٢٠٢١).

(٢) صحيح: مسلم (٢٠١٩).

(٣) صحيح: مسلم (٢٠٢٠).

(٤) فوره: شدة الحر.

(٥) صحيح: أحمد (٢٦٤١٨)، الدارمي (٢٠٤٧)، الصحيحة (ج ١/ ٧٤٧/ ح ٣٩٢).

يُكْرَهُ جَوْلَانُ الْيَدِ فِي طَعَامٍ مُوَحَّدٍ مَعَ جَمَاعَةٍ (١)، يُكْرَهُ الْأَكْلُ مِنْ وَسْطِ الطَّعَامِ (٢)، يُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الطَّعَامِ (٣)، يُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِنًا (٤)،

«إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ» (١). وفي لفظ: «نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ» (٢).

(١) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ غَلَامًا فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غَلَامُ، سَمَّ اللَّهُ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». فَمَا زِلْتُ تِلْكَ طُعْمَتِي بَعْدُ (٣).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقِصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ، فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ حَوْلِهَا وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَاتَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا» (٤).

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يُنْفَخَ فِيهِ» (٥).

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا آكُلُ مُتَكِنًا» (٦).

(١) متفق عليه: البخاري (٥٦٣٠)، مسلم (٢٦٧).

(٢) صحيح: مسلم (٢٦٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٥٣٧٦)، مسلم (٢٠٢١).

(٤) صحيح: أبو داود (٣٧٧٢)، الترمذي (١٨٠٥)، وابن ماجه (٢٢٧٧)، وأحمد (٢٧٢٥)، واللفظ له صحيح الجامع (٤٥٠٢).

(٥) صحيح: أبو داود (٣٧٢٨)، والترمذي (١٨٨٨)، وابن ماجه (٣٤٢٩)، أحمد (١٩١٠).

(٦) صحيح: البخاري (٥٣٩٨).

يُكْرَهُ الْأَكْلُ بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ (١)، يُكْرَهُ الْقِرَانُ فِي التَّمْرِ وَنَحْوِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ (٢)، يُكْرَهُ تَقْيِيلُ الْخُبْزِ أَوْ إِهَانَتُهُ أَوْ مَسْحُ يَدِهِ بِهِ (٣)، يُسْتَحَبُّ أَكْلُ اللَّقْمَةِ السَّاقِطَةِ (٤)، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكَلَ مَعَهُم بِالْإِثَارِ (٥)،

(١) الدليل: عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بَثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَيَلْعَقُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَهَا» (١).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرُنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ» (٢).

(٣) الدليل: عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ» (٣).

(٤) الدليل: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى، وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ» (٤).

(٥) الدليل: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ

(١) صحيح: مسلم (٢٠٣٢).

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٤٨٩)، مسلم (٢٠٤٥).

(٣) متفق عليه: البخاري (١٤٧٧)، مسلم (٥٩٣).

(٤) صحيح: مسلم (٢٠٣٣).

..... يستحب أن يدعو لصاحبِ الوليمة (١).

خَصَاصَةً وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١﴾.

(١) الدليل: حديث ابنِ عُمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَتْهُ» (٢).



(١) سورة الحشر، الآية: (٩).

(٢) صحيح: أبو داود (١٦٧٢)، النسائي (٢٥٦٧)، أحمد (٥٣٤٢)، صحيحه في الإرواء (جـ).



٣- بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: يَحِبُّ عَلَيْهَا طَاعَةَ زَوْجِهَا (١) إِلَّا فِي الْمَعْصِيَةِ (٢)،

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا» (١).

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا؛ قِيلَ لَهَا: ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ» (٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ فَبَاتَ غَضَبَانَ عَلَيْهَا لَعَنَّهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» (٣). وفي رواية: «حَتَّى تَرْجِعَ» (٤).

(٢) الدليل: حديث علي بن أبي طالب وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا طَاعَةَ

(١) صحيح: الترمذي (١١٥٩)، ابن ماجه (١٨٥٢)، أحمد (١٨٥٩١)، الدارمي (١٤٦٤)، وصححه الألباني.

(٢) صحيح: أحمد (١٦٦٤)، الطبراني في الكبير (٩٩١)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٣٢٥٤).

(٣) متفق عليه: البخاري (٣٢٣٧)، مسلم (١٤٦٣).

(٤) صحيح البخاري (٥١٩٤).

..... وعليه أن يُعامِلَهَا بِالْمَعْرُوفِ (١).

الضَّابِطُ الثَّانِي: يَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ: إتيانُهَا فِي الدُّبْرِ (٢)،

فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» (١).

وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا فَتَمَعَّطَ شَعْرُ رَأْسِهَا، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أَصِلَ فِي شَعْرَهَا. فَقَالَ: «لَا، إِنَّهُ قَدْ لُعِنَ الْمُوصِلَاتُ» (٢).

(١) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٣).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٤).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» (٥).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ - أَوْ قَالَ -: غَيْرُهُ» (٦).

(٢) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي

(١) متفق عليه: البخاري (٧٢٥٧)، مسلم (١٨٤٠).

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٢٠٥)، ومسلم (٢١٢٣).

(٣) سورة النساء، الآية: (١٩).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٢٨).

(٥) متفق عليه: البخاري (٣٣٣١)، مسلم (١٤٦٨).

(٦) صحيح: مسلم (١٤٦٩).

إِتْيَامُهَا فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ (١)، إِتْيَامُهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ فِي رَمَضَانَ (٢)،

دُبْرَهَا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَبِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ^(١).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرَهَا»^(٢).

وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ»^(٣).

(١) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْرِضُوا عَنِ النِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(٤).

(٢) الدليل: حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «... لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^(٥).

وَعَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٦).

(١) صحيح: أبو داود (٣٩٠٤)، الترمذي (١٣٥)، ابن ماجه (٦٣٩)، أحمد (٩٠٣٥)، الإرواء (ج) ٢٠٠٦/٧.

(٢) صحيح: رواه الترمذي (١١٦٦)، ابن ماجه (٦١٩)، وقال الألباني: صحيح.

(٣) صحيح: الترمذي (١١٦٥)، ابن ماجه (١٩٢٤)، أحمد (٢١٣٤٧)، الدارمي (٢٢١٣) صححه في الإرواء (ج) ٧/٦٥ (١٩٢٤).

(٤) البقرة: (٢٢٢).

(٥) مشفق عليه: البخاري (٧٢٥٧)، مسلم (١٨٤٠).

(٦) صحيح: أحمد (١٠٩٨)، ابن أبي شيبه (٤٥/٦ ح ٣٣٧١٧)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٧٨/١).

إتيانها وهي مُحَرَّمَةٌ (١).

الضابط الثالث: ويحرم عليها ثلاثة أمور: أَنْ تمتنع إذا دعاها إلى فراشه (٢)، أَنْ تصومَ غير رمضان وهو شاهدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ (٣)

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (١).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ فَبَاتَ غَضْبَانَ لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» (٢).
وفي رواية: «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» (٣).

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْتُجِبْ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ» (٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (٥).
وفي رواية: «غَيْرَ رَمَضَانَ» (٦).

(١) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

(٢) متفق عليه: رواه البخاري (٥١٩٣)، ومسلم (١٧٣٦).

(٣) صحيح: رواه مسلم (١٧٣٦).

(٤) صحيح: رواه البزار، (ص. ج/ ٥٣٣)، الصحيحة (١٢٠٣).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥١٩٥) واللفظ له، ومسلم (١٠٢٦).

(٦) صحيح: رواه أبو داود (٢٤٥٨)، والترمذي (٧٨٢)، ابن ماجه (١٧٦١)، أحمد (٩٨١٢) وقال =

..... أَنْ تَطْلُبَ الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ (١).

(١) عَنْ ثُوبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» (١).



الألباني: صحيح.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٢٢٢٦)، والترمذي (١١٨٧)، ابن ماجه (٢٠٥٥)، وصححه الألباني.

رقع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب الخلع

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه ضابط واحد:

شروطه أربعة: أن يَقَعَ مِنْ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاؤُهُ (١)، أن يكونَ على عَوْضٍ (٢)، أن يَقَعَ مُنْجَزًا (٣)، أن لا يكونَ حِيلَةً لِإِسْقَاطِ يَمِينِ الطَّلَاقِ (٤).

(١) قال ابنُ قدامة: «وجُمْلَةُ ذلك: أن كُلَّ زوجٍ صَحَّ طَلَاؤُهُ صَحَّ خُلْعُهُ؛ لأنَّه إذا ملكَ الطَّلَاقَ وهو مجردُ إسقاطٍ من غيرِ تحصيلِ شيءٍ فلاَن يملكه محصلاً للعوضِ أولى» (١).

(٢) قال ابنُ قدامة: لا يكونُ خُلْعًا إِلَّا بِعَوْضٍ، رَوَى عنه مُهْنًا إذا قال لها: اخلعي نفسكِ. فقالت: خلعتُ نفسي. لم يكن خُلْعًا إِلَّا على شيءٍ، إِلَّا أن يكونَ نوى الطَّلَاقَ فيكونَ ما نوى.

(٣) قال ابنُ قدامة: «إذا قال: إِن أُعْطِيتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَعْطَتْهُ أَلْفًا أَوْ أَكْثَرَ طَلَّقَتْ لَوْ جُودَ الصَّفَةِ، وَإِنْ أَعْطَتْهُ دُونَ ذَلِكَ لَمْ تَطْلُقْ لِعَدَمِهَا».

(٤) الأدِلَّةُ: قولُهُ تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِخْسَنِ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (٢).

(١) المغني (ج ١٠ / ٣١١).

(٢) سورة البقرة (٢٢٩، ٢٣٠).

قال شيخ الإسلام: «خُلِعَ الحيلة لا يصحُّ على الأصحَّ، كما لا يصحُّ نكاحُ المحلِّ؛ لأنَّه ليس المقصودُ منه الفرقة، وإنما يُقصدُ منه بقاء المرأة مع زوجها، والعقدُ لا يُقصدُ به نقيضُ مقصوده»^(١).



(١) الإنصاف (ج ١٣/ ٣١٢).

كتاب الطلاق

وفيه ستة أبواب:

- ١ - باب أحكام الطلاق
- ٢ - باب سنة الطلاق وبدعته
- ٣ - باب صريح الطلاق وكنايته
- ٤ - باب ما يختلِفُ فيه عدد الطلاق
- ٥ - باب تعليل طلاق الطلاق
- ٦ - باب الرجعة

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



١ - بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ (١)



وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: أَحْكَامُهُ خَمْسَةٌ: يُبَاحُ لِحَاجَةٍ (٢)، يُكْرَهُ لِغَيْرِهَا (٣)،

(١) تعريفه لغةً: حُلُّ الْوَثَاقِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ الْإِرْسَالُ وَالتَّرْكَ،
تَقُولُ: أَطْلَقْتُ الْأَسِيرَ إِذَا حَلَلْتَ قَيْدَهُ وَأَرْسَلْتَهُ.

وَشَرْعًا: حُلُّ رَابِطَةِ الزَّوْاجِ وَإِنْهَاءِ الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

(٢) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَهُوَ مَبَاحٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِسُوءِ خُلُقِ الْمَرْأَةِ وَسُوءِ
عِشْرَتِهَا وَالتَّضَرُّرِ بِهَا مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْغَرَضِ مِنْهَا»^(١).

قَالَ الْبُلَيْهِيُّ: «قَوْلُهُ: يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

وَتَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا وَفَعَلًا وَهَذَا مِنْ مُحَاسِنِ شَرِيعَتِنَا الْمُطَهَّرَةِ
الْحَكِيمَةِ»^(٢).

(٣) لِأَنَّهُ إِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ النِّكَاحِ هُوَ اسْتِدَامَةُ الْعِشْرَةِ فَيُكْرَهُ
إِزَالَتُهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ لِلْمَصَالِحِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا.

عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي

(١) المغني (ج ١٠ / ٣٢٤).

(٢) السلسيل (ج ٣ / ٦٤٦).

يُسْنُ لتفريطها في حقِّ ربِّها (١)، يَحْرُمُ في الحيض (٢)، يجبُ على الموليِّ بعدَ التَّربُّصِ ومَنْ يَعْلَمُ بِفُجُورِ زَوْجَتِهِ (٣).

غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» (١).

(١) قال ابنُ قدامة: «مندوبٌ إليه وهو عندَ تفريطِ المرأةِ في حقوقِ الله الواجبةِ عليها مثلِ الصَّلَاةِ ونحوِها ولا يُمكنُ إجبارُها عليها» (٢).

(٢) الدليلُ: قوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْذِرْتَن﴾ (٣).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» (٤).

(٣) الدليلُ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْعَاقُ، وَالَّذِي يُقْرِئُ فِي أَهْلِهِ الْخَبَثَ» (٥).

قال ابنُ قدامة: «واجبٌ: وهو طلاقُ الموليِّ بعدَ التَّربُّصِ إذا أبى الفيئةُ،

(١) صحيح: أبو داود (٢٢٢٦)، الترمذي (١١٨٧)، ابن ماجه (٢٠٥٥) صححه في (صحيح سنن الترمذي / ١١٨٧).

(٢) المغني (ج ١٠ / ٣٢٤).

(٣) الطلاق، الآية: (١).

(٤) متفق عليه: البخاري (٥٢٥٢)، مسلم (١٤٧١).

(٥) صحيح: أحمد (٥٣٤٩)، وصححه الألباني في (صحيح الجامع / ٣٠٥٢).

الضابط الثاني: مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ (١)،

وطلاق الحكمين في الشقاق إذا رأيا ذلك» (١).

وسوف نتكلم في الإيلاء بالتفصيل إن شاء الله.

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ

طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ (٢).

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ

بِمَعْرُوفٍ﴾ (٣).

والمقصود في الآيتين هو: الزَّوْجُ.

وعن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» (٤).

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن المجنون والمعتوه لا يجوز طلاقه» (٥).

وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ» (٦).

قال أهل العلم: الإغلاق هو الجنون.

(١) المغني (ج ١٠ / ٣٢٣).

(٢) الأحزاب (٤٩).

(٣) سورة البقرة (٢٣١).

(٤) حسن: ابن ماجه (٢٠٨١)، الدارقطني (٤ / ٣٧ / ١٠١)، البيهقي (٧ / ٣٦)، حسنه في الإرواء (ج

٧ / ١٠٨ / ح ٢٠٤١).

(٥) الإجماع (ص ١١٣ / رقم ٤٥١).

(٦) صحيح: ابن ماجه (٢٠٤٦)، أحمد (٢٥٨٢٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٥٢٥).

.....صَحَّ أَنْ يُوكَّلَ غَيْرُهُ وَلَوْ زَوْجَتَهُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا (١).

وَعَنْ عُثْمَانَ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ لِمَجْنُونٍ وَلَا سَكْرَانَ طَلَقٌ» (١).

(١) لِأَنَّ الْعَقْدَ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي إِنْشَائِهِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي إِنْهَائِهِ، وَيَجُوزُ لِمَنْ يَصَحُّ طَلَاقُهُ أَنْ يُوكَّلَ غَيْرُهُ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوكَّلَ زَوْجَتَهُ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا، أَوْ طَلَاقِ غَيْرِهَا - ضَرَّتْهَا - .



(١) صحيح: البيهقي (٣٥٩/٧)، ابن أبي شيبة (٢/٨٥/٧)، وصححه الألباني في الإرواء (جـ)

٢- بَابُ سَنَةِ الطَّلَاقِ وَبِدْعَتِهِ

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: طَلَاقُ السَّنَةِ أَنْ يُطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ (١).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: طَلَاقُ الْبِدْعَةِ الْحَرَمِ نَوْعَانِ (٢):

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (١).

قال شيخنا - حفظه الله - : «أي مُسْتَقْبَلَاتِ الْعِدَّةِ».

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيَرَا جَعَهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» (٢). وفي رواية: «مُرْهُ فَلْيَرَا جَعَهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» (٣).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً وَهِيَ طَاهِرَةٌ عَنْ حِيْضَةٍ لَمْ يُطَلِّقْهَا قَبْلَهَا، وَلَمْ يَكُنْ جَامِعَهَا فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ؛ أَنَّهُ مُصِيبٌ لِلْسَّنَةِ» (٤).

(٢) الدليل: عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُتِيَ بِرَجُلٍ طَلَّقَ ثَلَاثًا أَوْ جَعَهُ

(١) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٢٥٢)، مسلم (١٤٧١).

(٣) صحيح: مسلم (١٤٧١).

(٤) الإجماع (ص ١١٢/ رقم ٤٤١).

..... أن يُطَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ (١)، أن يُطَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ وَطَهْرٍ فِيهِ (٢).
 الضَّابِطُ الثَّالِثُ: لَا يَنْطَبِقُ طَلَاقُ الْبَدْعَةِ فِي الزَّمَنِ عَلَى أَرْبَعِ نِسَوَةٍ: غَيْرِ
 الْمَدْخُولِ بِهَا (٣)،

ضَرْبًا» (١).

(١) الدليل: حديث ابن عمر: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ
 تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَبِتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي
 أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» (٢).

(٢) الدليل: علي حرمة الطلاق في طهرٍ مسَّها فيه: نفسُ الحديث أن النبي ﷺ
 قال: «إِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ» فَإِنْ مَسَّ وَطَلَّقَ فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ.
 (٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ (٣).

وقال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا طَلَقَةً:
 أَتْمَهَا بَانَتْ مِنْهُ، وَلَا تَحُلُّ لَهُ إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ، وَلَا عِدَّةٌ لَهُ عَلَيْهَا» (٤).

(١) صحيح: البيهقي (٧/ ٣٣٤)، عبد الرزاق (٦/ ٣٩٥، ٣٩٦/ ١١٣٤٥).

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٢٥٢) مسلم (١٤٧١).

(٣) سورة الأحزاب: (٤٩).

(٤) الإجماع: (ص ١١٢/ رقم ٤٤٣).

الصغيرة التي لم تحيض، الآية (١)، الحامل (٢).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي بَيِّنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾^(١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِذَا أَجْلُوهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢).



٣- باب صريح الطلاق وكنايته

وفيه ضابطٌ واحدٌ: صريحُ الطلاقِ لا يحتاجُ إلى نيةٍ (١)، وكنايته يُشترطُ في وقوعه النيةُ (٢).

(١) الدليل: حديثُ أبي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ» (١).

وقال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ جِدَّ الطَّلَاقِ وَهْزَلُهُ سَوَاءٌ» (٢).

(٢) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. فَقَالَ لَهَا: «لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ» (٣).

وَجَاءَ اللَّفْظُ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ الطَّلَاقَ، كَمَا فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَفِيهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ امْرَأَتَكَ، فَقُلْتُ: أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ اعْتَزْلِهَا وَلَا تَقْرَبِهَا. وَأَرْسَلَ إِلَيَّ صَاحِبِي مِثْلَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ لَا مَرَأَتِي: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ فَتَكُونِي عِنْدَهُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ..» (٤).

وعن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ: لَقَدْ كَانَ

(١) حسن: أبو داود (٢١٩٤)، الترمذي (١١٨٤)، ابن ماجه (٢٠٣٩) وحسنه في الإرواء (١٨٢٦).

(٢) الإجماع (ص ١٠١ / ٤٠٥).

(٣) صحيح: البخاري (٥٢٥٤).

(٤) متفق عليه: البخاري (٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩).

لكم في رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ^(١) ولمسلم، أنه قال: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، فَهِيَ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا»^(٢).



(١) متفق عليه: البخاري (٥٢٦٦)، ومسلم (١٤٧٣).

(٢) صحيح: مسلم (١٤٧٣).

٤- باب ما يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ

وفيه ضابطان:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: يَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَلَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ جَدِيدٍ فِي أَرْبَعِ حَالَاتٍ: إِذَا كَانَ عَلَى عَوَضٍ (١). إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ (٢). إِذَا كَانَ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ (٣) بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ (٤).

(١) لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ الْقَصْدُ إِزَالَةَ الضَّرَرِ عَنْهَا، فَإِذَا رَاجَعَهَا عَادَ إِلَيْهَا الضَّرَرُ؛ لِذَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ، وَعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَيُشْتَرَطُ رِضَا الْمَرْأَةِ كَمَا سَبَقَ فِي كِتَابِ الْخُلْعِ.

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ (١).

(٣) فَإِذَا فَسَدَ النِّكَاحُ وَتَمَّ الْفَسْخُ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ بِالرَّجْعَةِ.

فِيُشْتَرَطُ إِذَا أَرَادَ مَرَاஜَعَتَهَا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ جَدِيدٍ وَمَهْرٍ جَدِيدٍ.

(٤) الدَّلِيلُ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَهُ الرَّجْعَةُ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ فَإِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ» (٢).

(١) سورة الأحزاب: (٤٩).

(٢) الإجماع (ص ١١٢ / رقم ٤٤٢)

الضابط الثاني: يقع الطلاق بآثنا ولا تحل حتى تنكح زوجا غيره بعد الطلقة الثالثة للحر (١)، والثانية للعبد (٢).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ (١).

ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ (٢).

(٢) الدليل: عَنْ عُمَرَ، قَالَ: «يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ وَيَطْلُقُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ الْأُمَةُ حَيْضَتَيْنِ» (٣).

وقال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا أَتَمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ» (٤).

وقال: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ إِذَا طَلَّقَ الْحُرَّةَ ثَلَاثًا، ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ وَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ فَارَقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، ثُمَّ يَنْكِحُهَا الْأَوَّلَ، أَنَّهُ تَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ» (٥).

قال ابن قدامة: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ رَجْعَةَ امْرَأَتِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ إِذَا وَجَدَتْ شُرُوطَهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَانِيَةً فَلَا رَجْعَةَ لَهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٠).

(٣) صحيح: رواه الدارقطني (٤١٩) صحيحه في الإرواء (ج ٧ / ١٥٠ ح ٢٠٦٧).

(٤) الإجماع (ص ١٠٢ / رقم ٤١٠) وحديث النبي ﷺ حديث عائشة.

(٥) الإجماع (ص ١٠٢ / رقم ٤١٢).

امراته حرة أو أمة؛ لأنّ طلاق العبد اثنتان^(١).



(١) المغني (ج ١٠ / ٥٥٥).



٥- باب تعليق الطلاق



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: إِذَا عُلِّقَ الطَّلَاقُ بِشَرْطٍ وَقَعَ بِوُقُوعِهِ (١).
الضابط الثاني: إِنْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ لَا يَقَعُ (٢).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الرجل إذا قال لامرأته: إذا حضت فأنت طالق، أنها إذا رأت الدم يقع عليها الطلاق» (١).
(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ (٢).
فقدّم الله عزّ وجلّ النكاح على الطلاق، وهذا لم ينكح حتى يطلق.
وعمر بن شبيب، عن أبيه، عن جدّه مرفوعاً: «لَا نَذَرَ لِبْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَلَا عِتَقَ لِبْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» (٣).
وعن المنصور بن مخرمة، عن النبي ﷺ قال: «لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، وَلَا عِتَقَ قَبْلَ مِلْكٍ» (٤).

قال البخاري: «باب لا طلاق قبل النكاح وقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ

(١) الإجماع (ص ١٠١ / رقم ٤٠٦).

(٢) الأحزاب: (٤٩).

(٣) صحيح: أبو داود (٢١٩٠)، الترمذي (١١٨١)، وابن ماجه (٢٠٤٧)، وأحمد (٦٨٩٣)، صححه في الإرواء (ج ٧ / ١٥٢ ح ٢٠٦٩).

(٤) صحيح: ابن ماجه (٢٠٤٨)، البيهقي (٣١٩ / ٧) صححه الألباني في الإرواء (ج ٧ / ١٥٢ ح ٢٠٧٠).

الضَّابُّ الثَّالِثُ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِالشَّكِّ فِيهِ وَلَا بِحَدِيثِ النَّفْسِ (١).

ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤١﴾

وقال ابن عباس: الطلاق بعد النكاح.

(١) قال ابن قدامة: «وجملة ذلك: أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي طَلَاقِهِ لَمْ يَلْزِمُهُ حُكْمُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ ثَابِتٌ بَيِّنٌ فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، وَقَالَ: «وَلَاَنَّهُ شَكٌّ طَرَأَ عَلَى يَقِينٍ فَوَجَبَ اطِّرَاحُهُ كَمَا لَوْ شَكَّ الْمُتَطَهِّرُ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ الْمَحْدُوثُ فِي الطَّهَارَةِ» (١).

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلِّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ» (٢).

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ» (٣).



(١) المغني (ج ١٠ / ٥١٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٥٢٨)، مسلم (١٢٧).

(٣) صحيح سنن الترمذي (ج ١ / ٦٠٦).



٦ - باب الرجعة



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: لا يشترط الرجعة في العدة إلى عقد ولا ولي ولا صدق ولا رضی المرأة ولا علمها (١).
الضابط الثاني: لا رجعة إلا في عدة طلاق غير بائن (٢).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة وكانت مدخولاً تطليقة أو تطليقتين أنه أحق برجعته حتى تنقضي العدة» (١).
قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن الرجعة إلى الرجل ما دامت في العدة، وإن كرهت ذلك المرأة»، وقال: «وأجمعوا أن الرجعة بغير مهر ولا عوض» (٢).
قال ابن قدامة: «وأجمع أهل العلم: أن الحر إذا طلق دون الثلاث، أو العبد إذا طلق دون الاثنتين، أن لهما الرجعة في العدة. ذكره ابن المنذر» (٣).
(٢) الدليل: قال ابن قدامة: «أجمع أهل العلم: على أن الحر إن طلق الحرة بعد دخوله بها أقل من ثلاث بغير عوض ولا أمر يقتضي بينونتها، فله عليها الرجعة، ما كانت في عدتها» (٤).

(١) الإجماع (ص ١٢٦ / رقم ٥١٤).

(٢) الإجماع (ص ١٢٦ / رقم ٥١٦، ٥١٧).

(٣) المغني (ج ١٠ / ٥٤٧).

(٤) المغني (ج ١٠ / ٥٤٧).

الضابط الثالث: ويُستحبُّ إرادةُ الإصلاح (١) والإشهادُ والإعلامُ (٢).

قال ابنُ قدامة: «ولا خلافَ بينهم في أنَّ المطلقةَ ثلاثاً بعدَ الدُّخولِ لا تحلُّ له حتى تنكحَ زوجاً غيره؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾». (١) أي عند الخلاف بين الزوجين ينبغي أن يبعث حكماً من أهلها وحكماً من أهله بنية الإصلاح بينهما.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (٣٥) (١).

(٢) وأما الإشهاد والأعلام قال الكاساني: (يستحب الإشهاد عليها إذ لو لم يشهد لا يأمن من أن تنقضي العدة، فلا تصدقه المرأة في الرجعة، ويكون القول قولها بعد انقضاء العدة فندب إلى الإشهاد لهذا. وعلى هذا تحمل الآية الكريمة، وفي الآية ما يدل عليه؛ لأنه سبحانه وتعالى قال: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ جمع بين الفرقة، والرجعة، أمر سبحانه بالإشهاد بقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ ومعلوم أن الإشهاد على الفرقة ليس بواجب بل هو مستحب. كذا على الرجعة أو تحمل على هذا توفيقاً بين النصوص بقدر الإمكان (٢).

(١) النساء: (٣٥).

(٢) بدائع الصنائع (٨/ ٤٠).

كتاب الأيلاء

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه ضابطان:

الضابط الأول: شروطُ صِحَّةِ الإيلاءِ أربعةٌ (١): أَنْ يَكُونَ مِنْ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاؤُهُ (٢)، أَنْ لَا يَكُونَ عَاجِزًا عَنِ الْجَمَاعِ (٣)، أَنْ يَكُونَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ أَوْ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَائِهِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ (٤)،

(١) شرعًا: هو الحلف بالله باسمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ الزَّوْجَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾^(١).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «يَصِحُّ الْإِيلَاءُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ مَكْلَفٍ قَادِرٍ عَلَى الْوَطْءِ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ، فَلَا يَصِحُّ إِيلَاؤُهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنْهُمَا، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ تَجِبُ بِمُخَالَفَتِهِ كَفَارَةٌ أَوْ حَقٌّ فَلَمْ يَنْعَقِدْ مِنْهُمَا كَالنَّذْرِ»^(٢).

(٣) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَأَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْوَطْءِ، فَإِنْ كَانَ لِعَارِضٍ مَرْجُوٌّ زَوَالُهُ كَالْمَرَضِ وَالْحَبْسِ صَحَّ إِيلَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ، فَصَحَّ مِنْهُ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَرْجُوٍّ الزَّوَالِ كَالْجَبِّ وَالشَّلْلِ، لَمْ يَصَحَّ إِيلَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ عَلَى تَرْكِ مُسْتَحِيلٍ، فَلَمْ تَنْعَقِدْ، كَمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْلِبَ الْحَجَارَةَ ذَهَبًا»^(٣).

(٤) الدليل: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ

(١) سورة البقرة: (٢٢٦).

(٢) المغني (ج ١٠/ ٤٤٧).

(٣) المغني (ج ١٠/ ٤٤٧).

..... أن يَخْلَفَ أن لا يُجَامِعَهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (١).
 الضابط الثاني: يُؤَجَّلُ الْمُؤَلَّى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِمَّا أَنْ يَفِيَّ أَوْ يُطَلَّقَ وَإِلَّا طَلَّقَ
 عَنْهُ الْحَاكِمُ (٢).

لِيَصُمْتُ»^(١)، وقال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(٢).
 قال ابنُ قدامة: «ولا خِلافَ في أنَّ القَسَمَ بِغَيْرِ اللَّهِ تعالى وَصِفَاتِهِ لا يكونُ
 إيلاءً؛ لأنه لا يُوجِبُ كَفَّارَةً ولا شيئاً يَمْنَعُ مِنَ الوَطْءِ، فلا يكونُ إيلاءً»^(٣).
 (١) الدليل: قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبِصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۖ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٤).
 (٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَبِصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۖ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٥).
 وقال ابنُ المنذر: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْفَيْءَ:
 الْجِمَاعُ»^(٥).

وقال ابنُ قدامة: «ليس في هذا اختلافٌ بحمدِ الله»
 وكذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ، وَرُوي ذلك عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وبه قال

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، مسلم (١٦٤٦).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٢٥١)، الترمذي (١٥٣٤)، أحمد (٤٥٠٩)، وصححه الألباني.

(٣) المغني (ج ١٠ / ٤٢٢).

(٤) سورة البقرة: (٢٢٦ - ٢٢٧).

(٥) الإجماع (٤٢٥ / ٩١).

مسروق وعطاءً والشَّعْبِيُّ والنَّخَعِيُّ وسعيدُ بنُ جُبَيْرٍ، والثوريُّ والأوزاعيُّ
والشافعيُّ وأبو عُبَيْدَةَ وأصحابُ الرأي، إذا لم يكنْ عذرٌ.
قال شيخُ الإسلامِ: «وإذا لم يَفْعُ وطلَّقَ بعدَ المدةِ أو طَلَّقَ الحاكمُ عليه؛ لم
يَقَعْ إلا طَلَقٌ واحدٌ رجعيٌّ، وهو الذي يَدُلُّ عليه القرآنُ، وروايةٌ عن أحمدَ،
فإذا رَجَعَ فعليه أنْ يَطأَ عقبَ الرَّجْعَةِ إذا طلبتْ ذلك منه، ولا يمكنُ مِنَ
الرَّجْعَةِ إلا بهذا الشرطِ»^(١).



(١) الاختيارات الفقهية ص (٣٩٥).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتابُ الظهار

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه ضابطٌ واحدٌ:

يَصِحُّ الظَّهَارُ مِمَّنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ (١)، ولا يَطَأُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ (٢).....

الظهار: اصطلاحًا: هو أن يُشَبَّه امرأته أو عُضْوًا منها بِمَنْ تَحْرُمُ عليه أو بعضُ منها.

(١) قال ابنُ قدامة: «وكلُّ زوجٍ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ ظَهَارُهُ، وهو البالغُ العاقلُ سواءٌ كان مُسلمًا أو كافرًا، حرًّا أو عبدًا، وقال: وَمَنْ لا يَصِحُّ طَلَاقُهُ لا يَصِحُّ ظَهَارُهُ، كالطِّفْلِ والزَّائِلِ الْعَقْلِ بِجَنُونٍ أو إِغْمَاءٍ أو نَوْمٍ أو غَيْرِهِ، لا نَعْلَمُ في هذا خِلَافًا» (١).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيْقَ» (٢).

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٣).

(٢) الدليل: عن ابنِ عباسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَدْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا

(١) المغني (ج ١٠ / ٤٨٦ - ٤٨٧).

(٢) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، أحمد

(٢٤١٧٣)، صحيحه في الإرواء (٢٩٧).

(٣) صحيح: ابن ماجه (٢٠٤٢)، البيهقي (٨٤ / ٦)، صحيحه في الإرواء (١٠٢٧).

.....والكفارة على الترتيب (١).

قَبْلَ أَنْ أَكْفَّرَ. فَقَالَ: «وَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟». قَالَ: رَأَيْتُ خَلَخَالَهَا فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ. قَالَ: «فَلَا تَقْرُبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ»^(١).

(١) الدليل: عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، قَالَتْ: ظَاهَرَ مِنِّي زَوْجِي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَشْكُو إِلَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجَادِلُنِي فِيهِ وَيَقُولُ: «اتَّقِيَ اللَّهَ فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ». فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ إِلَى الْفَرْضِ، فَقَالَ: «يُعَنِّقُ رَقَبَةً». قَالَتْ: لَا يَجِدُ. قَالَ: «فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ. قَالَ: «فَلْيُطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُ سَاعَتَهُ بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي أَعِينُهُ بِعَرَقٍ آخَرَ. قَالَ: «قَدْ أَحْسَنْتِ، اذْهَبِي فَأَطْعِمِي بِهَا عَنْهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ»^(٢).

الأولى: عَتَّقُ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً.

الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾^(٣).

(١) صحيح: أبو داود (٢٢٢١)، الترمذي (١١٩٩)، والنسائي (٣٤٥٧)، ابن ماجه (٢٠٦٥)، صححه في صحيح سنن الترمذي (١١٩٩).

(٢) صحيح: أبو داود (٢٢١٤) وأحمد (٢٦٧٧٤)، البيهقي (٣٨٩ / ٧)، صححه في الإرواء (جـ).

١٧٣ / ٧ / ح (٢٠٨٧).

(٣) سورة المجادلة، الآية: (٢).

وقوله ﷺ لخولة: «يُعْتِقُ رَقَبَةً». قلت: لا يجِدُ. قال: «فَيَصُومُ»^(١).
أجمع أهل العلم على أن المظاهر إذا لم يجد رقبة لَعَدِمَهَا كما هو واقع الآن
أو وُجِدَتِ الرِّقْبَةُ ولم يجد ثمنها انتقل إلى الصيام.

الثانية: صيام شهرين متتابعين:

الدليل: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾^(٢).
وحديث خولة بنت ثعلبة، أن النبي ﷺ قال: «يُعْتِقُ رَقَبَةً». قالت: لا
يجد. قال: «فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»^(٣).

وقال ابن قدامة: «أجمع أهل العلم على أن المظاهر إذا لم يجد رقبة أن فرضه
صيام شهرين متتابعين»^(٤).

قال ابن قدامة: «أجمع أهل العلم على وجوب التتابع في الصيام في كفارة
الظهار، وأجمعوا على أن من صام بعض الشهر ثم قطعه لغير عذر وأفطر، أن
عليه استئناف الشهرين»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢١٤)، أحمد (٢٦٧٧٤)، وصححه الألباني.

(٢) سورة المجادلة: (٢).

(٣) صحيح: أبو داود (٢٢١٤)، أحمد (٢٦٧٧٤)، البيهقي (٣٨٩/٧)، صححه في الإرواء (جـ).

١٧٣/٧ ح (٢٠٨٧).

(٤) المغني (ج ١١/٨٥).

(٥) المغني (ج ١١/٨٨).

الثالثة: إطعام ستين مسكيناً:

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَظَاهِرَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّيَّامُ انْتِقَالَ إِلَى الْإِطْعَامِ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾^(١).

ولحديث خولة، وفيه: قالت: إنه شيخ كبير ما به من صيام. قال: «فَلْيُطْعَمْ

سِتِّينَ مِسْكِينًا»^(٢).

قال ابن قدامة: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَظَاهِرَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّقْبَةَ وَلَمْ

يَسْتَطِعِ الصَّيَّامُ أَنَّ فَرْضَهُ: إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ

وَجَاءَ فِي سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ»^(٣).



(١) سورة المجادلة، الآية: (٢).

(٢) صحيح: أبو داود (٢٢١٤)، أحمد (٢٦٧٧٤)، البيهقي (٣٨٩/٧)، صحيحه في الإرواء (جـ)

١٧٣/٧ ح (٢٠٨٧).

(٣) المغني (جـ ١١/٩٢).

كتاب اللعان

وفيه ثلاثة ضوابط:

- ١ - حُكِمَ مَنْ رَمَى زَوْجَتَهُ بِالزَّنى.
- ٢ - شُرِّطَ اللّعَـنَـةُ اِنْ.
- ٣ - اَتَتْ اِرَاللّعَـةُ اِنْ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: مَنْ رَمَى زَوْجَتَهُ بِالزَّنى فَعَلَيْهِ وَاحِدَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ (١): الْبَيِّنَةُ (٢)،

تعريفه: لغة: هو مُشْتَقٌّ مِنَ اللَّعْنِ؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ يَلْعَنُ نَفْسَهُ فِي الْخَامِسَةِ إِنْ كَانَ كَاذِبًا^(١).

اصطلاحًا: هو حَلِفُ الزَّوْجِ - بِالْفَافِ مَخْصُوصَةٍ - عَلَى زَنِى زَوْجَتِهِ أَوْ نَفِي وَلَدِهَا مِنْهُ، وَحَلِفُ الزَّوْجَةِ عَلَى تَكْذِيبِهِ فِيهَا قَذْفُهَا بِهِ.

صِفَتُهُ: أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ بِالزَّنى أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَأَنْ تَحْلِفَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ تَكْذِيبِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ عَلَيْهَا غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

(١) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوْجَهُمْ وَهُمْ لَا يَصُدِّقُونَ أَفْتَسْتَعْمِلُونَ شَهَادَةً أُولَئِكَ لَا يَصُدِّقُونَ﴾ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾.

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ

..... اللَّعَانُ (١)، حَدُّ الْقَذْفِ (٢)، التَّعْزِيرُ (٣).

الضَّابِطُ الثَّانِي: شروط اللَّعَانِ ثلاثة: كَوْنُهُ بَيْنَ زَوْجَيْنِ (٤)،

إِنِّي لَصَادِقٌ فَلْيَنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يَبْرِي ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ. فنزل جبريلُ وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، فقرأ حتى بلغ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (١).

(١) الدليل: حديثُ عبدِ الله بنِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه قال: «فبدأ بالرجلِ فشهِدَ أربعَ شهادَاتٍ باللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ والخامسةُ أَنَّ لعنةَ اللهِ عليه إنْ كانَ من الكاذبينَ، ثم ثنَّى بالمرأة، فشهِدَتْ أربعَ شهادَاتٍ باللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الكاذبينَ والخامسةُ أَنَّ غضبَ اللهِ عليها إنْ كانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثم فَرَّقَ بينهما» (٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٣). فإن أبى الزوج الملاءنة حد حد القذف.

(٣) فإذا كانتِ الزَّوْجَةُ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ، أي غَيْرَ عَفِيفَةٍ واشتَهَرَتْ بهذا بينَ الناسِ ولم يأتِ الزَّوْجُ بِبَيِّنَةٍ ونكَلَ عَنِ اليمينِ، ففي هذه الحالة لا يُلاعِنُها لكونها غَيْرَ عَفِيفَةٍ ولا يُقامُ الحدُّ على الزوجِ لِذَرْتِهِ بِالشُّبْهَةِ، لكنه يعزَّرُ مِنْ قِبَلِ الحاكمِ حتَّى لا يعودَ إلى ذلك. وكذا لو كان غير مكلفاً.

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (٤). وقال ابنُ المنذر: «وأجمعوا على أن الرَّجُلَ إذا قَذَفَ زوجته قَبْلَ أن يَدْخُلَ

(١) صحيح: البخاري (٤٧٤٧).

(٢) صحيح: رواه مسلم (١٤٩٣).

(٣) سورة النور، الآية: (٤).

(٤) سورة النور، الآية: (٦).

مُكَلَّفِينَ (١)، أَنْ يَقْذِفَهَا بِالزَّنى (٢)، أَنْ تُكَذِّبَهُ (٣).

الضَّابِطُ الثالث: آثارُ اللَّعَانِ خَمْسَةٌ سُقُوطُ الْحَدِّ أَوْ التَّعْزِيرُ (٤)،

بها: أَنَّهُ يُلَاعِنُهَا» (١).

(١) الدليل: حديث عائشة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ:

عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ» (٢).

(٢) ومُجْمَلُهُ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُلَاعِنُ زَوْجَتَهُ إِلَّا إِذَا قَذَفَهَا بِالزَّنى، فَإِذَا

قَذَفَهَا بِغَيْرِ الزَّنى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾.

(٣) إِذَا كَذَّبَتْهُ الْمَرْأَةُ فِيهَا رَمَاهَا بِهِ: وَجَبَ أَنْ يَسْتَمِرَّ تَكْذِيبُهَا إِلَى الْمَلَاعِنَةِ وَلَا

تَنْكُلُ.

(٤) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِنَّ هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ

النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ

النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ هَلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي

لَصَادِقٌ فَلْيَنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يَبْرئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جَبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ

يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾، فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فَانصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) الإجماع (ص ١٢٠ / رقم ٤٨٩).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، أحمد (٢٤٥٩٠)،

وصححه الألباني.

.....التَّفْرِيقُ بينهما (١)، التَّحْرِيمُ المؤَبَّدُ (٢)،

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّأْتُ وَنَكَصْتُ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهَا تَرْجِعُ ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابِغَ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ»، فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ لَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»^(١).

(١) الدليل: حديث ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمَتْلَاعَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا...»^(٢).

وَعَنْهُ قَالَ: «لَا عَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «حَضَرْتُ هَذَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَضَّصَتِ السُّنَّةُ بَعْدُ فِي الْمَتْلَاعَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»^(٤).

(١) صحيح: البخاري (٤٧٤٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣١٤)، مسلم (١٤٩٤).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢٤٨)، مالك (١١٣٧)، وصححه الألباني.

..... انتفاء الولد (١)، استحقاقها الصداق بما استحل من فرجها (٢).

وجاء عن عمر وعلي: «أن المتلاعنين لا يجتمعان أبداً».

(١) الدليل: قال سهل: «فكانت حاملاً، فكان ابنها يدعى إلى أمه، ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله».

وفي رواية: «ثم خرجت حاملاً، فكان الولد يدعى إلى أمه».

وقوله ﷺ: «أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين سابغ الألتين خدلج السابقتين؛ فهو لشريك بن سحماء»^(١).

(٢) الدليل: عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين: «حسابكما

على الله، أحدكما كاذب، لا سبيل لك عليها». قال: يا رسول الله، مالي. قال: «لا مال لك، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك منها»^(٢).



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٤٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كِتَابُ الْعِدَّةِ

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه ضابطٌ واحدٌ:

المُعْتَدَاتُ (١) سبعةُ أقسامٍ: الحاملُ: بوضعٍ ما يتبينُ فيه بعضُ خَلْقِ الإنسانِ (٢). المتوفى عنها زوجها: ولو قبلَ الدُّخُولِ إن لم تكن حاملاً بأربعة أشهرٍ وعشرٍ للحرَّةِ (٣).....

تعريفها:

العدة لغة: مأخوذةٌ مِنَ الْعَدَدِ وَالْإِحْصَاءِ.

(١) شرعاً: هي تَرْبُصُ المرأةِ المحدِّدُ شرعاً عَنِ التَّزْوِيجِ بَعْدَ فِرَاقِ زَوْجِهَا^(١).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٢).

قال عبد الله بن مسعودٍ: أتعجلون عليها التخليط، ولا تجعلون عليها الرخصة، لنزلت سورة «النساء» القصص بعد الطولي: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣).

قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن عِدَّةَ الأَمةِ الحَامِلِ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا»^(٤).

وقال: «وأجمعوا على أن عِدَّةَ المتوفى عنها تنقضي بالسَّقَطِ»^(٥).

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ

(١) سبل السلام (ج ٣/ ٣٢٢)، توضيح الأحكام (ج ٥/ ٦٨).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٤). (٣) أخرجه البخاري (٤٩١٠).

(٤) الإجماع (ص ١٢٣/ رقم ٥٠٧). (٥) الإجماع (ص ١٢٢/ رقم ٤٩٨).

ونصفها للأمة (١). المفارقة في الحياة وهي من ذوات القروء بثلاث خيصات للحرّة (٢)،

أربعة أشهر وعشراً (١).

عن أم عطية، عن النبي ﷺ قالت: «كنا نُنهي أن نُحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً...» (٢).

وعن أم حبيبة، قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها تُحدّ عليه أربعة أشهر وعشراً» (٣).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا أن عدّة الحرّة المسلمة التي ليست بحامل من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشراً، مدخولاً بها أو غير مدخول، صغيرة لم تبلغ أو كبيرة قد بلغت» (٤).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن عدّة الأمة التي ليست بحامل من وفاة زوجها شهران وخمس ليالٍ، وانفرد ابن سيرين وقال: كالحرّة» (٥).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٦).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣١٣) ومسلم (٩٣٨).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٢٨٠) ومسلم (١٤٨٦).

(٤) الإجماع (ص ١٢١ / رقم ٤٩٣). (٥) الإجماع (ص ١٢٣ / رقم ٥٠٨).

(٦) سورة البقرة: (٢٢٨).

وَحَيْضَتَيْنِ لِلأُمَّةِ (١). التي لم تحض لإياسٍ أو صغُرٍ فَعِدَّتْهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ لِلْحُرَّةِ (٢) وَشَهْرَانِ لِلأُمَّةِ (٣). مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ تَعْلَمْ سَبَبَهُ: تَعْتَدُ بِسَنَةٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً (٤)،

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ» (١).

(١) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ عِدَّةَ الأُمَّةِ الَّتِي تَحِيضُ بِالطَّلَاقِ حَيْضَتَانِ - سَوَى ابْنِ سِيرِينَ - وَلأنَّ الأُمَّةَ نِصْفُ الحُرَّةِ والحَيْضَةُ لَا تَبْعُضُ، فَجُعِلَتْ عِدَّتُهَا حَيْضَتَيْنِ» (٢).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَتْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (٣).

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ» (٤).

(٣) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ قَالَ: «عِدَّةُ الأُمَّةِ إِذَا لَمْ تَحِضْ شَهْرَانِ، وَإِذَا حَاضَتْ حَيْضَتَانِ» (٥).

(٤) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «هَذَا قَوْلُ عُمَرَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا قَضَاءُ عُمَرَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، لَا يَنْكَرُهُ مِنْهُمْ مَنْكَرٌ عَلَمَنَاهُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ

(١) صحيح: ابن ماجه (٢٠٧٧) وقال الألباني: صحيح. الإرواء (ج ٧ / ٢٠٠ / ح ٢١٢٠).

(٢) الإجماع (ص ١٢٣ رقم ٥٠٦).

(٣) سورة الطلاق، الآية: (٤).

(٤) المغني (ج ١١ / ٢٠٧).

(٥) صحيح: أخرجه البيهقي (ج ٧ / ٤٢٥)، قال في الإرواء (ج ٧ / ١٥٠): صحيح.

وأَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا إِنْ كَانَتْ أُمَةً (١)، وَإِنْ عَلِمَتْ سَبَبَهُ لَمْ تَزَلْ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ وَتَعْتَدُ بِهِ (٢). امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ: إِنْ كَانَتْ لَغِيَّةٍ ظَاهِرَهَا السَّلَامَةُ لَمْ تَزَلْ حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ أَوْ يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ لِلْقَاضِي (٣). وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَهَا الْهَلَاكُ تَرَبَّصْتُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ اعْتَدْتُ (٤).

فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ» (١).

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأُمَّةَ تَعْتَدُ لِلْإِيَّاسِ بِشَهْرَيْنِ وَتَسْتَوِي مَعَ الْحُرَّةِ فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ؛ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَيَكُونُ مَجْمُوعُهَا أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا.

(٢) الدليل: عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ حَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ مَاتَتْ، فَجَاءَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: حَبَسَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِيرَاثَهَا. فَوَرَّثَهُ مِنْهَا» (٢).

(٣) قَالَ الْبَسَّامُ: «وَمَذْهَبُ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَصَاحِبِي أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يَنْتَظَرُ بِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ مَوْتُهُ، أَوْ تَمْضِيَ مُدَّةٌ لَا يَعِيشُ مِثْلَهَا، وَذَلِكَ مُرَدُّهُ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ حَيَاتُهُ، فَلَا تَتَزَوَّجُ امْرَأَتُهُ وَلَا يَقْسَمُ مَالُهُ» (٣).

(٤) الدليل: عَنْ عُمَرَ فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ: «تَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ

(١) المغني (ج ١١ / ٢١٤).

(٢) صحيح: الموطأ (٢ / ٥٦٢ / ٦١١)، معرفة السنن والآثار (١٢ / ٣٩٦ / ٤٨٥٤)، وصححه في

الإرواء (ج ٧ / ٢٠٢).

(٣) توضيح الأحكام (ج ٥ / ٩٥).

أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(١).

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «إِنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ خَرَجَ يُصَلِّي مَعَ قَوْمِهِ الْعِشَاءَ، فَسَبَتْهُ الْجَنُّ ففَقِدَ، فَانْطَلَقَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَصَّصَتْ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَسَأَلَ عَنْهُ عُمَرُ قَوْمَهُ، فَقَالُوا: نَعَمْ. خَرَجَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ ففَقِدَ. فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْبِصَ أَرْبَعَ سِنِينَ، فَلَمَّا مَضَتْ الْأَرْبَعُ سِنِينَ، أَتَتْهُ فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَأَلَ قَوْمَهَا، فَقَالُوا: نَعَمْ. فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا يُخَاصِمُ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَغِيبُ أَحَدُكُمْ الزَّمَانَ الطَّوِيلَ، لَا يَعْلَمُ أَهْلُهُ حَيَاتَهُ! فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لِي عُذْرًا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ: وَمَا عُذْرُكَ؟ قَالَ: خَرَجْتُ أَصِلِي الْعِشَاءَ، فَسَبَتْنِي الْجَنُّ، فَلَبِثْتُ فِيهِمْ زَمَانًا طَوِيلًا، فَغَزَاهُمْ جُنٌّ مُؤْمِنُونَ، أَوْ قَالَ: مُسْلِمُونَ - شَكَّ سَعِيدٌ - فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ فَسَبَوْا مِنْهُمْ سَبَايَا، فَسَبَوْنِي فِيهَا سَبَوًا مِنْهُمْ. فَقَالُوا: نَرَاكَ رَجُلًا مُسْلِمًا، وَلَا يَحِلُّ لَنَا سَبْيُكَ، فَخَيَّرُونِي بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْقَفُولِ إِلَى أَهْلِي، فَاخْتَرْتُ الْقَفُولَ إِلَى أَهْلِي، فَأَقْبَلُوا مَعِي، أَمَا بِاللَّيْلِ فَلَيْسَ يَحْدُثُونِي، وَأَمَا بِالنَّهَارِ فَعَصَا أَتْبَعُهَا. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا كَانَ طَعَامُكَ فِيهِمْ؟ قَالَ: الْغَوْلُ، وَمَا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. قَالَ: فَمَا كَانَ

(١) صحيح: مالك (١١٩٥)، والدارقطني (٣/٣١١/٢٥٤)، والبيهقي (٧/٤٤٥)، تلخيص

المختلعة (١) والمستبرأة (٢) والموطوءة بشبهة والمزني بها: عدتها حيضة واحدة (٣).

شراؤك فيهم؟ قال: الجدف. قال قتادة: والجدف ما لا يخمر من الشراب. قال: فخيرُهُ عمرُ بين الصداق وبين امرأته»^(١).

(١) الدليل: عن الربيع بنت معوذ بن عفراء: «أنها اختلعت على عهد النبي ﷺ، فأمرها النبي ﷺ أو أمرت أن تعتد بحیضة»^(٢). وعن ابن عباس: «أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه، فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة»^(٣).

وعن ابن عمر، قال: «عدة المختلعة حيضة»^(٤).

(٢) الدليل: عن أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ قال في سبي أوطاس: «لا يقع على حامل حتى تضع وغير حامل حتى تحيض حيضة»^(٥).

(٣) قال شيخ الإسلام في الموطوءة بشبهة والمزني بها: الصحيح أنه لا يجب

(١) صحيح: البيهقي (ج ٧/٤٤٥، ٤٤٦)، وصححه في الإرواء (ج ٦/١٥٠ - ١٥١).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١١٨٥)، والبيهقي (٧/٤٥٠)، وصححه الألباني والحافظ في تلخيص الحبير (٤/٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٥٠)، الترمذي (١١٨٥)، النسائي (٣٤٩٨)، ابن ماجه (٢٠٥٨) وصححه الألباني.

(٤) صحيح: موقوف أخرجه مالك (٢٢٣٠).

(٥) صحيح: أبو داود (٢١٥٧)، أحمد (١٠٨٤٤) الدارمي (٢٣٩٥) وصححه الألباني.

إِلَّا الْإِسْتِبْرَاءُ فَقَطْ، فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ زَوْجَةً يَجِبُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَلَيْسَتْ أَعْظَمَ مِنَ الْمُسْتَبْرَأَةِ الَّتِي يَلْحَقُ وَلَدُهَا سَيِّدَهَا، وَتِلْكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا إِلَّا الْإِسْتِبْرَاءُ فَهَذِهِ أَوْلَى»^(١).

فَأَمَّا تُسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ كَالْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ. وَهُوَ الرَّاجِحُ.



(١) مجموع الفتاوى (ج ٣٢ / ١١٠).

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب الرضاع

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (١).

تعريف الرضاع:

لغة: مصدر رَضَعَ الثدي إذا مَصَّهُ.

اصطلاحاً: مص الرضيع من ثدي الأدمية في وقت مخصوص.

وقيل: هو اسم لما حصل في معدة طفل من لبن امرأة.

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ (١).

وعن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان عندها، وأنها سمعت صوت إنسان يستأذن في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، هذا يستأذن في بيتك. فقال رسول الله ﷺ: «أراه فلاناً - لعم حفصة من الرضاعة - ... الرضاعة مُحَرَّمٌ مَا تُحَرَّمُ الْوِلَادَةُ» (٢).

وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ في بنت حمزة: «لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرضاع ما يحرم من النسب؛ هي بنت أخي من الرضاعة» (٣). وقال ابن قدامة: «وأجمع علماء الأمة على التحريم بالرضاع إذا ثبت هذا» (٤).

(١) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣١٠٥)، مسلم (١٤٤٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١٤٤٧).

(٤) المغني (ج ١١ / ٣٠٩).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: لَا يَشْتُرُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ (١)، فِي الْعَامِينَ (٢).
الضَّابُّطُ الثَّلَاثُ: تَثَبُّتُ حُرْمَةِ الرِّضَاعِ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ (٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» (١).
(١) الدَّلِيلُ: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ فِيما نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يَحْرُمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوْفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيما يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ» (٢).

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (٣).

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ فِي الشَّدِيِّ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ» (٤).

(٣) الدَّلِيلُ: حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ لِي: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا. وَهِيَ كَاذِبَةٌ. فَأَعْرَضَ عَنِّي فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ قُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ. قَالَ: «كَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا؛ دَعَهَا عَنْكَ» (٥).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١٤٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٥٢). (٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣٣).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١١٥٢)، وصححه في الإرواء (ج ٧ / ٢٢١ / ٢١٥٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥١٠٥).

كتاب النفقات

وفيه ثلاثة أبواب:

- ١ - باب نفقة الزَّوجاتِ.
- ٢ - باب نفقة الأَقاربِ والمماليكِ.
- ٣ - باب الحَضانة.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - بَابُ نَفَقَةِ الزَّوْجَاتِ

وفيه ضابطان:

الضابط الأول: **يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ وَكِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا (١)**،

تعريفها:

النفقات: هي كفاية من يموئنه طعاماً ومسكناً وتوابعهما.

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (١).

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢).

وحديث عمرو بن الأحوص، وفيه: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعِظَ، إِلَى أَنْ قَالَ: «أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ: فَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ: أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ»** (٣).

حديث حكيم بن معاوية القشيري، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدُنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: **«تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ أَوْ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ»** (٤).

(١) الأحزاب، الآية: (٥٠).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٣).

(٣) حسن: أخرجه الترمذي (١١٦٣)، وحسنه في الإرواء (ج ٧ / ٩٦ / ٢٠٣٠).

(٤) حسن صحيح: أبو داود (٢١٤٢)، ابن ماجه (١٨٥٠)، أحمد (١٩٥١١)، وقال الألباني: حسن صحيح.

.....بِقَدْرِ سَعَتِهِ (١)، بِالْمَعْرُوفِ (٢) وَلَوْ رَجْعِيَّةً (٣).
 الضَّابِطُ الثَّانِي: لَا نَفَقَةَ لِبَائِنِ (٤)،.....

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسَقْ بِمَا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآءَاتِنَهَا﴾ (١).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ» (٢).

(٣) الدليل: عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: أَنَا بِنْتُ آلِ خَالِدٍ، وَإِنَّ زَوْجِي فَلَانًا أَرْسَلَ إِلَيَّ بِطَلَاقِي، وَإِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَهُ النَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى، فَأَبَوْا عَلَيَّ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ أَرْسَلَ إِلَيْهَا بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لَزُوجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ» (٣).

(٤) الدليل: عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: أَنَّهَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً دُونَ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي يُصْلِحُنِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذْ مِنْهُ شَيْئًا،

(١) سورة الطلاق، الآية: (٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

(٣) صحيح: أخرجه النسائي (٣٤٠٣)، أحمد (٢٦٥٦٠)، وصححه الألباني في الصحيحة

(ج٤/٢٨٨ - ١٧١١).

..... ولا لِنَاشِزٍ (١)، ولا لِمُتَوَفِّ عَنْهَا (٢)، إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا (٣).

قالت: فذكرت ذلك لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: «لَا نَفَقَةَ لَكَ وَلَا سُكْنَى» (١).

(١) هي المرأة التي تعالت على زوجها وأساءت معاملته وعصته فيها أوجبه الشرع.

قال ابن قدامة: «فمتى امتنعت من فراشه، أو خرجت من منزله بغير إذنه، أو امتنعت من الانتقال معه إلى مسكنٍ مثلها، أو من السفر معه؛ فلا نفقة لها ولا سُكْنَى في قول عامة أهل العلم» (٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (٣). فجعل الله عز وجل لها الميراث فقط.

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿أَتَكْفُرُونَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٤).

وعن أبي عمرو بن حفص بن المغيرة: خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطبيقه كانت بقيت من طلاقها

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٨٠).

(٢) المغني (ج ١١/ ٤٠٩ - ٤١٠).

(٣) سورة النساء (١٢).

(٤) سورة الطلاق (٦).

وأمر لها الحارث بن هشام وعيَّاش بن أبي ربيعة بنفقة، فقالا لها: والله ما لك من نفقة إلا أن تكوني حاملاً، فأتت النبي ﷺ فذكرت له قولهما، فقال: «لَا نَفَقَةَ لَكَ»^(١).

وفي رواية: «لَا نَفَقَةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلاً»^(٢).



(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٨٠).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢٩٠)، وصححه الألباني.



٢- باب نفقة الأقارب



وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: يجب على المسلم نفقة أقاربه وكسوتهم وسكناتهم بالمعروف (١) بشروط أربعة: أن يكونوا مسلمين (٢)، أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب (٣)،

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين اللذين لا كسب لهما ولا مال - واجبة في مال الولد» (١).

(٢) الدليل: عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» (٢).

قال ابن قدامة: «ولنا أنها مواساة على سبيل البر والصلة، فلم يجب مع اختلاف الدين كنفقة عمودي النسب، ولأنها غير متوارثين فلم يجب لأحدهما على الآخر نفقة بالقرابة، كما لو كان أحدهما رقيقاً» (٣).

(٣) الدليل: عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي» (٤).

(١) الإجماع (ص- ١١٠ / رقم ٤٣٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤).

(٣) المغني (ج- ١١ / ٣٧٥).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٣٤)، الترمذي (٦٥٢)، والنسائي (٢٥٩٧)، ابن ماجه (١٨٣٩)،

أَنْ يَكُونُوا أَصُولًا أَوْ فُرُوعًا أَوْ وَارِثِينَ (١)، أَنْ يَكُونَ الْمُتَنَفِّقُ غَنِيًّا بِإِلَهِ أَوْ كَسْبِهِ (٢).

الضَّابِطُ الثَّانِي: يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ نَفَقَةُ مَمْلُوكِهِ (٣)،

(١) الدليل: عَنْ طَارِقِ الْمَحَارِبِيِّ، قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمَنِيرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ؛ أُمِّكَ، أَبَاكَ، وَأُخْتَكَ، وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ مُحْتَصِرٌ» (١).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ؛ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ. فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ». أَوْ قَالَ: «زَوْجِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ. قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ» (٢).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ» (٣).

أحمد (٦٤٩٤) وصححه الألباني.

(١) حسن: النسائي (٢٥٣٢)، أحمد (٧٠٦٥)، وحسنه الألباني في الإرواء (ج ٣/ ٣١٩ - ٣٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٩١)، النسائي (٢٥٣٥) وأحمد (٧٣٧١) وصححه الألباني.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١).

.....وَتَزْوِجُهُ إِنْ طَلَبَ أَوْ بَيْعُهُ (١).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: يَحِبُّ عَلَى مَالِكِ الْبَهِيمَةِ إِطْعَامُهَا (٢)، فَإِنْ عَجَزَ أَجْبَرَ عَلَى بَيْعِهَا أَوْ إِجَارَتِهَا أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ كَانَتْ تُؤْكَلُ (٣).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيمَانِكُمْ﴾ (١).

(٢) الدليل: حديثُ ابنِ عُمرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارُ، فَقَالَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ -: لَا أَنْتِ أَطْعَمْتَهَا، وَلَا سَقَيْتَهَا حِينَ حَبَسْتِهَا، وَلَا أَنْتِ أَرْسَلْتَهَا فَأَكَلَتْ مِنْ حَشَاشِ الْأَرْضِ» (٢).

(٣) الدليل: عن المغيرة بن شعبة، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ» (٣).

وعن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَأَشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَنَزَلَ بِئْرًا فَشَرِبَ مِنْهَا ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ بِي؛ فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ ثُمَّ

(١) سورة النور، الآية: (٣٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (٥٩٣).

رَقِي فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ»، قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّ لَنَا فِي
الْبَهَائِمِ أَجْرًا؟ قال: «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ»^(١).
وعنه قال: قال النبي ﷺ: «بَيْنَمَا كَلْبٌ يُطِيفُ بِرَكِيَّةٍ كَادَ يَقْتُلُهُ الْعَطَشُ إِذْ
رَأَتْهُ بَغِيٌّ مِنْ بَغَايَا بَنِي إِسْرَائِيلَ فَزَعَتْ مُوقَهَا فَسَقَتْهُ فَغُفِرَ لَهَا بِهِ»^(٢).



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٣٦٣)، ومسلم (٢٢٤٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (٢٢٤٥).



٣- باب الحَضَانَةِ (١)



وفيه ضابطان:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: الْأَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ: الْأُمُّ (٢) ثُمَّ أُمُّهَا (٣) ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ أُمُّهُ،
ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ أُمُّهُ (٤)،

(١) واصطلاحًا: هي حفظُ الطِّفْلِ عَمَّا يضرُّه والقيامُ بمصالحه ما لم يستقلَّ بنفسه.

(٢) الدليل: عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بطني له وعاء وثديي له سقاء وحجري له حواء، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»^(١).

(٣) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا حَقَّ لِلأُمِّ فِي الْوَلَدِ إِذَا تَزَوَّجَتْ»^(٢).

قال ابن قدامة «وأولى الناسِ بَعْدَ الْأُمِّ أُمُّهَا ثُمَّ أُمُّهَا؛ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ، يُقَدِّمْنَ عَلَى سَائِرِ الْأَقْرَبِ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ؛ لِأَنَّهِنَّ نِسَاءٌ وَلَدَتْهُنَّ مُتَحَقِّقَةً»^(٣).

(٤) قال ابن قدامة: «فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ الْأَبُ أَوْلَى بِالْتَقْدِيمِ؛ لِأَنَّهِنَّ يُدْلَيْنِ

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢٧٦)، وأحمد (٦٦٦٨)، وصححه الألباني.

(٢) الإجماع (ص ١١٢ / رقم ٤٣٨).

(٣) الشرح الكبير (ج ١١ / ٢٨٣).

ثُمَّ الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، ثُمَّ لَأَبٍ، ثُمَّ لَأُمٌّ، (١)، ثُمَّ الْخَالَةُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لَأَبٍ، ثُمَّ لَأُمٌّ (٢)، ثُمَّ الْعَمَّاتُ كَذَلِكَ (٣).

به، فيكون الأب بعد الأم ثم أمهاته، وإن علون ثم أبو الأب ثم أمهاته ثم جد الأب ثم أمهاته» (١).

(١) قال شيخ الإسلام: «وكذا نساء الأب يُقَدَّمْنَ على نساء الأم؛ لأنَّ الولاية للأب، فكذا أقاربه وإنما قُدِّمَتِ الأمُّ على الأب؛ لأنه لا يقوم مقامها هنا في مصلحة الطفل» (٢).

(٢) الدليل: حديث البراء بن عازب، وفيه: فخرج النبي ﷺ فتبعته ابنة حمزة تُنادي: يا عم، يا عم. فتناولها عليٌّ، فأخذ بيدها وقال لفاطمة عليها السلام: دُونِكِ ابنةَ عمِّكِ احملِها. فاختصم فيها عليٌّ وزيدٌ وجعفرٌ: قال عليٌّ: أنا أخذتها وهي بنتُ عمِّي. وقال جعفرٌ: ابنةُ عمِّي وخالتُها تحتي. وقال زيدٌ: ابنةُ أخي. فقضى بها النبي ﷺ لخالتِها وقال: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» (٣).

(٣) ومُجْمَلُهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَمَّاتِ تَقَدَّمْنَ كالأخوات، فتقدَّمُ العَمَّةُ لأبوينِ ثُمَّ العَمَّةُ لأبٍ ثُمَّ العَمَّةُ لَأُمٍّ وهكذا، ثُمَّ باقي العَصَبَةِ؛ الأقربُ فالأقربُ مِنَ الْعَصَبَةِ.

(١) الشرح الكبير (ج ١١/ ٢٨٣).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص ٤١٤ - ٤١٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٤٢٥١).

الضَّابُّ الثَّانِي: إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ سَبْعَ سِنِينَ عَاقِلًا خَيْرٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ (١).

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: سَمِعْتُ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي يَرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بَابْنِي وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بئرِ أَبِي عِنْبَةَ، وَقَدْ نَفَعَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَهْمَا عَلَيْهِ» فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يَحَاقِنِي فِي وَلَدِي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا أَبُوكَ، وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ أُمِّهِمَا شِئْتَ» فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ (١).

تم بحمد الله كتاب النفقات.



(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٢٧٧)، النسائي (٣٤٩٦)، أحمد (٧٣٠٥)، الدارمي (٢٢٩٣)، وصححه الألباني.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب الجنائيات

وفيه أربعة أبواب:

- ١- بابُ أَقْسَامِ الْقَتْلِ.
- ٢- بابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ.
- ٣- بابُ شُرُوطِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ.
- ٤- بابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ فِيهِ آدُونِ النَّفْسِ.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



١ - باب أقسام القتل



وفيه ضابطان:

الضابط الأول: القتل ثلاثة أقسام: العمد (١): وفيه القصاص (٢) أو الصلح (٣)،

الجنایة:

تعريفها: لغة: واحدٌها جنایة، وهي مصدرٌ جنى يَجْنِي جنایة. ومنه: جنى الثمرة من الشجرة. ومنه: جنى الذنب جنایة.

اصطلاحاً: هي التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو مالاً^(١).

(١) العمد: أن يقصد الجاني من يعلمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته.

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَكُنْزًا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿كُنْزٌ عَلَيْكُمْ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْخُرُ بِالْخُرِ﴾^(٣).

وعن أنس بن مالك: «أن جاريةً وجد رأسها قد رُض بين حجرين فسألوها: من صنع بك هذا؟ فلان؟ فلان؟ حتى ذكروا يهودياً، فأومت برأسها، فأخذ اليهودي فأقر فأمربه رسول الله ﷺ أن يرَض رأسه بين حجرين»^(٤).

(٣) الدليل: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ

(٢) سورة المائدة، الآية: (٤٥).

(١) سبل السلام [ج٤ / ٧].

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤١٣)، مسلم (١٦٧٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٧٨).

أو العفو (١)، شبه العمد (٢)، وفيه الدية المغلظة (٣)، الخطأ (٤):

قال: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً، وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ»^(١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَلْبِغْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّهِ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكَم وَرَحْمَةٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^(٣).

(٢) شبه العمد: هو أن يقصد الجاني من يعلمه آدميًا معصومًا بما لا يغلب على الظن أنه يموت به.

(٣) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ بِمَكَّةَ، فَكَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «... أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطِئِ شِبْهُ الْعَمْدِ: مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا»^(٤).

(٤) الخطأ: أَنْ يَفْعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ، فَيَقْتُلَ آدَمِيًّا لَمْ يَقْصِدْهُ.

وقال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ الْخَطِئَ، أَنْ يُرِيدَ رَمِي الشَّيْءِ، فَيَصِيبَ

(١) حسن: رواه الترمذي (١٣٨٧)، وأبو داود (٤٥٠٦)، أحمد (٦٦٧٨). وانظر: صحيح سنن الترمذي (ج٢/٩٩).

(٢) سورة المائدة، الآية: (٤٥). (٣) سورة البقرة، الآية: (٢٣٧).

(٤) صحيح: أبو داود (٤٥٤٧)، والنسائي (٤٧٩١)، وابن ماجه (٢٦٢٧)، والدارمي (٣٣٨٣). وصححه في الإرواء (ج٧/٢٥٥/ح ٢١٩٧).

وفيه الدية (١).....

الضابط الثاني: في شبه العمد والخطأ الكفارة على القاتل (٢) والدية على عاقلته (٣).

غيره (١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (٢). وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ فِي عَمِيٍّ أَوْ رَمِيًّا بِحَجَرٍ أَوْ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا، فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطَا، وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ» (٣).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾.

وقال: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ (٤).

(٣) الدليل: عن أبي هريرة، قال: «اقتُلت امرأتان من هذيل، فرمت أحدهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقضى أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها» (٥).

(١) الإجماع (ص ١٦٤ / رقم ٧١٩).

(٢) سورة النساء، الآية: (٩٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٥٤٠، ٤٥٩١)، والنسائي (٤٨٠٣). (صحيح سنن أبي داود).

(٤) سورة النساء، الآية: (٩٢).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٩١٠)، مسلم (١٦٨١).

٢- بَابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ

وفيه ضابطٌ واحدٌ: شروط القصاص في النفس خمسة: أن يكون عمداً (١)، أن يكون الجاني مُكَلِّفاً (٢)، أن يكون المقتول معصوماً (٣)،

(١) فلا قصاص في شبه العمد أو الخطأ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْ تَنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿كُذِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبِ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»^(٤).

(١) سورة المائدة، الآية: (٤٥).

(٢) سورة البقرة، الآية: (١٧٨).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)،

أحمد (٩٤٣)، صحيحه الألباني.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مُكَافِئًا لِلْقَاتِلِ أَوْ أَعْلَى (١)، أَنْ لَا يَكُونَ الْمَقْتُولُ وَلَدًا
لِلْقَاتِلِ (٢).

(١) الدليل: حديث أبي جُحْفَةَ، قال: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ
عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قال: «لا، إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي
هَذِهِ الصَّحِيفَةِ». قال: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قال: «العقل وفكاكُ الأسيرِ
وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» (١).

(٢) الدليل: حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي
الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ» (٢).



(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١١).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٤٠١)، ابن ماجه (٢٥٩٩)، الدارمي (٢٣٥٧)، وصححه الألباني.

٣- بابُ شروطِ استيفاءِ القصاصِ

وفيه ضابطٌ واحدٌ: شروطُ استيفاءِ القصاصِ ثلاثة: أَنْ يَكُونَ مَنْ يُسْتَحِقُّهُ مُكَلَّفًا (١)، أَنْ يَتَّفَقَ الْأَوْلِيَاءُ عَلَى اسْتِيفَائِهِ (٢)، أَمَّنُ التَّعَدِّي عَلَى غَيْرِهِ (٣).

(١) أي: يَكُونُ أولياءُ المقتولِ الذين لَهُمُ الْحَقُّ بِالْغَيْنِ عَاقِلِينَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ حُبَسَ الْجَانِي حَتَّى يَبْلُغَ الصَّبِيُّ أَوْ يَعْقِلَ الْمَجْنُونُ وَإِلَّا فَلَا قِصَاصَ قَبْلَ ذَلِكَ.

(٢) الدليل: حديثُ زيدِ بنِ وهبٍ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَتَيْ بَرَجُلٍ قَتَلَ قَتِيلًا فَجَاءَ وَرَثَتُهُ الْمَقْتُولِ لِيَقْتُلُوهُ. فَقَالَتِ امْرَأَةُ الْمَقْتُولِ - وَهِيَ أُخْتُ الْقَاتِلِ -: قَدْ عَفَوْتُ عَنْ حَقِّي. فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُ أَكْبَرُ عَتَقَ الْقَتِيلَ» (١).

وفي رواية: «وَجَدَ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهَا، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَوَجَدَ عَلَيْهَا بَعْضَ إِخْوَتِهَا، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِنَصِيهِ، فَأَمَرَ عُمَرُ لَسَائِرِهِمْ بِالْأَدْيَةِ» (٢).

(٣) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَتِ الْغَامِذِيَّةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَطَهَّرْنِي. وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ تَرُدَّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا، فَوَاللَّهِ إِنِّي لِحُبْلَى. قَالَ:

(١) صحيح: أخرجه البيهقي وعبد الرزاق وصححه في الإرواء (ج ٧/ ٢٧٩ ج ٢٢٢٢).

(٢) صحيح: البيهقي (٥٩/٨)، وابن أبي شيبة (١١/ ٣١/ ١). صححه في الإرواء

(ج ٧/ ٢٢٢٤/ ٢٨١).

«إِذَا لَا فَادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي»، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ، حَتَّى تَفْطِمِيهِ»، فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خُبِزٍ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ فَطَمْتُهُ...» الْحَدِيثُ (١).



(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٩٥).

٤- بابُ شروطِ القصاص فيما دون النفس

وفيه ضابطان:

الضابطُ الأولُ: شروطُهُ خمسةٌ: أَنْ يَكُونَ عَمْدًا (١)، إِمْكَانُ الاستيفاءِ بلا حَيْفٍ (٢)،.....

(١) الدليلُ: قوله تعالى: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ (١).
عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الرُّبَيْعَ بِنْتَ النَّضْرِ عَمَّتُهُ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَّضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيْعِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» فَرَضِيَ الْقَوْمُ، فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ» (٢).

(٢) الدليلُ: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ (٣).
وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ (٤).

(١) سورة المائدة الآية: (٤٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (١٦٧٥).

(٣) سورة النحل، الآية: (١٢٦).

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٩٤).

.....المساواة في الاسم (١)، والموضع (٢)، والصحة، والكمال (٣)،
أن يكون المقتصص مكافئاً له أو أعلى (٤)، أن لا يكون المقتصص منه أحد
الوالدين (٥).

الضابط الثاني: سريّة القصاص هدر (٦)، وسريّة الجنائية مضمونة (٧).

(١) الاسم: فلا تؤخذ يدٌ برجلٍ، أو عينٌ بأنفٍ، بل العينُ بالعين، والأنفُ
بالأنف، واليدُ باليد.

(٢) والموضع: فلا تؤخذ يمينٌ بيسارٍ ولا عُليا بسُفلى؛ لأنها تختلفُ في
المواضع، وكذا لا تؤخذُ إصبعٌ زائدةٌ بأصليّة.

(٣) والصحة والكمال: فلا تؤخذُ صحيحةٌ بشلاء، ولا عينٌ قائمةٌ
بمبصرة، ولا كاملةُ الصحة بناقصتها، ولا لسانٌ ناطقٌ بأخرس.

(٤) يكون دُم المجني عليه مكافئاً لدم الجاني، فلا يُقتصص من مُسلمٍ
لكافرٍ، ولا من حرٍّ لعبدٍ، بل يُشترطُ أن تكون الدماء متكافئة.

(٥) الدليل: حديث ابن عباسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي
الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ»^(١).

(٦) فإذا اقتصص المجنيُّ عليه أو الحاكمُ من الجاني في عضوٍ، فسرى الجرحُ
حتى مات الجاني، فلا شيءٌ عليه؛ لأنه لم يتعدَّ أو يفرط.

(٧) الأولى، فإذا سَرى جرحُ المجنيِّ عليه حتى مات منه، أو أتلَفَ عضوًا

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٤٠١)، ابن ماجه (٢٥٩٩)، الدارمي (٢٣٥٧)، وصححه الألباني.

آخَرَ، فَإِنَّ الْجَانِي يَضْمَنُ السَّرَايَةَ، فَإِذَا مَاتَ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ، وَهَكَذَا.



كتاب الديات

وفيه ثلاثة أبواب:

- ١ - باب مَقَادِيرِ الدِّيَّاتِ.
- ٢ - بابُ الْعَاقَاتِ.
- ٣ - بابُ كَفِّ ارَةِ الْقَتْلِ.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - بابُ مقاديرِ الديّاتِ

وفيه سِتَّةُ ضوابط:

الضَّابُّطُ الأوَّلُ: مَنْ أَتْلَفَ إِنْسَانًا (١) أَوْ جُزْءًا مِنْهُ (٢) بِمَبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ (٣)،
إِنْ كَانَ عَمْدًا فَالْدِّيَّةُ فِي مَالِهِ حَالَةً (٤)،

الديّات:

تعريفها: الديّاتُ: في اللُّغة: جَمْعُ دِيَّةٍ، كَعَدَاتٍ جَمْعُ عِدَّةٍ، وَأَصْلُ مَصْدَرٍ وَدَى الْقَتِيلَ يَدِيهِ، إِذَا أُعْطِيَ وَلِيَّهَ دِيَّتَهُ.

واصْطِلَاحًا: هِيَ الْمَالُ الْمُوَدَّى إِلَى الْمُجْنِي عَلَيْهِ أَوْ وَلِيِّهِ بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ.

(١) أَي: مَنْ قَتَلَهُ أَوْ أَذْهَبَ عَقْلَهُ بِالضَّرْبِ، أَوْ بغيرِ ذَلِكَ، فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى مَوْتِهِ.

(٢) أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ هَذَا الْإِنْسَانِ أَدَّى إِلَى تَعَطُّلِ مَنَافِعِ ذَلِكَ الْعُضْوِ كَالْيَدِ

أَوِ الْعَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ.

(٣) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَتَلَ آخَرَ بِنَفْسِهِ كَأَنْ يَضْرِبَهُ بِسَيَّارَةٍ فَيَقْتُلُهُ

أَوْ يَضْرِبُهُ بِشَيْءٍ آخَرَ يُوْدِي إِلَى مَوْتِهِ، أَوْ يَكُونُ سَبَبًا فِي مَوْتِ هَذَا الْإِنْسَانِ،

كَأَنْ يَحْفُرَ بئْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُرُّ رَجُلٌ فِيَقَعُ فِيهَا فَيَمُوتُ فِيهَا بِسَبَبِ

ذَلِكَ، فَيُضْمَنُ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي مَوْتِهِ بِحَفْرِ هَذِهِ الْبئرِ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ.

(٤) الدَّلِيلُ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ دِيَّةَ الْعَمْدِ،

وَأَنَّهَا تَحْمِلُ دِيَّةَ الْخَطَا»^(١).

.....وَأِنْ كَانَ غَيْرَ عَمْدٍ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ (١).
 الضَّابِطُ الثَّانِي: إِذَا أَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ فِي نُشُوزٍ، أَوْ مُعَلِّمٌ صَبِيَّهُ،
 أَوْ سُلْطَانٌ رَعِيَّتَهُ، وَلَمْ يُسْرِفْ لَمْ يَضْمَنْ (٢).
 الضَّابِطُ الثَّالِثُ: مَقَادِيرُ الدِّيَّاتِ ثَمَانِيَّةٌ: دِيَّةُ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ وَلَوْ طِفْلاً مَائَةً بَعِيرٍ (٣)،

(١) الدليل: عن أبي هريرة، قال: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى أن دية جنينها عبد أو أمة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معه» (١).
 وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن المرأة والصبي الذي لم يبلغ، لا يعقلان من العاقلة شيئاً». وقال: «وأجمعوا على أن الفقير لا يلزمه من ذلك شيء» (٢).

(٢) ومجمل ذلك: أن هؤلاء مأذون لهم شرعاً في تقويمهم، فإذا ضرب الرجل ولده، أو ضرب زوجته في نشوز، أو ضرب المعلم صبيه من أجل تعليمه، أو أدب السلطان رعيته لتعديهم، فإن أخطأ في ذلك بلا تعد ولا تفريط فإن جنايته تكون هدرًا.

(٣) الدليل: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن النبي ﷺ جعل الدية ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفه» (٣).

(١) متفق عليه: البخاري (٦٩١٠)، مسلم (١٦٨١).

(٢) الإجماع (ص ١٧٢ / رقم ٧٦٩، ٧٧٠).

(٣) حسن: الترمذي (١٣٨٧)، وابن ماجه (٢٦٢٦)، أحمد (٦٦٧٨). وحسنه في الإرواء (ج ٧ / ٢٥٩ / ٢١٩٩).

دِيَّةُ الْمُسْلِمَةِ الْحُرَّةِ نِصْفُ ذَلِكَ (١)، دِيَّةُ الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ (٢)،
دِيَّةُ الْكِتَابِيِّ الْحُرَّةِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ الْحُرَّةِ (٣)،

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا، وَفِيهِ: «... وَأَنَّ فِي النَّفْسِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ»، وَفِيهِ: «... وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ»^(١).
(١) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ»^(٢).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّتِهَا»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ عَقْلَ أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى»^(٤).
وَفِي لَفْظٍ: «دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ»^(٥).

(٣) فَأَمَّا الْأَدْلَةُ: فَآثِرُ شُرَيْحِ السَّابِقِ وَفِيهِ: «فَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنَ دِيَّةِ الرَّجُلِ»^(٦).

(١) حسن: أبو داود (٤٥٤٢)، النسائي (٤٨٥٣)، الدارمي (٢٣٦٤) وحسنه في الإرواء (ج٥/٧/٣٠٥/٢٢٤٦).

(٢) الإجماع (ص١٦٦/رقم ٧٣٣).

(٣) ضعيف: النسائي (٤٨٠٥)، والدارقطني (٣٤١/٢) ضعفه في الإرواء (ج٥/٧/٣٠٨/٢٢٥٤).

(٤) حسن: النسائي (٤٨٠٦)، ابن ماجه (٢٦٤٤)، أحمد (٦٦٧٧)، حسنه الألباني في الإرواء (ج٥/٧/٢٢٥١).

(٥) حسن: رواه أحمد (٦٦٥٣) انظر: الإرواء (ج٥/٧/٢٢٥١).

(٦) صحيح: أخرجه البيهقي (٩٦/٨) وصححه الألباني.

دِيَّةُ الْمُجُوسِيِّ وَالْكَافِرِ ثَمَانِيَّةُ دِرْهَمٍ (١)، دِيَّةُ الْمُجُوسِيَّةِ وَالْكَافِرَةِ نِصْفُ ذَلِكَ (٢)، دِيَّةُ الرَّقِيقِ قِيمَتُهُ (٣).

وكذا الإجماع الذي نقله ابنُ المنذرٍ حيثُ قال: «وأجمعوا أنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ» (١).

(١) دِيَّةُ الْمُجُوسِيِّ وَالْكَافِرِ ثَمَانِيَّةُ دِرْهَمٍ.

الدليل: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «دِيَّةُ الْمُجُوسِيِّ ثَمَانِيَّةُ دِرْهَمٍ» (٢) والحديث وإن كان ضعيفاً إلا أنَّ الْعَمَلَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَتَوَى الصَّحَابَةُ.

وقال الترمذي: روي عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: «دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَدِيَّةُ الْمُجُوسِيِّ ثَمَانِيَّةُ دِرْهَمٍ». وبهذا يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ (٣).

(٢) الدليل: قال ابنُ المنذرٍ: «وأجمعوا أنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ» (٤).

قال ابنُ قُدامةَ: «وَنِسَاءُؤُهُمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَاتِهِمْ بِإِجْمَاعٍ» (٥).

(٣) الدليل: قال ابنُ قُدامةَ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي الْعَبْدِ الَّذِي لَا

(١) الإجماع (ص ١٦٦ / رقم ٧٣٣).

(٢) ضعيف: أخرجه البيهقي (٨ / ١٠٠)، ابن أبي شيبة (٥ / ٤٠٧) انظر: تلخيص الحبير (٤ / ٢٥).

(٣) صحيح سنن الترمذي (ج ٢ / ١١٠).

(٤) الإجماع (ص ١٦٦ / رقم ٧٣٣).

(٥) المغني (ج ١٢ / ٥٥).

..... دِيَّةُ الْجَنِينِ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ (١).

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ فَفِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ (٢)،

تَبْلُغُ قِيَمَتَهُ دِيَّةَ الْحَرِّ قِيَمَتُهُ (١).

سِوَاءِ كَانَ هَذَا الْعَبْدُ قَنًّا أَوْ مُكَاتِبًا أَوْ مُدَبِّرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

(١) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ» (٢).

وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: «شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ. قَالَ: لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ. فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ» (٣).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً».

وَقَالَ: «وَأَجْمَعُوا - إِذْ لَا أَعْلَمُ فِيهَا خِلَافًا - أَنَّ فِي جَنِينِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ عَشْرَ دِيَّةِ أُمِّهِ».

وَقَالَ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَرَحَتْ أَجَنَّةً مِنْ صَرْبَةٍ صُرِبَتْهَا، فَفِي كُلِّ جَنِينِ غُرَّةً» (٤).

(٢) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ

(١) المغني (ج ١١ / ٥٠٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٧٤٠)، مسلم (١٦٨١).

(٣) متفق عليه: البخاري (٦٩٠٦)، مسلم (١٦٨٣).

(٤) الإجماع (ص ١٧٣ / رقم ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٨).

وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا (١)،

بكتاب فيه الفرائض والسُنن والديات وفيه: «وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَّةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ»، وقال: فِي الذَّكْرِ الدِّيَّةُ» (١).

وَعَنْ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْأَنْفِ الدِّيَّةُ إِذَا اسْتُوعِبَ جَدْعُهُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ...» (٢).

وقال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَنْفَ إِذَا أُوعِبَ جَدْعًا الدِّيَّةُ» (٣).

وقال: «... وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ فِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ» (٤).

وقال: «... وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ فِي الذَّكْرِ الدِّيَّةُ» (٥).

(١) الدليل: كتاب عمرو بن حزم، وفيه: «... وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الذَّكْرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ» (٦).

(١) صحيح بشواهده: النسائي (٤٨٥٣)، الحاكم (١/٣٩٥ - ٣٩٧): صححه في الإرواء (ج٧/٢٦٨/ح٢٢١٢).

(٢) صحيح بشواهده: البيهقي (٨/٨٠). انظر الصحيحة (ج٤/٦٥٣/٩٩٧).

(٣) الإجماع (ص١٦٨/رقم ٧٤٧).

(٤) الإجماع (ص١٦٩/رقم ٧٤٨).

(٥) الإجماع (ص١٧٠/رقم ٧٥٩).

(٦) صحيح بشواهده: النسائي (٤٨٥٣)، الدارمي (٢٣٦٦). صححه في الإرواء (ج٧/٢٦٨/ح

وما فيه منه أربعة ففي أحدهم رُبْعُهَا (١)، وما فيه منه عشرةٌ ففي أحدهم عَشْرُهَا (٢).

الضَّابُّطُ الخَامِسُ: ذَهَابُ مَنَفَعَةِ الْعُضْوِ كَذَهَابِهِ (٣).

(١) وما فيه منه أربعة ففيها الربع كالرموش الأربعة وهكذا.

(٢) الدليل: كتاب عمرو بن حزم: «وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ».

وقال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةَ» (١).

وقال: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ إِذَا أُصِيبَتْ خَطَأً الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ نِصْفَ الدِّيَّةِ» (٢).

وقال: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ فِي ثَدْيِ الْمَرْأَةِ نِصْفَ الدِّيَّةِ [وَفِي الثَّدْيَيْنِ الدِّيَّةُ]» (٣).

وقال: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ فِي الْأَنْثَيْنِ الدِّيَّةَ» (٤).

وقال: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ فِي الْيَدِ خَمْسِينَ، وَفِي الرَّجْلِ خَمْسِينَ».

(٣) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ فِي الْيَدِ الصَّحِيحَةِ، إِذَا ضُرِبَتْ

وُسِّلَتْ، فَفِيهَا دِيَّتُهَا كَامِلَةٌ» (٥). قال ابنُ المنذر: «أَجْمَعَ عَوَامُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى

(١) الإجماع (ص ١٦٨ / رقم ٧٤٣).

(٢) الإجماع (ص ١٦٨ / رقم ٧٤٥).

(٣) الإجماع (ص ١٧٠ / رقم ٧٥٦).

(٤) الإجماع (ص ١٧١ / رقم ٧٦٠).

(٥) الإجماع (ص ١٧٠ / رقم ٧٥٥).

الضابط السادس: ديات الجروح حكومة (١) إلا خمسًا: الموضحة وفيها نصف عشر الدية (٢)،

أن في السمع الدية» (١).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمع كل من نحفظ قوله أن معنى قَوْلِهِمْ: «حكومة» أن يُقال: إذا أُصيبَ الإنسانُ بِجُرْحٍ لا عَقْلَ له معلومٌ: كم قيمة هذا لو كان عَبْدًا قَبْلَ أن يُجْرَحَ هذا الجُرْحَ؟ أو يُضْرَبَ هذا الضَرْبَ؟ فإن قيل: مائة دينار. قيل: كم قيمته وَقَدْ أَصابَهُ الجُرْحُ وانتهى بُرؤُهُ؟ فإن قيل: خمسة وتسعون دينارًا فالذي يجب للمجني عليه على الجاني نصفُ عشرِ الدية، وإن قالوا: تسعون دينارًا. ففيه عشرُ الدية، وما زاد أو نقص، ففي هذا المثال» (٢).

(٢) الدليل: حديث عمرو بن حزم، وفيه: «وفي الموضحة خمس من الإبل...» (٣).

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «في المَواضِحِ خمسٌ مِنَ الإِبِلِ» (٤). قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن في

(١) الإجماع (ص ١٦٨ / رقم ٧٤٤).

(٢) الإجماع (ص ١٧١ / رقم ٧٦٣).

(٣) صحيح: النسائي (٤٨٥٣)، والدارمي (٢٣٧٣)، والبيهقي (٨ / ٨١). الإرواء (ج ٧ / ٣٢٥ / ٢٢٨٤).

(٤) صحيح: أبو داود (٤٥٦٦)، الترمذي (١٣٩٠)، النسائي (٤٨٥٢)، ابن ماجه (٢٦٥٥). الإرواء (ج ٧ / ٣٢٥ / ٢٢٨٥).

الهاشمة وفيها عشرها (١)، المنقلة وفيها عشر ونصفه (٢)، المأمومة والجائفة
ففي كل ثلثها (٣)،

الموضحة خمساً من الإبل»^(١).

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن في الموضحة خمساً من الإبل»^(٢).

(١) قال ابن قدامة: «ولنا قول زيد بن ثابت مثل ذلك الظاهر أنه
توقيف؛ ولأنه لم نعرف له مخالفاً في عصره، فكان إجماعاً؛ ولأنها شجة فوق
الموضحة تختص باسم، فكان فيها مقداراً كالمأمومة»^(٣).

(٢) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن في المنقلة خمس عشرة من الإبل»^(٤).

(٣) والمأمومة: هي التي تصل إلى جلدة الدماغ.

الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن في المأمومة ثلث الدية»^(٥).

الجائفة: وهي التي تصل إلى الجوف، وتكون في البطن والظهر والصدر
والثانة ونحو ذلك.

الدليل: كتاب عمرو بن حزم: «وفي الجائفة ثلث الدية»^(٦).

(١) الإجماع (ص ١٦٦ / رقم ٧٣٥).

(٢) الإجماع (ص ١٦٦ / رقم ٧٣٥).

(٣) المغني (ج ١٢ / ١٦٣).

(٤) الإجماع (ص ١٦٧ / رقم ٧٣٧).

(٥) الإجماع (ص ١٦٧ / رقم ٧٤٠).

(٦) صحيح: النسائي (٤٨٥٣) وصححه الألباني.

..... النَّافِذَةُ وَفِيهَا ثُلَاثَاهَا (١).

قال ابن المنذر: «وأجمعوا أنَّ في الجائفة ثلث الدية»^(١).

(١) أي: التي تصل إلى الجوف، وتنفذ من الجهة الأخرى، فهي جائفتان أو نافذة:

لذا قال العلماء: فيها ثلثا الدية على اعتبارها جائفتين.

الدليل: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ: «أَنَّ مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ بَيْتَةٍ فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَةَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعَبَ جَدْعُهُ الدِّيَةَ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةَ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةَ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةَ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَةَ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةَ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَةَ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُتَقَلَّةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ مِنَ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ»^(٢).



(١) الإجماع (ص ١٧٠ / رقم ٧٥٨).

(٢) صحيح: النسائي (٤٨٥٣). صححه الألباني.



٢- باب العاقلة



وفيه ضابط واحد:

الأحوال التي لا تتحمل فيها العاقلة من الدية ستة: العمد (١)، العبد (٢)،
الإقرار (٣).....

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن العاقلة لا تحمل دية العمد،
وأنها تحمل دية الخطأ»^(١).

وعن ابن عباس، قال: «لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا
اعترافا»^(٢).

(٢) لأثر ابن عباس، وفيه: «لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا
ولا اعترافا»^(٣).

(٣) قال ابن قدامة: «ولا تحمل الاعتراف، وهو أن يُقر الإنسان على
نفسه بقتل الخطأ أو شبه عمد، فتجب الدية عليه، ولا تحمله العاقلة، ولا
نعلم فيه خلافا، وبه قال ابن عباس والشعبي والحسن وعمر بن عبد العزيز
والزهري وسليمان بن موسى والثوري ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق

(١) الإجماع (ص ١٧٢ / رقم ٧٧٤).

(٢) حسن: البيهقي (٨ / ١٠٤)، الإرواء: (ج ٧ / ٣٣٦ ح ٢٣٠٤).

(٣) حسن: أخرجه البيهقي (ج ٨ / ١٠٤). انظر: الإرواء (ج ٧ / ٣٣٦ ح ٢٣٠٤).

الصُّلْحُ (١)، مَا دُونَ ثُلُثِ دِيَّةٍ ذَكَرَ مُسْلِمٌ (٢)، فِي حَالَةِ عَجْزِهَا (٣).

وأصحابُ الرأي (١).

(١) قال ابنُ قدامة: «لا تحمِلُ الصُّلْحَ، ومعناه: أن يدَّعي عليه القَتْلَ، فينكره ويُصالح المدَّعي على مالٍ، فلا تحمله العاقلة؛ لأنَّه مالٌ ثبت بمصالحته واختياره، فلم تحمله العاقلة كالذي ثبت باعترافه...».

(٢) قال ابنُ قدامة: «لا تحمِلُ ما دُونَ الثُّلُثِ، وبهذا قال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وعطاءٌ ومالكٌ وإسحاقٌ وعبدُ العزيز بنُ أبي سَلَمَةَ».

(٣) الدليل: قال ابنُ المُنْذِرِ: «وأجمعوا على أنَّ الفقيرَ لا يلزَمُه مِن ذلك شَيْءٌ» (٢).



(١) المغني (جـ ١٢/ ٢٩).

(٢) الإجماع (صـ ١٧٢/ رقم ٧٧٠).



٣- باب كَفَّارَةُ الْقَتْلِ



وفيه ضابطان:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: كَفَّارَةُ الْقَتْلِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (١).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: لَا كَفَّارَةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ دِفَاعًا عَنْ نَفْسِهِ (٢)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (١).

(٢) الدليل: عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (٢).

(١) سورة النساء، الآية: (٩٢).

(٢) صحيح: أبو داود (٤١٤٢)، الترمذي (١٣٣٨)، والنسائي (٤٠٢٧)، أحمد (١٥٦٥).
وصححه الألباني.

..... أو من يُباح قَتْلُهُ (١).

(١) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالزَّيْبُ الزَّانِي وَالسَّارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ»^(١).



(١) متفق عليه: البخاري (٦٨٧٨) مسلم (١٦٧٦)

كِتَابُ الْحُدُودِ

وفيه تسعة أبواب:

- ١- بَابُ أَحْكَامِ إِقَامَةِ الْحَجِّ
- ٢- بَابُ حُدُودِ الزَّنا
- ٣- بَابُ حُدُودِ الْقَتْلِ
- ٤- بَابُ حُدُودِ الْمُسْكِرِ
- ٥- بَابُ حُدُودِ السَّرْقَةِ
- ٦- بَابُ حُدُودِ قَطْعِ الطَّرِيقِ
- ٧- بَابُ التَّعْزِيرِ
- ٨- بَابُ قِتَالِ الْبَغِاَةِ
- ٩- بَابُ حُدُودِ الْمُرْتَدِّ

رَفَعُ

جيد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - بَابُ أَحْكَامِ إِقَامَةِ الْحَدِّ (١)

وفيه ضابطٌ واحدٌ:

يَسْقُطُ الْحَدُّ عَنْ سَبْعَةٍ: غَيْرُ الْبَالِغِ الْمَجْنُونِ (٢)، النَّائِمِ (٣)،

(١) الحدود اصطلاحًا: هي العقوبات المقدرة شرعًا في المعاصي؛ لتمنع من الوقوع فيها.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «إِنَّ قُرَيْشًا أَهْمَتَهُمُ الْمَرْأَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يَكْلَمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حَبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ مُحَمَّدٌ يَدَهَا»^(١).

(٢) الدليل: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(٢).

(٣) الدليل: حَدِيثُ عَلِيِّ السَّابِقِ، وَفِيهِ: «وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ...».

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٧٨٨)، مسلم (١٦٨٨).

(٢) صحيح: أبو داود (٤٤٠٣)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، أحمد

(٩٤٣)، الدارمي (٢٢٩٦) (صحيح الجامع / ٣٥١٤).

المُكْرَهُ (١)، الجاهلُ بالتحريم (٢)، الجاهلُ بالحال (٣)، غَيْرُ الْمُلْزَمِ بِأَحْكَامِ
الإسلام (٤).

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «أُتِيَ عُمَرُ بِامْرَأَةٍ قَدْ زَنَتْ، قَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ
نَائِمَةً، فَلَمْ أَسْتَيْقِظْ إِلَّا بِرَجُلٍ قَدْ جَثَمَ عَلَيَّ. فَخَلَى سَبِيلَهَا، وَلَمْ يَضْرِبْهَا» (١).
(١) الدليل: حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ
عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (٢).

(٢) كَأَن يَكُونَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ فَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ فَيُشْرِبُهَا
جَاهِلًا بِحُكْمِهَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

(٣) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «فَإِنْ زُفَّتْ إِلَيْهِ غَيْرُ زَوْجَتِهِ، وَقِيلَ: هَذِهِ زَوْجَتُكَ،
فَوَطِئَهَا يَعْتَقِدُهَا زَوْجَتَهُ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لَهُ:
هَذِهِ زَوْجَتُكَ أَوْ وَجَدَ عَلَى فِرَاشِهِ امْرَأَةً ظَنَّهَا امْرَأَتُهُ أَوْ جَارِيَتَهُ، فَوَطِئَهَا، أَوْ
دَعَا زَوْجَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ، فَجَاءَتْهُ غَيْرُهَا، فَظَنَّهَا الْمَدْعُوءَةَ، فَوَطِئَهَا، أَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ
ذَلِكَ لِعِمَّاهُ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ» (٣).

(٤) وَالْمُلْزَمُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ هُوَ الْمُسْلِمُ وَالذِّمِّيُّ الَّذِي يَعِيشُ فِي بِلَادِ
الْإِسْلَامِ، أَمَّا غَيْرُ الْمُلْزَمِ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ كَالذِّمِّيِّ الَّذِي يَعِيشُ فِي بِلَادِ الْكُفْرِ
أَوْ الْحَرْبِيِّ أَوْ الْمُسْتَأْمَنِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْزَمٍ بِهَا.

(١) صحيح: أخرجه البيهقي (٢٣٥/٨). انظر: الإرواء (ج٧/٣٤٠/٢٣١٢).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣)، (صحيح الجامع/١٧٣١).

(٣) المغني (ج١٢/٣٤٤).



٢- بَابُ حَدِّ الزَّانَا (١)



وفيه ضابطان:

الضابط الأول: شروط وجوب حد الزنا ثلاثة: تَغْيِيبُ الْحَشَفَةِ أَوْ قَدْرِهَا فِي فَرْجِ آدَمِيَّةٍ حَيَّةٍ (٢)، انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ (٣)، ثُبُوتُهُ بِالْإِقْرَارِ (٤)

(١) تعريفه: هو فِعْلُ الْفَاحِشَةِ فِي قُبُلِ آدَمِيَّةٍ حَيَّةٍ.

(٢) ولأن النبي ﷺ قال لِمَاعِزٍ: «أَنْكِهَتَهَا؟» فقال: نَعَمْ. فقال: «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا كَمَا يَغِيْبُ الْمِرْوَدُّ فِي الْمَكْحَلَةِ، وَالرِّشَاءُ فِي الْبُرِّ؟» قَالَ: نَعَمْ (١).

الدليل: حديث ابن مسعود: قال: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَقِيتُ امْرَأَةً، فَأَصَبْتُ مِنْهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْجَمَاعَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (٢). فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِي هَذَا: قَالَ: «لَجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ» (٣).

(٣) الدليل: قال ابن المنذر: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَاتِ».

(٤) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي

(١) صحيح: أبو داود (٣٨٤٣) وصححه الألباني.

(٢) سورة هود، الآية: (١١٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٩٥)، مسلم (٤٩٦٣).

.....أو الشهادة (١).

الضابط الثاني: حد الزنا الرجم للمُحْصَن (٢)،

المسجد، فتأذاه فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ. فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»^(١). وَعَنْهُ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ. وَفِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاعِدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»^(٢).

(١) الدليل: قال تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٤).

قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الزَّانِي أَرْبَعَةٌ لَا يَقْبَلُ أَقْلٌ مِنْهُمْ»^(٥).

(٢) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ خَطَبَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٨٦٦)، ومسلم (٣٢٠٢).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٥٢٣)، ومسلم (٣٢١٠).

(٣) سورة النساء، الآية: (١٥).

(٤) سورة النور، الآية: (٤).

(٥) الإجماع (ص ١٦٢ / رقم ٧٠٤).

وجلد مائة (١)، وتغريب عام للبكر، وجلد خمسين للرقيق (٢).

بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل الله عليه آية الرجم قرأناها ووعينناها وعقلناها. فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله. فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم حق في كتاب الله تعالى على من زنى، إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا كانت البيّنة، أو كان الحبل أو الاعتراف»^(١).

وعن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، الْبُكَرَ بِالْبُكَرِ، جُلْدَ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جُلْدَ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»^(٢).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٣).

عن زيد بن خالد الجهني، قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يَحْصُنْ، جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ»^(٤).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفُحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٥).

وعن أبي هريرة وزيد بن خالد، قالوا: سئل رسول الله ﷺ عن الأمة إذا

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٣٢٧)، مسلم (٣٢٠١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٣١٩٩).

(٣) سورة النور، الآية: (٢).

(٤) صحيح: البخاري (٦٨٣١).

(٥) سورة النساء، الآية: (٢٥).

زَنْتَ وَلَمْ تُحْصِنْ؟ فَقَالَ: «إِذَا زَنْتِ الْأُمَّةَ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتِ فَاجْلِدُوهَا،
ثُمَّ إِنْ زَنْتِ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتِ فَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ»^(١).

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَجُمِلَتْهُ أَنْ حَدَّ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ حَمْسُونَ جَلْدَةً، بَكْرِينَ كَانَا
أَوْ ثَيِّبِينَ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، مِنْهُمْ: عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَالْحَسَنُ
وَالنَّخَعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْعَبْرِيِّ»^(٢).



(١) متفق عليه: البخاري (٢١٥٣)، مسلم (١٣٢٩).

(٢) المغني (ج ١٢ / ٣٣١).



٣- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ (١)



وفيه أربعة ضوابط:

الضَّابُّطُ الْأَوَّلُ: مَنْ قَذَفَ غَيْرَهُ بِالزَّانِي جُلِدَ ثَمَانِينَ إِنْ كَانَ حُرًّا (٢)، وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ رَقِيقًا (٣).

الضَّابُّطُ الثَّانِي: يَجِبُ حَدُّ الْقَذْفِ بِشُرُوطٍ تِسْعَةٍ: أَرْبَعَةٌ مِنْهَا فِي الْقَاضِي:
وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَالِغًا، عَاقِلًا (٤)،

(١) تعريفه: هو الرَّمْيُ بِالزَّانِي بِأَنْ يَقُولَ: يَا زَانٍ. أَوْ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ.

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١).

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَتَيْتَ بِفُحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٢).

وعن عامر بن ربيعة، قال: أَدْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَالْخُلَفَاءَ، هَلُمَّ جَرًّا، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا جَلَدَ عَبْدًا فِي فِرْيَةٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ (٣).

(٤) الدليل: عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٤).

(٢) سورة النساء، الآية: (٢٥).

(١) سورة النور، الآية: (٤).

(٣) صحيح: رواه مالك (٨٢٨)، وعبد الرزاق (٩/٤٣٨: ٩٤/١٣٧).

(٤) صحيح: الترمذي (١٤٢٣)، أبو داود (٣٩٩٨)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٣٠٤١)، أحمد =

مُخْتَارًا (١)، لَيْسَ بِوَالِدٍ لِّلْمَقْذُوفِ (٢). وَخَمْسَةٌ فِي الْمَقْذُوفِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حُرًّا (٣)، مُسْلِمًا (٤)، عَاقِلًا (٥)، عَفِيفًا (٦)، يَطَأُ وَيُوطَأُ مِثْلُهُ (٧).

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ» (١).

(٢) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «وَإِذَا قَذَفَ وَلَدُهُ وَإِنْ نَزَلَ لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ عَلَيْهِ؛ سَوَاءٌ كَانَ الْقَاذِفُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً؛ وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ» (٢).

(٣) حُرًّا: فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ عَبْدًا لَكِنَّهُ يُعْزَرُ.

(٤) مُسْلِمًا: فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ ذِمِّيًّا أَوْ كَافِرًا؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُمْ نَاقِصَةٌ.

(٥) عَاقِلًا: فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ الْمَجْنُونُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَامَعُ أَوْ تُجَامَعُ.

(٦) عَفِيفًا: فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ثَبَتَ عَلَيْهِمَا الزِّنَى.

(٧) أَنْ يَطَأُ وَيُوطَأَ مِثْلُهُ: أَيُّ يَسْتَطِيعُ الْجَمَاعُ إِنْ كَانَ رَجُلًا أَوْ تُطِيقُهُ إِذَا

كَانَتْ امْرَأَةً، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ صَغِيرَةً أَوْ صَغِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَامَعَ الصَّغِيرُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِهِ.

(٨٩٦). صححه الألباني.

(١) صحيح: ابن ماجه (٢٠٣٥)، البيهقي (٨٤ / ٦). وصححه الألباني: انظر: الإرواء (١ / ١٢٣).

(٢) المغني (جـ ١٢ / ٣٨٨).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: يَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: عَفْوُ الْمَقْذُوفِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْحَاكِمِ (١)، تَصْدِيقُهُ (٢)، إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ (٣)، اللَّعَانُ (٤).
الضَّابِطُ الرَّابِعُ: أَحْكَامُ الْقَذْفِ ثَلَاثَةٌ: يَحْرُمُ: قَذْفُ الْعَفِيفِ وَالْعَفِيفَةِ (٥).

(١) فَإِذَا عَفَا الْمَقْذُوفُ عَنِ الْقَازِفِ سَقَطَ الْحَدُّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ تَنَازُلٌ عَنْهُ، وَيُسْتَدَلُّ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «تَعَاَفَا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ»^(١).

(٢) فَإِذَا أَقَرَّ الْمَقْذُوفُ بِمَا قَالَهُ الْقَازِفُ، فَيَقُولُ: نَعَمْ. لَقَدْ صَدَقَ، فَعَلْتُ كَذَا أَوْ فَعَلْتُ مَا ذَكَرَهُ. سَقَطَ الْحَدُّ بِإِقْرَارِ الْمَقْذُوفِ.

(٣) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْقَازِفَ إِذَا أَتَى بِبَيِّنَةٍ، فَجَاءَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ رِجَالٍ عُدُولٍ مُسْلِمِينَ، وَوَصَفُوا الزَّانِيَ كَمَا سَبَقَ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْقَازِفِ، وَأَقِيمَ حَدُّ الزَّانِي عَلَى الْمَقْذُوفِ.

(٤) كَمَا سَبَقَ فِي كِتَابِ اللَّعَانِ ص (٤٠٩) أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا رَمَى زَوْجَتَهُ بِالزَّانِي، سَقَطَ الْحَدُّ.

(٥) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤْبَقَاتِ...

(١) صحيح: أبو داود (٤٣٧٦)، النسائي (٤٨٨٦) وصححه الألباني.

(٢) سورة النور، الآية: (٢٣).

يَجِبُ: عَلَى مَنْ رَأَى زَوْجَتَهُ تَزْنِي ثُمَّ وَلَدَتْ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَيْسَ
منه (١). يُبَاحُ: لِمَنْ رَأَاهَا تَزْنِي وَلَمْ تَلِدْ مَا يَلْزِمُهُ نَفْيُهُ (٢).

وَقَدْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ» (١).

(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا رَأَى زَوْجَتَهُ تَزْنِي، فاعْتَزَلَهَا، فَوَلَدَتْ
غُلَامًا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ، أَوْ كَانَ الرَّجُلُ عَقِيمًا
أَوْ عَيْنِيًّا لَا يَأْتِي النِّسَاءَ، ثُمَّ وَلَدَتْ الْمَرْأَةُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَدْفُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ
غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأُمُورٍ، مِنْهَا: ١ - حَتَّى لَا يَلْحَقَهُ
نَسَبُ ذَلِكَ الْوَلَدِ. ٢ - وَكَيْ لَا يَتَوَارَثَا؛ فِيرِثَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِلَا حَقٍّ. ٣ - وَحَتَّى
لَا يَنْظُرَ إِلَى بَنَاتِ الزَّوْجِ وَأَخَوَاتِهِ وَعَمَّاتِهِ وَخَالَاتِهِ.

(٢) فَإِذَا رَأَى الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ تَزْنِي، وَلَمْ تَلِدْ مَا يَلْزِمُهُ نَفْيُهُ، جَازَ لَهُ أَنْ
يَقْدِفَهَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى غَيْرِهَا حَيْثُ لَمْ تَلِدْ، وَاتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّ فِرَاقَهَا أَوْلَى مِنَ الْمَلَاعَنَةِ حَيْثُ إِنَّ ذَلِكَ أَسْرُّهَا، وَيَمْنَعُ أَحَدَهُمَا مِنَ
الْحَلْفِ كَذِبًا فِي الْمَلَاعَنَةِ.

وَيَسْتَحِبُّ السِّرَّ عَلَيْهَا إِذَا تَابَتْ وَحَسَنَتْ تَوْبَتَهَا.

الدليل: عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ مَاعِزًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَرْبَعَ
مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ، وَقَالَ لَهُرَّالِ: «لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ» (٢).

(١) متفق عليه: البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (١٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٧٧)، أحمد (٢١٣٨٣)، وصححه الألباني.

حديثُ ابنِ عُمرَ، وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).



(١) متفق عليه: البخاري (٢٤٤٢)، مسلم (٢٥٨٠).



٤- بَابُ حَدِّ الْمُسْكِرِ (١)



وفيه ضابطٌ وَاحِدٌ: كُلُّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ (٢)، وَإِذَا تَعَاطَاهُ الْمُسْلِمُ (٣) الْمُكَلَّفُ (٤)،

(١) تعريفه: الْمُسْكِرُ: هو كُلُّ مَا غَطَّى الْعَقْلَ عَلَى سَبِيلِ اللَّذَّةِ وَالطَّرَبِ.
(٢) الدليل: عن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» (١).

وعنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» (٢).
وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ مِنْهُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ» (٣).

(٣) خَرَجَ بِذَلِكَ الدِّمِّيُّ أَوْ الْمَجُوسِيُّ إِذَا شَرِبَهَا مَعْتَقِدًا أَنَّهَا عِنْدَهُمْ حَلَالٌ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

(٤) الدليل: عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٤).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (٣٧٣٣).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣١٩٦)، والترمذي (١٧٨٨)، وابن ماجه (٣٣٨٤)، أحمد (١٤١٧٦) وصححه الألباني.

(٣) صحيح: الترمذي (١٨٦٦)، أحمد (٢٣٩٠٢) وصححه الألباني.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٢٢)، والترمذي (١٣٤٣)، والنسائي (٣٣٧٨)، وابن ماجه

.....عَالِيًا (١) مُخْتَارًا (٢)، جُلِدَ أَرْبَعِينَ (٣).

(١) قد صحَّ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ أَنَّهُمَا قَالَا: «لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ». وَمِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ؛ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كَانَ يَعْلَمُ فَأَحْدُوهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَأَعْلِمُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَارْجُمُوهُ»^(١).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٢).

(٣) الدليل: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بَرَجْلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفْتُ الْحُدُودَ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ^(٣).

وَعَنْ عَلِيٍّ - فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ - قَالَ: «جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ».



(٢٠٣١)، وأحمد (٨٩٦) وصححه الألباني.

(١) صحيح: وصححه الحافظ في تلخيص الخبير (٤/٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، البيهقي (٦/٨٤ ح ١١٧٨٧) وصححه الألباني في

الإرواء (ج ١/١٢٣ ح ٨٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٧٠٦).

٥- باب القطع في السرقة (١)

وفيه ضابطٌ واحدٌ: لا يجبُ القطعُ في السرقةِ إلا بسبعةِ شُرُوطٍ: كَوْنُ السَّارِقِ مُكَلَّفًا (٢)، كَوْنُ المَسْرُوقِ مَالًا (٣)، كَوْنُ المَسْرُوقِ نَصَابًا (٤)،

(١) تَعْرِيفُهَا: هِيَ أَخْذُ المَالِ عَلَى وَجْهِ الخِفْيَةِ وَالِاسْتِتَارِ (١).

(٢) الدليل: حديثُ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ» (٢).

(٣) المَالُ: هُوَ كُلُّ مَا يَتَمَوَّلُهُ الْإِنْسَانُ بِنَفْعٍ مُبَاحٍ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ خُمْرًا أَوْ آلَةً لَهُ أَوْ حُرًّا صَغِيرًا أَوْ كُتِبَ بَدْعَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَحْرَمَةِ.

(٤) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» (٣).

وحديثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ».

(١) المغني (ج ١٢/ ٤١٦).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والترمذي (١٤٢٣)، والنسائي (٣٤٣٢)، وابن ماجه (٢٠٤١).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٧٨٩) ومسلم (١٦٨٤).

إِخْرَاجُهُ مِنْ حِرْزِ (١)، انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ (٢)،

(١) الدليل: عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الثَّارِ، فَقَالَ: «مَا أُخِذَ مِنْ أَكْثَامِهِ فَاحْتُمِلَ، فَثَمَنُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، وَمَا كَانَ مِنَ الْبَجَرَيْنِ فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ ثَمَنَ الْجَنِّ، وَإِنْ أَكَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ» (١).

وقال ابن المنذر: «وأجمعوا أَنَّ الْقَطْعَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَرَقَ مَا يَجِبُ فِيهِ قَطْعٌ مِنَ الْحِرْزِ» (٢).

(٢) أما الفرع فلا يُقَطَّعُ إِذَا سَرَقَ مِنْ وَالِدِهِ أَوْ أَصْلِهِ؛ لحديث ابن عمر، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...» (٣).

كَذَلِكَ لَا يُقَطَّعُ وَالِدٌ سَرَقَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ لِلشُّبْهَةِ؛ فَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَجْتَاحُ مَالِي؛ قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ» (٤).

(١) حسن: أبو داود (١٧١٠)، والنسائي (٤٩٥٨)، وابن ماجه (٢٥٩٦) وحسنه الألباني.

(٢) الإجماع (ص ١٥٧ / رقم ٦٧٨).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤٠٩)، مسلم (١٨٢٩).

(٤) صحيح: ابن ماجه (٢٢٩١)، أحمد (٦٦٤٠). وصححه الألباني.

.....ثُبُوتُهُ بِشَهَادَةِ (١) أَوْ إِقْرَارِ (٢)، مُطَالَبَةُ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ بِمَا لَهُ (٣).

وكذلك الزَّوْجَةُ؛ فعن عائشة، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يَعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»^(١).
(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ ثَبُوتَ السَّرِقَةِ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ حُرَّيْنِ بِالْغَيْنِ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢).
وقال ابنُ المُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ يَجِبُ إِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مُسْلِمَانِ حَرَّانِ، وَوَصَفَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ ثُمَّ عَادَ أَنَّهُ يَقْطَعُ»^(٣).

(٢) الدليل: عن القاسمِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَلِيًّا أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ. فَطَرَدَهُ، ثُمَّ عَادَ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: إِنِّي سَرَقْتُ. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُقْطَعَ»^(٤).
فَإِنْ عَفَا الْمَسْرُوقُ مِنْهُ عَنْ حَقِّهِ قَبْلَ رَفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ سَقَطَ الْحَدُّ؛ لِأَنَّهُ تَنَازَلَ عَنْهُ.

(٣) فَإِنْ عَفَا الْمَسْرُوقُ مِنْهُ عَنْ حَقِّهِ قَبْلَ رَفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ سَقَطَ الْحَدُّ؛ لِأَنَّهُ تَنَازَلَ عَنْهُ أَوْ تَرَكَ الْمَطَالَبَةَ بِهِ.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٣٦٤)، مسلم (١٧١٤).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢). (٣) الإجماع (ص ١٥٩ / رقم ٦٨٤).

(٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة، والبيهقي في المعرفة (٩٤ / ٩٤).

٦- بَابُ حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ (١)

وفيه ضابطٌ واحدٌ:

قُطَاعُ الطَّرِيقِ عَلَى أَقْسَامٍ أَرْبَعَةٍ: إِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا قُتِلُوا (٢)،

(١) الْمَكْلَفُونَ الْمُتَزِمُونَ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ فَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ مُجَاهِرَةً، وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَمِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ.

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٣٣).^(١)

الدَّلِيلُ: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «قَدِمَ عَلَيْنَا نَفَرٌ مِنْ عُكْلٍ فَأَسْلَمُوا فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا، فَارْتَدُّوا، فَقَتَلُوا رُعَاتَهَا، وَاسْتَأْقَوْا الْإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا» (٢).

فَإِنْ خَرَجُوا فَقَتَلُوا النَّاسَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مِنْهُمْ مَالًا، فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ جَمِيعًا، حَتَّى وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ وَاحِدًا.

(١) سورة المائدة، الآية: (٣٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٨٠٢)، مسلم (١٦٧١).

إِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا مَالًا قُتِلُوا وَصُلِبُوا (١)، إِنْ أَخَذُوا مَالًا وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَتْ
أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِ (٢).

(١) فإذا قتلوا وأخذوا المال فإنهم يُقتلون، ثُمَّ يُصَلَّبُونَ؛ زيادةً في النكال
بهم، ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك.

(٢) أَنَّهُمْ إِنْ أَخَذُوا الْمَالَ بِلَا قَتْلِ قُطِعَتْ أَيْمَانُهُمْ ثُمَّ أَرْجُلُهُم الْيُسْرَى حَتَّى
يَسْتَطِيعُوا الْمَشْيَ، وَإِنْ أَخَافُوا النَّاسَ وَلَمْ يَقْتُلُوا أَوْ يَأْخُذُوا مَالًا نَفُوا مِنْ
الْأَرْضِ، فَلَا يُتْرَكُونَ حَتَّى يَأْوُوا فِي بَلَدٍ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ
النَّفْيِ هُوَ إِزَالَةُ شَرِّهِمْ عَنِ النَّاسِ.





٧- بَابُ التَّعْزِيرِ (١)



وفيه ضابطٌ واحدٌ:

يُشَرِّعُ التَّعْزِيرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ (٢)، وَلَا يُزَادُ فِي جَلْدِهِ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ (٣).

(١) هو تأديبٌ دُونَ الْحَدِّ لِمَنْعِ الْجَانِي مِنْ مُعَاوَدَةِ الذَّنْبِ.

(٢) الدليل: عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ: يَا فَاسِقُ، يَا خَبِيثُ. قَالَ: هُنَّ فَوَاحِشُ فِيهِنَّ تَعْزِيرٌ وَلَيْسَ فِيهِنَّ حَدٌّ» (١).

(٣) الدليل: حديثُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» (٢).

قال ابنُ قدامة: «والتعزيرُ يكونُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَالتَّوْبِيخِ، وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهُ وَلَا جَرْحُهُ، وَلَا أَخْذُ مَالِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ يُقْتَدَى بِهِ، وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ أَدَبٌ، وَالتَّأْدِيبُ لَا يَكُونُ بِالْإِتْلَافِ» (٣).



(١) صحيح: أخرجه البيهقي. انظر: تلخيص الحبير (ج ٤ / ٨١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٨٤٨)، مسلم (١٧٠٨).

(٣) المغني (ج ١٢ / ٥٢٦).

٨- باب قتال البغاة (١)

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: الخارجون على الإمام المسلم بتأويل سائغ (٢)، ولهم شوكة (٣) بغاة تلزمه مراسلتهم، وإزالته شبيهم (٤)، فإن رجعوا وإلا قاتلهم (٥).

(١) هم الخارجون على الإمام بتأويل سائغ ولهم شوكة.

(٢) أما التأويل السائغ فهو الذي قال به بعض أهل العلم واعتبروه، فمثلاً لو قالوا: لا نريد حاكماً لنا؛ لأننا لا نحبّه أو لا نرضاه. فهذا تأويل غير سائغ ولا عبرة به.

(٣) أي: لهم قوة ومنعة، ومعهم سلاح يتحصنون به، ولا يمكن الوصول إليهم بغير قتال.

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (١)، ولقصة علي مع الخوارج: لما أرسل إليهم رجلاً عالماً بليغاً حكيمًا حبر هذه الأمة: عبد الله بن عباس فناظرهم، فرجع منهم أربعة آلاف، وأصر الباقي على المخالفة، فقاتلهم علي (٢).

(٥) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ

(١) سورة الحجرات، الآية: (٩).

(٢) صحيح: رواه البيهقي (١٧٩/٨)، أحمد (٦٥٦).

الضابط الثاني: لا يُسَبَّحُ لَهُم مُدَبِّرٌ، وَلَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يُغْنَمُ مَا لَهُمْ، وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ (١).

تَفَعَّى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ (١).

عَنْ عَرْفَجَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ وَيُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ» (٢).

وَعَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً» (٣).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمِيتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ» (٤).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» (٥).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «لَيْنَ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ» (٦).

(١) أَنْ مَنْ فَرَّ مِنْهُمْ حَرَمَ مُتَابَعَتُهُ وَقَتْلُهُ، وَأَنْ مَنْ جُرِحَ مِنْهُمْ لَا يُجْهَزُونَ

(١) سورة الحجرات، الآية: (٩).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٨٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٣).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، مسلم (١٨٤٩).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٨٧٤)، مسلم (٩٨).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤).

الضابطُ الثالث: لا ضمانَ على أحدِ الفريقين فيما أتلَفَ حالَ الحربِ من نفوسٍ وأموالٍ (١).

عليه، بل يتركونه، وأنَّ من ألقى السَّلاحَ مِنْهُمْ يُكَفَّ عَنْهُ ولا يُقْتَلُ، وأنَّ مَنْ دَخَلَ بَيْتَهُ مِنْهُمْ وأغلقَ بابَهُ عليه كُفَّ عَنْهُ، وأنَّ مَنْ أَسَرَ مِنْهُمْ حُبَسَ حَتَّى تَحْمَدَ الْفِتْنَةُ، وَ أَنَّهُ لَا تُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ وَلَا ذَرَارِيهِمْ؛ لأنهم معصومون، ولا تُغْنَمُ أَمْوَالُهُمْ، وَلَا يَسْتَحِلُّهَا الْإِمَامُ.

(١) أَنَّ مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ فِي حَالِ الْحَرْبِ فَهُوَ هَدَرٌ.

ولا يُطالبون بشيءٍ سوى التوبةِ والرَّجُوعِ إلى الحَقِّ؛ لأنهم في الأصل مسلمون.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْضُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (١).



٩- بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: تَحْصُلُ الرَّدَّةُ بِأَمْرٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ: بِالْقَوْلِ: كَسَبَ اللَّهُ أَوْ الرِّسُولِ أَوْ ادْعَاءِ النُّبُوَّةِ (١). بِالْفِعْلِ: كَالسُّجُودِ لغيرِ اللَّهِ أَوْ إلقاءِ الْمُصْحَفِ فِي قَادُورَةٍ (٢)،

- (١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (١).
- وعَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَمَهَا» (٢).
- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ» (٣).
- (٢) السُّجُودَ لغيرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، فَمَنْ صَرَفَهَا لِغَيْرِهِ فَقَدْ كَفَرَ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَكَذَلِكَ إلقاءُ الْمُصْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ أَوْ تَمْزِيقُهُ أَوْ وَطْؤُهُ بِالْقَدَمِ؛ كُلُّ ذَلِكَ يَكْفُرُ فَاعِلُهُ، وَيُسْتَتَابُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

(١) سورة التوبة، الآية: (٦٥ - ٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٦٢)، البيهقي (٦٠/٧) وقال الألباني في الإرواء (ج٥/٩١):

صحيح.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣٦٠٩)، مسلم (١٥٧).

بالاعتقاد: كاعتقاد أن الله شريكاً أو اعتقاد حلّ ما أجمع المسلمون على تحريمه أو العكس (١)، بالشك: كالشك في وجود الله أو في رسالة محمد ﷺ (٢).
الضابط الثاني: من ارتدّ وهو مكلف (٣)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ (١). قال ابن قدامة: «ومن اعتقد حلّ شيء أجمع على تحريمه وظهر حكمه بين المسلمين، وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه، كلحم الخنزير والزنى وأشباه هذا، مما لا خلاف فيه، كفر» (٢).

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٣).

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاكّ فيهما إلا دخل الجنة» (٤). وفي رواية: «لا يلقى الله بهما عبد غير شاكّ فيهما فيحجب عن الجنة» (٥).

(٣) الدليل: حديث عائشة وعليّ، أنّهما قالَا: قال رسول الله: «رُفِعَ الْقَلَمُ

(١) سورة المؤمنون، الآية: (٩١).

(٢) المغني (ج١٢/٢٧٦).

(٣) سورة الحجرات، الآية: (١٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٧).

مُخْتَارٌ (١)، اسْتَتِيبَ فَإِنْ تَابَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٢)،

عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ^(١).

(١) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٥٨) (٢).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَتَمَّا ﴿٦٨﴾ يُضْلَعُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٧٠) (٣).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ رَجُلٌ مِنْ قَبِيلِ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: هَلْ كَانَ مِنْ مُعَرَّبِيَّةٍ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. فَقَالَ: مَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عَنْقَهُ. فَقَالَ عُمَرُ: فَهَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا، فَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ أَوْ يَرَاجِعُ أَمَرَ اللَّهُ؟ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ

(١) صحيح: أبو داود (٤٣٩٨)، الترمذي (١٤٢٣)، والنسائي (٣٤٣٢)، وابن ماجه (٢٠٤١)، أحمد (٩٤٣). صححه الألباني.

(٢) سورة النحل، الآية: (١٠٦).

(٣) سورة الفرقان، الآيات: (٦٨ - ٧٠).

.....وإن أصرَّ قتله الإمام أو نائبه (١).

بلغني»^(١).

(١) الدليل: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٢).
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثِّبُّ الزَّانِي وَالنَّفْسُ
بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»^(٣).

أحكام المرتد:

- (١) بطلت العبادَةُ المتلبَّت بها، فإن كان صائماً فَسَدَ صِيَامُهُ، وإن كان متوضئاً انتقض وضوؤه، وإن كان يحجُّ فَسَدَ حَجُّهُ.
- (٢) إِذَا قُتِلَ رِدَّةٌ أَصْبَحَ مَالُهُ فَيْئًا يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.
- (٣) إِذَا مَاتَ مَنْ يَرِثُهُ الْمُرْتَدُّ لَا يُعْطَى نَصِيبُهُ بَلْ يُحْرَمُ مِنْهُ.
- (٤) إِذَا قُتِلَ أَوْ مَاتَ وَهُوَ مُرْتَدٌّ لَا يَرِثُهُ أَبْنَاؤُهُ وَلَا يَرِثُهُمْ.
- (٥) إِذَا قُتِلَ أَوْ مَاتَ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يَكْفَنُ.
- (٦) إِذَا قُتِلَ أَوْ مَاتَ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.
- (٧) إِذَا قُتِلَ أَوْ مَاتَ لَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ يُوَارَى فِي أَيِّ مَكَانٍ، أَوْ يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُشْرِكِينَ.

(١) صحيح: رواه مالك (١٤٤٥)، البيهقي (٢٠٦/٨) وصححه الزيلعي (نصب الراية: ٤٥٦/٣٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠١٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، مسلم (١٦٧٦).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: تَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ إِيْتَانُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ رُجُوعِهِ عَمَّا كَفَرَ بِهِ (١).

(١) لأنه لا يدخل الإسلام إلا بهما فكذلك المرتد إذا أراد أن يتوب يلزمه أن يأتي بالشهادتين حتى يدخل في الإسلام، وكذلك يرجع عما كان سبباً في كفره بأي أمر من الأمور الأربعة السابقة التي هي أسباب الردة.



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

وفيه بَابَانِ:

١- بِأَبْ أَحَكَّ ——— أَمِ الْأَطْعِمَةِ ———ةِ.

٢- بِ ——— أَبِ أَلْ ——— ذِّكَاةِ.

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

١ - بَابُ أَحْكَامِ الْأَطْعِمَةِ

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: أَحْكَامُ الْأَطْعِمَةِ ثَلَاثَةٌ: يُبَاحُ: كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ (١). يَحْرَمُ: كُلُّ طَعَامٍ نَجِسٍ (٢)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (١).

وقوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ (٢).

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (٣).

أما إذا ثبتت مَضَرَّةٌ، فإنه لا يجوزُ أكله، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٤).

وعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (٥).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِفَغِيرِ

اللَّهِ بِهِ﴾ (٦).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٩).

(٢) سورة البقرة (١٦٨).

(٣) سورة الأعراف، الآية: (٣١، ٣٢).

(٤) سورة البقرة، الآية: (١٩٥).

(٥) صحيح: أخرجه (٢٣٤٠)، أحمد (٢٨٦٢) عن ابن عباس. انظر: الإرواء (ج٣/٤٠٨ -

٤١٤/ج ٨٩).

(٦) سورة المائدة، الآية: (٣).

يُكره: مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِهَةٌ لِمَصَلٍّ فِي الْمَسْجِدِ (١).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (١).

وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى فِي النَّاسِ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لَحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا رِجْسٌ». فَأَكْفَيْتِ الْقُدُورَ، وَإِنَّهَا لَتَفُورُ بِاللَّحْمِ (٢).

(١) الدليل: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُتْنَتَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْذِي بِمَا يَتَأَذَى مِنْهُ الْإِنْسُ» (٣).

وعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكُمْ أَثِيهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ؛ هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فَمَنْ أَكَلَهَا فَلْيُمِثْهَا طُبْخًا» (٤).

(١) سورة الأنعام، الآية: (١٤٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٢٨)، (١٩٤٠).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥٦٤).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٥٦٧).

الضَّابِطُ الثَّانِي: يَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَالطَّيُورِ سِتَّةٌ، مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ بِعَيْنِهِ (١)، مَا يَفْتَرِسُ بِنَابِهِ إِلَّا الضَّبْعُ (٢)، مَا يَصِيدُ بِمُخْلَبِهِ (٣)،.....

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ^(١).

وَأَنَسِ السَّابِقُ وَفِيهِ: «...إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا رَجَسٌ» فَأُكْفِئَتِ الْقُدُورُ، وَإِنَّهَا لَتَفُورٌ بِاللَّحْمِ^(٢).

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُثْنِيِّ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ^(٤).

عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِحَاوِيٍّ: الضَّبْعُ أَصِيدٌ هِيَ؟ قَالَ: «نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَكُلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ»^(٥).

(٣) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ نَابٍ مِنْ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٢١٧)، مسلم (٥٦١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٢٨)، مسلم (١٩٤٠).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٢٧)، مسلم (١٩٣٦).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٣٠)، مسلم (١٩٣٢).

(٥) صحيح: أبو داود (٣٨٠١) الترمذي (٨٥١)، النسائي (٢٨٣٦)، ابن ماجه (٣٢٣٦)، وصححه

ما يأْكُلُ الْجِيْفَ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَالطُّيُورِ (١)، مَا أَمَرَ الشَّارِعُ بِقَتْلِهِ أَوْ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ (٢)،

السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ (١).

(١) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَا يَأْكُلُ الْجِيْفَ وَالْمَيْتَةَ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَالطُّيُورِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تَأْكُلُ الْخَبَائِثَ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ؛ لِأَنَّ لَحْمَهَا نَبَتْ مِنْ ذَلِكَ. الدليل: عن ابنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيَا» (٢).

(٢) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ فَوَاسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْحُدْيَا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» (٣). وفي رواية: «الْحَيَّةُ...» (٤).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةَ وَالنَّحْلَةَ وَالْهُدْهُدَ، وَالصُّرَدَ (٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٣٤).

(٢) صحيح: أبو داود (٣٧٨٥)، الترمذي (١٨٢٤)، وصححه الألباني

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري: (٣٣١٤)، مسلم (١١٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٩٨).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٢٦٧)، وابن ماجه (٣٢٢٣)، أحمد (٣٠٥٧) الدارمي (١٩٩٩).

والطحاوي في المشكل (١/٣٧٠ - ٣٧١) وابن حبان (١٠٧٨). انظر: الإرواء (جـ)

٨/١٤٢/ح (٢٤٩٠) صححه الألباني.

..... ما تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ (١).

(١) كالبغل يتولد من الفرس والأتان فيحرم أكله؛ لأن الحمر الأهلية محرمة والفرس مباح فيغلب جانب الحرمة.





٢- باب الذكاة (١)



وفيه ضابطٌ واحدٌ: شروط الذكاة أربعة: أهليَّة الذابح (٢)، أن تكون بآلة صالحة (٣)،

(١) واصطلاحًا: ذبح حيوانٍ مقدورٍ عليه مباحٍ أكَلُهُ يعيشُ في البرِّ غيرِ الجراد؛ بقطعِ حُلُقُومٍ ومَرِيٍّ أو عَقَرٍ ما لم يُقَدَّرَ عليه مِنْهُ^(١).
(٢) بأن يكون مُسْلِمًا أو كِتَابِيًّا، فلا تَصَحُّ ذَبِيحَةُ المَجُوسِيِّ ولا الوَثْنِيِّ، كذلك أن يكون عاقلاً مُمَيِّزًا؛ لأنَّ الذكاة يُعْتَبَرُ لها القَصْدُ.
الدليل: قال ابنُ المنذر: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَةِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ»^(٢).

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ تَرْعَى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرْتُ جَارِيَةً لَنَا بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتَاءً، فَكَسَرْتُ حَجَرًا فَذَبَحْتُهَا بِهِ، فَقَالَ لَهَا: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسَلَ إِلَيْهِ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا»^(٣).

(٣) الدليل: عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا

(١) توضيح الأحكام (ج ٦ / ٢٨).

(٢) الإجماع (ص ٧٩ / رقم ٢٥٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٠٤).

أَنْ يَقْطَعَ الْحُلُقُومَ وَالْمَرِيءَ (١)، أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ (٢).

الذَّبْحَةَ، وَلِيُحَدِّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيُرِيحَ ذَبِيحَتَهُ» (١).

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَتَمَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ؛ أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ» (٢).

(١) لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ مَنْ قَطَعَ الْأَرْبَعَةَ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ؛ فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قَطْعُ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي الثَّلَاثَةِ الْمَجْزِئَةِ.

(٢) الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِشَايئِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ (١١٨) (٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (٤).

وَحَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ السَّابِقُ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَتَمَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ...» (٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٥٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٠٣)، مسلم (١٩٦٨).

(٣) سورة الأنعام، الآية: (١١٨).

(٤) سورة الأنعام، الآية: (١٢١).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٥٠٣)، مسلم (١٩٦٨).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

وفيه ثلاثة ضوابط:

شُرُوطُ حِلِّ الصَّيْدِ إِذَا مَاتَ بِالْأَلَةِ.

شُرُوطُ الصَّيْدِ بِالْحَيَوَانِ أَوِ الطَّائِرِ

شُرُوطُ حِلِّ الصَّيْدِ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

باب شروط حل الصيد إذا مات بالآلة

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: شروطُ الصيدِ إذا مات بالآلة أربعة: أهليَّةُ الصَّائِدِ (١)،
أن يكونَ بآلةٍ صالحةٍ (٢)، أو حيوانٍ مُعَلَّمٍ (٣)،

(١) يكونُ أهلاً للذَّكَاةِ حالَ إرْسَالِ الآلةِ، فيكونُ مُسْلِمًا عَاقِلًا مُمِيزًا أو
كُتَابِيًّا، فلا يَصِحُّ صَيْدُ المَجُوسِيِّ ولا المُشْرِكِ.

(٢) الدليل: عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْمِي
بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ، فَأُصِيبُ. فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ فَكُلْهُ، وَإِنْ
أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ» (١).

(٣) الدليل: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَجَلٌ لَّكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ
تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ (٢).

وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ
الْمُعَلَّمَةُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ، وَإِنْ قَتَلْنَ، وَإِنْ أَكَلَ
الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا
كِلابٌ غَيْرُهَا فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ» (٣).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٣٩٧)، مسلم (١٩٢٩) واللفظ له.

(٢) سورة المائدة، الآية: (٤).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٧٥)، مسلم (١٩٢٩).

إرسالها مع قَصْدِهِ (١)، التسمية عند الإرسال (٢).

الضابط الثاني: شروط الصيد بالحيوان أو الطائر أربعة: أن يكون مُعَلِّمًا (٣)،

وعن أبي ثعلبة الحُشَنِيِّ السَّابِقُ، وفيه: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا صِدَّتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرَ مُعَلِّمٍ فَأَذَرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» (١).

(١) الدليل: قوله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلِّمَ» (٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (٣).

وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، وفيه: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلِّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا فَكُلْ...». وقال: «وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ غَيْرُهَا فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ» (٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُشَنِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَبِأَرْضٍ صَيْدٌ أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ، وَبِكَلْبِي الْمُعَلِّمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: «وَمَا صِدَّتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرَ مُعَلِّمٍ فَأَذَرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» (٥).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٤٧٨)، مسلم (١٩٣٠).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٧٥) ومسلم (١٩٢٩).

(٣) سورة المائدة، الآية: (٤). (٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٤٨٣)، مسلم (١٩٢٩).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٤٧٨)، مسلم (١٩٣٠).

أَنْ لَا يَشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي قَتْلِهِ (١)، أَنْ يَقْتُلَهُ جَرْحًا لَا خَنْقًا وَلَا مُضْطَدِّمًا بِهِ (٢)،
أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ شَيْئًا (٣).

الضَّابِطُ الثَّلَاثُ: شُرُوطُ حِلِّ الصَّيْدِ أَرْبَعَةٌ: أَنْ يَكُونَ الْمَصِيدُ مُبَاحَ الْأَكْلِ
شَرْعًا (٤)،

(١) الدليل: عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا
أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ الْمُعَلَّمَةَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا فَكُلْ مِمَّا أُمْسَكَ عَلَىكَ، وَإِنْ
قَتَلَتْ، وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ
خَالَطَهَا كِلَابٌ غَيْرُهَا فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ» (١).

(٢) الدليل: عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْمِي
بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ، فَأُصِيبُ. فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلْهُ، وَإِنْ
أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ» (٢).

(٣) عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ
كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَةَ فَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أُمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» قُلْتُ:
أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ. قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ،
وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ» (٣).

(٤) أَيُّ مِمَّا يَجُوزُ أَكْلُهُ وَأُذِنَ الشَّرْعُ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ صَيْدُ مَا نَهَى الشَّرْعُ عَنْ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٧٥)، مسلم (١٩٢٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٣٩٧)، مسلم (١٩٢٩) واللفظ له.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٧٥)، مسلم (١٩٢٩).

أَنْ يَكُونَ مَتَوْحِشًا (١)، أَوْ يَعْجُزُ عَنْهُ الْإِنْسَانُ (٢)، أَنْ يَمُوتَ مِنَ الْجَرْحِ لَا
بَثْقِلٍ وَلَا بِخَنْقٍ (٣).....

أَكَلَهُ كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ.

(١) الدليل: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْنبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ فَسَعَى
الْقَوْمُ فَلَغَبُوا فَأَذْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ بِهَا إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَرَكَيْهَا أَوْ فَخَذَيْهَا - قَالَ: فَخَذَيْهَا لَا شَكَّ فِيهِ - فَقَبِلَهُ قُلْتُ:
وَأَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: وَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ قَبْلَهُ (١).

(٢) الدليل: عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ
غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى، فَقَالَ: «مَا أَهَمَّ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُوهُ مَا لَمْ يَكُنْ
سِنٌّ وَلَا ظُفْرٌ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى
الْحَبَشَةِ» وَتَقَدَّمَ سَرَعَانُ النَّاسِ فَأَصَابُوا مِنَ الْغَنَائِمِ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي آخِرِ النَّاسِ،
فَنَصَبُوا قُدُورًا فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِفَتْ وَقَسَمَ بَيْنَهُمْ، وَعَدَلَ بَعِيرًا بَعِيرًا شِيَاهٍ، ثُمَّ نَدَّ بَعِيرٌ
مِنْ أَوَائِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ: «إِنَّ
لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَافْعَلُوا مِثْلَ هَذَا» (٢).

(٣) الدليل: عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ
الصَّيْدَ، فَأُصِيبُ. فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرِّقْ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَ بِعَرَضِهِ

(١) متفق عليه: البخاري (٢٣٨٤) مسلم (٣٦١١).

(٢) متفق عليه: البخاري (٥١١٧) مسلم (٣٦٣٨).

..... أَنْ يُذْبَحَ إِنْ أُدْرِكَ حَيًّا (١).

فَلَا تَأْكُلْهُ»^(١).

(١) الدليل: حديثُ أبي ثعلبة الحُثَنِيِّ السَّابِقِ، وفيه: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا صِدَّتْ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ مُعَلَّمٍ فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ»^(٢).



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٣٩٧)، مسلم (١٩٢٩) واللفظ له.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٤٧٨)، مسلم (١٩٣٠).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

كتاب الإيمان

وفيه ثلاثة أبواب:

- ١ - بابُ الإيمانِ والكَفِّارةِ.
- ٢ - بابُ أحكامِ الأَيِّهِ.
- ٣ - بابُ النُّذُرِ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

١ - بابُ اليمين والكفارة

وفيه أربعة ضوابط:

الضابط الأول: أقسام الإيمان ثلاثة: لغو^(١)، غموس^(٢)،

تعريفها: الأيمانُ: بفتحِ الهمزة: جمعُ يمينٍ، وأصلُ اليمينِ في اللغة: اليدُ، وأُطْلِقَتْ عَلَى الحلفِ؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كلُّ يمينٍ صاحبه.

واصطلاحًا: تأكيدُ القول بذكر اسمِ الله أو صفةٍ مِنْ صفاته^(١).

(١) يمينُ لغوٍ: وهي الحلفُ مِنْ غيرِ قصدِ اليمينِ، كقولك: والله لتأتينَ، والله لتجلسنَ، أو غير ذلك.

الدليل: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٢).

وقال عز وجل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾^(٣).

وعن عائشة، قالت: «أنزلت هذه الآية: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ في قولِ الرَّجُلِ: لا والله وبلى والله»^(٤).

(٢) يمينُ غموسٍ: وهي الكاذبة التي يُقْتَطَعُ بها الحقوق.

(١) سبل السلام [ج٤/ ٣٢٥]، الشرح الممتع [ج١١/ ٣٦٣].

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٢٥). (٣) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٤٦١٣).

..... مُنْعَقِدَةٌ (١).

..... الضَّابِطُ الثَّانِي: لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِاللَّهِ (٢)،

الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ»^(١).

(١) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَخْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَخْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ»^(٤).

(٢) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٥).

وقال تعالى: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقَّ مِنْ شَهِدَتَيْهِمَا﴾^(٦). وقال تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ﴾^(٧).

وقال تعالى: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لَعْنَتُهُمْ﴾^(٨) وغيرها من الآيات.

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ

(٢) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٧٥).

(٣) سورة النحل، الآية: (٩١).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٤٨)، النسائي (٣٧٦٩). انظر: صحيح الجامع (٧٢٤٩).

(٦) سورة المائدة، الآية: (١٠٧).

(٥) سورة الأنعام، الآية: (١٠٩).

(٨) سورة التوبة، الآية: (٥٦).

(٧) سورة التوبة، الآية: (٦٢).

..... أو اسم من أسمائه (١)، أو صفة من صفاته (٢).
الضابط الثالث: شروط وجوب الكفارة ستة: كون الحالف مكلّفاً (٣)،

أَوْ لِيَضْمَتْ»^(١).

وعن ابن عمر، قال: قال النبي ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَمَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ»^(٢).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٣).

وعن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ غَضَبَكَ وَرِضَاكَ». قالت: قلت وكيف تعرف ذلك يا رسول الله؟ قال: «إِنَّكَ إِذَا كُنْتَ رَاضِيَةً قُلْتَ: بَلَىٰ وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتَ سَاخِطَةً قُلْتَ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ». قالت: قلت: أجل، لست أهاجر إلا اسمك^(٤).

(٢) وقال تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُنَّ أَجْمَعِينَ﴾^(٥).

(٣) الدليل: عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّىٰ يَبْرَأَ

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، مسلم (١٦٤٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٤٠١)، مسلم (١٦٤٦).

(٣) الإسراء، الآية: (١١٠).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٥٢٢٨)، مسلم (٢٤٣٩).

(٥) سورة ص، الآية: (٨٢).

كونُهُ مُخْتَارًا (١)، كونه قَاصِدًا لليمين (٢)، كونه على أمرٍ في المستقبل (٣)،
الحِنْثُ ذَاكِرًا مُخْتَارًا (٤)،
أَوْ يَعْقِلُ»^(١).

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي
الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾^(٣).
وَعَنْ عَطَاءٍ - فِي اللَّغْوِ فِي الْيَمِينِ -، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ كَذًا لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ»^(٤).

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ
كَفَّارَةٌ: الشَّرْكُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ نَهْبُ مُؤْمِنٍ، أَوْ الْفِرَارُ
مِنَ الرَّحْفِ، أَوْ يَمِينٌ صَابِرَةٌ يَقْطَعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ»^(٥).

(٤) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٢)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢) ابن ماجه (٢٠٤١)،
وصححه في الإرواء (ج ١٠ / ٤ - ٧ / ح ٢٩٧).

(٢) صحيح: ابن ماجه (٢٠٤٥)، البيهقي (٨٤ / ٦)، صححه في الإرواء (ج ١ / ١٢٣ ح ٨٢).

(٣) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٤) صحيح: أبو داود (٣٢٥٤)، البيهقي (٤٩ / ١٠)، صححه في الإرواء (ج ٨ / ١٩٤ ح ٢٥٦٧).

(٥) حسن: أخرجه أحمد (٨٥٢٠)، حسنه في صحيح الجامع (ح ٣٢٤٧).

أن لا يكون قد علقه بالمشيئة (١).

الضابط الثالث: كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين من أوسط طعامه أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (٢).

مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴿١﴾

(١) الدليل: عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ وَاسْتَشْنَى، إِنْ شَاءَ رَجَعَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ غَيْرَ حَانِثٍ» (٢).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْعَمَىٰ فِي آيَمِنِكُمْ وَلَٰكِنْ يُؤْخَذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الْآيَمْنَ فَكَفَرْتُمُ﴾ إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ﴿٣﴾.

قال ابن المنذر: «وأجمعوا أن الحانث في نفسه بالخيار إن شاء أطلع وإن شاء كسا، وأجمعوا على أن من وجبت عليه كفارة يمين فاعتق رقبة مؤمنة أن ذلك يجزئ عنه» (٤).

قال ابن قدامة: «أجمع أهل العلم على أن الحانث في يمينه بالخيار إن شاء أطلع وإن شاء كسا وإن شاء أعتق، أي ذلك فعل أجزأه؛ لأن الله تعالى عطف

(١) سورة الأحزاب، الآية: (٥).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٦١)، الترمذي (١٥٣١)، النسائي (٣٧٩٣)، ابن ماجه (٢١٠٥) واللفظ له.

(٣) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٤) الإجماع (ص ١٥٧ / رقم ٦٧١).

بعض هذه الخصال على بعض بحرف «أو» وهو للتخيير^(١).



(١) المغني (ج ١٣/ ٥٠٦).

٢- باب أحكام الإيمان

وفيه ضابطٌ واحدٌ: يُرْجَعُ في اليمينِ إلى نيةِ الحالفِ (١) إِلَّا إذا اسْتُحْلِفَ (٢)، فإن لم ينوِ شيئاً رُجِعَ إلى السَّبَبِ (٣)، فإن لم يوجدْ فإلى التعيينِ (٤)، فإن لم يوجدْ فإلى ما يتناوله الاسمُ شرعاً فعرفاً فلُغَةً (٥).

(١) الدليل: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...»^(١).

وقد قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ فُلُوبُكُمْ﴾^(٣).

(٢) لَكِنْ إذا كَانَ المستَحْلِفُ هو القَاضِي، فإنَّ اليمينَ على نيةِ القَاضِي، كما سيأتي في بابِ القضاءِ إن شاء الله تعالى.

(٣) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «وَجُمْلَتُهُ: أَنَّهُ إِذَا عُدِمَتِ النِّيَّةُ نَظَرْنَا فِي سَبَبِ الْيَمِينِ، وَمَا أَثَارَهَا لِدَلَالَتِهِ عَلَى النِّيَّةِ»^(٤).

(٤) فَإِذَا عُدِمَتِ النِّيَّةُ وَالسَّبَبُ رَجَعْنَا إِلَى التَّعْيِينِ، فَإِنْ كَانَ عَيْنَ أَمْرٍ فِي الْحَلْفِ حُمِلَ عَلَيْهِ.

(٥) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُحْمَلَ الْيَمِينُ عَلَى أَمْرٍ مَا، فَإِنْ عُدِمَتِ النِّيَّةُ وَالسَّبَبُ وَالتَّعْيِينُ رُجِعَ إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأِسْمُ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧). (٢) سورة المائدة، الآية: (٨٩).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٥). (٤) المغني (ج١٣/٥٤٥).



٣- باب النذر (١)



وفيه ضابطان:

الضابط الأول: أنواع النذر المنعقدة نوعان: مطلق (٢) ومعلق (٣).

الضابط الثاني: أَحْكَامُ النَّذْرِ أَرْبَعَةٌ: نَذْرٌ لِفِعْلٍ طَاعَةٍ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ (٤)،

(١) النذر: هو إلزامُ المكلفِ نفسه عِبَادَةً لم تكن لازمةً بأصلِ الشرع الواجب بالشرط.

(٢) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمَهُ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^(١).

(٣) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: إِنْ شَفَى اللَّهُ عَلِيًّا، أَوْ قَدِمَ غَائِبِي، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: فَعَلِيَ مِنَ الصَّوْمِ كَذَا، وَمِنَ الصَّلَاةِ كَذَا. فَكَانَ مَا قَالَ: أَنَّ عَلَيْهِ الْوَفَاءَ بِنَذْرِهِ»^(٢).

(٤) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾^(٣).

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/١٧٣) موقوفاً على ابن عباس، الإرواء (ج ٨/ ٢١١).

(٢) الإجماع (ص ١٥٧/ رقم ٦٧٦). (٣) سورة التوبة، الآيات: (٧٥ - ٧٧).

نَذَرُ لِفَعْلٍ مَبَاحٍ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْوَفَاءِ وَالْكَفَارَةِ (١)، نَذَرُ لِفَعْلٍ مَكْرُوهٍ فَيَسُنُّ التَّكْفِيرُ (٢)،.....

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ» (١).
وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» (٢).
(١) الدليل: عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَذَرْتُ امْرَأَةً أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ؛ فَسُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ مَشْيِهَا، فَلْتَرْكَبْ» (٣). وَفِي رِوَايَةٍ: «وَلْتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهَا» (٤).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» (٥).
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْذِرُوا، فَإِنَّ النَّذَرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» (٦).
وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذَرَ لَا يُقَرِّبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٠٣٢)، مسلم (١٦٥٦).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (١٨٦٦)، مسلم (١٦٤٤).

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣٢٩٥). ضعيف سنن أبي داود.

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٦٠٨)، مسلم (١٦٣٩).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٤٠).

نَذَرُ لِفَعْلٍ مُحَرَّمٍ فَيَجِبُ التَّكْفِيرُ^(١).

قَدَرُهُ لَهُ، وَلَكِنَّ النَّذَرَ يُوَافِقُ الْقَدَرَ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ^(١).

(١) الدليل: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتِهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ»^(٢).

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيَهُ»^(٣).



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٦٩٤)، مسلم (١٦٤٠) واللفظ له.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٢٩٢)، الترمذي (١٥٢٥)، النسائي (٣٨٣٥). قال في صحيح

الجامع (٧٥٤٧): صحيح.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٦).

كتاب القضاء

وفيه أربعة أبواب:

- ١ - بابُ آدابِ القضاةِ.
- ٢ - بابُ طريقِ الحُكْمِ وصِفَتِهِ.
- ٣ - بابُ القِسْمَةِ.
- ٤ - بابُ الدَّعَاوى والبيناتِ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - باب آداب القضاء

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: شروط القاضي عشرة أن يكون مسلمًا (١)، بالغًا (٢)، عاقلًا (٣)،

تعريفه: القضاء: في اللغة يُطْلَقُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ:

منها: الفراغ والانتهاء: ومنه: ﴿فَقَضْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾.

ومنها: إمضاء الأمر: ومنه: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾.

ومنها: الحتم والإلزام: ومنه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (١).

ومنها: التقدير: كقولنا: (قضاء الله وقدره).

اصطلاحًا: «هو الفصلُ بَيْنَ الخصومِ بمقتضى الشرع، وإلزام الناس به».

(١) أن يكون مسلمًا: فلا يصح أن يتولَّى الكافر القضاء سواء كان يهوديًا أو

نصرانيًا. الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٢).

(٢) أن يكون بالغًا: فلا تصح ولاية الطفل أو الصبي؛ لأنه محجور عليه

لحظ نفسه، ولأن القضاء يحتاج إلى كمال العقل والفطنة والعلم بأحكام القضاء.

(٣) أن يكون عاقلًا: فلا تصح ولاية المجنون ولا المعتوه؛ لأن أقواله غير

معتبرة ولا يدري ما يقول، وهو لا يصح تصرفه لنفسه فضلًا عن غيره، فينبغي

أن يكون مكلفًا.

(٢) سورة النساء، الآية: (١٤١).

(١) سبل السلام [ج ٤ / ٣٦١].

ذكرًا (١)، حُرًّا (٢)، عدلًا (٣)، سميعًا بصيرًا مُتَكَلِّمًا (٤)، عالمًا بما يحكم به (٥).

(١) أن يكون ذكرًا: فلا يصح تولية المرأة للقضاء على الرَّاجِحِ مِنْ أقوالِ أهلِ العلم.

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»^(١).

(٢) أن يكون حُرًّا: فلا تصح ولاية العبد؛ لأنه مشغول بخدمة سيده، ولا يستطيع أن ينشغل بالقضاء؛ لأنه يحتاج إلى تفرغ.

(٣) أن يكون عدلًا: فلا تصح ولاية الفاسق، وهو مَنْ أَصَرَ عَلَى صَغِيرَةٍ أَوْ فَعَلَ كَبِيرَةً.

(٤) قال ابنُ قدامة: «وَأَمَّا كَمَالُ الْخَلْقَةِ فَأَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا سَمِيعًا بَصِيرًا؛ لِأَنَّ الْأَخْرَسَ لَا يُمَكِّنُهُ النَّطْقُ بِالْحُكْمِ، وَلَا يَفْهَمُ جَمِيعُ النَّاسِ إِشَارَتَهُ، وَالْأَصَمُّ لَا يَسْمَعُ قَوْلَ الْخَصْمَيْنِ، وَالْأَعْمَى لَا يَعْرِفُ الْمَدْعَى مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ، وَالْمَقْرَّرُ مِنَ الْمَقْرَّرِ»^(٢).

(٥) الدليل: قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾^(٣).

وَعَنْ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ: رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ

(١) صحيح: زواه البخاري (٤٤٢٥).

(٢) المغني (ج٤/١٣).

(٣) سورة النساء، الآية: (١٠٥).

الضَّابِطُ الثَّانِي: آدَابُ الْقَاضِي سَبْعَةٌ: أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا بَلَا عُنْفٍ (١)، لِينًا بَلَا ضَعْفٍ (٢)، حَلِيمًا (٣)، مُتَأَنِّيًا (٤)، مُتَفَطِّنًا (٥)، عَفِيفًا (٦)، بَصِيرًا بِأَحْكَامِ الْحُكَمِ قَبْلَهُ (٧).

يَقْضِي بِهِ وَجَارٍ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ» (١).

(١) أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا بَلَا عُنْفٍ: حَتَّى لَا يَهَابُهُ الْحَقُّ، وَلَا يَسْتَطِيعَ تَوْصِيلَ مَسْأَلَةٍ لَهُ.

(٢) لِينًا بَلَا ضَعْفٍ: حَتَّى لَا يَطْمَعَ الظَّالِمُ فِيهِ، فَيَسْتَمِرَّ فِي بَاطِلِهِ.

(٣) حَلِيمًا: لئَلَا يَغْضَبَ مِمَّنْ يَجْهَلُ عَلَيْهِ مِنَ الْخُصُومِ، فَيَمْنَعَهُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(٤) مُتَأَنِّيًا: لئَلَا تُؤَدِّي عَجَلَتُهُ إِلَى مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ فِعْلُهُ مِنْ تَسْرُعٍ فِي الْحُكْمِ، وَعَدَمِ التَّحَقُّقِ مِنْهُ.

(٥) مُتَفَطِّنًا: مُتَفَطِّنًا مُتَقَيِّظًا حَتَّى لَا يُؤْتَى مِنْ غَفْلَةٍ، وَلَا يُجَدَّعَ لَغَرَّةٍ.

(٦) عَفِيفًا: حَتَّى لَا يَطْمَعَ فِي مَيْلِهِ بِإِطْمَاعِهِ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذُ الرِّشْوَةِ أَوْ

الْهَدِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «هَذَا يَأْتِي الْعَمَالَ غُلُولٌ» (٢).

(٧) بَصِيرًا بِأَحْكَامِ الْحُكَمِ قَبْلَهُ؛ لِيَسْهُلَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ وَتَتَضَحَّ لَهُ طَرِيقُهُ.

(١) صحيح: أبو داود (٣٥٧٣)، الترمذي (١٣٢٢)، ابن ماجه (٣٣١٥)، صحيحه في الإرواء (ج)

٨/٢٣٥ ح (٢٦١٤).

(٢) صحيح: رواه أحمد (٣٢٠٩٠)، البزار (٢١٨/٥ - ح ٣٧٢٣)، صحيحه في الإرواء (ج ٨/٢٤٦ -

ح ٢٦٢٢).

الضَّابُّ الثَّالِثُ: الأَوْقَاتُ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكَمَ فِيهَا - كُلُّ حَالٍ تَمْنَعُ
سَدَادَ الرَّأْيِ مِثْلُ: الْغَضَبِ (١)، الْحَقْنِ، شِدَّةِ الْجُوعِ، شِدَّةِ الْعَطَشِ، الْهَمِّ، الْمَلَلِ،
الْكَسَلِ، النَّعَاسِ، الْبَرْدِ الْمُؤْلِمِ، الْحَرِّ الْمُزْعِجِ (٢).

(١) الدليل: بَعَثَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ بِسَجِسْتَانَ، بِأَنْ
لَا تَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضَبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ
حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ» (١).

وفي رواية: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَهُوَ غَضَبَانُ» (٢).

قال ابنُ قدامة: «لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَا عَلِمْنَاهُ فِي أَنَّ الْقَاضِيَ لَا
يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْضِيَ وَهُوَ غَضَبَانُ» (٣).

(٢) [الْحَقْنُ - شِدَّةُ الْجُوعِ - شِدَّةُ الْعَطَشِ - الْهَمُّ - الْمَلَلُ - الْكَسَلُ -
النُّعَاسُ - الْبَرْدُ الْمُؤْلِمُ - الْحَرُّ الْمُزْعِجُ].

فَلَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَحْوَالِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْغَضَبِ؛
وَلَا نَمَّا فِي مَعْنَاهُ، وَلَا نَمَّا أُمُورٌ تَحُولُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَبَيْنَ اسْتِقَامَةِ الْفِكْرِ.

قال النووي: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَيَلْتَحِقُ بِالْغَضَبِ كُلُّ حَالٍ يُخْرِجُ الْحَاكِمَ فِيهَا
عَنْ سَدَادِ النَّظَرِ وَاسْتِقَامَةِ الْحَالِ كَالشَّبَعِ الْمَفْرُطِ، وَالْجُوعِ الْمُقْلِقِ، وَالْهَمِّ، وَالْفَرَحِ
الْبَالِغِ، وَمَدَافَعَةِ الْحَدَثِ، وَتَعَلُّقِ الْقَلْبِ بِأَمْرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ» (٤).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧١٥٨)، مسلم (١٧١٧). (٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٧).

(٣) المغني (جـ ١٤ / ٢٥). (٤) شرح صحيح مسلم (جـ ١٢ / ٢٥٦).

٢- باب طريق الحكم وصفته

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضابط الأول: الطريق إلى إثبات الحكم: أن يُقر المدعى عليه بالحق فيلزم به (١)، فإن أبى طوّل المدعى بالبينة (٢)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ (١).

وكما سبق في كتاب الحدود أن النبي ﷺ كان يكتفي بالإقرار: كما قال ﷺ: «وَاعْذُ يَا أُنَيْسُ إِلَىٰ امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» (٢). وكذا في قصة ماعز والغامدية.

(٢) الدليل: عن وائل بن حجر، قال: (جاء رجل من حضرموت، ورجل من كندة إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرض لي كانت لأبي. فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له حق. فقال رسول الله ﷺ للحضرمي: «أَلَك بَيِّنَةٌ؟». قال: لا. قال: «فَلَكَ يَمِينُهُ» قال: يا رسول الله، إن الرجل فاجر لا يُبالي على ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء. فقال: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ». فانطلق ليحلف، فقال رسول الله ﷺ لما أدبر: «أَمَّا لَيْنٌ حَلَفَ عَلَىٰ مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ

(١) سورة النساء، الآية: (١٣٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٣١٥)، مسلم (١٦٩٨).

فَإِنْ عَجَزَ طُولُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ (١)، فَإِنْ أَبَى حُكْمَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ وَالزِّمَ بِالْحُكْمِ (٢).

الضَّابِطُ الثَّانِي: يَخْلَفُ الشَّاهِدُ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي الْوَصِيَّةِ (٣)، فِي شَهَادَةِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ بِالزَّنا (٤).

مُعْرَضٌ (١).

(١) الدليل: حديثُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ، وفيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ...» (٢).

(٢) وذلك إِذَا طَلِبَ الْيَمِينُ مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ فَرَفَضَ أَنْ يَحْلِفَ حُكْمَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ.

(٣) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ (٣).

(٤) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٤).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٥١٦)، مسلم (١٣٨).

(٣) سورة المائدة، الآية: (١٠٦).

(٤) سورة النور، الآية: (٦).

الضَّابُّ الثَّالِثُ: مَنْ تَكُونُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ؟ تَكُونُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ عِنْدَ فَقْدِ بَيِّنَةِ الْمُدْعَى (١)، تَكُونُ عَلَى الْمُدْعَى إِذَا كَانَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ فِي الْحَقُوقِ الْمَالِيَةِ (٢).

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(١).
 حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»^(٢).
 وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَاكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا. فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «اخْلُفْ»^(٣).

(٢) الدليل: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ»^(٤).



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، مسلم (١٧١١).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٥١٦)، مسلم (١٣٨).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٤١٧)، مسلم (١٣٨) واللفظ للبخاري.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٧١٢).



٣- باب القسمة



وفيه ضابطان:

الضابطُ الأول: القسمة نوعان: عن تراضٍ واختيارٍ: وهي ما فيها ضررٌ أو ردُّ عوضٍ (١)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (١).
وعن عبادة بن الصّامِت، قال: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (قَضَى أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ) (٢).

قال ابنُ المنذر: «وأجمع أهلُ العلمِ مِمَّنْ نَحْفَظُ عَنْهُ أَنَّ جَمَاعَةً لَوْ جَاءُوا إِلَى حَاكِمٍ بِبَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ، وبأيديهم أَرْضٌ أَوْ دَارٌ أَوْ عَرَضٌ مِنَ الْعُرُوضِ، وَأَقَامُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّهُمْ مَالِكُونَ لَهُ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَأْمُرَ أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمْ ذَلِكَ. وَاحْتَمَلَ الشَّيْءُ الْقَسْمَ، أَنْ قَسَمَ ذَلِكَ يَجِبُ بَيْنَهُمْ» (٣).

وقال: «أجمع كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ شُرَكَاءَ، وَاحْتَمَلَتِ الْقِسْمَةَ عَنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُ أَحَدًا مِنْهُمْ فِيهِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى

(١) سورة النساء، الآية: (٢٩).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠)، أحمد (٢٨٦٢)، مالك (١٤٦١). انظر الإرواء

(ج٣/٤٠٨ ح ٨٩٦).

(٣) الإجماع: (ص١٨١/رقم ٨٢٤).

..... عن إكراه وإجبار: وهي ما لا ضررَ فيها ولا ردَّ عوضٍ (١).
..... الضابطُ الثاني: إذا اقتسما بالقرعة لَزِمَتْ (٢)،

قِسْمَةٍ، أَنْ قَسَمَ ذَلِكَ يَجِبُ بَيْنَهُمْ، إِذَا أَقَامُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى أَصُولِ أَمْلَاكِهِمْ» (١).

(١) الدليل: قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى لَوْلَاةٍ لَوْ كَانَتْ بَيْنَ جَمَاعَةٍ فَأَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ مِنْهَا، بَأَنْ تَقْطَعَ بَيْنَهُمْ أَوْ تَكْسَرَ، أَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي قَطْعِهَا تَلَفًا لَأَمْوَالِهِمْ وَفَسَادًا لَهَا، وَكَذَلِكَ السَّفِينَةُ تَكُونُ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ لَهَا الْقِيَمَةُ الْكَبِيرَةُ، فَإِذَا كُسِرَتْ أَوْ قُطِعَتْ ذَهَبَتْ عَامَّةٌ قِيَمَتِهَا، وَالْجَوَابُ فِي الْمَصْحَفِ وَالسَّيْفِ وَالدَّرْعِ، وَالْمَائِدَةِ وَالصَّحْفَةِ وَالصُّنْدُوقِ وَالسَّرِيرِ وَالْبَابِ وَالنَّعْلِ وَالْقَوْسِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، تَكُونُ بَيْنَ جَمَاعَةٍ كَالْجَوَابِ فِيهَا ذِكْرَانِهِ مِنَ اللَّوْلُوءَةِ» (٢).

(٢) فالأقتسام بالقرعة مشروع في السنة كما جاء في الأحاديث منها:

الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَأَرَادَتْ أَنْ تَأْخُذَ وَلَدَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَهْمَا فِيهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: مَنْ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَبْنِ: «اخْتَرَا أَيُّهُمَا شِئْتَ» فَاخْتَارَ أُمُّهُ فَذَهَبَتْ بِهِ (٣).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَتَاعٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَهْمَا عَلَى الْيَمِينِ مَا كَانَ أَحَبَّ ذَلِكَ أَوْ كَرِهَهَا» (٤).

(٢) الإجماع (ص ١٨٠ / رقم ٨٢٢).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٦١٦).

(١) الإجماع (ص ١٨٠ رقم ٨٢١).

(٣) رواه أحمد (٤٨٠ / ١٥).

إلا في حالتين: ظهور عيب مجهول في نصيب أحدهما (١)، ظهور عيب فاحش في نصيب أحدهما (٢).

(١) فيرجع بخيار العيب قياساً على البيع عن عتبة بن عامر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ»^(١).

(٢) فيرجع بخيار الغبن قياساً على البيع. الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»^(٢). وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»^(٣).



(١) صحيح: ابن ماجه (٢٢٤٦)، أحمد (١٦٩٩٨)، وقال في الإرواء (ج٥/١٦٥/ح١٣٢١):

صحيح.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٥١٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٥١٣).

٤- بَابُ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ

وفيه ضابطٌ واحدٌ:

إِذَا تَدَاعَا عَيْنًا وَلَا بَيِّنَةً لِأَحَدِهِمَا فَلَهَا أَحْوَالٌ أَرْبَعَةٌ: أَنْ لَا تَكُونَ الْعَيْنُ بِيَدِ أَحَدِهِمَا وَلَا ثَمَّ ظَاهِرٌ: فَيَتَحَالَفَانِ وَيَتَنَاصَفَانِهَا (١)، أَنْ تَكُونَ بِيَدَيْهِمَا: فَيَتَحَالَفَانِ وَيَتَنَاصَفَانِهَا أَيْضًا (٢)، أَنْ تَكُونَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا: فَهِيَ لَهُ بِيَمِينِهِ (٣)، أَنْ تَكُونَ بِيَدِ ثَالِثٍ: فَيَحْلِفُ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا وَيَأْخُذُهَا (٤).

(١) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُنْكَرٌ لِدَعْوَى الْآخَرِ، وَهُوَ مُدَّعٍ لِلْعَيْنِ، وَلَا بَيِّنَةً لِأَحَدِهِمَا، وَلَا اسْتَوَائِهِمَا فِي الدَّعْوَى، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهَا مِنَ الْآخَرِ؛ لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ» (١).
(٢) كَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا كَانَتْ بِيَدَيْهِمَا، وَكُلُّ مُمَسِّكٍ بِيَعِضِهِ، فَيَتَحَالَفَانِ أَيْضًا؛ لِلْعِلَلِ السَّابِقَةِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الدَّعْوَى، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهَا مِنَ الْآخَرِ، وَلِعَدَمِ الْمَرْجَحِ.

(٣) الدَّلِيلُ: حَدِيثُ الْحَضْرَمِيِّ، حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَاكَ بَيِّنَةٌ؟». قَالَ: لَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَاكَ يَمِينَةٌ» (٢).

(٤) الدَّلِيلُ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» (٣).

(١) منار السبيل (ج٢/ ٤٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٩).

(٣) الإجماع (ص ٨٦/ رقم ٢٨٩).

قال ابن قدامة: «وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ إِذَا تَدَاعَيَا عَيْنًا فِي يَدٍ غَيْرِهِمَا وَلَا بَيْنَهُمَا، فَأَنْكَرَهُمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ»^(١).

تم بحمد الله كتاب القضاء



(١) المغني (ج٤/١٤٣).

كتاب الشهادات

وفيه خمسة أبواب:

- ١- باب شروط من تُقبل شهادته.
- ٢- باب موانع الشهادة.
- ٣- باب أقسام المَشْهُودِ بِهِ.
- ٤- باب الشهادة على الشهادة.
- ٥- باب اليمين في الدعاوى.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - بَابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

وفيه ضابطٌ واحدٌ:

شُرُوطُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ سِتَّةٌ: (١) البلوغُ (٢) العقلُ (٣) النطقُ (٤)
.....

تعريفها: الشَّهَادَةُ: جَمْعُهَا شَهَادَاتٌ، وهي مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَشَاهِدَةِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يُخْبِرُ عَمَّا شَاهَدَهُ.

وقيل: الشَّهَادَةُ: تُطْلَقُ عَلَى الْأَدَاءِ وَالتَّحْمُّلِ.

واصْطِلَاحًا: أَنْ يُخْبَرَ الْإِنْسَانُ بِمَا عَلِمَهُ لغيره عَلَى غَيْرِهِ.

(١) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(١)، وَالصَّبِيُّ

لَيْسَ بِرَجُلٍ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْىَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وَالصَّبِيُّ لَيْسَ بِعَدْلٍ.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ رَضَوْا مِنَ الشَّهَادَةِ﴾، وَالصَّبِيُّ مَنْ لَا يُرْضَى.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(٣).

(٢) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا شَهَادَةَ لِمَجْنُونٍ فِي حَالِ

جُنُونِهِ. وَأَنَّ الَّذِي يُجْنُ وَيُفِيقُ إِذَا شَهِدَ فِي حَالِهِ إِفَاقَتِهِ أَنَّ شَهَادَتَهُ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا»^(٤).

(٣) قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: «وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ بِحَالٍ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فَقَالَ:

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٤) الإجماع (ص ٨٨ / رقم ٣٠١، ٣٠٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٨٣).

.....الإسلام في غير الوصية في السفر (١)، الحفظ (٢)، العدالة (٣).

لا تجوز شهادة الأخرس، وهو قول أصحاب الرأي^(١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٢)، وغير المسلم ليس بعدل ولا منّا.

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾^(٣)، وغير المسلم ليس من رجالنا.

وذلك لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾^(٤).

(٢) فلا تُقبل شهادة كثير الغفلة والخطأ، وكذلك المبتلى بالنسيان؛ لأن الشهادة تحتاج إلى الحفظ واليقظة.

(٣) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٦).

(١) المغني (ج ١٤ / ١٨٠).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٤) سورة المائدة، الآية: (١٠٦).

(٥) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٦) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمْرٍ^(١) عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ^(٢) لِأَهْلِ الْبَيْتِ»^(٣).



(١) ذي غمر: صاحب حقد وعداوة.

(٢) القانع: الخادم أو التابع، وأصله السائل.

(٣) حسن: أخرجه أبو داود (٣٦٠٠)، وأحمد (٦٦٥٩)، والبيهقي (٢٠٠/١٠). وانظر: صحيح سنن أبي داود (٣٦٠٠).



٢- باب موانع الشَّهادة



وفيه ضابطٌ واحدٌ:

موانعُ الشَّهادةِ عشرةٌ: الصَّغَرُ (١)، الجُنُونُ (٢)، الخَرَسُ إلا إذا أداها بخطه (٣)،

(١) الدليل: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(١)، والصَّبِيُّ

ليس برجلٍ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢). والصَّبِيُّ ليس بعَدْلٍ.

(٢) الدليل: قال ابنُ المنذر: «وأجمَعُوا على أن لا شَهادةَ لمجنونٍ في حالِ

جُنُونِهِ، وأنَّ الَّذِي يُجَنُّ ويُفِيقُ إذا شَهِدَ في حالةِ إفاقَتِهِ أنَّ شَهادَتَهُ جائزةٌ إذا كانَ عَدْلًا»^(٣).

(٣) قال ابنُ قدامة: «ولا تجوزُ شَهادةُ الأخرسِ بحالٍ، نصَّ عليه أحمدُ،

فقال: لا تجوزُ شَهادةُ الأخرسِ، وهو قولُ أصحابِ الرأْي»^(٤).

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

لَهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»^(٥).

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٣) الإجماع (ص ٨٨ / رقم ٣٠١، ٣٠٢).

(٤) المغني (ج ١٤ / ١٨٠).

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٧٣٨)، مسلم (١٦٢٧).

الكُفْرُ (١)، الفِسْقُ (٢)، عَدَمُ الحِفْظِ وكثرة النِّسيانِ (٣)، العداوةُ (٤)، التُّهْمَةُ (٥)،
القِرابَةُ من الأصل أو الفرع أو الزواج أو الولاءِ بعضهم لبعض (٦)،.....

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(١)، وَغَيْرُ الْمُسْلِمِ لَيْسَ بِعَدْلٍ وَلَا مِنَّا.

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَضَوْا مِّنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣).

(٣) فلا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَثِيرِ الْغَفْلَةِ وَالْخَطَا وكذلك الْمُبْتَلَى بِالنِّسيانِ.

(٤) فلا تُقْبَلُ شَهَادَةُ عَدُوٍّ عَلَى عَدُوِّهِ، حَتَّى لَا يُؤَدِّيَ إِلَى التَّشْفِيِّ وَالْإِنْتِقَامِ مِنْ عَدُوِّهِ بِشَهَادَتِهِ الْبَاطِلَةِ، هَذَا إِذَا كَانَتْ عَدَاوَةٌ دُنْيَوِيَّةً.

(٥) الدليل: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ»^(٤).

(٦) هو مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا بِالْأَصْلِ: الْأَبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا، وَكَذَلِكَ الْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلَوْنَ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِأَبْنَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ

(١) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٣٦٠٠)، أحمد (٦٦٥٩)، البيهقي (٢٠٠/١٠). انظر صحيح سنن

أبي داود (ح ٣٦٠٠).

أَنْ يَجْرَّ عَلَى نَفْسِهِ نَفْعًا بِشَهَادَتِهِ أَوْ يَدْفَعَ عَنْهَا ضَرًّا (١).

مُتَّهَمُونَ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الْأَبْنَاءِ لِأَبَائِهِمْ، لَا تُقْبَلُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

كَذَلِكَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَشَهَادَتُهُ لِرِزْوَجَتِهِ وَالْعَكْسُ؛ لِأَنَّهَا مَتَّهَانٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَمَالِكٍ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ.

(١) الدليل: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْحُرِّ النَّاطِقِ الْمَعْرُوفِ النَّسَبِ الْبَصِيرِ الَّذِي لَيْسَ بِوَالِدِ الْمَشْهُودِ لَهُ، وَلَا وَلَدٍ، وَلَا أَخٍ، وَلَا أُخٍ، وَلَا أَجِيرٍ، وَلَا زَوْجٍ، وَلَا صَدِيقٍ، وَلَا خَصْمٍ، وَلَا عَدُوٍّ، وَلَا شَرِيكَ، وَلَا وَكِيلٍ، وَلَا جَارٍ بِشَهَادَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ شَيْئًا، وَلَا يَكُونُ صَاحِبَ بَدْعَةٍ، وَلَا شَاعِرًا يُعْرِفُ بِإِيْدَائِهِ لِلنَّاسِ، وَلَا لَاعِبَ الشَّطْرَنْجِ يَشْتَغِلُ بِهِ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى يُخْرِجَ وَقْتُهَا، وَلَا شَارِبَ الْخَمْرِ، وَلَا قَازِفًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ ذَنْبٌ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، وَهُوَ مِمَّنْ يُؤَدِّي الْفَرَائِضَ، وَيَجْتَنِبُ الْمَحَارِمَ - جَائِزَةٌ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ قَبُولُهَا» (١).





٣ - باب أقسام المشهود به



وفيه ضابط واحد:

أقسام المشهود به تسعة: ما لا يُقبل فيه إلا أربعة رجال: وهو الزنا وما في معناه (١)، ما لا يُقبل فيه إلا ثلاثة رجال: وهو المعروف بغنى يدعي الفقر ليأخذ من الزكاة (٢)،

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾^(١). قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن الشهادة على الزنى أربعة لا يُقبل أقل منهم»^(٢).

(٢) الدليل: عن قبيصة بن مخارق الهلالي، قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها: فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها» قال: ثم. قال: «يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسيك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة. فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداً من عيش - فما سواهن من المسألة يا قبيصة سُحت،

(١) سورة النور، الآية: (١٣).

(٢) الإجماع (ص ١٦٢ / رقم ٧٠٤).

..... ما يُقبل فيه ثلاثة: وهو شهادة رجل وامرأتين في الحقوق المالية (١).

ما لا يُقبل فيه إلا رجلان: كالقصاص والحدود والنكاح والطلاق والرجعة (٢)،

يأكلها صاحبها سُخْتًا» (١).

(١) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (٢). ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك.

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن شهادة النساء جائزة مع الرجال في الدين والأموال» (٣).

(٢) الدليل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (٤).

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (٥). وقوله ﷺ: «شَاهِدَاكَ...» (٦).

وعن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» (٧).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٠٤٤).

(٢) البقرة: (٢٨٢).

(٣) الإجماع (ص ٨٩ / رقم ٣٠٤).

(٤) سورة الطلاق، الآية: (٢).

(٥) سورة البقرة، الآية: (٢٨٢).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٥١٦)، مسلم (١٣٨).

(٧) صحيح: أخرجه البيهقي (١٩٨ / ٧) انظر: صحيح الجامع (٧٥٥٧).

ما يُقْبَلُ فيه رجلٌ واحدٌ: وهو رؤية هلالِ رمضان (١) والطبيبُ في داءِ الآدمي والبيطارُ في داءِ الدابة (٢)، ما يقبلُ رجلٌ واحدٌ ويمينٌ: ما لا يوجدُ فيه إلا شاهدٌ واحدٌ فيقبلُ مع يمينِ المدعي في الحقوقِ المالية (٣).
ما يقبلُ فيه قولُ امرأةٍ واحدةٍ: وهو ما لا يَطْلُعُ عليه الرجالُ من أمورِ النساءِ والرضاع (٤)،

(١) الدليل: عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأُخْبِرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ»^(١).

(٢) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ فِي الْجَنَائَةِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْقَاتِلِ وَأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ: هَلِ الْمَوْتُ بِسَبَبِ الْجَنَائَةِ أَمْ لَا؟ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَ الطَّبِيبِ فِي ذَلِكَ، وَكَذَا إِذَا تَلَفَ بِسَبَبِ الْجِرَاحَةِ، إِذَا كَانَ حَازِقًا، وَلَمْ تَجْنِ يَدُهُ وَمَأْذُونًا لَهُ فِيهِ، وَكَذَا الْبَيْطَارُ - الطَّبِيبُ الْبَيْطَرِيُّ - فِي دَاءِ الدَّابَّةِ: هَلِ حَدَثَ هَذَا الْمَرَضُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَمْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي؟

(٣) الدليل: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ^(٢).

(٤) الدليل: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٤٢)، الدارمي (١٦٩١)، البيهقي (ج٤/٢١٢)، الإرواء (ج٤/١٦٠٨).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (١٣٤٣)، البيهقي (١٠/١٦٧) وانظر: صحيح سنن الترمذي (١٣٤٣).

ما يقبلُ فيه شهادةُ أهلِ الكتابِ مع يمينهم: الوصيةُ في السَّفَرِ إذا لم يُوجد غيرُهم (١)، ما يقبلُ فيه شهادةُ الصبيان: وهي بعضُهم على بعضٍ إذا لم يكن رجلاً (٢).

فجاءت امرأةٌ فقالت: لقد أَرْضَعْتُكُمْ. فسأل النبي ﷺ فقال: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» ففارقَهَا عقبهُ، فنكحتُ زوجاً غيره (١).

(١) الدليل: لقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ (٢).

(٢) رُوي عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ تُقْبَلُ، رُوي ذَلِكَ عَنْ شُرَيْحٍ وَالْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يُجِيزُونَ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِيمَا كَانَ بَيْنَهُمْ (٣).



(١) صحيح: أخرجه البخاري (٨٨).

(٢) سورة المائدة، الآية: (١٠٦).

(٣) المغني (ج ١٤٦/١٤٧ - ١٤٧) بتصرف.

٤- باب الشهادة على الشهادة (١)

وفيه ضابط واحد:

شروط الشهادة على الشهادة أربعة: أن تكون في حقوق الأدميين (٢)،

(١) صورتها: أن يطراً على شاهد الأصل أمرٌ يمنعه من أداء الشهادة: كمرضٍ أو سفرٍ أو خوفٍ أو غير ذلك، فيشهد على شهادة شاهد آخر، أنه شهد على كذا وكذا لفلانٍ عند فلانٍ.

قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن رجلاً لو قال لشاهدين: اشهدا أن لفلان بن فلان عليّ مائة دينارٍ مثاقيل، أن عليهما أن يشهدا بها، إذا دعا هذا الطالب إلى إقامة الشهادة»^(١).

(٢) وذلك على الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ حَتَّى لَا تَضِيعَ الْحَقُوقُ بَيْنَ النَّاسِ لَكِنْ إِذَا كَانَ حَقًّا لِلَّهِ، فَلَا ضُلَّ فِي الْمُسْلِمِ السُّتْرُ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَكَذَا تُدْرَأُ الْحُدُودُ بِالشُّبُهَاتِ.

عَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ مَاعِزًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ، وَقَالَ لِهُرَّالٍ: «لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ»^(٢). وَكَانَ هُرَّالٌ قَدْ أَمَرَ مَاعِزًا أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَيُخْبِرَهُ بِمَا وَقَعَ مِنْهُ.

(١) الإجماع (ص ٨٨ / رقم ٣٠٣).

(٢) حسن: أحمد (٢١٣٨٤)، أبو داود (٣٨٠٥) وحسنه في الصحيحة (٣٤٦٠).

تَعَذَّرُ شُهُودُ الْأَصْلِ (١)، ثُبُوتُ عَدَالَةِ شُهُودِ الْأَصْلِ وَالْفِرْعِ (٢)، دَوَامُ الْعَدَالَةِ فِيهِمَا إِلَى صُدُورِ الْحُكْمِ (٣).

(١) أَنْ تَتَعَذَّرَ شَهَادَةُ الْأَصْلِ لِمَوْتٍ أَوْ غَيْبَةٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ خَوْفٍ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ.
(٢) لِأَنَّ الْحُكْمَ يَنْبَنِي عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ جَمِيعًا، فَاعْتُبِرَتِ الشُّرُوطُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا نَعْلَمُهُ»^(١).

(٣) الدليل: قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: «لَأَنَّ الْحُكْمَ يَنْبَنِي عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ جَمِيعًا، فَاعْتُبِرَتِ الشُّرُوطُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا نَعْلَمُهُ»^(٢). فَإِنْ طَرَأَ عَلَى أَحَدِهِمَا فُسْتُقٌ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُ.



(١) المغني (ج٤ / ١٤٠٢).

(٢) المغني [ج٤ / ١٤٠٢].

٥- باب اليمين في الدعاوى

وفيه ثلاثة ضوابط:

- الضابط الأول: البينة على المدعي واليمين على من أنكر حقوق العباد (١).
- الضابط الثاني: إذا حلف على فعل نفسه حلف على البت (٢)، وعلى فعل غيره حلف على نفي العلم (٣).
- الضابط الثالث: للقاضي تغليظ اليمين بالقول أو بالزمان أو بالمكان إذا رأى ذلك (٤).

- (١) الدليل: عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، لَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، وفي رواية: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(١).
- (٢) وذلك لأنه يحلف عن نفسه، ويعلم يقيناً إن كان أخذ أو أعطى أو شهد؛ ولأن له طريقاً إلى العلم به فلزمه القطع بنفيه.
- (٣) وذلك لأنه لا يمكنه الإحاطة بفعل غيره، فيحلف على نفي العلم بالمحلف عليه.

- (٤) الدليل: عن ابن عباس: أن النبي ﷺ استحلف رجلاً فقال: «قُلْ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدِي شَيْءٌ»^(٢).

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٣٤١).

(٢) الحاكم (١٠٧/٤). وضعفه الألباني في الإرواء (ج٨/٤٥٥).

يُحْلِفُ عِنْدَ الْمُنْبَرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عِنْدَ مَنْبَرِي هَذَا يَمِينًا آثِمَةً، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).



(١) صحيح: أبو داود (٣٢٤٦)، ابن ماجه (٢٣٢٥)، أحمد (١٤٦٠٦)، ومالك (١٤٣٤)، وصححه الألباني في الإرواء (ج٨/٤٤٦).

كتاب الإقرار

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وفيه أربعة ضوابط:

الضابط الأول: شروط صحة الإقرار ستة: أن يكون مكلفاً إلا الصبي فيما أُذن له من التجارة ونحوها (١)، أن يكون مختاراً (٢)، التصريح الجازم مع القصد والنية (٣)، أن لا يكون مجبوراً عليه (٤)،

تعريفه: الإقرار: في اللغة: الاعتراف؛ أو الإثبات.

واصطلاحاً: هو اعتراف الإنسان بما عليه لغيره من حقوق مالية أو بدنية أو غير ذلك.

(١) الدليل: عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ»^(١).

(٢) الدليل: عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٢).

(٣) ومجمل ذلك: أن المقر بشيء لا بُدَّ أن يُصرَّح به؛ سواء كان ذلك قولاً أو كتابةً أو إشهاداً أو فعلاً، فإنه يصحُّ منه الإقرار مع قصد التمليك والهبة أو الوصية أو بإخراجه عن ملكه.

(٤) الدليل: قال ابن المنذر: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِقْرَارَ الْمَرِيضِ فِي مَرَضِهِ

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٣٩٩)، الترمذي (١٤٢٣)، النسائي (٣٤٣٢)، ابن ماجه (٢٠٤١)، الإرواء (ج٢/ ٤٠٢٩٧).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣)، البيهقي (٨٤/ ٦)، ابن أبي شيبة (١٥٣/ ٤)، الإرواء (ج

- أَنْ لَا يَكُونَ الْمُقَرَّرُ مُتَّهَمًا فِي إِقْرَارِهِ (١)، أَنْ لَا يَكْذِبَ الْمُقَرَّرُ لَهُ الْمُقَرَّرُ فِي إِقْرَارِهِ (٢).
 الضابط الثاني: لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ أَحَدٍ عَلَى غَيْرِهِ (٣).
 الضابط الثالث: لَا يُقْبَلُ رَجُوعُ الْمُقَرَّرِ عَنْ إِقْرَارِهِ إِلَّا فِيمَا كَانَ حَدًّا لَلَّهِ (٤).
 الضابط الرابع: مَنْ أَقَرَّ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَوْ قُبِيلَ مَوْتِهِ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ (٥).

- بِالدِّينِ لَغَيْرِ وَارِثٍ جَائِزٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي الصَّحَّةِ» (١).
 (١) كَأَنْ يَقَرَّ لَوَارِثٍ، فَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ وَلَا يَصِحُّ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي تَخْصِيصِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ دُونَ بَعْضٍ.
 (٢) فَإِذَا كَذَبَ الْمُقَرَّرُ لَهُ الْمُقَرَّرُ فَإِنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ أَنْكَرَ الْإِقْرَارَ لِنَفْسِهِ.
 (٣) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَكُونُ عَنِ النَّفْسِ فَقَطْ لَعَلَّمَهُ بِفَعْلِ نَفْسِهِ، أَمَّا فَعْلُ غَيْرِهِ فَلَا يُمْكِنُ الْإِحَاطَةُ بِهِ.

- (٤) لِأَنَّ بِإِقْرَارِهِ ثَبَتَ الْحَقُّ فِي ذِمَّتِهِ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ فَلَا يَسْقُطُ إِلَّا إِذَا أَسْقَطَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ، إِلَّا حَقُوقَ اللَّهِ فِي الْحُدُودِ إِذَا رَجَعَ الْمُقَرَّرُ عَنْ إِقْرَارِهِ تَرَكَ وَلَمْ يَقَامْ عَلَيْهِ الْحَدُّ.
 (٥) الدَّلِيلُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» (٢).

(١) الإجماع (ص ٨٧ / رقم ٣٤٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٩٤٦)، مسلم (٢٠).

نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَخْتِمَ لَنَا بِهِمَا (١).

وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحَرَقَةِ، فَصَبَّخْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَكَفَّ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنَتْهُ بَرُحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَّغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قُلْتُ: كَانَ مَتَعُودًا. فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا حَتَّى تَمْنَيْتُ أَنِي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ (١).

(١) فَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ أَنْ يَعْفُوَ عَنَّا، وَأَنْ يَغْفِرَ لَنَا وَلِوَالِدَيْنَا، وَأَنْ يَرْحَمَنَا وَيَتَقَبَّلَ مِنَّا، وَأَنْ يَرْحَمَنَا وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ. وَأَنْ يَخْتِمَ لَنَا بِالْإِقْرَارِ بِالتَّوْحِيدِ وَالنُّطْقِ بِالشَّهَادَةِ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٢).

تم بحمد الله كتاب الإقرار وبه تم الكتاب



(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٣٦٩)، مسلم (٩٦).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣١١٦)، وصححه الألباني.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

٤٣.....	آنية الكفار	٥	مقدمة فضيلة الشيخ وحيد بن بلي
٤٤.....	عظم الميتة	٦	مقدمة فضيلة الشيخ أبو بكر الحنبلي
٤٤.....	طهارة الجلود	٩	مقدمة المؤلف
٤٤.....	حكم جلد الكلب والخنزير	١١	مقدمة الطبعة الثانية
٤٥.....	يسن تغطية الآنية	١٤	مقدمة الطبعة العاشرة
٤٦.....	ثالثاً: باب قضاء الحاجة	٣٠	مقدمة
٤٦.....	ما يحرم - تعريف الحرام	٣٥	الفقه
٤٦	استقبال القبلة واستدبارها بلا حائل		
٤٦.....	في قارعة الطريق	٤١	أولاً: باب المياه
٤٧.....	وسط القبور	٤١	أقسام المياه
٤٧.....	في الماء الراكد	٤١	الطهور
٤٧.....	في المسجد	٤١	الطاهر
٤٨.....	الاستنجاء بروث أو عظم	٤٢	النجس
٤٨.....	ما يكره	٤٣	ثانياً: باب الآنية
٤٨.....	تعريف الكراهة	٤٣	تعريف الآنية
٤٨.....	يكره الكلام أثناء قضائها	٤٣	حرمة استعمال آنية الذهب والفضة

كتاب الطهارة

٥٥.....	خامساً: باب الوضوء	٤٨.....	البول في مَهَبِّ الرِّيح
٥٥.....	تعريفُ الوضوءِ	٤٨.....	استصحابُ ما فيه ذكرُ الله
٥٥.....	فروضُ الوضوءِ	٤٩.....	الاستنجاءُ باليمينِ
٥٥.....	غسلُ الوجهِ	٤٩.....	ما يُسْتَحَبُّ
٥٥.....	حكمُ المضمضةِ والاستنشاقِ	٤٩.....	تعريفُ المُسْتَحَبِّ
٥٦.....	غسل اليدينِ	٤٩.....	البسملَةُ والاستعاذَةُ
٥٦.....	حكمُ تخليلِ الأصابعِ	٥٠.....	تقديمُ الرَّجْلِ اليُسْرَى في الدُّخُولِ
٥٦.....	مَسْحُ الرَّأْسِ	٥٠.....	غفرانك
٥٧.....	حكمُ مَسْحِ الأُذُنَيْنِ	٥١.....	بابُ السَّوَالِكِ وَخِصَالِ الْفِطْرَةِ
٥٧.....	غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ	٥١.....	عند الوضوءِ - الصَّلَاةِ - الْإِتْبَاهِ ..
٥٧.....	الترتيبُ	٥١.....	تلاوةُ القرآنِ
٥٨.....	الموالاةُ	٥٢.....	دخولُ المنزلِ
٥٨.....	شُرُوطُ صَحَّةِ الْوُضُوءِ	٥٢.....	تغيرِ رائحةِ الفَمِ
٥٨.....	الإسلامُ	٥٢.....	خِصَالُ الْفِطْرَةِ
٥٩.....	النِّيَّةُ	٥٢.....	الْحَتَّانُ
٥٩.....	العَقْلُ - التَّمْيِيزُ - المَاءُ الطَّهَّورُ	٥٣.....	الاستِحْدَادُ
٥٩.....	إزالةُ ما يَمْنَعُ وصولَه	٥٤.....	قَصُّ الشَّارِبِ - نَتْفُ الْإِبْطِ
٦٠.....	سُنَنُ الْوُضُوءِ	٥٤.....	تقليمُ الأظفارِ

٦٨..... الرِّدَّةُ	٦٠..... البسملة
٦٨..... ما يجرُّمُ على المَحْدِثِ حَدَثًا أَصْغَرَ ..	٦٠..... غَسْلُ الكَفَيْنِ
٦٨..... الصلاةُ	٦٠..... البِدَاءَةُ بالمُضْمَضَةِ والاستِشْاقِ ..
٦٨..... الطَّوَافُ	٦٠..... المِبالِغةُ فيهِمَا
٦٨..... مَسُّ المِصْحَفِ	٦١..... تَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ
٦٩..... ثَامِنًا: بابُ الغُسْلِ	٦١..... تَقْدِيمُ اليَمَنِى
٦٩..... مَوجِبَاتُ الغُسْلِ	٦١..... الغَسَلَةُ الثَّانِيَةُ
٦٩..... خُرُوجُ المَنِيِّ	٦١..... دَلْكُ الأَعْضَاءِ - الدُّعَاءُ
٧٠..... التَّقَاءُ الحَتَائِنِ	٦٣..... سَادِسًا: بابُ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ ..
٧٠..... خُرُوجُ دَمِ الحَيْضِ	٦٣..... شُرُوطُ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ
٧٠..... خُرُوجُ دَمِ النِّفَاسِ	٦٣..... مَبْطَلَاتُ المَسْحِ على الخُفَيْنِ
٧٠..... إِسْلَامُ الكَافِرِ	٦٤..... مُدَّةُ المَسْحِ
٧١..... شُرُوطُ صِحَّةِ الغُسْلِ	٦٦..... سَابِعًا: بابُ نَوَاقِضِ الوُضُوءِ
٧٢..... فَرَضُ الغُسْلِ	٦٦..... الخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ
٧٢..... سُنَنُ الغُسْلِ	٦٦..... النَوْمُ
٧٤..... الأَغْسَالُ المُسْتَحَبَّةُ	٦٧..... مَسُّ الفَرْجِ
٧٤..... غُسْلُ الجُمُعَةِ	٦٧..... أَكْلُ لَحْمِ الإِبِلِ
٧٥..... مَنْ غَسَلَ مِيتًا	٦٧..... التَّقَاءُ الحَتَائِنِ

٨٣..... ما يجرم بالحَيْضِ	٧٥..... للعديد - للإغماء
٨٣..... الجماع	٧٦..... الجنون
٨٤..... الطلاق	٧٦..... المستحاضة - للإحرام
٨٤..... الصلاة	٧٦..... لدخول مكة - لوقوف عرفة
٨٤..... الصيام	٧٧..... تاسعاً: باب التيمم
٨٥..... الطواف	٧٧..... تعريفه
٨٥..... المكث في المسجد	٧٧..... شروط صحته
٨٦..... مسح المصحف	٧٨..... فروض التيمم
٨٦..... ما يباح بعد انقطاع الدم	٧٩..... نواقض التيمم
٨٦..... الصيام - الطلاق	٨١..... عاشرًا: باب إزالة النجاسة
٨٧..... المكث في المسجد	٨١..... إزالة النجاسة بغير ماء
كتاب الصلاة	
٩١..... أولاً: باب الأذان والإقامة	٨١..... تطهير الإناء من لعاب الكلب
٩١..... تعريف الأذان	٨٢..... تطهير الثوب من بول الغلام
٩١..... شروط صحة الأذان	٨٢..... الاستحالة مطهرة
٩٣..... سنن الأذان	٨٣..... حادي عشر: باب الحيض
٩٦..... ثانياً: باب شروط صحة الصلاة	٨٣..... الدماء الخارجة من المرأة
٩٦..... الطهارة	٨٣..... الحيض - النفاس
	٨٣..... الاستحاضة

الطمأنينة ١٠٤	دخول الوقت ٩٧
التَّشَهُّدُ الأخيرُ - الجلوسُ له .. ١٠٥	سِتْرُ العورة ٩٨
التسليمُ - الترتيبُ ١٠٦	اجْتِنَابُ النجاسةِ لِيَدَيْهِ ٩٨
واجباتُ الصَّلَاةِ ١٠٧	استقبالُ القبلةِ مَعَ القُدْرَةِ ٩٩
تكبيراتُ الانتقالِ ١٠٧	النِّيَّةُ ١٠٠
سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمَدَهُ ١٠٧	ثالثًا: باب أحكام الصلاة ١٠١
ربنا ولك الحمد - التَّسْبِيحُ ١٠٧	شُرُوطُ وجوبِ الصَّلَاةِ ١٠١
رَبِّ اغْفِرْ لِي - التَّشَهُّدُ الأوَّلُ ١٠٨	الإسلامُ ١٠١
السنن القوليةُ ١٠٩	العقلُ - البلوغُ ١٠١
دُعَاءُ الاستفتاحِ ١٠٩	عدمُ الحيضِ ١٠٢
التعوذُ - آمين ١٠٩	عدمُ النَّفَاسِ ١٠٢
قراءةُ السورةِ ١١٠	أركانُ الصَّلَاةِ ١٠٢
الجهْرُ - الإسرارُ في الصَّلَاةِ ١١٠	القيامُ ١٠٢
الزيادةُ على: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ١١١	تكبيرةُ الإحْرَامِ ١٠٢
الزيادةُ على التَّسْبِيحِ ١١١	الفاتحةُ ١٠٣
التعوذُ مِنْ أَرْبَعِ ١١٢	الرُّكُوعُ ١٠٣
السُّنَنُ الفعليةُ ١١٣	الرفعُ مِنْهُ ١٠٣
رَفْعُ اليدينِ ١١٣	السُّجُودُ ١٠٤

١١٩..... كَفْتُ الثَّوبِ	١١٣..... وَضَعُ اليَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ
١١٩..... مَسَحُ أَثَرِ السُّجُودِ	١١٤..... النَّظَرُ مَحَلَّ السُّجُودِ
١١٩..... بِحَضْرَةِ طَعَامٍ	١١٤..... الِاعْتِدَالُ فِي الرُّكُوعِ
١١٩..... مُدَافَعَةُ الْأَخْبَثِينَ	١١٤..... صِفَةُ السُّجُودِ
١٢٠..... إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ	١١٤..... الِاعْتِدَالُ فِي السُّجُودِ
١٢٠..... السَّدْلُ وَتَغْطِيَةُ الْفَمِ	١١٥..... الْإِفْتِرَاشُ
١٢٠..... الْبِصَاقُ إِلَى الْقِبْلَةِ	١١٦..... التَّوْرُكُ
١٢٠..... رَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ	١١٦..... الْإِشَارَةُ بِالسَّبَابَةِ الْيُمْنَى
١٢١..... مَبْطَلَاتُ الصَّلَاةِ	١١٦..... الِالْتِفَاتُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ
١٢١..... تَرَكُّ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ عَمْدًا بِلا عُذْرِ	١١٧..... مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ
١٢١..... الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ عَمْدًا	١١٧..... تَرَكُّ سَنَةٍ - الِالْتِفَاتُ
١٢٢..... الْكَلَامُ	١١٧..... إِفْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ
١٢٢..... الضَّحِكُ	١١٧..... الْعَبَثُ
١٢٢..... الْعَمَلُ الْكَثِيرُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا	١١٨..... التَّخَصُّصُ
١٢٣..... تَبْطُلُ بزيَادَةِ رُكْنٍ فَعْلِيٍّ	١١٨..... التَّثَاوُبُ
١٢٣..... مَرُورُ الْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ	١١٨..... اسْتِقْبَالُ صُورَةٍ - فِرْقَعَةُ أَصَابِعٍ
١٢٣..... تَبْطُلُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لَا تَصَحُّ	١١٨..... تَشْبِيكُهَا
١٢٣..... صَلَاتُهُ	١١٩..... لُبْسُ ثَوْبٍ مُعَلَّمٍ

١٣٩... لا يُغَطَّى وَجْهُ الْحَرَمِ وَلَا رَأْسُهُ..	١٢٤..... رابعاً: باب سجود السهو
١٤٠..... صِفَةُ غُسْلِ الْمَيِّتِ	١٢٤..... أسبابه
١٤٤..... الكفن	١٢٤..... محله
١٤٥..... صِفَةُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ	١٢٥..... الشك في الصَّلَاةِ
١٤٨..... الدَّفْنُ - حُكْمُهُ	١٢٦..... ما يجبره سُجُودُ السَّهْوِ
كتاب الزكاة	
١٥١..... تعريفُ الزَّكَاةِ	١٢٧..... خامساً: باب صلاة الجماعة ...
١٥١..... ضَوَابِطُ الزَّكَاةِ	١٢٧..... ما يتحمَّله الإمامُ عَنِ الْمَأْمُومِ
١٥١..... الأموال التي تَحِبُّ فيها الزَّكَاةُ ..	١٢٨..... أحوالُ المأْمُومِ مَعَ الإمامِ
١٥١..... الذَّهَبُ	١٢٩..... أعذار ترك الجمعة والجماعة....
١٥١..... الْفِضَّةُ	١٣٢..... سادساً: باب صلاة الجمعة ...
١٥١..... بهيمة الأنعام	١٣٢..... شروط وجوبها
١٥١..... الخَارِجُ مِنَ الْأَرْضِ	١٣٣..... شروط صحة الجمعة
كتاب الجنائز	
١٥٢..... عُرُوضُ التَّجَارَةِ	الآدابُ التي ينبغي فِعْلُهَا عِنْدَ
١٥٢..... الرِّكَازُ	المحتضر
١٥٢..... شُرُوطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ	آدابٌ قَبْلَ الوفاةِ
١٥٤..... الأموال التي لا يُشْتَرَطُ فيها الحَوْلُ	آدابٌ بَعْدَ الوفاةِ
١٥٥..... مقاديرُ الزَّكَاةِ	استحبابُ توجيهه للقبلة

البلوغ ١٦٥	تفصيلُ بهيمة الأنعام - الإبل ... ١٥٦
العقل ١٦٥	البقر ١٥٦
القدرةُ عليه ١٦٦	الغنم ١٥٦
شروطُ صحّةِ الصوم ١٦٦	أهلُ الزّكاة ١٥٧
الإسلامُ - العقلُ - التمييزُ ١٦٦	الفقراء ١٥٨
النّيّة ١٦٧	المساكين ١٥٨
سُننُ الصّوم - تعجيلُ الفطر ١٦٨	العاملونَ عليها ١٥٩
تأخيرُ السّحور ١٦٨	المؤلفةُ قلوبُهم ١٥٩
الزيادةُ في أعمالِ الخير ١٦٩	في الرّقاب ١٥٩
أن يقولَ: إِنِّي صَائِمٌ. إذا شُتِمَ .. ١٦٩	الغارمُون ١٥٩
الدّعاءُ عندَ الفطر ١٦٩	في سبيلِ الله ١٦٠
الفطر على رطبات ١٧٠	ابنُ السّبيل ١٦٠
المفطراتُ - الأكلُ والشّربُ ... ١٧٠	الذين لا يُجزئُ دفعُها لهم ١٦٠
الأكلُ والشّربُ ناسيًّا ١٧٠	الكافر ١٦٠
الجماعُ عمدًا ١٧٠	الرقيق ١٦١
القيءُ عمدًا ١٧١	الغني ١٦١
الاستمناء ١٧١	مَنْ تلزمك نفقته ١٦١
العزمُ على الفطر ١٧٢	كتابُ الصّيام
الحيضُ والنّفاس ١٧٢	شروطُ وجوبِ الصّوم - الإسلامُ ١٦٥

صوم المرأة وزوجها حاضراً..... ١٧٦	الرَّذَّةُ ١٧٢
كتاب الاعتكاف	الأيام المستحب صيامها ١٧٢
شروط صحته ١٨١	يوم ويوم ١٧٢
مبطلاته ١٨٢	يوم عرفة لغير الحاج ١٧٣
كتاب الحج	تاسوعاء وعاشوراء ١٧٣
تعريفه ١٨٧	الاثنين والخميس ١٧٣
شروط وجوب الحج ١٨٧	ست من شوال ١٧٤
الإسلام ١٨٧	عشر ذي الحجة ١٧٤
العقل - البلوغ ١٨٧	الأيام البيض ١٧٤
كمال الحرية ١٨٨	غالب المحرم ١٧٤
الاستطاعة ١٨٨	غالب شعبان ١٧٤
المحرم للمرأة ١٨٨	الأيام المنهي عنها ١٧٥
المواقيت ١٨٩	العيدان ١٧٥
ميقات أهل المدينة ١٨٩	أيام التشريق ١٧٥
باقي المواقيت ١٨٩	يوم الشك ١٧٥
محظورات الإحرام ١٩٠	الجمعة منفرداً ١٧٥
لبس المخيط ١٩٠	يوم السبت منفرداً ١٧٦
تغطية الرأس ١٩٢	صوم الدهر ١٧٦

سُنُّ الْحَجِّ ٢٠٣	الطَّيْبُ - حَلَقُ الشَّعْرِ ١٩٢
الَاغْتِسَالُ لِلْإِحْرَامِ ٢٠٣	تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ١٩٣
لبس رداء وإزار ٢٠٤	قَتْلُ الصَّيْدِ ١٩٣
التلبية ٢٠٤	الخطبة - عقد النكاح ١٩٤
طواف القدوم ٢٠٥	الجماع ١٩٤
المبيت بمنى ٢٠٦	المباشرة ١٩٥
حُكْمُ مَنْ تَرَكَ رُكْنًا ٢٠٦	النقاب والقفازان ١٩٦
شروط صحة الطواف ٢٠٧	أركان الحج - نية الإحرام ١٩٦
شروط صحة السعي ٢٠٨	الوقوف بعرفة ١٩٧
ما هي أركان العمرة؟ ٢١٠	طواف الإفاضة ١٩٨
واجبات العمرة ٢١٠	السعي بين الصفا والمروة ١٩٨
كتاب الجهاد	واجبات الحج ١٩٩
أُسرَى الكفار مِنَ النساءِ ٢١٥	الإحرامُ مِنَ الميقاتِ ١٩٩
ما حكم الرجال منهم؟ ٢١٥	الوقوف بعرفة إلى الغروب ٢٠٠
بما يخيرُ الإمامُ فيهم؟ ٢١٥	المبيت بمزدلفة ٢٠٠
تقسيمُ الغنائمِ ٢١٧	المبيت بمنى ليالي التشريق ٢٠١
مَصْرَفُ سَهْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ٢١٧	رَمْيُ الجمارِ ٢٠١
كتاب البيع	الحلق ٢٠٢
تعريفه ٢٢١	طواف الوداع ٢٠٣

٢٢٧..... بيعتان في بَيْعَةٍ	٢٢١..... شُرُوطُهُ
٢٢٧..... المحرم	٢٢١..... الرضا - الرُّشْدُ
٢٢٨..... الثمرُ قبلُ بُدُوِّ صلاحه	٢٢٢..... كونه مَالًا
٢٢٨..... بيعُ الكلبِ	٢٢٢..... ملكًا للبائعِ أو مأذونًا له
٢٢٩..... بيعُ الطعامِ قبلَ قبْضِهِ	٢٢٢..... القدرةُ على تسليمِهِ
٢٣٠..... بيعُ النَّجْشِ	٢٢٣..... معرفة الثمنِ والمُثمنِ
٢٣٠..... الحاضرُ للبادي	٢٢٣..... منجزًا
٢٣٠..... المصْرَاة	٢٢٣..... البيوعُ المحرَّمةُ
٢٣٠..... الثُّنْيَا	٢٢٣..... في المسجدِ
٢٣١..... المحاقلةُ	٢٢٤..... بعد نداءِ الجمعةِ الثاني
٢٣١..... الهرةُ	٢٢٤..... البيعُ على بيعِ المسلمِ
٢٣١..... بيع اللحمِ بالحيوانِ	٢٢٤..... الغررُ
٢٣١..... بيع المعاومة	٢٢٥..... بيعُ الحصاةِ
٢٣١..... بيع الذهبِ بالورقِ	٢٢٥..... الملامسةُ والمنابدَةُ
٢٣٢..... بيع الحيوانِ بالحيوانِ	٢٢٥..... حبل الحبلةِ
٢٣٣..... بيع الطعامِ قبل أن يجري الصاعان	٢٢٦..... عَسَبُ الفحلِ
٢٣٣..... بيع فضل الماءِ	٢٢٦..... ما ليسَ عندك
٢٣٤..... بيع الصبرة	٢٢٦..... العينةُ

٢٤١... إذا لَحِقَتِ النَّخْلَةُ فَلَمَنِ الثَّمَرَةُ؟	٢٣٤... بيع الربوي
٢٤١... متى يجوزُ بيعُ الثمرة قبلُ بُدُوِّ صلاحها؟	٢٣٥... بابُ الخيارِ
٢٤٢... إذا تلفت الثمرة قبل أخذها....	٢٣٥... تعريفُهُ
٢٤٣... بابُ السَّلَمِ	٢٣٥... خيارُ المجلسِ
٢٤٣... تعريفُهُ	٢٣٥... خيارُ الشرطِ
٢٤٣... شروطُ السَّلَمِ	٢٣٥... خيارُ الغَبْنِ
٢٤٣... انضباطُ صفاته	٢٣٦... خيارُ التدليسِ
٢٤٤... معرفةُ قدره بمعياره الشرعيّ	٢٣٦... خيارُ العيبِ والخلفِ في الصفة
٢٤٤... كونه في النعمة	٢٣٦... خيارُ الخلفِ في قدرِ الثمنِ
٢٤٤... وجودُهُ عند حلول الأجلِ	٢٣٨... بابُ الرِّبَا
٢٤٥... معرفةُ الثمنِ	٢٣٨... تعريفُها - حكمُها
٢٤٥... قبضُهُ في المجلسِ	٢٣٨... أنواعُها: فضلٌ - نسيئةٌ
٢٤٦... بابُ القَرْضِ	٢٣٨... يجري الرِّبَا في الأثمانِ
٢٤٦... تعريفُهُ	٢٣٨... يجري الرِّبَا في المكيلِ المطعومِ
٢٤٦... شروطُ القرضِ	٢٣٩... شروطُ بيعِ الربوي بجنسِهِ
٢٤٦... كونُ المقرضِ ممن يصح تبرُّعُهُ	٢٣٩... إذا بيعَ بغير جنسِهِ
٢٤٦... كل قرض جر نفعًا مشروطًا	٢٤٠... إذا اختلفت العلة
	٢٤١... بابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّامِرِ

بابُ الرهنِ ٢٤٨	بابُ الحوالةِ ٢٥٤
تعريفُهُ ٢٤٨	تعريفُها ٢٥٤
شروطُهُ ٢٤٨	شروطُ الحوالةِ: اتفاقُ الدَّيْنينِ .. ٢٥٤
كونه منجزًا - مَمْنٌ يصح تبرُّعُهُ .. ٢٤٨	علمُ قدرهما ٢٥٤
كونه مالكا له أو مأذنا له ٢٤٩	استقرارُ المالِ المحالِ عليه ٢٥٤
كونه معلوماً جنسُهُ وقدرُهُ ٢٤٩	اشتراطُ رضا المحيلِ ٢٥٥
الرهن أمانةٌ بيد المرتهن ٢٤٩	متى يَبْرَأُ المحيلُ ٢٥٦
هل ينفقُ على المحلوبِ والمركوبِ؟ ٢٤٩	بابُ الصِّلحِ ٢٥٧
متى يُقبلُ قولُ مدعي الرَّدِّ؟ ... ٢٥٠	تعريفُهُ ٢٥٧
بابُ الضمانِ والكفالةِ ٢٥١	حكم إقرار المدعي بدين أو عين ٢٥٧
الضَّمانُ: ٢٥١	الصِّلحُ عما تعذَّرَ علمُهُ ٢٥٧
تعريفُهُ ٢٥١	حكم تصرفاتِ الجارِ ٢٥٨
الكفالةُ ٢٥١	كتابُ الحجرِ
تعريفُها ٢٥١	تعريفُهُ ٢٦١
أركانُ الضمانِ ٢٥١	الحَجْرُ لحقِّ الغيرِ ٢٦١
هل يطالبُ الضامنُ أم المدينُ؟ ٢٥١	الحَجْرُ لحظ نفسه ٢٦٢
أركانُ الكفالةِ ٢٥٢	متى يخرج من سجن بدينه؟ ... ٢٦٢
متى يبرأُ الكفيلُ ٢٥٢	فوائدُ الحَجْرِ ٢٦٣

٢٧٣..... شركة المضاربة	٢٦٣..... مَنْ وَجَدَ مَالَهُ هَلْ يَأْخُذُهُ؟
٢٧٤..... شركة الوجوه	٢٦٤ يلزم الحاكمَ قسَمُ ماله على الغُرماءِ
٢٧٤..... الأبدان	٢٦٤ هل يجوزُ مطالبته بعد ذلك؟
٢٧٥..... شروط شركة العنان	٢٦٤ إذا دفعَ ماله إلى صغيرٍ
٢٧٥ هل تصحُّ الشركةُ بالعروضِ...	٢٦٥ علاماتُ البلوغِ
٢٧٦..... شرط حضور المالين	٢٦٧ بابُ الوكالةِ
٢٧٦..... وعلمهما	٢٦٧ تعريفُها
٢٧٦..... تقديرُ الربحِ بما يتفقان	٢٦٧ شروطُ الوكالةِ
٢٧٦..... شروطُ المضاربةِ	٢٦٨ مبطلاتُ الوكالةِ
٢٧٧ أن يُشرَطَ للعامل جزءٌ مُشاعٌ...	٢٦٨ الفسخُ - الموتُ - الجنونُ
٢٧٧..... مبطلاتُ الشركةِ	٢٦٩ الحجرُ لسفه
٢٧٧..... موتُ أحدِ الشريكين	٢٦٩ الفسقُ
٢٧٨..... جنونٌ - حَجْرٌ - الفسخُ	٢٦٩ الرَّدَّةُ
٢٧٨..... الجهالةُ	٢٧٠ الوكيلُ أمينٌ
٢٧٩..... انتهاء المدَّةِ	كتاب الشركة
٢٧٩..... هلاكُ رأسِ المالِ قَبْلَ الشِّراءِ...	٢٧٣ تعريفُها
٢٧٩..... الربحُ على ما يتفقان	٢٧٣ أنواعُ الشركاتِ
٢٨٠..... الخسارةُ على رأسِ المالِ	٢٧٣ العِنانُ

٢٨٧..... تعذرُ استيفاءِ النَّفْعِ	٢٨٠..... العاملُ أمينٌ لا يضمنُ
٢٨٧..... الإقالةُ	٢٨٢..... باب المساقاة والمزارعة
٢٨٧..... انتهاءُ المدَّةِ	٢٨٢..... تعريفهما
٢٨٧..... أقسام الأجير/ خاصُّ	٢٨٢..... شروطُ المساقاة
٢٨٨..... مشتركٌ	٢٨٢..... من جائز التصرف
٢٨٨..... متى يضمن الأجير؟	٢٨٣..... لا بُدَّ أن يكونَ للشجر نفعٌ
٢٨٨..... متى يضمن الطيبُ جنايته؟	٢٨٣..... يُشَرِّطُ للعامل جزءُ مشاعٍ معلومٌ
٢٨٩..... بابُ المسابقةِ	٢٨٤..... المزارعة
٢٨٩..... ما تجوزُ فيه المسابقةُ بلا عوض	٢٨٤..... كونها من جائزِ التَّصَرُّفِ
٢٨٩..... تجوزُ المسابقةُ على عوض بشروط	٢٨٤..... أنْ يُشَرِّطَ للعامل جزءُ مشاعٍ ..
٢٨٩..... حكمُ المسابقةِ في الخيلِ والإبلِ	٢٨٥..... باب الإجارة
٢٩٠..... علمُ العوضِ وإباحته	٢٨٥..... تعريفُها
٢٩٠..... الخروجُ بها عن مشابهة القمار ..	٢٨٥..... شروطُ الإجارة
كتابُ العاريةِ	٢٨٥..... من جائزِ التصرف - معرفة المنفعة
٢٩٣..... شروطُ صحتها: بقاءُ عينها	٢٨٥..... معرفة الأجرة
٢٩٣..... كونُ النفعِ مباحًا	٢٨٦..... أنواعُ الإجارة
٢٩٣..... كونُ المعيرِ أهلاً للتبرُّع	٢٨٦..... مبطلاتُ الإجارة
٢٩٣..... والمستعيرُ أهلاً للتصرف	٢٨٦..... تلفُ العين

هل تملك الأرض بالإحياء؟ ٣٠٤.....	متى تضمن العارية ٢٩٣.....
هل يشترط إذن الإمام؟ ٣٠٤.....	حالات لا تضمن فيها العارية ٢٩٤..
بما يحصل الإحياء؟ ٣٠٤.....	كتاب الغصب
٥- باب الجعالة ٣٠٥.....	١- باب ضمان المغصوب ٢٩٧.....
شروط الجعالة ٣٠٥.....	يلزم الغاصب رد ما غصبه ٢٩٧.....
كونها من جائز التصرف / إباحة النفع ٣٠٥.....	حكم من أتلّف مالا لغيره ٢٩٧.....
حكم من عمّل لغيره ٣٠٦.....	حكم ما أتلّفه البهائم ٢٩٨.....
متى يستحق الأجرة من عمل؟ ٣٠٦..	حكم من أتلّف محرّما ٢٩٨.....
٦- باب اللقطة ٣٠٨.....	٢- باب الشفعة ٣٠٠.....
أقسام اللقطة ٣٠٨.....	تعريفها ٣٠٠.....
لقطة الحيوان ٣٠٨.....	شروطها / كونه مبيعاً ٣٠٠.....
لقطة المتاع ٣٠٨.....	يلزمه أخذ الجميع ٣٠٠.....
حكم لقطة الحيوان ٣٠٩.....	متى تسقط الشفعة؟ ٣٠١.....
حكم ما خشي فساده ٣٠٩.....	٣- باب الوديعة ٣٠٢.....
كيف تعرّف اللقطة؟ ٣٠٩.....	أركان الوديعة ٣٠٢.....
٧- باب اللقيط ٣١١.....	شروطها: من جائز التصرف لمثله ٣٠٢.....
مما ينفق عليه ٣١١.....	متى تضمن الوديعة؟ ٣٠٣.....
ميراث اللقيط وديته ٣١١.....	٤- باب إحياء الموات ٣٠٤.....
	أقسام الأرض الموات ٣٠٤.....

٣٢٨..... متى تحرم الوصية؟

٣٢٨..... مبطلات الوصية

٣٢٩..... بما يرجع في ألفاظ الوصية؟

كتاب الفرائض

٣٣٣..... الحقوق المتعلقة بالتركة

٣٣٤..... أسباب الميراث

٣٣٤..... موانع الميراث

٣٣٥..... الوارثون من الذكور

٣٣٨..... الوارثات من النساء

٣٤٠..... أصحاب الفروض

٣٤٢..... الحجب

كتاب العتق

٣٤٧..... يحصل العتق بأربعة أشياء

٣٤٧..... إذا ملك ذا رحمه المحرم

٣٤٨..... متى تصح الكتابة؟

كتاب النكاح

٣٥١..... حكمه

٣٥١..... أحكام النكاح والنظر

٣١٢..... إذا ادّعاه أكثر من واحد

كتاب الوقف

٣١٥..... شروط صحة الوقف

٣١٥..... كونه عيناً يصح بيعها

٣١٥..... كونه عيناً تبقى بعد الانتفاع بها

٣١٦..... كونه على جهة بر

٣١٦..... منجزاً

٣١٧..... شروط الناظر

٣١٧..... بما يرجع في الوقف

٣١٩..... باب الهبة

٣١٩..... شروطها سبعة

٣٢٠..... حكم الرجوع في الهبة

٣٢٠..... للوالد الرجوع في هبته لولده

٣٢١..... للأب أن يملك من مال ولده

٣٢٣..... حكم من اختص بعض أولاده

كتاب الوصايا

٢٢٧..... أركانها

٣٢٧..... أحكامها

٣٥٨..... المحرمات من النسب	٣٥٢..... حكم نظر الرجل إلى المرأة
٣٥٩..... محرمات بالرضاع	٣٥٣..... حكم النظر لمن يخطبها
٣٦٠..... محرمات بالمصاهرة	٣٥٣..... حكم النظر إلى المحارم
٣٦١..... محرمات بسبب اللعان	٣٥٣..... نظر العبد إلى سيده
٣٦١..... ب - المحرمات تحريمًا مؤقتًا: ..	٣٥٤..... حكم ذهاب المرأة إلى الطبيب
٣٦١..... محرمات لأجل الجمع	٣٥٥..... نظر الرجل إلى زوجته
٣٦٢..... محرمات لأجل العدد	٣٥٦..... باب ركني النكاح وشروطه
٣٦٢..... ج - المحرمات تحريمًا طارئًا ...	٣٥٦..... أركان النكاح
٣٦٢..... المزوجة - المعتدة.....	٣٥٦..... شروط صحة النكاح
٣٦٣..... المستبرأة.....	٣٥٦..... تعيين الزوجين - رضاها
٣٦٣..... الزانية حتى تتوب.....	٣٥٦..... استئذان البكر والثيب.....
٣٦٣..... المطلقة ثلاثًا حتى تنكح زوجًا ...	٣٥٦..... الخلو من الموانع.....
٣٦٤..... المحرمة.....	٣٥٧..... - الولي.....
٣٦٤..... المسلمة لكافر.....	٣٥٧..... حكم النكاح بدون ولي.....
٣٦٥..... الأمة للحر.....	٣٥٧..... - الشهادة.....
٣٦٥..... الخنثى حتى يتبين أمره.....	٣٥٨..... باب المحرمات في النكاح.....
٣٦٦..... باب الشروط في النكاح.....	٣٥٨..... أنواع المحرمات في النكاح.....
٣٦٦..... أقسام الشروط.....	٣٥٨..... أ- المحرمات تحريمًا مؤبدًا:

الشرط الصحيح..... ٣٦٦	الجذام - البرص - الجنون..... ٣٧٠
إذا اشترطت أن لا ينقلها..... ٣٦٦	كتاب الصداق
الشرط الفاسد:..... ٣٦٧	تعريفه - حكمه - مشروعيته... ٣٧٣
أ - نوع يبطل العقد:..... ٣٦٧	باب أحكام الصداق..... ٣٧٣
الشغار..... ٣٦٧	مُسقطات المهر قبل الدخول... ٣٧٣
المحلل..... ٣٦٧	فسخه لعييها..... ٣٧٣
المتعة..... ٣٦٨	ردتها..... ٣٧٣
إذا اشترط ألا ينفق عليها..... ٣٦٨	إسلامها..... ٣٧٣
باب العيوب في النكاح..... ٣٦٩	الخلع..... ٣٧٣
العيوب المثبتة للخيار..... ٣٦٩	الأشياء التي تنصف المهر..... ٣٧٤
قسم يختص بالرجال..... ٣٦٩	الطلاق..... ٣٧٤
الجبُّ..... ٣٦٩	ردته..... ٣٧٤
العنة..... ٣٦٩	الإسلام..... ٣٧٤
قسم يختص بالنساء..... ٣٦٩	فسخها لعييه..... ٣٧٤
الرتق..... ٣٦٩	ملك أحدهما للآخر..... ٣٧٤
الفتق..... ٣٦٩	الأشياء التي تقرر المهر كاملاً... ٣٧٤
القرن - العفل..... ٣٧٠	موت أحدهما..... ٣٧٤
قسم مشترك..... ٣٧٠	الجماع..... ٣٧٥

٣٨٤	إتيانها في الدُّبر	٣٧٦	باب الوليمة
٣٨٥	حكم الجماع في الحيض	٣٧٦	تعريفها - حكمها
٣٨٥ ...	إتيانها وهي صائمة أو محرمة	٣٧٦	حكم إجابة الدعوة
٣٨٦	ما يحرم على المرأة	٣٧٦	متى تجب الدعوة؟
٣٨٦	حكم امتناع المرأة عن فراش	٣٧٧	آداب الوليمة
٣٨٦	الرجل	٣٧٧	يستحب البسملة في أوله
٣٨٦	حكم تطوع المرأة بغير إذن زوجها	٣٧٩	حرمة الأكل بالشمال
٣٨٧	طلب الطلاق للمرأة	٣٧٩	يكره التنفس في الإناء
	كتاب الخلع	٣٨٠	حكم النفخ في الطعام
٣٩١	شروطه	٣٨٠	يُكره الأكل متكئًا
٣٩١	من يصح خلعه	٣٨١	يُستحبُّ أكلُ اللقمة الساقطة ..
٣٩١	كونه على عوض	٣٨٢	يستحب الدعاء لصاحب الوليمة
٣٩١	كونه منجزًا	٣٨٣	باب عشرة النساء
٣٩١	أن لا يكون حيلة لإسقاط الطلاق	٣٨٣ ...	يجب على المرأة طاعة زوجها
	كتاب الطلاق	٣٨٣	هل تطيعه في المعصية؟
٣٩٥	١- باب أحكام الطلاق		يجب على الزوج معاملتها
٣٩٥	تعريفه	٣٨٤	بالمعروف
٣٩٥	متى يكره ومتى يُسنُّ؟	٣٨٤	يحرم عليه أربعة أمور

٤٠٤..... متى يقع بائناً؟	٣٩٦..... الطلاق في الحيض
٤٠٤..... اشتراط المهر والعقد في البائن	٣٩٦..... حكم من علم بفجور زوجته
٤٠٤..... إذا طلقها على عوض	٣٩٧..... من يصح طلاقه
٤٠٤..... حكم من طلق قبل الدخول	٣٩٨..... حكم التوكيل في الطلاق
٤٠٤..... حكم النكاح الفاسد	٣٩٩..... ٢- باب سنة الطلاق ويدعته
٤٠٥..... إذا طلقها ثلاثاً هل يراجعها؟	٣٩٩..... المقصود بطلاق السنة
٤٠٧..... ٥- باب تعليق الطلاق	٣٩٩..... طلاق البدعة وأنواعه
٤٠٧..... إذا علقه على شرط	٤٠٠..... حكم الطلاق في الحيض
٤٠٧..... إذا طلق قبل عقد الزواج	٤٠٠..... إذا طلقها في طهر جامعها فيه
٤٠٨..... هل يقع الطلاق بالشك؟	٤٠٠..... من لا يقع عليها طلاق البدعة:
٤٠٨..... حكم من حدث نفسه بالطلاق	٤٠٠..... غير المدخول بها
٤٠٩..... ٦- باب الرجعة	٤٠١..... الصغيرة والآيسة
٤٠٩..... هل يشترط رضا المرأة وعلمها؟	٤٠١..... الحامل
٤٠٩..... متى تصح الرجعة؟	٤٠٢..... ٣- باب صريح الطلاق وكنايته
٤١٠..... الإعلام	٤٠٢..... صريح الطلاق
٤١٣..... تعريفه	٤٠٢..... حكمه، وهل يشترط له نية؟
٤١٣..... شروط صحته	٤٠٢..... الكنائي يقتقر إلى النية
	٤٠٤..... ٤- باب اختلاف عدد الطلاق

كتاب الإيلاء

٤٢٧..... كون القذف بالزنى	٤١٣..... كونه ممن يصح طلاقه
٤٢٧..... آثار اللعان:	٤١٣..... كونه قادرًا على الجماع
٤٢٧..... سقوط الحد	٤١٣..... أن يحلف بالله
٤٢٨..... التفريق بينها	٤١٤..... أن يزيد على أربعة أشهر
٤٢٨..... التحريم المؤبد	٤١٤..... إذا مضت المدة ولم يفئ
٤٢٩..... إذا نفى الولد منها	كتاب الظهار
كتاب العدة	٤١٩..... تعريفه
٤٣٣..... تعريفها	٤١٩..... ممن يصح الظهار
٤٣٣..... أقسامها	٤١٩..... هل يطأ قبل أن يكفر؟
٤٣٣..... عدة الحامل	٤٢٠..... الكفارة في الظهار
٤٣٣..... عدة المتوفى عنها زوجها	كتاب اللعان
٤٣٤..... عدة المطلقة وهي تحيض	٤٢٥..... حكم من رمى زوجته بالزنى
٤٣٥..... عدة الآيسة والصغيرة	٤٢٥..... البيّنة أو تصديقه
٤٣٥..... عدة من ارتفع حيضها	٤٢٦..... اللعان
٤٣٦..... عدة امرأة المفقود؟	٤٢٦..... حد القذف
٤٣٦..... ماذا إذا رجع المفقود	٤٢٦..... التعزير
٤٣٨..... عدة المختلعة، والمستبرأة	٤٢٦..... شروط اللعان
٤٣٨..... عدة المزني بها	٤٢٦..... كونه بين زوجين مكلفين

كتاب الرضاع

شروط وجوب النفقة عليهم .. ٤٥١

كونهم مسلمين ٤٥١

كونهم فقراء ٤٥١

كونهم أصولاً أو فروعاً ٤٥٢

كون المنفق غنياً ٤٥٢

نفقة المالك ٤٥٢

هل يزوج العبد إذا طلب؟ ٤٥٣

حكم الإنفاق على البهائم ٤٥٣

باب الحضانة ٤٥٥

الأحق بالحضانة الأم ٤٥٥

الأب - الجد ٤٥٥

الأخت الشقيقة - ثم الأب ٤٥٦

الخالة كذلك ٤٥٦

العمات كذلك ٤٥٦

إذا بلغ سبعاً خيراً بينهما ٤٥٧

كتاب الجنائيات

أولاً: باب أقسام القتل ٤٦١

العمد، الصلح أو العفو ٤٦١

يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب .. ٤٤٣

الرضاع المحرم ٤٤٣

عدد الرضعات المحرمة ٤٤٤

كونه في العامين ٤٤٤

بما يشيت الرضاع؟ ٤٤٤

كتاب النفقات

نفقة الزوجة واجبة على الزوج .. ٤٤٧

النفقة المعتبرة للزوجة ٤٤٧

السكنى والكسوة ٤٤٧

المعتبر في ذلك حال الزوج ٤٤٨

هل للرجعية نفقة؟ ٤٤٨

البائن لا نفقة لها ٤٤٨

الناشر كذلك ٤٤٩

المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها .. ٤٤٩

استثناء الحامل من ذلك ٤٤٩

باب نفقة الأقارب ٤٥١

حكم النفقة على الأقارب ٤٥١

٤٦٨..... إمكان الاستيفاء بلا حَيْفٍ	٤٦٢..... شِبْهُ العَمْدِ
٤٦٩..... المساواة في الاسم	٤٦٢..... الخطأ
٤٦٩..... المكافأة	٤٦٣..... الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ
٤٦٩..... أَنْ لَا يَكُونَ أَحَدَ الْوَالِدَيْنِ	٤٦٣..... الكفارة عَلَى الْقَاتِلِ
٤٦٩..... سِرَايَةِ الْقِصَاصِ هَذَرٌ	ثانيًا: باب شروط الْقِصَاصِ فِي
٤٦٩..... سِرَايَةِ الْجَنَايَةِ مَضْمُونَةٌ	النَفْسِ
٤٦٩.....	٤٦٤..... كونه مكلفًا
٤٦٩.....	٤٦٤..... كَوْنُ الْمَقْتُولِ مَعْصُومًا
٤٦٩.....	٤٦٥..... كَوْنُ الْمَقْتُولِ مَكَافَأًا لِلْقَاتِلِ
٤٦٩.....	٤٦٥..... أَنْ لَا يَكُونَ الْمَقْتُولُ وَلَدًا لِلْقَاتِلِ
٤٦٩.....	ثالثًا: باب شروط استيفاء
٤٦٩.....	القِصَاصِ
٤٦٩.....	٤٦٦..... كَوْنُ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ مَكَافَأًا
٤٦٩.....	٤٦٦..... اتفاق الأولياء عَلَى الْقِصَاصِ
٤٦٩.....	٤٦٦..... أَمْنُ التَّعَدِّيِّ
٤٦٩.....	رابعًا: باب شروط الْقِصَاصِ فِيمَا
٤٦٩.....	دُونَ النَّفْسِ
٤٦٩.....	٤٦٨..... كَوْنُهُ عَمْدًا
٤٦٩.....	

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

٤٧٣..... أولاً: باب مقادير الدِّيَّاتِ	
٤٧٣..... إِذَا أَتَلَفَ الْإِنْسَانُ	
٤٧٣..... الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَمْدِ وَغَيْرِهِ	
٤٧٤..... الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ	
٤٧٤..... إِذَا أَدَبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ	
٤٧٤..... دِيَّةُ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ	
٤٧٥..... دِيَّةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ	
٤٧٥..... دِيَّةُ الْكَتَابِيِّ الْحُرِّ	
٤٧٥..... دِيَّةُ الْكَتَابِيَّةِ الْحُرَّةِ	
٤٧٦..... دِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ	
٤٧٦..... دِيَّةُ الْمَجُوسِيَّةِ	

٤٨٥..... ثالثاً: باب كفارة القتل	٤٧٦..... دية الرقيق
٤٨٥..... عتق رقبة مؤمنة	٤٧٧..... دية الجنين
٤٨٥..... إذا قتل دفاعاً عن نفسه	٤٧٧..... دية العضو الواحد كاملة
كتاب الحدود	٤٧٨..... إذا تكرر العضو مرتين
١ - باب أحكام إقامة الحد	٤٧٩..... دية اليد والرجل
٤٨٩..... مسقطات الحد	٤٨٠..... دية الجروح
٤٨٩..... غير البالغ	٤٨٠..... الموضحة
٤٨٩..... المجنون	٤٨١..... الهاشمة
٤٨٩..... النائم	٤٨١..... المنقلة
٤٩٠..... المكره	٤٨١..... المأمومة
٤٩٠..... الجاهل	٤٨١..... الجائفة
٤٩٠..... غير الملزم بأحكام الإسلام	٤٨٢..... النافذة
٢ - باب حد الزنى	٤٨٣..... ثانياً: باب العاقلة
٤٩١..... شروط وجوب حد الزنى	٤٨٣..... لا تتحمل العاقلة العمد
٤٩١..... تغييب الحشفة	٤٨٣..... ولا العبد ولا الإقرار
٤٩١..... انتفاء الشبهة	٤٨٤..... لا تتحمل العاقلة الصلح
٤٩١..... ثبوته بالإقرار	٤٨٤..... لا تتحمل ما دون الثلث
٤٩٢..... ثبوته بالشهادة	٤٨٤..... إذا عجزت العاقلة

شروط الشهود ٤٩٢	كون المسروق مالاً ٥٠٢
٣- بابُ حدِّ القذف ٤٩٥	كونه نصاباً ٥٠٢
حد القذف ثمانون للحرّ ٤٩٥	إخراجه من الحرز ٥٠٣
العبد يحد أربعين ٤٩٥	انتفاء الشبهة ٥٠٣
شروط حدِّ القذف ٤٩٥	ثبوتها بالشهادة ٥٠٤
بما يسقط حدُّ القذف؟ ٤٩٧	إذا أقر بالسرقه ٥٠٤
العفو ٤٩٧	مطالبة المسروق بماله ٥٠٤
التصديق - البينة ٤٩٧	٨- باب حد قطاع الطريق ... ٥٠٥
أحكام القذف ٤٩٧	أقسام قطاع الطريق ٥٠٥
يحرم قذف العفيفة ٤٩٧	إذا قتلوا وأخذوا مالاً ٥٠٦
متى يجب القذف؟ ٤٩٨	هل يُصلبُ بعد القتل؟ ٥٠٦
متى يُباح؟ ٤٩٨	إذا أخذوا مالاً ٥٠٦
٤- باب حد المسكر ٥٠٠	٧- باب التعزير ٥٠٧
حد المسكر ٥٠٠	تعريفه - حكمه ٥٠٧
شروط حد الخمر ٥٠٠	بما يكون التعزير؟ ٥٠٧
حد الخمر أربعون جلدَةً ٥٠١	٨- باب قتال البغاة ٥٠٨
٥- باب القطع في السرقة ٥٠٢	تعريفهم ٥٠٨
شروط القطع في السرقة ٥٠٢	شروط الإمامة الكبرى ٥٠٨

٥٢١..... ما نص الشارع على تحريمه	٥٠٨..... وجوب مراسلتهم
٥٢١..... ما يفترس بنابه	٥٠٨..... إن أبوا قاتلهم
٥٢١..... ويصيد بمخلبه	٥٠٩..... ما يراعى في قتالهم
٥٢٢..... ما يأكل الجيف من الطيور	٩- باب حكم المرتد..... ٥١١
٥٢٢..... ما أمر الشارع بقتله	بما تحصل الردة - القول..... ٥١١
٥٢٣..... ما تولد من مأكول وغيره	من ادعى النبوة..... ٥١١
٥٢٤..... ٢- باب الذكاة..... ٥١١	الأفعال التي توجب الردة..... ٥١١
٥٢٤..... تعريفها - شروطها..... ٥١٢	الردة بالاعتقاد..... ٥١٢
٥٢٤..... أهلية الذابح..... ٥١٢	الردة بالشك..... ٥١٢
٥٢٤..... كونه بألة صالحة..... ٥١٣	شرط عدم الإكراه..... ٥١٣
٥٢٥..... قطع ثلاثة من أربع..... ٥١٣	المرتد يستتاب ثلاثة أيام..... ٥١٣
٥٢٥..... أن يذكر اسم الله..... ٥١٤	إذا أصر على الكفر قتله الإمام..... ٥١٤
كتاب الصيد والذباح	بعض أحكام المرتد..... ٥١٥
٥٢٩..... شروط حل الصيد..... ٥٢٩	كتاب الأطعمة
٥٢٩..... أهلية الصائد..... ٥١٩	١- باب أحكام الأطعمة..... ٥١٩
٥٢٩..... أن يكون بألة صالحة..... ٥١٩	الأصل في الأطعمة الإباحة..... ٥١٩
٥٢٩..... كون الحيوان معلماً..... ٥١٩	حرمة الأطعمة النجسة..... ٥١٩
٥٣٠..... القصد عند الإرسال..... ٥٢١	ما يحرم من الحيوانات..... ٥٢١

التسمية..... ٥٣٠	كونه مختارًا - قاصدًا ٥٤٠
شروط الصيد بالحيوان ٥٣٠	كونه على أمر في المستقبل ٥٤٠
إذا شاركه غيره ٥٣١	إذا علقه بالمشيئة هل يحنث؟ ... ٥٤١
أن يقتله جرحًا ٥٣١	الكفارةُ بالعق ٥٤١
عدم الأكل منه ٥٣١	التكفير بالصيام ٥٤١
بما يحل الصيد ٥٣١	المعتبر في الإطعام ٥٤١
كونه مباح الأكل ٥٣١	٢- باب أحكام اليمين ٥٤٣
كونه متوحشًا ٥٣٢	اليمين على نية الحالف ٥٤٣
موته بالجرح ٥٣٢	ثم إلى السبب ٥٤٣
إذا أدرك حيًّا ٥٣٣	ثم إلى التعيين ٥٤٣
كتاب الأيمان	
١- بابُ اليمين والكفارة..... ٥٣٧	إذا لم ينو شيئًا ٥٤٣
أقسامه ٥٣٧	٣- باب النذر ٥٤٤
يمينُ اللغو - الغموس ٥٣٧	تعريفه - مشروعيته ٥٤٤
اليمين المنعقدة ٥٣٨	أنواع النذر ٥٤٤
بما تنعقد اليمينُ ٥٣٨	النذر المطلق ٥٤٤
حكم الحلف بصفات الله ٥٣٩	النذر المعلق ٥٤٤
شروط وجوب الكفارة. ٥٣٩	النذر لفعل طاعة ٥٤٤
	النذر لفعل مباح ٥٤٥

البينة ٥٥٣

اليمين ٥٥٤

النكول ٥٥٤

متى يحلف الشاهد؟ ٥٥٤

شهادة أهل الذمة في الوصية ... ٥٥٤

من تكون عليه اليمين؟ ٥٥٥

متى يحلف المدعي؟ ٥٥٥

٣- باب القسمة ٥٥٦

متى تكون القسمة عن تراضٍ؟ ٥٥٦

متى تكون القسمة عن إكراه؟ ٥٥٧

٤- باب الدعاوى والبيّنات ٥٥٩

إذا تداعيا عينا ولا بينة فلمن؟ ٥٥٩

إذا كانت بيد أحدهما ٥٥٩

إذا كانت بيد ثالث ٥٥٩

كتاب الشهادات

١- باب شروط مَنْ تُقبل شهادته ٥٦٣

البالغ ٥٦٣

النذر لفعل مكروه ٥٤٥

النذر لفعل محرم ٥٤٦

كتاب القضاء

١- باب آداب القضاء ٥٤٩

شروط القاضي ٥٤٩

كونه بالغًا - عاقلًا ٥٤٩

كونه مسلمًا ٥٤٩

ذكرًا ٥٥٠

حرًا ٥٥٠

عدلاً ٥٥٠

كونه سميعًا - بصيرًا - متكلّمًا .. ٥٥٠

مجتهدًا ٥٥٠

آداب القاضي ٥٥١

أوقات لا يقضي فيها القاضي .. ٥٥٢

الغضب ٥٥٢

٢- باب طريق الحكم وصفته ٥٥٣

مستندات الحكم - الإقرار ٥٥٣

٥٧٠ ما لا يقبل فيه إلا رجلان	٥٦٣ العاقل
٥٧١ متى يقبل شهادة الواحد؟	٥٦٣ الناطق
٥٧١ متى يحتاج لليمين مع الشاهد؟	٥٦٣ هل تجوز شهادة الأخرس؟
٥٧١ متى يقبل قول امرأة واحدة؟	٥٦٤ المسلم
٥٧٢ شهادة أهل الكتاب	٥٦٤ الحفظ
٥٧٣ ٤ - باب الشهادة على الشهادة	٥٦٤ العدالة
٥٧٣ صورتها	٥٦٥ الخلو من الموانع
٥٧٣ شروطها	٥٦٦ ٢ - باب موانع الشهادة
٥٧٣ كونها في حق الأدميين	٥٦٦ عكس الشروط السابقة
٥٧٤ تعذر شهود الأصل	٥٦٧ العداوة
٥٧٥ ٥ - باب اليمين في الدعاوى	٥٦٧ التهمة
٥٧٥ البيئة تلزم المدعي	٥٦٧ القرابة
إذا حلف المنكر يحلف على	٥٦٨ أن يجر لنفسه نفعاً بالشهادة
٥٧٥ البت	٥٦٩ ٣ - باب أقسام المشهود به
٥٧٥ متى يغلظ القاضي اليمين؟	٥٦٩ متى يشترط أربعة رجال؟
كتاب الإقرار	٥٦٩ ما شرط فيه ثلاثة رجال
٥٧٩ شروط الإقرار	٥٧٠ ما شرط فيه رجل وامرأتان

٥٧٩.....	من يصح الإقرار؟
٥٨٠.....	قبول الإقرار على الغير
٥٨٠.....	بإسلامه؟
٥٨٣.....	فهرس الموضوعات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الاسم
بداية التفتيح

دار ابن رجب

دار الفنون

هاتف: 0020225141015
هاتف: 0502312068
هاتف: 0020573454454
0020573441550

القاهرة: دار الجامع الأزهر
المنصورة: دار جمال الدين الأفغاني
فارسكور: دار المستشفى الأميري

فاكس: 057441550
جوال: 0122368002 - 0128855248
موقعنا على الإنترنت: www.daribnragh.com

ISBN 978-927-390-136-3



9 789773 901363 >